

UNIVERSITY LIBRARIES

المملكة العربية السعودية



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO.

الرقم :

عمادة شؤون المكتبات

ف ١٤٤٠

٧.١٢

٢٥٥

طريق ضرب مافوق العشرة بما فوقه ان كان مضروب عليه عقود العشرة والتسعين في حق من المضمون
 والمضروب عليه فاقرب اصدى بالارائة ثم اوسط بكل ما حصل من الضرب مائة هذا اذا لم يكن مافوق العقد كمثل ثلثة اوابو
 العشرة وان كان مافوقه كس فان كان في كل من الطرفين فاعمل ضرب العشرة والعشرة من المضروب بالكس من المضروب عليه
 والعشرة من المضروب عليه بالكس من المضروب فاقرب بالكس ثم اوسط بكل ما حصل من ضرب العشرة الى العشرة مائة وما حصل من ضرب العشرة
 الى الكس عشرة والى حصل من ضرب الكس الى الكس في غير وان كان في طرف واحد فكذا العشرة بالعشرة والكس عشرة طائفة لا يكون العشرة من حساب الكس
 السجل ان شاء وان كان مضروب او مضروب عليه تحت العشرة والارائة مافوق ناقصا عن العقد فاقرب العشرة بالكس الذي هو تحت العشرة
 ثم اوسط كل في عشرة ثم اقرب بالكس من اصدى الى الارائة فاعمل ثلثة وان كان الارائة عقدا فاقرب العشرة بما تحت العشرة فابسط
 كل في عشرة وان كان مضروب او مضروب عليه تحت العشرة فاقرب اصدى الى الارائة فاقرب العشرة فابسط
 عشرة ثم اقرب مافوق مضروب الى مافوق مضروب عليه

١١ ٤ ٤ ٤

١١ ١١ ١١ ١١
 ٤ ٤ ٤ ٤
 ٤ ٤ ٤ ٤
 ٤ ٤ ٤ ٤

كتاب الحساب
 في عشرة اقسام
 من كتاب الحساب
 في عشرة اقسام

مكتبة جامعة الامام سعود قسم النسخات
 الرقم: ١٢٠٧٠
 العنوان: مجلد اول في الحساب
 المؤلف: ---
 تاريخ النسخ: ---
 اسم النسخ: ---
 عدد الاوراق: ٢١٦
 ملاحظات: ---

مصدر فاعلین فعلک صدور
ملاحظه اولین

وَأَوَّلُ الْمُتَّبِعِينَ أَتَتْهُمُ إِظْهَارُ
الْفِتْنَةِ كُلُّ نَبِيٍّ لَا تَقْضِي

تواریف مبادر
معی التی یوقو علیہا من العلم

قاسم
كلما قدر الله اليه المصلحة فهو لازم
وكلما قدر الله اليه المصلحة فهو لازم

و بیضا احسانه و دفع
کر یکسوز

وَرَوَعِي

کامیاب و جلاله

تقدیر شد

هكذا لتعارف عصامي وسائر الكائنات المتعلق بها مثل

مجموعه نسخ خطی و کتب چاپی
مکتب اعلیٰ مدرسہ اسلامیہ

او عارضه بایده و بعلل ازین

اولو حسن کل افغان ابن بکر
او حاصله کتب مجموع

تكونت الى كسبها فخطى قاصدا الى ترك المعاد فانه المعطى فضل الله في فضل الله لا يعطى له من الله

الحق بين السكون والقصبة في من ثم شقنا انما بينهما
سكن ولا يجوز صامت الا اذا حال مدة الفقه ابن كمال

الحاد في الكرم
الحاد في الطرف
الحاد في الكيف

الحاد في النقص
الحاد في الجسد

الحاد في وضع الاجزاء
الحاد في الانصاف

الحاد في الكرم
الحاد في الكرم
الحاد في الكرم

النظر الى كسبها فخطى قاصدا الى ترك المعاد فانه المعطى فضل الله في فضل الله لا يعطى له من الله

النظر الى كسبها فخطى قاصدا الى ترك المعاد فانه المعطى فضل الله في فضل الله لا يعطى له من الله

النظر الى كسبها فخطى قاصدا الى ترك المعاد فانه المعطى فضل الله في فضل الله لا يعطى له من الله

تكونت الى كسبها فخطى قاصدا الى ترك المعاد فانه المعطى فضل الله في فضل الله لا يعطى له من الله

تكونت الى كسبها فخطى قاصدا الى ترك المعاد فانه المعطى فضل الله في فضل الله لا يعطى له من الله

الحق بين السكون والقصبة في من ثم شقنا انما بينهما
سكن ولا يجوز صامت الا اذا حال مدة الفقه ابن كمال

الحاد في الكرم
الحاد في الطرف
الحاد في الكيف

الحاد في النقص
الحاد في الجسد

الحاد في وضع الاجزاء
الحاد في الانصاف

النظر الى كسبها فخطى قاصدا الى ترك المعاد فانه المعطى فضل الله في فضل الله لا يعطى له من الله

النظر الى كسبها فخطى قاصدا الى ترك المعاد فانه المعطى فضل الله في فضل الله لا يعطى له من الله

النظر الى كسبها فخطى قاصدا الى ترك المعاد فانه المعطى فضل الله في فضل الله لا يعطى له من الله

الحاد في الكرم
الحاد في الطرف
الحاد في الكيف

الحاد في النقص
الحاد في الجسد

الحاد في وضع الاجزاء
الحاد في الانصاف

الف لام له مد مثلاً يكن مفهومه من حقه معبده انشأت اول نور لام عهد خابره
در سر مثال جات طر حافا كرت الرجا الكراف لام له مد مثلاً يكن مفهومه انشأت
اول نور لام جس ویر لرو لدنی من جفت هی بی مفهومه انشأت اول نور
لام جفت ویر لرو مثال الرجا بخر من المراف الكرم من مفهومه انشأت اول یوب
افراد ضنده بولندونی چشیده مفهومه انشأت اول نور ^{بی} چشیده افراد ضنده
بولندونی چشیده مفهومه انشأت اول طوق وار بعضی افراد ضنده بولندونی
چشیده مفهومه انشأت اول نور لام السور ان ویر لرو مثال انما الکلمه
لنی خیر اگر بعضی افراد ضنده بولندونی چشیده مفهومه انشأت اول نور
لام عهد وین ویر لرو مثال اولو السور و انشتر التیم کی مخصوصه

وفي بعض النسخ بالهاء او الم اصلا وفي بعضها بكاء او الفاصل ولا كوفه في
الخط على ذلك الكلام ولا في ذلك
يقوله وكوفه في ذلك النسخ المتأخر
وجنس هذه النسخ هو الامم المتأخر
فليس في ذلك النسخ في الامم المتأخر
يا اذ كوفه في الجنس واحد فافهم
في الجنس اي العوض العام فافهم
في الجنس

[illegible]

نحو مسحت الحائط بيدي ولم يشترط الاستيعاب في الآية لكونها مقصودة
 بالفعل وإنما قصد بها التوصل إلى المقصود بل اشتراط استيعاب الحائط لكونه
 المق شبه الحجر الذي من شأنه الاستيعاب إذا فعله البناء بالآلة التي من شأنها
 عدم الاستيعاب فلا يجب الاستيعاب في مسح الرأس كما ذهب إليه مالك
 لأن البناء دخلت الحلة في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم ولما ورد على قوله وإذا
 دخلت الحلة لم يجب استيعابها لأن البناء في التيمم قد دخلت الحلة وقد وجب
 استيعابها إجاب بقوله وأما وجوبه أي وجوب الاستيعاب في التيمم صح
 إنما قال ذلك لما قيل أنه لا يجب مسح منابت الشعور والخفيفة بالتراب في
 الوجه كاللحمة الخفيفة ولأن مسح الأكثر يكفي في رواية الحسن قياساً
 على مسح الخف والرأس في الحديث المشهور وهو قوله علي الصلوة
 لجار رضى الله عنه هلا يكفيك ضربتان ضربة للوجه وضربة للتراب
 فإن الوجه اسم للكل فلو لا الاستيعاب لزم أن يراد به البعض ولأنه أي أن
 التيمم خلف عن المستوعب وهو الوضوء فلما وجب استيعاب الوجه في الأصل
 وجب استيعابه في الخلف لأن الخلف لا يخالف الأصل أصلاً ولأن المسح بالضعيف
 في الضدين قائم مقام الإضافات الأربع بصفته للتخفيف ولا شك أن كل
 تنصيف يقتضيه بقاء الباقي على ما كان عليه من الوصف كصلوة المسافر وعدة
 الأمان ومدود العبيد ونحو ذلك وعلى الاستعلاء صورة نحو مسح الرأس
 أو مسح غوثنا علينا ولأن الواجب مستعمل على من عليه كما يقال ركبة دين
 تستعمل على للوجوب بالوضع الشدني فعلى الف أي إذا كان على للوجوب
 شرعاً فقول المقر أن لا بد من لا بد دعيه إذا أوصى به أي بقوله على
 الف قوله ودعيه فيجعل على وجوب الحفظ ترجيحاً للمسح على الوجوب بل اللفظ
 محكم وهو قوله ودعيه ثم لأن الجزء لازم للشرط لزوم الواجب لمن عليه
 تستعمل في الشرط أي بمعنى يفهم منه كونه ما بعدها شرطاً لما قبلها نحو قوله تعالى

أي صاروا علينا فأن الواجب على أو ارتفاعاً
 على غرضه والدين يستعمل على من يتركه
 لا الحاقاً به لأن الله تعالى قال أيضاً أو العبد
 كالدين والنفقة يعلو ويكره مفعول 2

يباينك على ان لا يشترك بالله شيئا اي بشرط عدم الاشتراك فان
 قيل لا خفاء في انها صفة للبابعة يقال بايعنا على كذا فكيف يكون للشرط
 قلنا كونها صفة للبابعة لا ينافي شرطية مدخوله لتوقفها عليه
 ثم لما بين العوض والمعوض من الزوم والوجوب تستعمل في العوض
 ايضا كالباء الا ان المشرط لتوقفه على الشرط يتعقبه تعقب الاول
 للملزوم بخلافه لعوض فانه مقارن للمعوض ومقابل له لا يعتبر بينهما
 تقدم وتاخر فلم يكن في معنى اللزوم مطلقا فلا جزم كان الشرطية
 الحقيقية فلم يحمل عندنا في حنيفة رحمة الله على معنى الباء الا اذا تعذر
 معنى الشرط كما في المعاوضات المحضة اي الخالية عن معنى الاسقاط كالبيع
 والاجارة والتكاح فانها لا تخضع للتعلق بالشرط لئلا يلزم معنى القمار
 فتحمل على العوض بالاتفاق فيصح التصف بقدر الامكان واما اذا لم
 يتعذر معنى الشرط كما في الطلاق فانه يقبل الشرط ولا يتطلبه فكذا بالطلاق
 عندهما اي يحمل على العوض فيه ايضا لانه الطلاق على المال معاوضة من
 جانب المرأة ولهذا كان لها الرجوع قبل كلام الزوج وكلمة على تحمل معنى الباء
 فتحمل عليها بدلالة الحال وللشرط عندها عملا بالحقيقة ففي قول المار
 لزومها طلقني ثلاثا على الف فطلقها واحدة يجب ثلث الاف عندها
 لان اجزاء العوض تنقسم على اجزاء المعوض ولا شيء عندها لانه اجزاء الشرط
 لا تنقسم على اجزاء المشروط وذلك لما عرفت ان ثبوت العوض مع المعوض من
 بابا لمقابلة حتى ثبت كل جزء من المعوض في مقابلة جزء من العوض ويصح
 تقدم احدهما على الآخر كالتضاميين وثبوت المشروط مع الشرط بطريق
 المعاقبة لتوقف المشروط على الشرط بلا عكس فلو انقسم اجزاء الشرط
 على اجزاء المشروط لزم تقدم جزء من المشروط على الشرط فلا يتحقق
 المعاقبة ومن لا ابتداء الغاية المارة بالغاية ههنا وفي قولهم الى
 لانتها

قوله ان لا يشترك بالله شيئا اي بشرط عدم الاشتراك فان قيل لا خفاء في انها صفة للبابعة يقال بايعنا على كذا فكيف يكون للشرط قلنا كونها صفة للبابعة لا ينافي شرطية مدخوله لتوقفها عليه

ثم لما بين العوض والمعوض من الزوم والوجوب تستعمل في العوض ايضا كالباء الا ان المشرط لتوقفه على الشرط يتعقبه تعقب الاول للملزوم بخلافه لعوض فانه مقارن للمعوض ومقابل له لا يعتبر بينهما

تقدم وتاخر فلم يكن في معنى اللزوم مطلقا فلا جزم كان الشرطية الحقيقية فلم يحمل عندنا في حنيفة رحمة الله على معنى الباء الا اذا تعذر معنى الشرط كما في المعاوضات المحضة اي الخالية عن معنى الاسقاط كالبيع والاجارة والتكاح فانها لا تخضع للتعلق بالشرط لئلا يلزم معنى القمار

فتحمل على العوض بالاتفاق فيصح التصف بقدر الامكان واما اذا لم يتعذر معنى الشرط كما في الطلاق فانه يقبل الشرط ولا يتطلبه فكذا بالطلاق عندهما اي يحمل على العوض فيه ايضا لانه الطلاق على المال معاوضة من جانب المرأة ولهذا كان لها الرجوع قبل كلام الزوج

وكلمة على تحمل معنى الباء فتحمل عليها بدلالة الحال وللشرط عندها عملا بالحقيقة ففي قول المار لزومها طلقني ثلاثا على الف فطلقها واحدة يجب ثلث الاف عندها لان اجزاء العوض تنقسم على اجزاء المعوض ولا شيء عندها لانه اجزاء الشرط لا تنقسم على اجزاء المشروط وذلك لما عرفت ان ثبوت العوض مع المعوض من بابا لمقابلة حتى ثبت كل جزء من المعوض في مقابلة جزء من العوض

لانتها الغاية هو المسافة اطلاق الاسم للجنس على الكل اذ الغاية هي النها
 وليد لها ابتداء وانتها وتشمع للتعويض وعليه المحققون وذهب
 بعض الفقهاء الى ان الاصل وضعها للتعويض فعلا لا اشتراكا وورد
 باطباق ائمة اللغة على انها حقيقة في ابتداء الغاية ولو قيل انها في
 العرف الغالب الفقهي للتعويض مع رعاية معنى الابتداء لم يبعد والبيان
 نحو لغون عشرة من فضة ومعنى الباء كما في قوله تعالى حفظونه من امره
 اي بامر الله وتعمل صلة اي لثمة نحو ما جاء في من احفظوا من ما جاني
 من رجل لان اللفظ به يكون نصا الاستغراق وحتى للغاية اي للدلالة
 على ان ما بعدها غاية لما قبلها سواء كان جزءا منه او لا والاول نحو اكلت
 السمكة حتى رأسها والثاني نحو حتى مطلع الفجر اقماعه الاطلاق
 فالأكثر على ان ما بعدها داخل فيما قبلها وقد يكون عاطفة تتبع ما
 بعدها لما قبلها في الاعراب بلا سقوط معنى الغاية لانه الاصل في
 الجارة والعاطفة فرع عليها فيجب اي فاذا لم يسقط معنى الغاية
 يجب كون المعطوف جزء من المعطوف عليه افضل الاجزاء او احسنها
 فلا يجوز ما في الرجال حتى هند ويجب ايضا انقضاء الحكم شيئا فشيئا
 اي انقضاء متدرجا بان ينقضي من الجزء الاول الى الثاني ومنه الى
 الثالث ثم وثم حتى ينتهي الى المعطوف الذي هو الافضل والاحسن لكن لا
 الواقع بل بالاعتبار اي بحسب اعتبار المتكلم اذ قوي مجوز ان يتعلق الحكم
 بالمعطوف او لا كما في قولك مات كل اب لي حتى آدم عليه الصلوة والسلام وفي
 الوسط كما في قولك مات الناس حتى الانبياء وقد يكون ابتداءية معها
 اي مع رعاية معنى الغاية فتدخل على مبتداء مذكور الخبر نحو خربت النساء
 حتى هند خاربة واما ما زاد حال صرف العطف عليها كما في قول امرئ القيس
 مطوت بهم حتى تكمل غنهم وحتى الجياد ما يقدر بارسان او مقدرة
 او تسامعت
 او سادرت
 او سادرت
 او سادرت

قوله ان لا يشترك بالله شيئا اي بشرط عدم الاشتراك فان قيل لا خفاء في انها صفة للبابعة يقال بايعنا على كذا فكيف يكون للشرط قلنا كونها صفة للبابعة لا ينافي شرطية مدخوله لتوقفها عليه

ثم لما بين العوض والمعوض من الزوم والوجوب تستعمل في العوض ايضا كالباء الا ان المشرط لتوقفه على الشرط يتعقبه تعقب الاول للملزوم بخلافه لعوض فانه مقارن للمعوض ومقابل له لا يعتبر بينهما

تقدم وتاخر فلم يكن في معنى اللزوم مطلقا فلا جزم كان الشرطية الحقيقية فلم يحمل عندنا في حنيفة رحمة الله على معنى الباء الا اذا تعذر معنى الشرط كما في المعاوضات المحضة اي الخالية عن معنى الاسقاط كالبيع والاجارة والتكاح فانها لا تخضع للتعلق بالشرط لئلا يلزم معنى القمار

فتحمل على العوض بالاتفاق فيصح التصف بقدر الامكان واما اذا لم يتعذر معنى الشرط كما في الطلاق فانه يقبل الشرط ولا يتطلبه فكذا بالطلاق عندهما اي يحمل على العوض فيه ايضا لانه الطلاق على المال معاوضة من جانب المرأة ولهذا كان لها الرجوع قبل كلام الزوج

وكلمة على تحمل معنى الباء فتحمل عليها بدلالة الحال وللشرط عندها عملا بالحقيقة ففي قول المار لزومها طلقني ثلاثا على الف فطلقها واحدة يجب ثلث الاف عندها لان اجزاء العوض تنقسم على اجزاء المعوض ولا شيء عندها لانه اجزاء الشرط لا تنقسم على اجزاء المشروط وذلك لما عرفت ان ثبوت العوض مع المعوض من بابا لمقابلة حتى ثبت كل جزء من المعوض في مقابلة جزء من العوض

أي مقدر الخبر يقدره ما قبله حتى كقولهم أكلت السمكة حتى راسها بالرفع
 أي تناول هذا إذا دخل الأسماء وأما إذا دخلت الأفعال صورة وان
 في الحقيقة داخل على الأسم لأن هذه الأفعال منصوبة بأخبار
 فللغاية فأنها الأصل والحمل على أولى لكن إن احتمل الصدور ^{الامتداد}
 والآخرة الانتهاء إليه أي كونه منتهى الصدور نحو حتى يعطوا الخبز
 فإن القيل يحتمل الامتداد وقبول الجزية يصلح منتهى له ^{والأى} وإن
 يحتمل الصدور لا امتداد والأخرى الانتهاء فبمعنى كي أن يصلح الصدور
 السببية للفعل الواقع بعد حتى فإن جزء الشيء ومستببه يكون
 منه بمنزلة الغاية من المغنا فيصح استعارتها نحو أسلمت حتى دخل
 الجنة فإنه بمعنى كي لا للغاية لأنه إن أريد بالأسلام أحواله فهو
 لا يحتمل الامتداد وإن أريد الثبات عليه فدخل الجنة لا يصلح منتهى له
 إذا السلام يزداد في الجنة ويتقوى فكيف يتصور الانقطاع والانتها
 والأى وإن لم يصلح الصدور أن يكون سببا للفعل الواقع بعده حتى
 قلل عطف المحض من غير دلالة على غاية أو مجازاة ذهب في الإسلام إلى
 أنه غير موصوف في كلام العرب بل اخترعه الفقهاء استعارة لغية الغاء
 المناسبة للظاهرة بين الغاية والتعقيب لا حاجة في أفراد المجازاة والسمع مع أن
 محمد بن الحسن ممن يؤخذ منه اللغة فكيف بقوله سماعا وأول ما صاب لكشف بالمر
 انهم في تدل على الترتيب بمنزلة الغاء ^{أو للتعقيب} كونه موافقا لما ذكر في الزيادة أنه لو قال
 إن لم أتك حتى أتتني عندك فلو أني وتعدى عقيب الأتيان من غير تراخ حصل البر
 والأول أن تولى الفور والاتصال والأفعلى الترتيب سواء كان مع التراخي وبدونه
 حتى لو أني وتعدى تراخيا حصل البر وإنما بحث لو لم يحصل منه التعدي بعد
 الأتيان متصلا أو متراخيا في جميع العرائ اطلق الكلام وفي الوقت الذي ذكر
 أن عينه مثل أن لم أتك اليوم حتى أتتني وأما ما جعل مستعارة لما يفيد
 مطلق

أي انشركم من غير اعتبار غاية وسببية
 يقع لا بد منه في كلام العرب مستعارة للظن
 من غير اعتبار الغاية بل من غير اعتبار
 جاز لا بد منه حتى تخرج
 ولكن هذا التعقيب بشرط الغاية فاستعمل القيد
 في المطلق كقولهم
 يقع لا الغطف في الإسلام صحيح في أنها استعارة
 لغير الغاء وأول ما صاب لكشف

مطلق الجمع كالواو على ما ذهب إليه الامام العتباتي لأن الترتيب سببا بالغاية
 وعند تعذر الحقيقة الأخذ بالمجاز ^{بغير الترتيب} أو إذا وقعت في
 في اليمين فشرط البر في صورة كونها لا فائدة الغاية وجودها
 أي الغاية إذا لا انتفاء بدونها وشرط البر في صورة السببية وجود
 ما يصلح سببا سواء ترتب عليه المسبب أو لا وشرط البر في صورة العطف
 وجوا الفعلين المعطوف والمعطوف عليه ليتحقق التشريك ولو تضمنها
 بفروع فلو قال عبدى حزان لم أضربك حتى تصيح فحتى للغا لأن
 يحتمل الامتداد بتجدد الأمثال وصياح المضروب يصلح منتهى له ^{أو الامتداد}
 فلو ترك الضرب قبل الصياح عتق عبده لانتهاء الضرب إلى القائل الذكر
 ولو قال عبدى كذا إن لم أتك حتى تغدني فحتى للسببية لا الغاية لأن
 آخر الكلام وهو التعدية لا يصلح لانتهاء الأتيان إليه بل هو داء إلى الأتيان
 لأن المراد بصلوحيه أن يكون الفعل في نفسه مع قطع النظر عن جعله غاية
 صالحا لانتهاء الصدر إليه وانقطاعه به كالصياح للضرب وظاهر أن التعدية
 مع الأتيان ليس كذلك فإذا أتى بـ والآخر لأن الأتيان هو السبب ^{أو السببية}
 ولو قال عبدى كذا إن لم أتك حتى تغدني عندك كان هذا للعطف المحض لأن
 هذا الفعل ^{أو التعدي} حان فلا يصلح غاية للأتيان ولا يصلح أنيانه سببا لفعله
 ولا فعله جزاء لأتيان نفسه وإذا كان كذلك حمل على العطف المحض فصار
 كأنه قال إن لم أتك فأتغدى عندك حتى إذا أتاه فلم يتغدى ثم تغدى من بعد
 غير تراخي فقد بر وإن لم يتغدى أصلا حدث كذا قال في الإسلام وأورد
 عليه أنه إذا لم يتغدى عقيب الأتيان ثم تغدى بعد ذلك كما متراخيا بالترخي
 فلا معنى لقوله غير تراخي أجيب بأن المتراخي تغدى من بعد ذلك غير تراخي من الأتيان
 بأن يأتيه وقتا آخر فتغدى عقيب الأتيان من غير تراخي والاشكال أنما نشاء
 من حمل التراخي على التراخي عن الأتيان الأول المدلول عليه بقوله إذا أتاه ورؤيته

عبارته في المتن
او غير ذلك من الامور

كلام لا ثبت له فقبل محمله التبيين على اسم وجوب الوصول المستوي وحوادث
التأخير بعد ولا يبعد تراخيا عرفيا كما في الفاء فانه لما كان بمعناه كان حكمه
حكمه والى الانتهاء الغاية وقد مر معنا فيحمل الى عليه اي على انتهاء
الغاية ان احتمل الصدور اي احتمال صدور الكلام الانتهاء الى الغاية
ما لي عليك الى شهر فان التأجيل يحتمل الانتهاء الى شهر والآي وان لم يحتمل
الصدور الانتهاء اليها تعلق الى مجزوف دل الكلام عليه ان امكن نقله
بذلك المجزوف كعب الى شهر فان صدور الكلام وهو البيع لما لم يحتمل
الى الغاية وقد امكن تعلق قوله الى شهر بمجذوف دل الكلام عليه صار
بمعنى بعث مؤجلا النعم الى شهر والآي وان لم يكن تعلقه بالمجذوف
تحمل الى على تأخير اي تأخير صدور الكلام ان احتمل اي الصدور التأخير كانت
طالقا الى شهر ولا ينوي التجيز والتأخير فان نزل صدقها فذاك والا يقع بعد
مضى حرف لا وجلا الى الابقاع اصرا على ان الالف وقال زفر يقع في الحال لان
التأجيل والتوقيت صفة لوجود فلا بد من الوجود في الحال ثم بلغوا الى
لان الطلاق لا يقبله ثم ان تناولها اي صدور الكلام الغاية تدخر الى الغاية
في المقياس سواء قامت بنفسها اي كانت غاية بحسب الوجود قبل التكلم كرك
السمة فانه غاية وطر في لها في نفس الامر اوله اي لم تقع بنفسها كرك
غاية بحسب التكلم دون الوجود كالمرافق في قوله تكلم وايدى كرك الى المرافق فان
اليدوتنا والاضط كما فهم الصخر صوان الله عليهم في التيمم وهو جعلت
المرافق غاية في التكلم فتقيد الى اذا كان ما قبلها متناولا للغاية اسقاط
ما وراها اي وراء الغاية ان كان وراءه شيء كالمرافق بخلاف الراس ليس
وراءه شيء لان الغاية قبل التكلم تدخر الى الغاية حينئذ قطعها اذا دخلها
الى جاء الشك في خروجها عنه ولا شك ان الخروج الذي هو ضد الدخول
القطعي لا يثبت بالشك والآي وان لم يتناولها الصدور فلا تدخر الغاية

تحت

مع انه ثبت ان يكونا في وقت واحد
الذكور ومع التأجيل لا يكونا في وقت واحد
كما قيل في مطالبة الشك لا يفسد الشك
قوله لان الطلاق لا يقبل لا بد على هذا
انما دخلت الدار فان طالت اذ ليس معناه
ان طالت الدار وقت دخولها بل طالت الدار على الزمان
وبين الملاك وقت طالع تعلق والفرق بينه
في صورة التوقيت في دور العكس من ذلك
فان الغاية لا يسقط ما وراها فان كان
قوله لا المرافق متعلق بقوله فاستلوا
وغاية له كمن لا يجر اسقاط ما وراها المرافق
عن حكم الفصل وهو الوجوب ان مكة

فقد ثبت هذا السبب في هذا المتن
او اذا كان

تحت المقياس سواء قامت الغاية بنفسها كحايط البستان فان البستان
لا يتناول الحايط وهو غاية البستان بحسب الوجود قبل التكلم اوله كالتكلم
وقوله ثم اتوا الصيام الى الليل فانه الصيام لا يتناول الليل اذ مطلقه
ينصرف الى الامساك ساعة بدليل مسئلة الحلف وقد جعل الليل غاية
له في التكلم فتقيد الى اذا لم يكن ما قبلها متناولا للغاية مؤلما الحكم الى الغاية
لا دخوله في المقياس لان الغاية قبل التكلم لم تدخر الى المقياس قطعها اذا
دخلها الى جاء الشك في دخوله فيها ولا شك ان الدخول الذي هو ضد
الخروج القطعي لا يثبت بالشك فان قيل القاعدة الاولى تنقض بقولنا
قرأت الكتاب الى باب القياس فانه يتناول باب القياس ولم يدخل في
المقياس وكذا القاعدة الثانية بقوله ثم الى المسجل لا قصه الذي فان مطلق
الاشياء لا يتناول له وقد تدخر في المقياس قلنا عن الاول ان ما ذكرتموه معدول
عن الاول بقرينة التحسين في الغاية او الافتحان وبذكر المقياس لان مقام الافتحان
يقضي عنه من المقياس لوقري وعن الثاني ان دخوله في المقياس ثابت بالاحكام
لا بموجبها فلا نقض وللفاضل امام ههنا بحث وهو انه اذا قرئ
بالكلام غاية او استثناء او شرط لا يعتبر الاطلاق ثم التقيد بل يقيد
المقيد مع القيد جملة واحدة لا يجاب لا للايجاب والاسقاط لانها
ضدان فلا يشبان الا بنصين والنص مع الغاية نص واحد واجيب
بان ما يذكر تحقيق لما وضع له مجموع القيد والمقيد وضعاً نوعياً باعتبار
معاني مفردة لانه اعتبار كل منهما متفردا في الظرف بان يشتمل المحرور على
ما قبلها اشتمالا زمانيا او مكانيا فالزمانى للعانى والمكانى لها والذوات
حقيقيين خصوصاً في يوم الاثنين وزيد وجلسه في الدار او حجاز زيد
نحو طاب حاله في دولة فلان اذا لم يقدر رمضان ونظرت في الكتاب وزيد في
نوعه وحقيقته كانت الظرفية كالقدر المختص بالظرف وفي الامثلة المذكورة

بأنه حلف به لا يصوم فندى الصوم وصام
ساعة ثم افطر من يوم ضل لوبعد السجدة
او الصوم هو الامساك عن المخطئ في الزمان
على قصد التقريب

وهو ان الغاية تدخر في المقياس ان تناولها الصدور
وهو ان الغاية لا تدخر في المقياس ان تناولها الصدور
تجانس الذوات في سري بعده لاي من المسجل

حيث دخل النعم على السلام في المسجد الاقصى

بأنه لا يقيد المطلق ثم يخفى بالقياس الاطلاق
اجيب عنه بان طالع القدم انه لو لم يذكر الاطلاق
لانما دال الاجاب عند المجمع ومع ذكره انما دال الاجاب
غسل بعضه وهو من كفة المرافق فكأنه اسقط
ما وجب في الكلام اجاب واستقام اسقط
الاعتبار لان فيه اجاب واستقام حقيقة
ما ذكر

او اعتبارية كالقدرا تشمل نحو زيد في البلد والصلوة في يوم الجمعة ^{لا} ما
اشاعته وسوقاى الامام بين اثباتها وحذفها اى في عدم اقتضاء
الاستيعاب لان المختص من الشيء في حكم ذلك الشيء فلما لم يشترط الاستيعاب
مع وجوده لم يشترط بدونه ايضا في ظروف الزمان فيدبه لان الخلاف هنا
هو فيها وفرق الامام اربع دواعي ثبات اثباتها وخوفها بصحة التوبة الا
من الوقت في صورة الثبات اى ثبات في خصوصية هذه السنة يقتضى
استيعاب السنة بالصوم لان الظرف صار بمنزلة المفعول به لان ثبات الفعل
فيقتضى الاستيعاب كالمفعول به يقتضى تعلق الفعل بمجموعه ^{لا بد} لا بد
صحت في السنة فانه يصديق بصوم يوم بل ساعة لان الظرف قد يكون ^{اربع}
فلو نوى انت طالق غدا آخر النهار يصديق ديانته بالاتفاق لاقتضاء انت
طالق في الغد يصديق قضاء ايضا لكن اذا لم ينو شيئا كان الجواب الاول السبق
مع عدم المزاحم فان قيل ما نقل عنهما مخالف لما روى ابراهيم عن محمد ^{انه} انه اذا قال
احرك بيديك رمضان او في رمضان فهما سواء في الاستيعاب وكذا غدا او غدا
قلنا كونه الاصل عدم اقتضاء الاستيعاب لابتنا الاستيعاب عارض فان ^{التقويض}
لما كانا يمتد في نفس ويستوجب الترويبة والتفكير من المفوض اليها
مدة مديدة فاذا تعلق بمدة محدودة لا ترجح بعضها جزئها على بعض
بالنظر الى التقويض اقتضى استيعابها بالضرورة سواء ذكرت كلمة او لا
بخلاف الطلاق فانه ليس كذلك كالاختصاص وتفيد في اذا دخلت في المكان التخيير
يعني ان اضافة الطلاق مشددا الى المكان لا تفيد بل يقع في الحال لان نسبة الى
الامكنة سواء ولانه موجود فالعلاقة به تخرج بخلاف الزمان فاذا قيل انت
طالق في الدار تطلق مالا الا بتقدير فعل كالدخول حتى يكون معناه انت
طالق في ذلك الدار بمعنى وقت دخلك على وضع المصور موضع الزمان
فانه شايع في جمل الفعل الذي بمعنى الوقت شرط حقيقة لان كل منهما

ليس

ليس بمؤثر ويتعلق الطلاق مثله وقيل لا يصير بشرط حقيقة
بل يصير كالشرط وهو اى كونه كالشرط هو الاصح اذا لم يشترط
ان يكون معايقا للشرط لا مقارنا له كاسبق اذ لا معايقه بين الظرف
والمظروف لان من قضية الظرف الاحتواء على المظروف بجوابه ولذا يقتضى
فلا يكون بينهما الامقارنة وهو بناه واذا لا تطلق اجنية قبل لهما انت طالق
وتكاحك فتدريجت كالوقال مع تكاحك ولو كان مستعانا للشرط طلقت
كما تطلق في ان تزوجتك ولذا اى وكون الفعل الذي بمعنى الوقت بمنزلة
الشرط وعدم الوقوع قبله لا تطلق بانت طالق في مشيئة الله لان التعليق
بها متعارف وهي مما يصح وصفه تعاين وجوده وعدمه فلم يعلم وقوعه قطعا
كافة العباد وتطلق في اى بقوله انت طالق في علم الله اما لان المشهور
استعماله في المعلوم فانت طالق في معلوم الله تخرج لان معلومه وقع
اولا ان تصافه تعاين وجوده محال فيكون تخرج كما سيأتي وفي القدرة ورايتان
يعني اذا قال انت طالق في قدرة الله ففيه روايتان الاولى انه يقع كافي العلم
ذكرها في الكافي والثانية انه لا يقع كافي المشيئة قال صاحب الهداية وشرو
الزيادات اذا قال انت طالق في مشيئة الله او في ارادته او في رضاه او في
محبه او في امر او في اذنه او في حكمه او في قدرته لا يقع الطلاق اصلا
الا في علم الله فانه يقع الطلاق فيه في الحال فان كلمة في الظرف حقيقة
الا اذا تعذر حملها على الظرفية بان صحت الافعال فيحمل على التعليق ^{لما} لما
بينهما من حيث الاتصال والمقارنة غير انه انما يصح حملها على التعليق اذا
كان الفعل مما يصح وصفه بالوجود وبضده يصير في معنى الشرط فيكون
تعليقا ومشية والارادة والرضا والمحبة مما يصح وصفه الله تعاينه و
بضده فانه يصح ان يقال شاء الله ولم يشأ كذا فكان اضافة الطلاق اليها
تعليقا والتعليق بها حقيقة الشرط ابطال لما لا يخاف كذا هذا اما العلم فلا يصح

وصفا لله تعالى بصفته لان علمه محيط بجميع الاشياء فكان التعليق
تحقيقا ونجيزا فيقع الطلاق في الحال اذا عرفت هذا فاعلم ان القدوة
تستعمل تارة بمعنى الصفة القديمة وتارة بمعنى التقدير ولذا قرئ قوله
تعالى فقد رانا قمم القادرون بالتخفيف والتشديد وكذا قوله تعالى قد رانا
من الغابرين والقدوة بالمعنى الاول لا يوصف بالباري بصفته وهو مظهر للمعنى
الثاني يوصف به وبصفته قبل النظر الى المعنى الاول يكون التعليق بالتجيزا
كالعلم فيقع الطلاق وهو وجه الرواية الاولى وبالنظر الى المعنى الثاني يكون
التعليق بالتعريف او بالافتقار وهو وجه الرواية الثانية ومن اسماء الطغوى

وغيره من الاعمال والاعمال والاعمال والاعمال

ربنا فخر ربنا السكينة والهدوء في جنة مقصود الاذنيار والركن الذي تعالى في كونه
بما ذكره في الانها واختارنا ما هو كائن في معنى الاضمار ونهاية الاختصار
ولهذا طار كذا في الاقطار وحار كذا في الاقطار في الاضمار ونهاية الاختصار
منه كذا في الاضمار ونهاية الاختصار

والغنى في الاضمار

اول مد منقص اولور مثال انما اعطینا ان اذ
وما اشبه ذلک بونک مد جائز ورنه بخون مختلف فیہ
اولد و غیره **باب** متلازم نیه ویرلم خوف مدن صکره
سبب مد سکون لازم اولر مثال اول الفاعلین
و آیه الحاقه و ما اشبه ذلک مد لازم مد واجب
باب متلازم نیه ویرلم خوف لندن صکره سبب مد
سکون اولر مثال والقیف من خوف و ما اشبه
ذلک بونک مد جائز ورنه **باب** خوف لین نیه ویرلم
واو یا ایکی خوف نیه مان خوف لین اولور بجن و
سکن اولر ما قبل مفتوح اولر خوف لین او
اولور **باب** مد عارض نیه ویرلم خوف مدن صکره
سبب مد سکون عارض اولر مثال یملون یملون
جنیه بریه یوم التدرین و ما اشبه ذلک بونک مد جائز
و مختلف فیہ اولد و غیره **باب** اولر یا ایکی
خوف مد فقط خوف بیدر **باب** فاعله خوفی نیه
ورق **باب** و خوف بیدر نیه مان فاعله اولور
بجن بوش خوف دن بری کلیدن اور ناسندن یا اف
ند سکن واقع اولر فاعله اولور مثال احد
ابد ایدر و ما اشبه ذلک فاعله تک واجب **باب**

بیم سکنک اوج عالی وار و بیم سکن بیم او
او غام متلازم اولور یا نه او نه اخفا اولور مثال
تر بیم بخار بیم سکن مدن باوان غیره او نه
اظهار اولور **باب** او غام او غام متلازم
او غام متلازم او غام متلازم او غام متلازم
ایکی خوف بر چندان اولر مثال او غام من خوف و ما
اشبه ذلک **باب** او غام متلازم نیه ویرلم
صفت او ای و انچه بر اولر مثال ما بعد نیم یل
وما اشبه ذلک **باب** او غام متلازم نیه ویرلم
صفت او ای و انچه بر اولر لیکن قرب مخرج اولر مثال
الم خیفام ما اشبه ذلک **باب** اظهار نیه ویرلم
اون دورست و اینج جگن و خوف عقیقه نیه لازم
تو یف بو اون دورست خوف دن بریه او نه اظهار
قمریه اولور بری الف لام فتند مخفف واقع اولر
اظهار قمریه اولور مثال الیه الفاعله اظهار
واجب **باب** او غام شمسیه خوفی اون دورست
ورست نیم و نیه او نه او نه او نه او نه او نه
حاکم ظن که نیم نیه مان او غام شمسیه اولور بجن
الف لام فتند بو اون دورست خوف مد واقع اولر

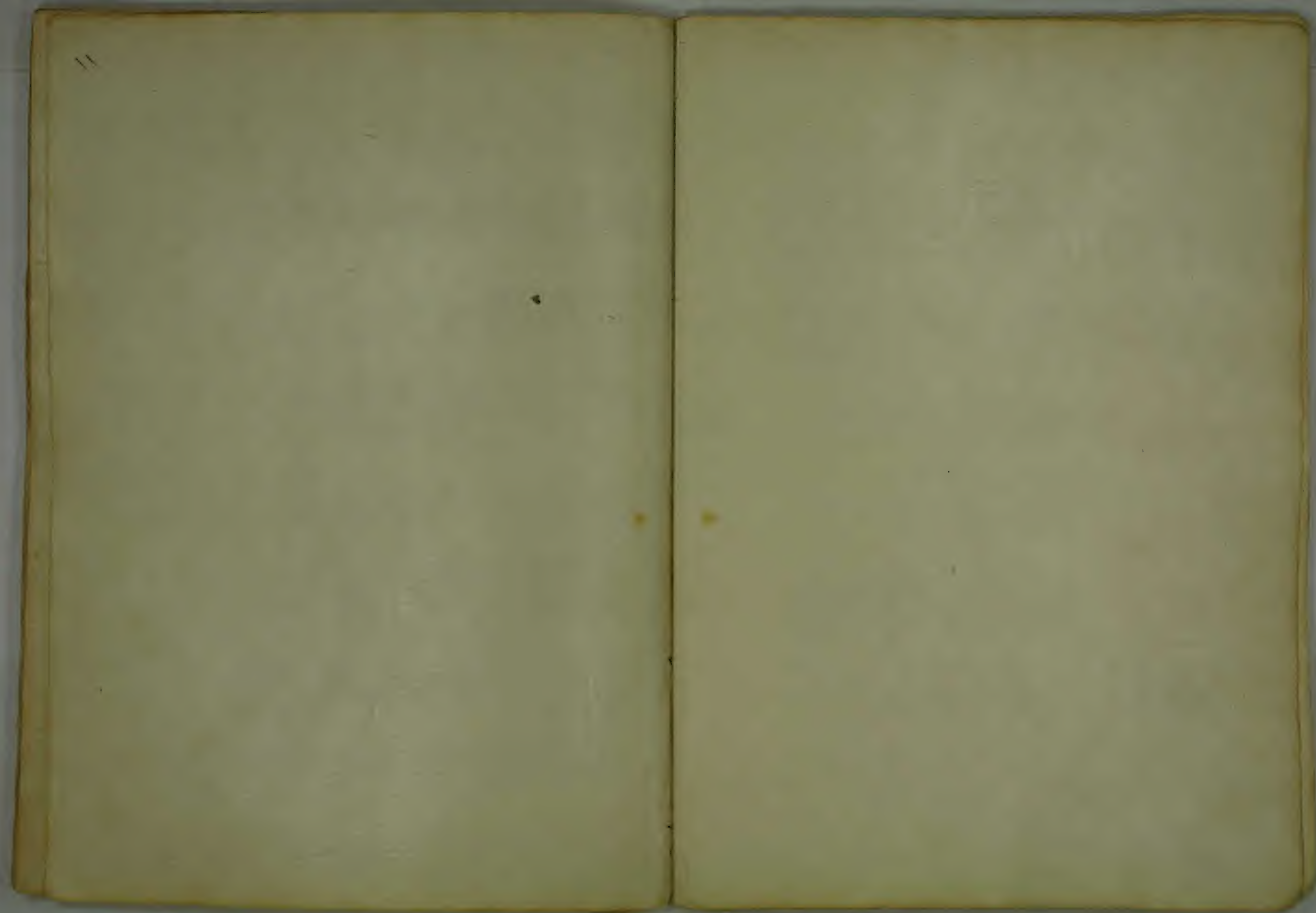
او غام کام سمون من استادن
او غام کام سمون من استادن
او غام کام سمون من استادن
او غام کام سمون من استادن

او غام شمس اول نور مثال والشمس والشمس والشمس والشمس
 الشمس اول غام شمس اول غام شمس اول غام شمس
 فحين كوشش ووقفه قد يبدل لزم ان اول نور ان كان الجوان
 او غام شمس وديوانم وديوانم **باب** حكم الرأى فحين
 رامفتوح ومفتوح اول قالين او قنور مثال الرأى
 الرأى والشمس ووقفه راس كن اول ما قبل مفتوح
 اول قالين او قنور مثال وانما الرأى راس كن ما
 قبل مكسور اول انما او قنور مثال والاستغفار والشمس
 كذا ما بوضوح ان كان ما بعد حرف الاستغفار ان بر حرف
 اول اول زمان قالين او قنور حرف الاستغفار
 ووقفه مفتوح فوقفه مثال مرصاد فوقفه
 كذا ما بوضوح حرف الاستغفار اول اول زمان انما
 وقالين او قنور مثال فوقفه كذا ما بوضوح
 ساكن اول ما قبل ساكن كذا ما بوضوح اول
 زمان قالين او قنور مثال ار جعي لمن الرأى كذا ما بوضوح
 راس كن ما قبل ساكن اول ساكن اعتبار اول انما
 قبله اعتبار اول نور انما ما قبل مفتوح ومضموم اول
 قالين او قنور مثال بالقبول من كذا ما بوضوح الرأى كذا ما بوضوح
 مكسور اول انما او قنور مثال بغير كذا ما بوضوح راس كن اول

ما قبل

ما قبل حرف لين اول اول زمان انما او قنور مثال
 خير سيرة كذا ما بوضوح الله فحين الله كذا ما بوضوح
 مضموم اول اول زمان قالين او قنور مثال هو
 الله كذا ما بوضوح انما او قنور مثال بالله
باب الضمير فحين ضمير كن ما قبل فتكون اول مدلول
 مثال انما بيكي انما لم ينه ووقفه اول اول زمان
 ن راضيه وكذا ما بوضوح نفس كذا ما بوضوح
 اول قصير او قنور مثال عليه فيه اليه كذا ما بوضوح
 فوقفه فيه مهنا مدلول نور **باب** ساكنه فوقفه
 عظيم الشان ووقفه ووقفه ووقفه ووقفه
 عوجا قبح ووقفه ووقفه ووقفه ووقفه
 سور اقيام من راق ووقفه ووقفه ووقفه
 تعريفات كذا ما بوضوح ووقفه ووقفه
 بعون الله الملك الوهاب كذا ما بوضوح ووقفه
 واحسن البها واليه سنة تسع وسبعين وما والا

انما كذا ما بوضوح
 انما كذا ما بوضوح



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. والصلوة على خير البرية وعلى آله وصحبه
الأنفوس النكية **أما بعد** فإني معاني الاستعارات وما يتعلق
بها قد ذكرت في الكتب مفصلة بحسب القبطان ورتبها بحسب
مقبولة على وجه يتعلق به كتب المتقدمين وول على وجه يتعلق به
قنطرت قرائده على أنه لتحقيق معاني الاستعارات وأقسامها
وقرائدها في ثلثة عقود **والعقد الأول** في أنواع المجاز وفيه ستة
الفقرة الأولى في المجاز الملقب واسم الكلمة المستعملة في غير ما وضعت
لعلامة مع مخرجه معانته عن أروية أن كانت علاقته به الشابة
فيجاز مرسل والأفاسمارة معرفة **الفقرة الثانية** أن كان
المستعار اسم جنس أي السمان غير مشتق فالاستعارة الصائبة
والأشبهية لم يأتها في التفسير المذكور **والفقرة الثالثة** في المصدر الذي كان
المستعار مشتقا وفي متعلق به الوصف الذي كان في قوله المروى يتعلق
معنى المرفع ما يغير عنه من المعاني المضافة كالابتداء ونحوه وأما البقية
التي كان ويرد بها إلى الكنية كما سته في **الفقرة الرابعة** في التسمية به السكالي
إلى أنه كان المستعار له متوقفا حيث أو عفا فالاستعارة الحقيقية والآ
فحقيقية وسبب كشف لك حقيقة **الفقرة الخامسة** في الأربعة الاستعارة
أن لم تغفر من بابل لم يشين من الاستعارة من الاستعارة الحقيقية
بأنه رتب السراة التي فرت بابل لم يستعار منه ثم شير بغيره رتب السرا

[illegible][illegible]

Handwritten Arabic script, likely from a manuscript, showing several lines of text written diagonally across the page.

[illegible][illegible][illegible]

من مرقم النسخة
الموسم ١٢٧٢

الموضوع له مطلقا او كل مجاز لا يتبع فيه التورية الا ارفع المفهوم
له تورية مثلا جائت اسد يرمى ليس فيمنع الاسد الا ارمى الذي
يتبع التورية المقصود ولذلك السبع المخصوص والابحار ان يقصد لا يتخالف
الى الشجاعة فلا يشبه الجواز مزية آية المكسبات الكسابة في شي من
الاستعالات ويمكن ان يجاب عنه بان تورية ارفع الموضوع له
لا يتخالف مع ما ان يوجه الموضوع له متققا ويوجه اراؤه لا يتخالف
ففي جائت اسد يرمى ليس التورية الاسد متققا بخلاف جيب المكسبات فانما
جيب المكسبات موجود فيجب ان يرفع لا يتخالف الى المضيق ان كانت
خارجه المقصود غير التورية فيجوز ان يرمى ليس بل يرمى اسد
توجيه بعلاقة واحدة والاقا يستفاد مفرقة الشهوات
المستعمل في غير الموضوع له لثابت استعارة ولم يجد التورية
بالمتحدة في كلام غيره مع انه بنافه ما سبقت من انه الاستعارة
المكسبة عند صاحب الكفا في الشبهة المضيق في النفس واليه يرجع
المستعمل في الشبهة بصدق عليه الحكمة المستعمل في غير ما هو
له لثابت برفع التورية استعارة مقترنة بل مكسبة التورية
الاشارة ان كان الاستعارة اسم جنس او اسمان مشتق اليمين
توفي في التورية بوقوف التورية في التورية والاشارة في التورية
اسماء والاسد وتطابقها في التورية ارفع في هذا المقام التورية
الاستعارة الاصلية في المعارف في التورية التورية الى العلم في التورية

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

مكتبة جامعة القاهرة

اف مملوایم ایستغفار

فمن لم يدر ما يقول فليقل
فمن لم يدر ما يقول فليقل

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

منقول من كلامه
في بيان وجهه
العلماء

[illegible]

المشاورين

فصل في تعريف المركب بالركب حتى لا يخلط ما عاده
من التشبيه في نظر السمع كذا هذه الاستعارة متعارفة
حتى لا يخلط بغيره من غير أن يكون بغيره في كل من الطرفين
الاستعارة في المركب على الاستعارة المتعددة انما يكون
ما عاده ليس هو المتصور بل هو هذا التشبيه الذي هو مقبوض
ان ياتى بامور متعددة من التشبيه في كل من الطرفين
يجعل المجموعان متساويين في مجموع متشابهين واذا اردت
منه تفصيل فلا تطلب من هذا المصنف التعديل فانه انما هو
لا كلام على الانجاء من فضله في حواشي ان الاستعارة المتعددة
قد يكون مركبة يجوز ان يكون الاستعارة المركبة ايضا مركبة والامانة
من ذلك عقول كثيرين لم يذكروا وفيه وفيه في الكلام مراد من كتب
على هذه الاشياء من بعد ما كان من الدهر بوقوعها في كلام الله
ما ذكره العلامة الشافعي في قوله الله ان حق عبد كذا العبد
ان كانت تتقدم في التماس في سورة التوبة من حواشيه في التماس
او قيل ثبت الربيع البقل وقصد به تشبيه القيس الفاعل
بالقيس الفاعل فاستعمل المركب الموضوع بالوضع النوعي للشيء
في الاول فلا شك انه مجاز مركب والعلامة في الشبهة وصرح العلامة
الشافعي في شرحه الاصول بانها استعارة تشبيهية نحو في اراك
تقدم رجلا وتوفاه في قوله الله في قوله الله في قوله الله

فصل في تعريف المركب بالركب حتى لا يخلط ما عاده
من التشبيه في نظر السمع كذا هذه الاستعارة متعارفة
حتى لا يخلط بغيره من غير أن يكون بغيره في كل من الطرفين
الاستعارة في المركب على الاستعارة المتعددة انما يكون
ما عاده ليس هو المتصور بل هو هذا التشبيه الذي هو مقبوض
ان ياتى بامور متعددة من التشبيه في كل من الطرفين
يجعل المجموعان متساويين في مجموع متشابهين واذا اردت
منه تفصيل فلا تطلب من هذا المصنف التعديل فانه انما هو
لا كلام على الانجاء من فضله في حواشي ان الاستعارة المتعددة
قد يكون مركبة يجوز ان يكون الاستعارة المركبة ايضا مركبة والامانة
من ذلك عقول كثيرين لم يذكروا وفيه وفيه في الكلام مراد من كتب
على هذه الاشياء من بعد ما كان من الدهر بوقوعها في كلام الله
ما ذكره العلامة الشافعي في قوله الله ان حق عبد كذا العبد
ان كانت تتقدم في التماس في سورة التوبة من حواشيه في التماس
او قيل ثبت الربيع البقل وقصد به تشبيه القيس الفاعل
بالقيس الفاعل فاستعمل المركب الموضوع بالوضع النوعي للشيء
في الاول فلا شك انه مجاز مركب والعلامة في الشبهة وصرح العلامة
الشافعي في شرحه الاصول بانها استعارة تشبيهية نحو في اراك
تقدم رجلا وتوفاه في قوله الله في قوله الله في قوله الله

على ما هو جوابه يجب ان يكون وجه التشبيه متشابهة من عدة امور وكذا
الطريق يجب ان يكون متشابهة من مجموع الشياء قد تضمنت
وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا فيقع في كل من الطرفين عدة
امور ربما يكون التشبيه فيها تشبيها محالا كذا لا يفتق البه في قوله
المثال المذكور كذا جئت في التشبيه انما هو ان اراك اده غير
مستعمل في التشبيه الفاعل في قوله الله في قوله الله في قوله الله
في قوله الله في قوله الله في قوله الله في قوله الله في قوله الله
القبالة وتشرع المختصر الى الاحكام بعد القامه وذكر القاضى الشافعي
انه ليس قول العبد القامه ولا الغير من على البيان كذا ليس بعد هذا
كلامه وما ذكره من البحث متفق بانه لو قصد تشبيه غير الفاعل بالفاعل
لمضاهاة آياه في التبع واستند الفعل اليه كما هو المشهور لم يكن
جواز في اللغة فضلا عن ان يكون مجازا كما قالوا قصد تشبيه التبع
هو عبارة عن مفهوم مركب من غير قصد الى وجه من الابهام بالتبع
هو عبارة عن مفهوم مركب انه كذا كذا في قوله الله في قوله الله
بالتشابه قد تضمنت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا في قوله الله
مقتضى ان اراك تقدم رجلا وتوفاه في قوله الله في قوله الله في قوله الله
بهذه الاعتراف بالقول المذكور في قوله الله في قوله الله في قوله الله
الفاعل فلا يجوز ايضا ما ذكره بقوله ولا يشبه انما هو ان اراك
تقدم رجلا وتوفاه في قوله الله في قوله الله في قوله الله

فصل في تعريف المركب بالركب حتى لا يخلط ما عاده
من التشبيه في نظر السمع كذا هذه الاستعارة متعارفة
حتى لا يخلط بغيره من غير أن يكون بغيره في كل من الطرفين
الاستعارة في المركب على الاستعارة المتعددة انما يكون
ما عاده ليس هو المتصور بل هو هذا التشبيه الذي هو مقبوض
ان ياتى بامور متعددة من التشبيه في كل من الطرفين
يجعل المجموعان متساويين في مجموع متشابهين واذا اردت
منه تفصيل فلا تطلب من هذا المصنف التعديل فانه انما هو
لا كلام على الانجاء من فضله في حواشي ان الاستعارة المتعددة
قد يكون مركبة يجوز ان يكون الاستعارة المركبة ايضا مركبة والامانة
من ذلك عقول كثيرين لم يذكروا وفيه وفيه في الكلام مراد من كتب
على هذه الاشياء من بعد ما كان من الدهر بوقوعها في كلام الله
ما ذكره العلامة الشافعي في قوله الله ان حق عبد كذا العبد
ان كانت تتقدم في التماس في سورة التوبة من حواشيه في التماس
او قيل ثبت الربيع البقل وقصد به تشبيه القيس الفاعل
بالقيس الفاعل فاستعمل المركب الموضوع بالوضع النوعي للشيء
في الاول فلا شك انه مجاز مركب والعلامة في الشبهة وصرح العلامة
الشافعي في شرحه الاصول بانها استعارة تشبيهية نحو في اراك
تقدم رجلا وتوفاه في قوله الله في قوله الله في قوله الله

فصل في تعريف المركب بالركب حتى لا يخلط ما عاده
من التشبيه في نظر السمع كذا هذه الاستعارة متعارفة
حتى لا يخلط بغيره من غير أن يكون بغيره في كل من الطرفين
الاستعارة في المركب على الاستعارة المتعددة انما يكون
ما عاده ليس هو المتصور بل هو هذا التشبيه الذي هو مقبوض
ان ياتى بامور متعددة من التشبيه في كل من الطرفين
يجعل المجموعان متساويين في مجموع متشابهين واذا اردت
منه تفصيل فلا تطلب من هذا المصنف التعديل فانه انما هو
لا كلام على الانجاء من فضله في حواشي ان الاستعارة المتعددة
قد يكون مركبة يجوز ان يكون الاستعارة المركبة ايضا مركبة والامانة
من ذلك عقول كثيرين لم يذكروا وفيه وفيه في الكلام مراد من كتب
على هذه الاشياء من بعد ما كان من الدهر بوقوعها في كلام الله
ما ذكره العلامة الشافعي في قوله الله ان حق عبد كذا العبد
ان كانت تتقدم في التماس في سورة التوبة من حواشيه في التماس
او قيل ثبت الربيع البقل وقصد به تشبيه القيس الفاعل
بالقيس الفاعل فاستعمل المركب الموضوع بالوضع النوعي للشيء
في الاول فلا شك انه مجاز مركب والعلامة في الشبهة وصرح العلامة
الشافعي في شرحه الاصول بانها استعارة تشبيهية نحو في اراك
تقدم رجلا وتوفاه في قوله الله في قوله الله في قوله الله

فصل في تعريف المركب بالركب حتى لا يخلط ما عاده
من التشبيه في نظر السمع كذا هذه الاستعارة متعارفة
حتى لا يخلط بغيره من غير أن يكون بغيره في كل من الطرفين
الاستعارة في المركب على الاستعارة المتعددة انما يكون
ما عاده ليس هو المتصور بل هو هذا التشبيه الذي هو مقبوض
ان ياتى بامور متعددة من التشبيه في كل من الطرفين
يجعل المجموعان متساويين في مجموع متشابهين واذا اردت
منه تفصيل فلا تطلب من هذا المصنف التعديل فانه انما هو
لا كلام على الانجاء من فضله في حواشي ان الاستعارة المتعددة
قد يكون مركبة يجوز ان يكون الاستعارة المركبة ايضا مركبة والامانة
من ذلك عقول كثيرين لم يذكروا وفيه وفيه في الكلام مراد من كتب
على هذه الاشياء من بعد ما كان من الدهر بوقوعها في كلام الله
ما ذكره العلامة الشافعي في قوله الله ان حق عبد كذا العبد
ان كانت تتقدم في التماس في سورة التوبة من حواشيه في التماس
او قيل ثبت الربيع البقل وقصد به تشبيه القيس الفاعل
بالقيس الفاعل فاستعمل المركب الموضوع بالوضع النوعي للشيء
في الاول فلا شك انه مجاز مركب والعلامة في الشبهة وصرح العلامة
الشافعي في شرحه الاصول بانها استعارة تشبيهية نحو في اراك
تقدم رجلا وتوفاه في قوله الله في قوله الله في قوله الله

بينه اختلفت اقوالهم كما هو احد معاني الالف طراب لعدم احتمال
قول سلف والاولى ان يقول اضطربت اقوالهم الى ثلثة حق
يقين قول ولست هوصل بان ثلثة فمراد من ثلثة بان ثلثة الحق الذي هو
زبد في قوله الذي وكانه سلف والالف تجد التفريل بهذا المعنى في
الالفه لبيان انه هل يجب ان يكون تشبيه الاستفارة بالكنانة
بذلك بل بلفظ الموضوع له ام لا الفه بان الاو في سبب السلف
يريد من تقدم استكالي وهو الفه لكل من تقدمه من ابالك
واقربك وكانت سمي اهل العلم بالحق سلفا لانهم ابااء التعاليم الى
ان الاستفارة بالكنانة لفظ التشبيه بالاستفارة لفظ التشبيه النفس
المعروف بذكر لازم من غير تفريل في نظم الكلام وذكر لازم في تفريل
فصله من نوح الكلام ولا بعد فيه عند من ثلث هذا الكثر الى
المعاني الفه في وصفه في كسرها الموضوعة وبهذه المذهب الثالث
الذي جعل التشبيه المضمرة في النفس لعل عليه بذكر لازم التشبيه
مبنى على جعل التشبيه معنى فاضيل لا مقدر في نظم الكلام ووجه وجه سببها
استفارة بالكنانة او كناية اي استفارة الكناية لان الآدم هو
لاجود الكناية لانها استفارة بالحق المستطاع متبسط بالكنانة في
الفه الى الحفا ولكن لا يجاوز الفه فافهم ومروجه شرح هذه الفه
المذهب ان الاستفارة اقرب الى القبط لان كلاهما هو التشبيه بشكل
في التشبيه وكثير من هذه الفه انه البه فذهب صاحب الكثر في لالي غير

ولو احتمل لا يفتقد به الطريق المعقود والتعبير عن صاحب المذهب
بصاحب الكثر في تفريل ثلثه فاما الحق في تفريل سبب عدم كونه الحق
قالا في قوله وهو الحق في التفريل وبكيفية التفريل في التفريل
بان حقه وانما هو الحق في التفريل في التفريل في التفريل في التفريل
على الدليل وكثير من كلام السكالي يسيل الى ان مذهب هذا حق فذهب
الان الحق في شرح التفريل في التفريل في التفريل في التفريل في التفريل
اللابية عن ذلك في كلامه بها كناية الحق ان عباد في اظهره كونه
مذهب ما هو المشهور من مذهب فلهذا قال الفه الثانية يشتمل
كلامه على استكالي بانها اي الاستفارة بالكنانة لفظ التشبيه يستعمل
في تشبيه باوفا انما هي تشبيه عينية في التشبيه والاختلاف في التفريل
استفارة بالكنانة او كناية في تشبيه خاصه وان سلم ظهور وجه كونه
استفارة واختلاف التشبيه اليها في تشبيه الاستفارة بالكنانة
وجعلها اي جعل التفريل اي ما جعل العنوم تشبيه في تشبيه على كل حال
العنوم في مثل نطق الى ان نطق الاستفارة لعلت والحق الى
فمرئيه ويرد عليه اما من الروا ومن العنوم واما لفظ التشبيه لم يستعمل
الا في معنوه فلما يجرى استفارة او الاستفارة عنده مطلق فليس له
وهذا هو على تفسير الاستفارة بالكنانة في تشبيه فانه لم يتم حوله
وفيه احد بايديق في التفريل في التفريل في التفريل في التفريل في التفريل
بالفارسية في الاستفارة وقوله وهو الظاهر انه قد مر في بيان نطق

وانتدب من كلام القوم في هذه الآية انه في بلس الجوع
الاستعارة بين احداهما تصوير والاولى مكينة فانه شبه ما في الاشياء
عند الجوع والخوف من انزال الضر من حيث الاستعمال بالقباس
فالمستعمل اسير ومن حيث الكراهية بالعلم المستعمل فيكون
الاستعارة مفرقة نظر الى الاول ومكينة نظر الى الثاني ويظهر في
الازالة تحييل وتخييل وذلك البياض انه الاستعارة بالكانية انه
كانت تشبها بمضمر في النفس فلما كان من كونه حشيد في تشبه
مذكور بجناز او ان كان تشبها به كمن موز الب حسنة تشبه
فلما كان البضا في ذلك فذكر تشبها بجناز او ان كانت تشبه حسنة
للتشبه به كما هو مذكور في الكلام في ضرورة على قوله الاستعارة من
استعمل فانه صحت مع والآفة **الفقرة الثالثة** في تحقيق قرينة
الاستعارة بالكانية وما يذكر في باقة عدا من ملاجات التشبه
في قوله في باب حجة تشبها بغيره فانه في باب فيه قرينة الاستعارة
وهو جرح تخيل بكلمة من قوله اللام اقامت كل شيء طائر الكاهن
او ما شيا او كذا ما يصيد من الظن والظن لا يصيد ونشبت كقبح
يكون علقا بارة على قوله ونشبت نفس في **الفقرة الاولى** في باب
الاستعارة في صاحب الكش في الآية امر القلي انشبت له من قوس
حشيد يستعمل في معنى الكيفية وانما الجناز في الاشياء في قوله البياض
الشرشيد والتخييل في بلس كلام السلف فيما رتبنا في التخييل

والاستعارة لا يصح على عموم قوله ويستعمل في الاستعارة في تشبيه
تخصيص الامر بالاستعارة بالاشياء والاشياء في الاستعارة لا
الاستعارة في الاشياء من التشبه بالاشياء والتخييل في الاشياء
بشيء من التشبه او على انحاء مع تشبه به وقوله وانما الجناز في الآفة
بمعنى الجناز الآفة في الاشياء التي في اشياء تلك الآفة للتشبه
وقد من السلف بياض لا يسبغ في هذا الجناز في الآفة في الاشياء
ووجه التسمية ليس هو جبا للتسمية حتى تخرج انه المراد به على قوله
ايضا يشترك في كونها مستعملة في تشبه به بغيره بغيره انفاك
الكنية عنه ومنها والبس في الخطيب **الفقرة الثانية** في جرح صحت
الكش في كونه استعارة تحقيق في بعض المواضع كما في تشبه كونه
قوله الذين يتفقون في عهد الله حيث استعمل الجبا للمعنى على
سبيل الكناية والتعويض لابطال قال صاحب الكش في ان
استعمال التعويض لابطال العهد من حيث استعمال العهد بالجد على
سبيل الاستعارة في من اشياء الوصل بين المعنيين
قال الشافعي المحقق في تشبه قد استعملنا منه ان يعلم به الاستعارة
بالكانية لا يجب ان يجهز الاستعارة في تشبه به بغيره في تحقيقه كما في
التعويض لابطال العهد هذا الكلام في قوله في التشبيه في قوله
بما وضع لعلهم تشبه به بغيره في تشبه بالاشياء والتعويض في
الآية ايضا في عهد الاستعارة لابطال العهد من غير التفات الى هذا الاحتمال

يشتمل ما يمكن ذلك لا يثبت في غيره ومن هنا ما ذكره
 في القصة الرابعة والاربعون انه قد ثبت في الحقيقة كونهما معبرين عند
 البطلان فتكون انما يكون مراد صاحب الكفا في ان النقص بعد اثباته
 للمعركة في عين بطلان كذا ان ثبتت محال كونه عن الموت
 وانما يكون مراد صاحب الاستعمال النقص في مقام افادته ابطال العهد او في
 اظهار ابطال العهد والاربعون انما جعل التهمة مطلقا لتجيب عن قرب اللفظ
 فيكون انساب بالانterior **الفقرة الثالثة** يجوز التساكي كونه مستقلا
 راسخا عند انسابها منهم انما التساكي جعل الاستفارة التحديدية مستغنية
 في امر وهي قوله كذلك تشبهها بموتها الحقيقية ولم نفهم من غيره على نسبة
التجديد اليها بان يكون من جهة التجديد دون التخرج من القيد وبسبب التهمة
وهو تحصيله لانه مما جعل الاستعمال في حقيقته بالاربعون انه نفس
ان في قوله في نسبة الظاهر والنوع على رقيق وهو في التساكي لا يلقى
وذلك لان الجواب عن جعل اللفظ تابو للمعنى فيجعل معنى تابو للفظ
فخرج منها فالتساكي عند ان جعله صيغة جمع من اثبات معنى الحقيقة
بلازم من تشبيهه بالاشياء التي لا تكون صورة واضحة واستعار
اللفظ الاستعمال للتشبيه والامارة على اليه كما ترى سوى طلب استعمال
لفظ الاستفارة المتعارضة في اللفظ استغنى عن غيره ما وقع له ذلك
الفقرة الرابعة المخبر في قربة المكنية انما هو المكنية للتشبيه كونهما
 يشبه راو في تشبيهه اي تابو كانهما في عينه الحقيقية وقد عرفت

منشاه وفيه بحث بجواب ان انما يكون ذلك في انما لم يثبت استعمال
 لفظ راو في تشبيهه في تشبيهه لا في انما لم يكن فانه الذي دل عليه
 ثبوت عبارة الكفا في حيث قال صاحب الاستعمال النقص في
 ابطال العهد ووجه ما ذكره ابن الاوولي رعاية اسم الاستفارة اذا
 لم يمتنع جانب المعنى وبما مر منه مسبق انما جعل الجميع على نحو احدا
 لم يكن فيه كفاية اولى من ان يخلو من التهمة في النقص مطلقا بكونه
 اليه وكان اثباته استفارة تحصيلية لا تواتر صورة تشبيهية
 اياه له على ما هو منه به التساكي لانه نفس كذا في التهمة اي بقا في محال
 الحقيقة على معناه الحقيقية وكذا ثبات المخبر للمعنى فوه على كل تقدير
 الى ما هو له اليك فعليك والسلام عليك وان كان له تابو تشبيه
 ذلك راو في انما كونه مستقلا لذلك التتابع على طريق التصريح
 فالاستفارة قربة المكنية عنده اربعة كونها جميع حقيقة والاشياء
 الى الاستفارة الاستفارة المحصورة والتحقيقية وتكون الجميع استعارية تحصيلية
 الى الحقيقة والتحصيلية ذلك انما يبرأ من الاصطلاحات بما حققناه غيره
 مره الى ان حصل لك الاستعمال فعليه بالانوار وعليك بالاقبال
 والله اعلم على كل حال **الفقرة الخامسة** كما يستعمل ما زاد على قربة المكنية
 من علامات التشبيه في تشبيه كذا في بقية ما زاد على قربة المكنية من
 العلامات في تشبيهه كذا في قوله الترتيب موضوعا لهم لمفهوم مشترك بينهما
 بين التشبيه وهو ما يلائم التشبيه ويقاير الاستفارة والتشبيه المفهوم

مشترك بينهما وبين التشبيه والمجاز المرسل ايضا لانه الاشتراك
 خلاف الاصل لا يثبت من غير ضرورة ولا ضرورة هنا فذلك تخصيص
 ذلك المفهوم بسهولة في الوقت اليك ولا يخفى انه لا يمتنع قوله
 ما زاد على قرينة المفردة لانه ذكر ملامح التشبيه لا يصلح ان يكون قرينة
 للمفردة حتى يكتسب اليقينية جعله تشبيها بالزيادة على القرينة
 في التعريف الزيادة على قرينة الملكية بل لا بد ان يكون زائدا على القرينة
 ايضا لاننا يقال للداخل في قرينة التخييلية لانه يربط على قرينة الملكية
 فلا يتفق ولا يخفى ان الاشتراك ايضا بين المفردة والملكية لا يتحقق
 التشبيه بل يشتمل التبريد بل الاشتراك بين التشبيه والمجاز المرسل
 ايضا لاننا يقال في التخصيص هو واصطلاح قافيه ولو لم يكن ما تميز
 فانه يحسن الكلام من تولى الاسماء ويجوز جعله تشبيها للتخييلية
او الاستفارة الحقيقية اما الاستفارة الحقيقية فقط وكذا التخييلية
بناء على ما ذهب اليه السلك في لانه التخييلية مفردة وعندها اما
التخييلية على من ذهب السلف فلان التشبيه يكون له في العقل ايضا
بذكر ملامح ما هو له كما يكون له في النفس المرسل بذكر ملامح
الموضوع له ولا تشبيه بذكر ملامح التشبيه والاستفارة المفردة كما بين
الاول ان قوله والاستفارة المفردة زيادة الملكية ايضا ووجه النوق
بين ما يجعل قرينة الملكية ويجعل نفسه تخيلا او استفارة حقيقية او اشارة
تخيلا وبين ما يجعل زائدا عليها وتشبيها قوة والاختصاص بالتشبيه

فانها اقوى من اتفاقيه فهو الوثنية هو ما سواه تشبيها بغير ان
 بين الوثنية والتشبيه بالملكية لانه لا يتكسب بين الوثنية والتشبيه
 في المفردة كما ان التشبيه يتم يحتاج الى النوق بمثل ما ذكر بين الوثنية
 والتشبيه فانها اشتراكا خاصا بالتشبيه كما قرينة هو ما سواه بذكر ملامح
 ان ما يحضر به السمع او الاقرب هو الوثنية وما سواه تشبيها وذلك ان
 الجمع قرينة في مقام شدة الاتهام بل ايضا في المقام العام
 الايضاح بعد الظلام المجهول الى المصباح وذلك الانتظام في
 سكن وعاء الطلبة القلبي في الصباغ والروائح تحت الكعبة
 المسمى المعصم الذين في اول شعبان الشريفي بولس
 في يوم الاحد سنة اربع سبعمائة وما والف
 خاتمة جوية وقت ظهوره واصل اوله
 كتابته فرائض حاصل اوله
 وفيه صرح كبير كاتبه فاته نصيب له الحسن خاتمة

هذا شرح الكتاب الوصفي للمعاني
منها في الحقيقة التي هي في الحقيقة

لما اراد الانسان ان يتوفى فعلى ان يحصل من توفيق الرب
المعروف في المعاني غير هذا الاسم في حق الظاهر من توفيق
للمعاني لا في حق النفس من انوار المعاني لا في حق الآيات
بالعينين والتجربة وهو قاصر عن توفيق الله في حق جميع
من المعاني لا في حق الآيات بل في حق المعاني لا في حق الآيات
التي هي في حق المعاني لا في حق الآيات بل في حق المعاني
في بلاد كذا وكذا من المعاني لا في حق الآيات بل في حق المعاني
والتوفيق الحق في حق المعاني لا في حق الآيات بل في حق المعاني
مصبيا حاله في حق المعاني لا في حق الآيات بل في حق المعاني
واقا توفيقا في حق المعاني لا في حق الآيات بل في حق المعاني
نفس الانبياء في حق المعاني لا في حق الآيات بل في حق المعاني
وله اريد بالانسان توفيقا في حق المعاني لا في حق الآيات بل في حق المعاني
للمعاني لا في حق النفس من انوار المعاني لا في حق الآيات
لا في حق النفس من انوار المعاني لا في حق الآيات بل في حق المعاني
في حق المعاني لا في حق النفس من انوار المعاني لا في حق الآيات
واقا توفيقا في حق المعاني لا في حق الآيات بل في حق المعاني
نفس الانبياء في حق المعاني لا في حق الآيات بل في حق المعاني
وله اريد بالانسان توفيقا في حق المعاني لا في حق الآيات بل في حق المعاني

هذا شرح الكتاب الوصفي للمعاني
منها في الحقيقة التي هي في الحقيقة

ما يفيد اراوة المعين منها من العينة انما هو الخطب الذي هو له وجه
 الكلام الى ما هو وان كانت تلك العينة في غيره اي في غير الخطب فانما
 حصة بانثرا الى المراتب تلك اللفظ بمضمونه الاعضاء المحسوسة
 وهو اسم الاشياء كذا وذلك فانه المعين لما يراود منها من
 المعنى المعين انما هو هذه او عقيدة بانثرا الى المراتب باللفظ الذي
 هو معين عند الخطب باعتبار عقيدة بنسبة مضمونه بجزء الب
 معهود بين المتكلم والمخاطب انما هو الب وهو الموصول كالذي
 والحق فانه المعين للمراد من كل معنى انما هو الب مضمونه صلتا الب
 المعلوم قبل ان يقر انما هو المعهود لها كقولك لمن سب انما هو واحد
 من بعد الذي جاء من غير اوجها فاضل شبر انسية مضمونه انما هو
 الى المعين عند الخطب باعتبار عقيدة عنده ولا يخفى ان هذه القوة
 لا توجب المعين الا بتقييم امر فاقب مع تلك النسبة كالمختار
 مضمونه الصلة من انما هو النسبة الى هذه النسبة كسبب تحقيقه
 لقائل انما يقول انما هو في غير الخطب والمخاطب موضوعه لشخص
 فاما هو اما في غير الغائب فمضمونه الى مضمونه كل واحد من انما هو في غير
 وكذا اللفظ الذي مشهور اذ به كل واحد من انما هو في غير الجنس انما
 مبنية على جعله بمنزلة الشخص حيث هو وكذا في الموصول واما
 في الغائب فالظاهر ان اللفظ هو موضوع للجزئيات المنزوعة
 تحت مضمونه الغائب المنزوع كذا كانت جزئيات حقيقته او غير

كذا في تحقيقه واعتراضه بان هذه العينة اي فسيه اللفظ الموصوف
 موضوعه لشخص وضعها عام الى تلك الافعال الاربعية بغير حاصلة
 الجزاء انما هو في هذا اللفظ وضعها عام لكل من انما هو لشخصه ولم
 يكون فنيته احد في تلك المذكورة كاسما هو في حصة كالفاء
 والباء وكذا اللفظ المعين واسم الكسب كالفية والحق في
 ولما كان الاسم مشترك في شيئين ويمتنع في آخره وان يثبت
 الى جانب الاشتراك وما به الامتناع فوضع اللفظ لاجل هذا
 ففعل **اللفظ** مشترك في اللفظين فيقولون مشترك باللفظ لكونه
 متبادرا محذوف الجزاء اي هذه التي تذكرها او بالعكس ويحكم ان
 يكون مشترك حلا من اعتبار او من غيره في الجزاء فلا يحتاج الى التواء
 مع بقائه النظام قوله على تنبهاً بحتم ان يراودها اللفظ الى
 اللفظ مشترك على كل واحد منها ويحكم ان يراود المعنى مشترك اللفظ
 مشترك عليها اشتغال الطرف على المظروف فلا يلزم اشتغال الشيء
 على نفسه ولما كان ما فيها من الاحكام علم مما تقدم فخلق التنبهاً
 عليها الاول اي التنبية الاول الشبهة اي الخطب واسم الاشياء
 والموصول مشترك في انما هو لانها ليست معان في غير ما هو فمضمونه
 هذه الشبهة مشترك في انما هو لانها ليست معان في غير ما هو فمضمونه
 مستغلة بالمضمومية وصالح الحكم عليه وبه وان كانت تلك المداك
 تتخصص بالغير الى بس كل من تلك المداك متحصلة في العقل كجانب ما وضع

بأنه لا ينافي في اللفظ مع اللفظ والاشارة حث او عقلا
فلا يسمي شيئا اذ كان معناه شيئا مستقلا بالمفهومية في السامع
الاسم باللفظ تمام معناه كذلك التسمية بالاشارة العقلية لا
تقتضي تشخيصا لاشارة الى الفرق بين الموصول وبين المفرد
الاشارة بان الموصول مع اللفظ التي هي الصلة لا يفيد الجزئية فانه
تقديم الكل على الجزء لا يفيد الجزئية اما في التقديم كليا فنظر الى انما جرد
الصلة لا يلائم الا على انتباض مفهوم الجمل الى ذات من غير تعيين
وانما اعقب بكلمة المفيد مع ان مع الموصول تشخيصا على ما فرقت
حيث ان المفهوم المتعلق للمعنى بالوضع من الموصول اوضح حين
الاطلاق ليس الا الامر الذي هو ان لكل حقيقة مشخصات والاشارة
ان كل مفيد بمفهوم الصلة الذي هو كذا ايضا فلا يفهم مع مشخصا
بمخلاف قربة الخطاب والحق فانه كلما انتهى بفيد تشخيصا في مفهوم
ما بين في الشك فذلك كان الى الفيد واسم الاشارة جزئيين
وهذا الى الموصول كليا وفي حيث اذ الموصول موضوع لتشخيص
ما حقق وعدم فهم مع المعين لا يوجب الكلية اللهم الا ان يقال ان
ان الموصول عند كليا نظر الى اسم مع جرد قربة الصلة والاشارة
العقلية مع قطع النظر عن الاختصاص التي لا الى ان الموصول كليا حقيقة
فلا ينبغي ان يكون اللفظ المفيد لتشخيص المحتاج اليها في الاستعمال ان
اعبرت فلا فرق وان لم يفرق فلا فرق ايضا لعدم افتاء الجزئية في الكل

لكن لما كان المعبر عنها من اللفظ هو مفهوم الصلة حكموا بان الجزئية
الموصول هي الصلة والاشارة العقلية المقنونة منها والمفرد من بين
الفرق على ذلك التسمية الثالث علمت من هذا الى ما سبق في
مباحث التفسير الفرق بين العلم والمفرد حيث صرح بخصوص المعنى و
الوضع في العلم وتعدو المعنى وعموم الوضع في المفرد علمت ايضا
تفسير الجزئية اليها واما اسم الاشارة اي اسم الاشارة موضوع
لامر عام الا ان يعين بجزئية الاشارة الحسين في استحقاقه في معين
وهو اصل الوضع ومدلول الضمير يعين بالوضع الذي هو من طائفة الجزئية
ووجه الف واما من ان التبعين فيه ايضا وضع كالعالم والمفرد اذ
اسم الاشارة حال من ضمير اليها في تجا وحين اياه حيث لم يسم
التعبير وقولنا معقول للتعبير التسمية المراد به تبين لك من هذا
ان من التفسير المذكور انه مع قوله التي ان الفرق ما يدل على معنى غير
ان لا يفيد بالمفهومية بان لا يكون مفهوما قصدا وبان لا يكون
مفهوميا بغيره على انه وسيله الى المفهوم غير وهذا المعنى لا يتضح غاية
الانضاح الا بتدبر مقدمة فتقول ان المعنى قد يكون مفهوما قصدا
وبان لا يكون مفهوما بغيره بغير مقصود بغيره بل على انه لا يمكن
غيرها ومرة ثلث هذه هي ما سألوه وبان لا اعتبار بالاول استقلا
بالمفهومية والتعقل صالحة لانه يحكم عليها او بها وبان لا اعتبار بالثاني غير
استقلا بالمفهومية وغير صالحة للحكم عليها او بها والاستقلا في ذلك

تمام زير وقولك نسبة العليم الى غيره فينت في الى التين مذكر نسبة
 العليم الى الكثر في الى الى الاول مذكر من حيث انها حاله بين زير
 والقيام وانه لست في حاله فكلتا امرأة لست بعدنى وذلك لا يمكن
 لكن ان يحكم عليها او بها واما في الحاله الثانية فمنها صح محلي فله بالذات
 ومذكره بالقصد ممكن ايراد الاحكام عليها لانها من باب النسب
 فهي على الاول غير مستقاة بالمفهومية وعلى الثاني مستقاة وكذا هذا
 انما يلزم قد يكون مبرر بالذات ومقصود بالانحصار وقد يكون مبرر
 به في حاله ان لا لا يصار غير كالمرة فانك اذا نظرت اليها وان
 ما انتم فيها من الصورة فانه قصدت اليك امرت الصوت فالمرة
 في تلك الى اميرة ايضا كذا في مبرر وتصعد به بتعاولا بكم لكن انما يحكم
 عليها او بها كما يمكن للصورة وانه قصدت اليك امرأة لنفسها
 بتعاولا انما يحكم عليها او بها وتكون الصورة ح مبرر بتعاولا محكوم
 عليها او بها فتسبب البيرة الى مذكر كذا نسبة البيرة الى محسب كذا واما
 فلهذا من استقول من لا يتعدى من لا يتعدى بالغير كالتسبب فلهذا المعنى
 اذا لاحظ العقل قصدا بالذات كانه من مستقاة بالمفهومية صالحا
 لا ان يحكم عليه كما تقول لا ابتداء من اضافى وبكى تقول ما بحيث على معنى
 الابتداء ويلزم ان يكون متعلقا بتعاولا بالوضوح لا وهو بهذا الاعتبار
 مبرر العقل لا ابتداء وذلك بعد ملاحظة على هذا الوجه انما يقتضى بتعلق مخصوص
 فتقول انما تسبب البيرة الى غيره فذلك عن الاستفهام او اذا لاحظ العقل

من حيث انه حاله بين السير والبيرة وبتعاولا لمؤنة حالهما واما
 لست بعدنى على هيئة الاسم النظم والاربابا كذا غير مستقاة بالمفهومية
 غير صالح لانما يحكم عليه او بها وهذا الاعتبار مبرر العقل وهو من
 ما ذكره ابن الحاجب في الايضاح حيث قال الفير فيما واصل على معنى في
 نفسه وبالنظر الى لا باعتبار امر خارج عنه ولذلك قبل الحرف ما واصل على معنى
 في غيره اى حاصل في غيره اى باعتبار متعلق لا باعتباره في نفسه فقد انقض
 انه ذكر متعلق الحرف ان وجب تخصيص معناه في الذين اذ لا يمكن اذ لا
 كما لا بد ان كان متعلقا به وان لملاحظة لانما الوضع المشترك في ذلك
 على معناه الا فرادى ذكر متعلق ولو لم يشترط ذلك لا يمكن فهم معناه
 الحكم عليه وبكى في نفسه فانه لا يرجع الى كماله ايضا حيث لا يسر على كماله
 في الحروف سوى السرا من ذلك المتعلق في الاستفهام او به مشتركة بينهما
 وبين الاسماء كالتزامه الاضافة فالقوى الذى ذكره بانما هو المتعلق
 في الحروف لاجل التعادى في تلك الاسماء لتخصيص الغاية التى هو متوصل
 حكم بحيث واما بغيره عن الوضع في كلمة من فهو انما الوضع تفعل
 مع الابتداء مطلقا وهو مشترك بين الابتداء آت استخفاف الى
 كانهما متعلقا بتعاولا وضع لفظا من لى كانهما متعلقا على هذا المعنى
 سائر الحروف بخلاف الاسم والفعل فان مع الاسم يتبادر مستقاة
 بالمفهومية والفعل وانما كانهما تمام معناه غير مستقاة بالمفهومية والفعل
 وانما كانهما تمام معناه غير مستقاة بالمفهومية وغير صالح الحكم عليه او بها لانها

موصوفه احدى الحركات مستحق بالمفهومية والى هذا ان قام مثلا برب على
 صفة وهو القيام وعلى سبب من خصوصية وبين فاعلا عن النسبة الحكيمية
 الجزئية فانها ملحوظة من حيث انها حاله بين الحركتين وبين فاعلا والى ذلك
 لتتوقف حالها الا انهما احداهما متعينين به لانه لا يقطر الا في وقت واحد
 متعين في نفسه بوجه واحد فلا بد لكل الوجوه والآلات امكنه البقاء النسبية
 لانه لا يقطر الا بوجه واحد فلا يخصصه انما الجزاء الا بالاختلاف الفاعل فاعلا
 من ذكره كى هو متعلق بالوقت فالفعل باعتبار مجموع معناه غير متغير
 بالمفهومية فلا يصح ان يكون الحكم بغيره في الحركتين وحده ما خور
 في مفهوم الفعل على انه مستند الى شيى آخر ففصل الفعل باعتبار رتبة معناه
 محكوم عليه ومنه انما هو الحق والى ذلك الى مرتبة الاسم فانه قد لم
 جعلت نسبة الشئ الى مفهومه الى المنسوب وجعلت مجموع مدلوله لفظ
 الفعل والى ذلك الى المنسوب اليه كذلك مع انها حاله بينى ولا اختصها
 باحد من فاعلات تلك النسبة فانها النسبة فاعلة بالمنسوب متعلق بمفهوم
 اليه كالا يوقع الفاعلة بالاب المتعلق بالابن فانه قد كسا انما مجموع الفعل
 والى هذا على من قام برب يستفاد من نسبة غير مستفاد وطرفا كذلك
 الصفات فانه قد كسا الصفات محكوم عليه لا محكوم عليه وادون الفعل
 احبب بان النسبة في الفعل نسبة فاعلة متفوقة بنفسها من سببها بغيرها
 والمسمى من التركيب اضافة تلك النسبة الى الصفات فانه النسبة المعبرة فيها
 نسبة تقييدية فانه لا يقتضى ان يكون المعبر عنه غير وعدم ارتباطها

والى هذا انما هي مقصودة بالافاق من العبارة فانه اذا جاز انما يلاحظ
 جانب الثبات فانه فاعلا محكوم عليه وتارة جانب الوصف كما
 لقيام وتجمع الحكم ما بها واما النسبة المعبرة فيها فلا يصح الحكم عليها
 والا بها فانه قد كسا ما ذكره من ان مجموع الفعل فاعلا لا يصح ان يكون
 محكوم عليه بمتابعة ما ذكره الشافعية من ان المستند في قول زيد قام
 ابوه هو الجملية الفعلية احبب بان المقصود من ان كانا احدهما الحكم
 بانها ابوية قائم والثاني الحكم بانها زيدا قائم الاب ولا شك ان
 اثنين الحكمين بسبب بمفهومين حركيا من احدهما الحكم بل المتعلق الاصل
 احدهما والآخر بغيره التميز اما فاعلا كانا المتعلق هو الاول فانه في هذا الحكم
 باعتبار مفهوم الفعل بغير محكوم عليه ولا به هو لتعيين الحكم
 عليه انما كانا المتعلق هو الثاني فالمستند هو القيام المعبر بالاب الا
 من انك لو قلت قام ابو زيد او فاعلا النسبة بينهما لم ترتبط بغير
 احدهما فلو كانا من قام ابوه ايضا كذلك لم يرتبط بغيره ولم
 يقع جزاؤه ومن ثم نسب انما النفاة بقوله قام ابوه جلا وليس
 بغيره بغيره عند انفعال النسبة بين طرفيهما بغيره بغيره وادون الغير
 الله اعلى الارشاد الذى يستخلص وجوده من الفعل النسبية التى مس
 قد عرفت مما سبق من الفرق بين الفعل والمشتق انما ضارب الامور
 على حد الفعل التخييلية بحدود الفعل بانه ما دل على ما في نفسه فانه يباين
 الا من انما الشئ واورد عليه بان ضارب البعد في حد ذاته ليس

اذن فربما نزل الاولي في ثوبها قال الله الجبروت في خوف وفيه اسم والاول
 في اذنه **الملك** اذا جئني اكرهتك ثم خرفت الجبروت في خوف التوبة عنهما وعلى
 الاول فالقبح انما بسبب لا مركبة من اذنه وعلى السبب طلقا لغيرها انما جبروت
 لا في مفرق من بعد ما السيرة الثانية في معناها قال سبعة في معناها الجبروت
 والاول فقال السبعين في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تمخص
 بغيره بغيره انما يقال الجبروت في قولك صاوقا **منه السبب**
ان انما المفتوحة الهزة الساكنة التوبة على جهنم اسم توفيق والاسم
 على جهنم في غير ذلك في قول بعض من معات بسعة التوبة والاكثروا على فيها
 وصلا على الاتيان بالالف وقفا وخير لهما طلبة قولك انت وانتما
 واسم وانس على قول الجبروت انما هو اسم والاسم خوف خطا والوف
 على اسم او به احد ما انما يكون في مصدر انما صبا للمضارع ويقع في
 موضعين احد هاتين الاتيين فتكون في موضع رفع وانما تصوموا فيكم
 وانما تستعففون فيهن وانما تغفوا القرب للشفوى والثالث بولفظ
 والى على معنى غير اليقين فيكون في موضع رفع نحو المايه للذين امنوا
 انما تحشع قلوبهم وعنه انما تكون في موضع نصب نحو ما كان هذا المايه
 انما يقرب عيونهم نحو انما يحشع انما يعجب دائرة فارقت انما اعجبها
 والثالث انما يكون في الجائز بوضع القول والرابع انما لا يكون في الجبروت
 الـ بـ اوف القول فلما يقال قلت لاني افعلا وفي شرح كمل الصغير
 لاني الصغور انما يكون في قوله انما في قوله قلت لاني افعلا وفي شرح كمل الصغير

انما الجبروت انما يكون في قوله انما في قوله قلت لاني افعلا وفي شرح كمل الصغير
 امرت به انما الجبروت انما يكون في قوله انما في قوله قلت لاني افعلا وفي شرح كمل الصغير
منه السبب
ان انما الجبروت انما يكون في قوله انما في قوله قلت لاني افعلا وفي شرح كمل الصغير
 بسبب الاسم وترفع الجبروت في قوله انما في قوله قلت لاني افعلا وفي شرح كمل الصغير
 ولكن خطا خطا انما يكون في قوله انما في قوله قلت لاني افعلا وفي شرح كمل الصغير
 سبعين في قوله
في خوف جبروت في قوله انما في قوله قلت لاني افعلا وفي شرح كمل الصغير
 اجتماع في قوله انما في قوله قلت لاني افعلا وفي شرح كمل الصغير
 سبعين او جبروت في قوله انما في قوله قلت لاني افعلا وفي شرح كمل الصغير
 في اصبعي والغلبة في قوله انما في قوله قلت لاني افعلا وفي شرح كمل الصغير
 اي معوم في قوله انما في قوله قلت لاني افعلا وفي شرح كمل الصغير
 التعبد في قوله انما في قوله قلت لاني افعلا وفي شرح كمل الصغير
 الثاني في قوله انما في قوله قلت لاني افعلا وفي شرح كمل الصغير
 مراد في الباكوس والسبب مراد في قوله انما في قوله قلت لاني افعلا وفي شرح كمل الصغير
 والـ بـ مراد في قوله انما في قوله قلت لاني افعلا وفي شرح كمل الصغير
 وقاض الاحق في قوله انما في قوله قلت لاني افعلا وفي شرح كمل الصغير
 وهي المايه في قوله انما في قوله قلت لاني افعلا وفي شرح كمل الصغير
 نزلت في قوله انما في قوله قلت لاني افعلا وفي شرح كمل الصغير
 في الضرورة والنشر

في قوله انما في قوله قلت لاني افعلا وفي شرح كمل الصغير

كل ما كان مفردا في لفظه مستلزما من مضافاته اية القضاة ومعنى الكلام
 واحدة موقوفة والاشئين اما بالحقيقة والتشخيص فهو كمال
 الجنتين ونحو احداهما او كلاهما او بالحقيقة والاشئين ان نحو كلانا فانما
 مشتركة من الاثنين والجماعة او بالبيان منه القريب

اللام المفردة ثلثة اقسام عاملة للجزء وعاملة للجزء وغير عاملة
 والبس في قوله ثلثة اقسام عاملة للجزء خلاف الكو قين فالعاملة للجزء
 مذكورة مع كل ما هو نحو انما واللام المستغاث المبشر بها مفتوحة
 نحو يا ايها الناس اقرءوا بغير اللام في قسم اللام فهو عارض للابناء ومفتوحة
 مع كل مفرغ منها وكما لهم اللام بالمتكلم منه القريب

كقضاها اختار طبعه ويرس اختار قلم يبين ان برتابه لطبعه علان
 شكل اول شرطه فعلين صغرا سكن اختار لوزن فرق اوج امانه لوزن سكن
 غير وصفية اوله لطف به طغنه كبر اكبي به فعل متبع فلهذا فرق دورين بول صغره اكبي
 فاعلم كيف صيرت لافروث لادوام اول حذف لوزن كبر ان اول لادوام
 شكلنا بنده لونه ممكنه اي نور عين بافروث با كبر به كركن مشروطين
 ممكنه اول شرطه لوزن صغره ادوام صادق وطاق با اول كبر لوزن ادوام
 المشبه بظرافة لوزن اوله لوزن سكن مشو لوزن صغره لوزن صادق ادوام
 والتميز بوزن دوت مثل صغره فرق تمام اول حذف لوزن صغره لافروث لادوام
 شكلنا لث شرطه صغره سكن فعلين بافروث متبع لوزن فرق اوج او لوزن غاي
 مشو لوزن وصفية اول لوزن سكن اوله لوزن سكن طغنه مشو لوزن سكن
 مشو لوزن وصفية اول لوزن سكن اوله لوزن سكن طغنه مشو لوزن سكن
 خاصتنا بوزن كبر اول لوزن سكن اوله لوزن سكن طغنه مشو لوزن سكن

[illegible]

فالابلغ من البلاغة يعني هذه الصيغة يحتمل ان يكون من البلاغة على
قياسها او من البلاغة على خلافها لا يقال ولما قل ان يقول الدليل لا يلزم
الاول لان مدار البلاغة على مقتضى الحال لا على الاشتمال على تحقيق المبالغة
فالحال اذا اقتضت التجريد فهذه ابلغ ولهذا اختار التجريد في قوله فاذا
الناس للوجوع والخوف على الترشيع كاحققة التقا نافي في شرح التلخيص لا نقل
الكلام في الابلغة لافي الاصل البلاغة وهو الذي يدور على المقصود بغيره
من حصل حصل ومنه انتفى انتفى واما الابلغة فيدور على زيادة الاعتبار
وعدمها ولا يشك ان ما اشتمل على تحقيق المبالغة يتحقق فيه زيادة الاعتبار
فالمراد ان الترشيع في مقامه بل هو الكلام المشتمل على الترشيع لم يثبت في رتب
البلاغة اعلى مرتبة التجريد والاطلاق والجمع بينهما فاقبل لا يوجد استعارة
مطلقة لا يقال هذا الماسبق من ان الاستعارة يتحقق بالقرينة المانعة لانا
وصفا الاستعارة يتحقق بالقرينة المانعة ولكن لا يكفي بالابدية معهما من
القرينة المعينة ايضا على تقدير انفرادها فاقبل ويستفاد لا يخفى انه لا
لهذا الايراد لهذه الاستعارة بل هذا الايراد وارد على شرح التخييلية على
مذهب السكاكي لانه يلازم له الذاتية على قرينتها مرتبة الاستعارة في تقدير
الرسالة اشارة الى ان المراد بالسعة في الذكر السعة الزائدة لا الزمان فاقبل
كانه نقله لا يخفى ان هذا التشبيه دعوى كونه باقيا على معناه ويكون الترخيع
الاستعارة بمجرد ذاته غير ان لا يخفى ان ثمة الترشيع تحقيق المبالغة في التشبيه
وتاكيد دعوى الاتحاد وذلك لا تحصل بمجرد التخييل لانا يتحقق ذلك المنية
دعوى اتحاد ملازم المستعار مع ملازم المستعار منه مثل اتحاده معه فدعوى
اتحاد الملازمين تحقق احدهما ولذلك دار امر الترشيع في عبادة القوم بين على الحقيقة
وبين الاستعارة ولم يتجاوز امره الى الجواز الكلي فلهذا لا ظهور في الثاني من قوله
ولا يخفى ان هذا لا يخص من اجتماع التجريد والترشيح فيه فغاء عن خبر

عما يلزم التشبيه به اما فقط او التشبيه به ايضا فاقبل او مستعار للثقة
بالعهد لثابتها في اصحاب القلب والامن عن تحوّل الضرر فيكون له حجازا
بمرتين بان ينقل اوله الى الوثوق مطلقا بعلاقة التشبيه ثم ينقل الى الوثوق
بالعهد بعلاقة الاطلاق والتقييد وحيث اى حكمة كونه للملازمة كل من النظامين
باعتبار الوضع الاول لما وضعه الآخر وانما امر بالتأمل لعدم اخفاص
الترشيح بالاستعارة كاستياني ولا يخفى ان التشبيه الترشيع بذكر الملازم
ادى الى المفيد كالملازم بعد شموله الى الملازمة لا يكون الا باعتبار المعنى المردود منه
ههنا ليس بعلام للتشبيه وايضا اعتبار غير الترشيع المستعارة جدا وكأنه
اخذه مما ذكره الشارح اه ووجد الماخذ اشتراك الترشيع وقرينة الكنية
في انهما ذكر الملازم للتشبيه به بل لا يميز القرينة للتشبيه به اقوى عند اجتماعها
شملت القرينة ذلك الزكرف شمول الترشيع اياه اوله وكونهما مانعة اه اما
هذا الدوران المجاز عليها دون غيرها وفي شتمها استعارة الى اى اما
في كونها مركب فظاهر واما كونها استعارة فلان في الاستعارة لابد ان يكون
المستعار لفظا والابحصى على التشبيه به بحيث لا يستفاد في ذلك التركيب
الامنة مستعارة في المستعار له ومجموع تلك المركبات ليس كذلك بل المستعارة
كذلك ليس بالاجزاء المستقل للمادة الذي هو المحي حقيقة بالاستعارة
والحاصل به اى حاصل ما يشاء منه النظائر افراد المعرفة في نفس الامر فمعرفة هذه
المركبات فاشتمل غيرهما من المركبات من الخريف فاسد ويمكن دفع الفساد
باعتبار الحقيقة في مفهوم المركب بان يقال هذه المركبات المستعارة غير ما وضع له
من حيث الهيئة التركيبية ولا خفا في عدم شموله لثمة مواد الفقر وشمول جميع افراد
المعرفة والشرطية خيل لفظ الجواز المركب ويجعل جعل الجواز خبر القول القرينة
على نوع من تسامح والشرطية خبر لفظ هو وتقوم في التسمية الى وجه
التوهين انه في التسمية المقيدة بخبر من اسم القيم والمقابل لافعال اوله

يشاء التوفيق التوفيق الاول وعند النظر الى المقابل الثاني ونحن نقول اي نحن
نقول في توجية كلام القوم ووجه حصرهم الجواز المركب في الاستعارة التمثيلية
حاصلها المركب المستعمل في غير ما وضع لفظا قسما له هذا الوصف وبسبب اليه
من الاجزاء مادية كانت او صورية التجه واسطة والعروض لذلك المركب
وهو الموصوف حقيقة بهذا الوصف فاهلوا هذه الوصف والقسم واكتفوا عن
بيانها بما ذكر في الاجزاء اصالة او قياسا وقسم مجازا ينصف بهذا الوصف
بنصف من غير نظر الى شئ من الاجزاء في ذلك الوصف وعروضه لها لا كانت
كما كانت قبل هذه الاستعارة فلما لم يكن لهم الاكتفاء عن بيانها بما اعتدوا بها
وتعرضوا لبيانها ولم يتبين لهم شئ يكون من ذلك القسم قطعا سوى التمثيلية
لخصوه فيها فلا بد ان يحمل تعريفهم للمركب على معنى لا يشتمل على التمثيلية من
الاقامية الثلاثة المذكورة وحاصل منشأ النظر ايضا فان التجهون فيها
سائر في احد اجزائها ان اردت باحد الاجزاء اعم من المادية والمصورية
فلا يتم التفرغ ولا يكون بيان المادة سببا للاكتفاء وان اردت بالمادية
وحدها فلا يتم الدليل ويمكن اختيار الاول وعطفا هيئة على المادية وحملها
الاعم ولو قياسا وجعل قوله موضوعا حالها منها والقاء في قوله فيجوز استيفاء
بيانها كسبب السببية وايضا حاله ويمكن ايضا اختيار الثاني والثاني عطف
السببية على اسم ان وموضوعه على خبرها وعطف فيجوز على موضوعه فيتم
الدليل فثامل بخلاف التمثيلية فان الاستعارة فيها ليست بتسمية الاجزاء
وان كانت لها تسمية يوجب آخر كاسبا في قول الشيخ واخر هذه الفريدة حيث
يقول واخرها ولا يذهب عليك اذا لم تكن نعم تسمية اذا هيئة لا يخفى ان
هذه غير مخص بالهيئة في المركب بل تشمل الهيئة المفارقة هيئة الماخر فالأمر
والدفع مشتركان فيحمل عليها من عرض الكلام اي من جانب الامر
اللفظ واستعماله بل ذكر اللفظ واريد به معناه ليفهم مخاطب من المقام بتعبية

انه عام

انه عام بكونه حافظا واللفظ بالنسبة الى المعنى العرفي ليس حقيقة ولا مجازا
ولا كناية وتحقيقه يطلب من الحاشية الشريفة على المطول في بحث كناية
الا انه ليس في الاولى انه ليس هذه المجاز المتعلقة بها باعتبارها على تلك
ها كما لا يخفى اشتمال على التمثيل اشتمال العال على المدلول الذي هو احد من الاقسام
الثلاثة للاشتمال واشتمال المسبب على السبب وان لم يشتمل الاشتمال هذا المعنى ولكنه
ملازم للمعنى غايتهما وحقق التمثيل اي بمعنى التشبيه بهذه الاستعارة و
جعله منبها اليه لها مع اشتماله ما سواها من الاستعدادات المجازية
لها وهذا الاشتمال لانه فضل التشبيه وحاصل البيان لانه نظر الى المبني
والاصل فهو الذي استحق ان يلتفت اليه ككله وشرفه وان نظر الى الفرع
وما يبرز عليه ففرع وما يبرز عليه هو الغاية في اعتبارات اللفظ فلذلك
التشبيه الشرف ذاتا وفرعا فلذا اخص بالاعتبار والنسبة اليه ولم يغيب
التشبيه سواء ولم يلحظ حال فرع من فروعها بهذا الاعتبار فلهذا ينبغي
ان يكون قول وهذه الاستعارة محطوفا على اسم ان وبيانها بالانضمام ان
امكن الاستعارة المتقدمة . حتم الامكان عابدة للحمل على الاستعارة التمثيلية
وحتم ابتدائية وخبر الامكان محذوف اي يحمل عليه حتم امكان الحمل ولم يمنع
ولامانع عقلا كلف ومداره التركيب والجمع في الخاطرين الجانبين وهو محقق في كل
صورة من صور المصحة والكناية وليس التفاوت الا بذكر واحد طرق التشبيه
فكما يمكن ذكر التشبيه به فقط يمكن ذكر التشبيه كذلك فابن المانعي ثم القول بتمثل هذا
النوع اي بوقوع مثل المجاز المركب في مثل هذا التركيب اي بتمثل الربيع البقل و
هذا البحث عند دفع وحاصل ما اندفع به البحث ان ليس الفاعل معنيا احد هاتين
الطرفين الفاعل والثاني ما يستفاد من تركيب الفعل المبني للفاعل مثلا مع الفاعل
النحوي واسناده اليه هو امضا في الفاعل بذلك الفعل وقيامه بذلك الفاعل
فان كان المراد به الاول او اراد تشبيه ما هو لغير الفاعل الحقيقي بما هو للفاعل الحقيقي

واستعمل الثاني فيها هو الاول فذلك غير متصور اذ لا فرق في ذلك التفسير بين الفاعل
الحقيقي اي من قام به وبين الفاعل المجازي اي من لم يقم به بحسب اللغة فلا تشبيه
ولا تنزل بحسبها كما ذكر فيما سبق وان اراد الثاني فلا شك انه استعارة تمثيلية مثل
ذلك المثال هذا واقول والله اعلم ان مثل هذا التركيب على التقدير الثاني ليس من قبيل
المثال المذكور وليس فيه الاستشبية التلبس الظاهر في الفاعل الذي هو مدلول
الهيئة التركيبية فقط ولا يدخل سائر الاجزاء في وجه الشبه ولا تجوز في مثل
هذا التركيب الا باعتبار الهيئة الموضوعية بالوضع النوعي للقيام واستعماله
في التلبس الظاهر في مثل استعمال المركب الانثائي في النسبة الانثائية وبالعكس
فهذا البحث والله اعلم غير مندفع وما ذكره من التأييد ليس بغير هذا هذا
المعنى المجازي الذي ذكرنا في مثل هذا التركيب ايضا غير مشهور الذي خطر بالبال
والله سبحانه وتعالى هو العالم بحقه لانه يمكن المجاز للمركب ما يكون علاقته
غير التشبيهية سببا لتقسيم المجاز للمركب الى ما لا يسمى استعارة بخلاف ما هو المشهور
عند الجمهور وان كان ايضا ان يكون ما تحقق عنده من ان المجاز للمركب الذي علاقته التشبيهية
ما يكون علاقته غير التشبيهية المركب سببا لتقسيم هذا الى ما لا يسمى تمثيلا
خلاف المشهور وان يحمل ما صرح به العلامة على الانشائية الى هذه التقسيم وان
يكون تشبيه انبثا الربيع بان اراك في حجرة كونه مجازا فكم علاقته التشبيهية
وان يحمل قولها استعارة تمثيلية على التشبيه المبلغ وحمل مثل هذه العتابة على
تلك الانشائية وان كان بعيدا لكنه عند تحقق الدواعي يكون قريبا اي بوجه
هذا بان الملاءمة فلا بد من تقييد الاقدام على المبالغة والاحكام على الحق منها بحسب
وجاهة قدم الجيم او لطاء معناه الكلف لاندرى اشارة الوجه التشبيه
هكذا الى ان في هذا التحقيق مخالفة للمشهور في تحقيق المثال لا يمكن الحمل
على مفهوم الجملة لا ريبا بل المحكوم بالمحكوم عليه فيها واستعمال كل منهما بالاجزاء
بحسب ما يقع الحكم على شئ منها كما يشاهد ذلك من التام في زيد وقام في قولنا زيد قائما

كان يقترب التشبيه في مضمون الجملة اي المصدر المضاق بان يشبه المضمون^{المادة}
بالمضمون المعنوي من المعنى الحقيقي ويحصل من ذلك التشبيه تشبيه الهيئة^{الهيئة} العادة
للاول بالمعاني^{المعاني} للثاني فيسري ذلك الى تشبيه ما يستفاد من الجملة كاسي^{الشيء} من
للمصدر بالآخرى ومنه^{منه} متعلق معنى حرف متعلق معنى الآخر لا ما يستفاد من
النقل والحرف او الهيئة^{الهيئة} لغير هذا اشارة الى طريق آخر للتشبيه المسمى^{بغير}
ان له طريقين احدهما ما ذكرنا به تشبيه الهيئة الظاهر المراد بالهيئة^{الهيئة}
العارضة بمضمون الجملة الذي هو الطريق الاول المتشعبة من اجزاء الجملة لا
المسماة تشبيهها^{بغير} التابع لها بهاسي التشبيه الى الهيئة المتشعبة عن اجزاء
الجملة اما على الاول فبالواسطة وعلى الثاني فبالواسطة فتأمل^{تأمل} وما على
في الصدر الى والذي يحتلج في هذا الصدر ان الذي يحتلج في ذلك الصدر انما لم
يوجد في صدره مصدر لان التردد الذي هو سبب التقديم والتأخر الكائنين
في معنى الحقيقي لذلك ليس هو التردد في المبالغة المراد من ذلك القول^{القول}
التجوز ليس من باب التجوز بعلاقة السببية الا في ذلك الباب الاتحاد النوعي
وفيه خلافا بين القوم ولعل المختار الاتحاد التخصص على الاستعارة التمثيلية
لما كانت لفرسان المبالغة في المشار فتمت^{تمت} يمكنه ان يكون لغيرها اعتبار نعم يمكن
ان يستنبط من هذا القولان علاقة السببية يتصور في مثل هذا القول بل في
اذا اريد به التردد في التقديم والتأخر ولعل ذلك لا يظفر به كلامهم^{كلامهم} بالافاء
وحقيقة اتفاق القوم في كلمتهم فيكون الكلمة منفقة عليه وهو المنفقة^{عليه}
فلا بد ان يكون واحدة وهو المشار اليه بقوله على انه اذا شبه امر باخر^{اخر}
الا يستطاع التكلف هو اشارة اليه في بحث الترتيب من اعتبار تحجر اللفظ
للموضوع لمعنى التشبيه في باب الالوية وفي شموله الى ولو جعل جمع ضم عليه
الامر الآخر الذي هو التشبيه به ليرد على النظر ولعل المانع من هذا الجمل ذكر
التشبيه به فيما بعده اعني ما يخص التشبيه به ويمكن دفعه بحمل الملامة من الالوية^{الالوية} ولا شك

وان كانا متعازين لقسمي من قسميها الى قسمين مشهورين وذلك غير مشهور
كما يرمز الى التشبيه الخ لا يخفى ان الرمز الى الاستعارة بمعنى لفظ المتعازي
او بمعنى المصور في غاية البعد فلعل ذكر البعد جعل الخطيب على هذه اللفظة
العجيبة قلنا تحقيق رابع لا يخفى انه على هذا التحقيق يلزم ان يكون الاستعارة
المكسبة حقيقة من باب الكناية وان لا يكون فبادة من موارد المكسبة قرينة
مانعة من ارادة المعنى الذي استعمل منه المراد كاهوت الكناية ووقت اثبات
خط التفاد وان لا يتحقق استعارة مكسبة عند من يجوز التجوز في الجاز
فقال يستفاد من هذه العبارة لا يخفى ان هذا ليس بصريح في تحقق الاستعارة
بل صريح في ان ما وقع من عدم وجوب ذكر المشبه بلفظ بعيد وعلل ذلك
كذلك ثابتة اجتماع المجازي ولذلك ذكر كذلك ولا يخفى انه كما يجوز ان يشبه
شيء بامر من يجوز ان يشبه بامر ويجري فيهما بل يجوز ان يشبه بشي بامر او
امر ويقترب علاقة مع امر آخر غير علاقة التشبيه فيعمل فيه مجازا مراد
ويثبت لوازم الاخر فلعل الاختصار على التشبيه بناء على ما تحقق في
الاستعمال لا يكون ما عداه من المجاز بل صحت الخ لا يخفى ان الذي
يلوح من كلام القوم في هذه الآية بطابق قوله مذهب فذهب غير هذا
تأمل اول ما يصير ما يطفئ ما يصيد الامر الى اللفظ الدال على الامتياز
ما ياتي من الاستعمال التسمية وتسميته اللفظ الدال عليه لانه
استعمل ذلك الاشارة الى ان تسميته استعارة تسمية بكم حال
المتعلق ما راينا ما مصدرية خفية كلية لم نشأ من غير اشارة
الى هذا كلام لا ماخذ له ويمكن ان يجعل ما اخذه ما اشهر من مذهب معتل
بلاية اطلاق اسم الاستعارة على تلك القرينة وورد النجعة الى الكنية
معتل بتعليل الاقسام وتقريرا لضبط الالهام فلهذا الامر لا يشك
بتجوز كلامه لا من عقول بنيك العليين بقدر الامكان على انه يمكن ان يقال

فيه

ايما الى ما ذهب اليه ههنا مما ينبغي ان يعد من المجوزات لان المقطع
فيه تعرض لضحف قطع وجزمه ولا يرى داع لم يمكن ان يرى ادع
اخر هو الاستعارة كما لا المشابهة بحيث يجعل من المشبه صورة مشابهة
لما هو من خواص المشبه فيه بحيث يمكن ان يقال في جزمه بحيث يلزم من
كون ما عرفت من الكشاف منشاء لفظة الفريدة ان يكون ما فيها بعينه ما فيه بل
تجوز بل لا بد ان يكون فيها ما به يتماز عما فيه ليصح عدلها بوجه وما ذكر من الجواز
لا يوجب اعتباره وما ذكر من المعارضه لوجه اعتبار الاستعارة عند وجود
الرادف المذكور لا يرجح عدمها على انه جار فيما شاء ذلك الاستعمال وما ذكر من
العلو يعارضه ماكد المبالغة المطلوبة من الاستعارة التشبيهية من هذه
الاستعارة كما مر فقامل اذ لم يكن فيه كلفة احترازية عن مذهب الكنا
فاوان كان الجميع عنده على نحو واحد وكن فيه كلفة لا يخفى لانهم صوته
فيه ما هله فده على تقدير الخ بعض هذا المثال تصلح للبقاء المذكور وللاشارة
المذكور وانت تحب في الة الى انما شئت بعد تقدير كملايم بمقصودك
فالاحتمال عنده اربعة الخ فالاولى مذهب السلف والثالثة مذهب صاحب المكاف
والثالث مذهب السلك والرابع محصول الفريدة الرابعة وهو قريب من الاحتمال
التأويل بما يتوهم انه عينه ولكن يمكن الفريدة بما بان القرينة في صورة التبعه نفس
اللفظ على الثالث فاشارة اللفظ بل معناه للمشب على الرابع على شعبة التام في الباء
تأمل وللك من اقسام الاحتمال الخ قاله لكاشية تارة باحتمال المجاز وتارة
باعتبار شيوخ المتعازي لا يخفى ان اعتبار شيوخ الاستعمال لا ينبغي زيادته
الاحتمال الباقية بما لها نعم يفيد ذلك الاعتبار تغير بعض الاحتمالات فلك
تحصل ذلك المفهوم ليهو له وذلك باسناد الى الموضوع بالمشبه والمجاز لا
وترك ما في مجاله وينا هو ما يلزم الموضوع لاكتنا لعدم تحقق القرينة
هناك فقامل ولا يخفى في ولعل المراد بزيادة على فقرة المستعارة ما عداها على طريق

البديع متابعه لقول ما زاد على القرينة الكنية والآن يقال لا يعني التخلية
 انما يكون للمكنية مع قرينة كالا وجزءه فالمراد بالداخل ما ليس بخارج بل يشمل
 التجريد باسمه يعني كما يكون ان مشتركان في التجريد فما يلزم المشبه فيها فهو
 بل الاشتراك الملح يعني ان الاشتراك بينهما ايضا غير مختص بالترشح بل هما ايضا
 تشتركان في التجريد فكلما بل الاول اضراب عن قوله لا يختص والثانية عن قوله
 ان الاشتراك بين المصرحه والكنية فان محاسن الملح يعني ان لا يتوهم من عدم
 شتمه ما يلزم المشبه مثلا في الشبيه تجر يد عدم تحققه في التشبيه مثلا
 بل يذكر ما لا يشبه والمعنى المجازي في الكنية والتشبيه والمجاز المرسل
 عند اقتضاء الاحول بلا توقف وان لم يستعمل هؤلاء الملازمات تجر يد اذاعة ذلك
 ويجوز جعله اى جعل ما زاد على قرينة الكنية ترشحا للتخلية اى لقرينة الكنية
 على تقدير كونها تخيلية سواء كانت مستعملة في الصورة الوهمية كاهو مذهب
 الشككي او مثلية للمشبه على طريق المجاز العقلي مطلقا كاهو مذهب السلف
 والخطيبا وفيما لم يكن للمشبه تابع يشبه رادف المشبه به كاهو مذهب
 صاحب الشكاف ومن نجد وجزا والاستعارة التحقيقية مفعلة
 كون تلك القرينة مستعملة في امر محقق بان يكون للمشبه به رادف و
 رادف المشبه به كاهو مذهب صاحب

الكشاف ومن تبعه

تمت الرسالة

١١٣٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الانسان علمه البيان وجعله ذريعة الى معرفة دقائق القرآن
والصلوة والسلام على من عجز عن ادراك مقامه عقول العقلاء وكل من بيان
حالاته الستة نحو البلغاء وعلمه واصحابه الواصلين الى الله الواحد الذي
لا تعد فيه بطرقة مختلفة واضحة الدلالة متباعدة عن التشبيه والتمويه
اتابيد فلهذه حواشي على الشرح المنسوب الى المولى المكرم والاستاذ المفتح
مولانا عصام الدين ابراهيم ادخله الله تقا جنته النعيم على رسالة الاستاذ
للمولى المحقق والخير الموفق مولانا ابوالقاسم البشمي السمرقندي صاحب
وجعل الجنة مثواه جعلها ترابا قدم القراء وغير مجالس العلماء المعترف
بالجانب الخبيث النقص وقصود باعد عن هذا الامر الخطير لفلة البضاعة
ستما في هذه الصناعة الزاكر لرحم الله اسلافه عرف قدره ولم يتعد طوره
الا ان الحاج الاخوان والمخلصين حمله على التماس بفضل الزمان حسن بآجر الزاري
عفا عنه الملك البارئ لولده الماعز المجدد شمس الملة والدين محمد رزقه
السلامة وحفظه عن موجبات الندامة انه دلي الاجابة واليه الانابة
يقول عدل عن ضمير المتكلم الى المظهر الذي هو العبد المفقير الاستغاث اذ في
ذكر العبودية والافتقار هضم لثغره واعترف بجحيره وقصود بضاعته
عما هو بصدده فتح الباب فيضه ويخطر بالبال ان الدام الداخلة على المظهر
الموضوع موضع الضمير المحرر الخارجي لان ذلك الضمير ان كان للغائب فلا بد
من تقدم ذكره في الجملة والمعرف باللام الموضوع موضع الضمير المتقدم ذكره في
الجملة فيكون العهد وان كان في التكميل او الخطاب وهما متيقنان عند الخطاب
فيكون المعرف باللام الموضوع موضع احدهما متيقنان عند الخطاب كتحقيق الامر
في قولهم خذ الاسير اذ لم يكن في البلد الامر واحد فيكون العهد ولا يذهب
عليك ان الفصل بين التسمية والمجد يشي لا يجوز عن سوء الادب لان يقال الفصل

في عبادة الله تعالى وطاعته فكذلك
من عطف السب على المبدأ

في انقضاء علقه الكسوة
الضمير والضمير مجبور وملا
الضمير للسب

اعلة العطل المطلق وعلل الاستعطف لتعاليل
فصله عن الاستعطف في انقضاء
فانهم

ليس للجانب الا ترى ان المجد وقع مقولا لهذا القول الفاصل الى الطاق ربه
الاحبار فرق ولطف الله احسانه الى عباده بايصال المنافع المتناهية اليهم برفق
من بين اسماء الحسنه الربا ياء الى انه غير مستقل باسمه بل يحتاج الى ترتيب ربه
احتياج الاطفال الى الاستئصال لافضال ووصف الطاق بالحفنة مع انه كان يفتقر الى
الحفنة وهو النعم الباطنة فيفتقر الى الجلبية اظهارا لما خفي واعراضا عما ظهر
اولشدة احتياجه هذا الى النعم الحفنة التي من جللتها الاقدار على التاليف حفيها
احاطت بها احاطة تامة مفقودة اي سره لذوق بهما وفيه اعتراف بكثرة ذنوبه
وانها احاطت بهما من كل جانب وهذا الاعتراف في حق الاب لا يخفى عن سوء الادب
الا ان يقال فليست نفسه عليه او ادعى سرية ذنوبه اليه الجلبية لا يخفى جابر الحفنة
والجلبية من صنعة الطباق وجملة المغفرة مع انها من الامور الحفية لملاذ
المرتب عليها فكانت طلب مغفرة عظيمة ظاهرة الاثر الوقية مباغلة لا
والمراد بها الوفاء بالحاجات بل بما وعد الله تعالى مع عباده الصالحين مما لا عين
رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر قط وقفا خذ زيادة النعم الحمد
من قوله تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم لان الحمد المذكور هنا هو الحمد الجامع للشكر
لوقوعه على الانعام ويدفع بها البلية اخذه من قوله تعالى لئن كفرتم ان عذابي
لشديد ولا يخفى ما بين النعم والبلية من الطباق وكذا في البكرة والحشة
المراد بهما الدوام وهما ظرفان لزيادة ويدفع على السبيل التنازع ويحتمل ان يكونا
ظرفين للحمد فانه معمول المصدر وان لم يجزا ينقدم عليه سيما اذا كان مقرا
باللام الا انه جواز ذلك اذا كان ظرفا كقوله تعالى فليبلغن منهن السعي تقدير العامل
ما مقدما بقية المناشئة مستغنى عنه ومع كايحتمل ان الدوام يحتملان
التخصيص الوقتين المحررين لشرفهما واحتياج ملائكة الليل والنهار وفيه
اعمال العباد فيهما **الحمد لله** العظيمة الجملة خبره وليس فيها عائد الى الاسم
لانهما متحدة كافي ضمير الشا وقوله صلى الله عليه وسلم افضل ما قلت انا والنبيون قبلي

لا يخفى ان طائفة من المتأخرين قد عطفوا على هذا السب

فصل في الحفنة

في انقضاء علقه الكسوة
الضمير والضمير مجبور وملا
الضمير للسب

في انقضاء علقه الكسوة
الضمير والضمير مجبور وملا
الضمير للسب

في انقضاء علقه الكسوة
الضمير والضمير مجبور وملا
الضمير للسب

في انقضاء علقه الكسوة
الضمير والضمير مجبور وملا
الضمير للسب

في انقضاء علقه الكسوة
الضمير والضمير مجبور وملا
الضمير للسب

وجه الاستدلال انه بغير معونة المقام يتبين
جسمه لا يتبين واختصاصه لا يتبين فانه لا يتبين
جسمه الا اذا وجد له وجودا اخر لا يتبين
فقط بل يتبين في نفسه لا يتبين في غيره

ما الجواب بان مثل هذا المقام يتبين
للمدعي لا للمتدعي بثبوت له والمادة
للتدعي لا للمدعي

ذهب الفقيه الى الجواز اطلاق ما علم انما
تعلق بطريق التوضيح وهو التسمية لا انما
الصحة اختيار ثبوت مدلولها فيجوز عند ثبوت
المدلول انما يتبع خلاف التسمية فان قصر
في التسمية والاداء لا ينافي وهو تعالى
منه غير يتصرف فيه هذا كلامه

ولما قال وفيه بحث اذ يستلزم العهد للمدعي
علم المتدعي لمدعيه وهذا ليس كذلك لكان
اولا واحضر للرجوع عبد الله

يمكن ان يقال في هذا المقام ان فيه علم المتدعي
لان تفرقة المدعيين تفرقة الصلوة وهي
تخصه بالنية على العهد الذي اعطى اكثر
فيحصل بذلك على المتدعي فيصح ان يكون
العهد للمدعي عبد الله

قول تناسب تناسب كونه بصيغة المضاف
وان امكن كونه مضارعا فخره والتداعي
تناسب من تناسب فانه تناسب قائلهم

قيل لا اله الا الله واللام في الحمد اما الجنس والاستغراق والاول يتلزم
الثاني لا يقال ترتب الحكم على المشتق يدل على علمه لما خذ فيبغيد ان جميع الحمد
ثابتة له بحسب الانعام مع انه ليس كذلك لانه كما يستحق الحمد على الفاضل تحققه
على الفضائل لا نقول لا يجعل الانعام علمه لثبوت جميع الحمد له تعالى على الاخبار
بان جميع الحمد ثابتة له نعم علم ان اسمائه تعالى في ثبوتية عندنا اعني ان اطلاقها
عليه تمام موقوف على الاذن من الشارع وما سمعنا اطلاق الوهاب عليه فاعلم
يؤثر في كل المسموع هو الوهاب بصيغة المبالغة اي كل عطية فاللام لا
او العطية المعهودة التي نزلت فيها السورة اي سورة الكوثر ووجه بكونه اللام
للعهد الخارجي وفيه بحث اذ يشترط في العهد الخارجي سبغا لانه تحقيقا او تدبرا
او الاشارة الى الحاضر كلف وصف المنادي واسم الاشارة بخواتمها الرجل وهذا
الرجل او علم المتدعي بخلافه كلف له كسبا لا سببا غير سبغة كذا ان لم يكن في البلد
الا سبوا واحد وكقولك لمن دخل الدار غلق الباب وهذا ليس كذلك ولانه لا يلزم
مقام الحمد فانه كما يقتضيه استغراق الحمد يقتضيه استغراق العطاء في حين
كون اللام للعهد الخارجي تناسب فقط الحمد والصلوة الفقه في استغراق
البسطة التظم مثلا الحمد لو اهاب العطية فقرة والصلوة على خير البرية فقرة اخرى
استغراقا ووجه زيادة شدة التناسب بين فقرتي الحمد والصلوة شدة
التناسب بسبب ان فاصلتهما امتنا في الوزن والمقنية وفقرتهما متساوية في الوزن
فان كان اللام للحمد كانت العطية عبارة عن الكوثر الذي خص سيد البشر فيحصل بذلك
مناسبة اخرى بينهما من حيث المعنى اذ يكونا بعضهما في التصلية من مذكور في فقرة
فتزداد بذلك شدة التناسب بينهما ولا يخفى الحمد بذلك اي يكون اللام للعهد عن
يكون على النعم اي على انعامها على انه ذهب ثلث من الحقيقين الى انه لا يشترط وصول
النعم المستوفى عليها الا الشكر صلى البرايا لم يقل بعنا مع ان المقام يقتضيه ذلك
دعابة للسجدة وللانقضاء من التمام الى القية وقيل ان يقول ان العطاء الضمير فقط

المضاف

المضاف اليه في قوله لنينا عبارة عن الثقلين لان الماصح انه مسئل اليها فقط
والظان صلى البرايا عبارة عن الملك وصلى الناس والجن فلا المتكات الا ان
يقال بالنعيم في الاول او التخصيص في الثاني ثم انه لم يذكر الموصوف له قبل
لله واهب العطية تبرعا على قوة الاختصاص به وانه مما لا يذهب الوهم الى
موصوف غيره وسلك في ذكر النبي هذه الطريقة فاقطع على وصفه بما اندج
فيه كماله تفخيما لثبوتها فقال والصلوة على خير البرية قال العلماء الا
على الصلوة بدونه السلام مكروه ولعله شركة رعاية لتساوي الفقه
اي جميع البرايا يؤهم ان لام الاستغراق في جميع الكل المجموع وليس كذلك
وكانه اوصى الى انه خير من مجموع البرايا كما انه خير من كل برية وفيه تأمل
فالاولى ان يقول اي كل برية كما قال اي كل عطية ويجوز ان يكون اللام للاستغراق
العش كجميع الابد الصلوة فيقول المعنى الى ما اراده الشارع بلام العهد
او البرية المعهودة على ان يكون اللام للعهد الخارجي من الناس والجن والملك
الكرام قدم الناس لشرفهم واخذ الملك عن الجن ووصفهم بالكرام مع ان
الموصوف فقرة النظر رعاية للسجع وجب الماحصل من التقية في حقهم بتقدير
المفضول عليهم نقل عند هذا حاشية في هذه حاشية الشرح الاحسن الى قوله
الحمد لو اهاب العطية وصلوة صلوة المعنى الا انه في المتن عطف على حمد الحمد
لو اهاب العطية وفي الشرح انقلب الى العطف على قوله ان احسن انشروا
ويجوز عطف الصلوة على اسم ان اما على اللفظ او على المحل وعطف الحمد على الحمد
فيكون ان داخله على الصلوة اية ويجوز ايضا عطف جملة الصلوة على حمد
لانها لا يجوز ذلك لان الصلوة ليست احسن ما يزداد به النعم ويدفع به البلية
مع انه يلزم ذلك من العطف على الحمد لاننا نقول الصلوة من افاد الحمد لان
فيها اعترافا بان تمامه صلى الله عليه وسلم البتة وحسن عطفها
فقر الحمد والصلوة اكل تناسب من جهة انها احسن ما يزداد به العطاء باو

اذ يشترط في الانقضاء اشتراط

قصاص
او نعيم النفس المكروه صلى الله عليه وسلم
سلي البرايا بدونه هو هذا الكلام في بيان
الانقضاء فانهم
المراد بالهم ان لا يكون
النعيم منه
انما هو على وجه
عقد انقضاء كقوله فانما
عقد انقضاء كقوله فانما

وجه انما ان يكون عطف الصلوة والسلام
بكونه ليس هو الذي ذكره كونه خيرا من مجموع البرايا
الا انه ليس هو الذي ذكره كونه خيرا من مجموع البرايا
فغيرها محذوف ولا يرد عليه

وجه انما ان يكون عطف الصلوة والسلام
بكونه ليس هو الذي ذكره كونه خيرا من مجموع البرايا
الا انه ليس هو الذي ذكره كونه خيرا من مجموع البرايا
فغيرها محذوف ولا يرد عليه

وجه انما ان يكون عطف الصلوة والسلام
بكونه ليس هو الذي ذكره كونه خيرا من مجموع البرايا
الا انه ليس هو الذي ذكره كونه خيرا من مجموع البرايا
فغيرها محذوف ولا يرد عليه

لا يقال بر عليه ان يكون من عطف الخاضع على العام ونكتة المشهور لا تتم هنا
 فكيف يصح العطف على خبره لاننا نقول بحمل هذا العطف للخروج عن عبده ^{المعنى}
 على النعم عليه السلام وكيفية نكتة وعلى انه اعاد كلمة على رد اعلى الشبهة فانما
 يكرهون الفضل بينه صلى الله عليه وسلم وبين الامة على اذ هو احد معني
 الا والصواب ان يقولوا احد معاني الال لان الال يطلق على اثنين عشر معنى من اراد
 الاصطلاح عليه فليرجع الى العاموس لا يقال لانه احد معني الال المناسبة للعلم
 لاننا نقول المعاني المناسبة ايضا اكثر من اثنين لما ذكره في العاموس من الال الرجل
 يطلق على اتباعه وعلى اوليائه وعلى اهله ثم ذكر فيه ان اهل النعم عليه السلام ازواجه
 وبناته وصهره على اوتساده ووالدته والرجال الذين هم له وقال الشافعي رحمه الله
 مؤمنون به هاشم وبنو مطلب الذين اعتمر عليهم الزكاة فلا يلزم على المصلح الا اهل
 اى اهل الال اصحابه من الله عنهم مع انساب المؤلدين ذكرهم مع الال بل وفيه اى في
 تفسير الال بالانبا عايمهم حسن الابرار معروف والمعنى القريب والمعاني
 القريبة للال اظاهرة فيما ذكرته انما وجه حسنه انه موجب لعدم اهل
 الال على احد من الامة ولو قال على الال العلية بدل قوله ذوى النفوس
 الزكية ويحتمل احتمالا بعيدا ان يكون المعنى ولو زاد العلية بعد قوله وعلى
 الال ففقر الال بزيادة فقرتين وبطولها المفرد كان احسن
 لانه يصيب له فقر الال مناسبة لابر الفقراء في المقدار وان كانتا
 كافي احتمال البعيد وقد اشار بقوله سبكا الى استعانة مكينة واستعانة
 حيث شبه في فقر فقر الال بالمعنى المذانة فان السبك هو اذا اتبها
 لها السبك الذي هو من لوازم المشبه به فالتشبيها استعانة مكينة وانبات
 لازم المشبه به للمشبه تخيلية وعلى منتهى لانه يكون اشارة الى احواله
 على السابرا لانيه اخذ من قوله تفانتم خيامة اخرجه للناس فينبغي خيتمهم
 من الابرار لانيه كان صلواته عليه سلم خيتم انبيائهم وفي تناسب فقر الصفا

انما انما من عطف الخاضع على العام لاننا نقول بحمل هذا العطف للخروج عن عبده
 فكيف يصح العطف على خبره لاننا نقول بحمل هذا العطف للخروج عن عبده
 على النعم عليه السلام وكيفية نكتة وعلى انه اعاد كلمة على رد اعلى الشبهة فانما
 يكرهون الفضل بينه صلى الله عليه وسلم وبين الامة على اذ هو احد معني
 الا والصواب ان يقولوا احد معاني الال لان الال يطلق على اثنين عشر معنى من اراد
 الاصطلاح عليه فليرجع الى العاموس لا يقال لانه احد معني الال المناسبة للعلم
 لاننا نقول المعاني المناسبة ايضا اكثر من اثنين لما ذكره في العاموس من الال الرجل
 يطلق على اتباعه وعلى اوليائه وعلى اهله ثم ذكر فيه ان اهل النعم عليه السلام ازواجه
 وبناته وصهره على اوتساده ووالدته والرجال الذين هم له وقال الشافعي رحمه الله
 مؤمنون به هاشم وبنو مطلب الذين اعتمر عليهم الزكاة فلا يلزم على المصلح الا اهل
 اى اهل الال اصحابه من الله عنهم مع انساب المؤلدين ذكرهم مع الال بل وفيه اى في
 تفسير الال بالانبا عايمهم حسن الابرار معروف والمعنى القريب والمعاني
 القريبة للال اظاهرة فيما ذكرته انما وجه حسنه انه موجب لعدم اهل
 الال على احد من الامة ولو قال على الال العلية بدل قوله ذوى النفوس

الانبا عايمهم لاننا نقول بحمل هذا العطف للخروج عن عبده
 فكيف يصح العطف على خبره لاننا نقول بحمل هذا العطف للخروج عن عبده
 على النعم عليه السلام وكيفية نكتة وعلى انه اعاد كلمة على رد اعلى الشبهة فانما
 يكرهون الفضل بينه صلى الله عليه وسلم وبين الامة على اذ هو احد معني
 الا والصواب ان يقولوا احد معاني الال لان الال يطلق على اثنين عشر معنى من اراد
 الاصطلاح عليه فليرجع الى العاموس لا يقال لانه احد معني الال المناسبة للعلم
 لاننا نقول المعاني المناسبة ايضا اكثر من اثنين لما ذكره في العاموس من الال الرجل
 يطلق على اتباعه وعلى اوليائه وعلى اهله ثم ذكر فيه ان اهل النعم عليه السلام ازواجه
 وبناته وصهره على اوتساده ووالدته والرجال الذين هم له وقال الشافعي رحمه الله
 مؤمنون به هاشم وبنو مطلب الذين اعتمر عليهم الزكاة فلا يلزم على المصلح الا اهل
 اى اهل الال اصحابه من الله عنهم مع انساب المؤلدين ذكرهم مع الال بل وفيه اى في
 تفسير الال بالانبا عايمهم حسن الابرار معروف والمعنى القريب والمعاني
 القريبة للال اظاهرة فيما ذكرته انما وجه حسنه انه موجب لعدم اهل
 الال على احد من الامة ولو قال على الال العلية بدل قوله ذوى النفوس

وهو الجوانب
 بالعلم
 فقرة
 كونا
 فقرة
 فقرة

على

عليه وعلى انه اشتد تناسب الروية اى التامل الزكية اى المصلحة لا يخفى ان
 الالفاظ الواقعة في الخطب وغيرها التي المعلوم وضعها المعاني بها
 الى التحريف اللفظي الذي مال الى التصديق بان هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى
 وليس المقصود به تحصيل صورة غير حاصلة كالمعاني الحقيقية بل المقصود
 الاشارة الى صورة حاصلة وتعيينها من بين الصور الحاصلة ليعلم ان اللفظ
 المذكور موضوع بازاء الصورة المشار اليها والزكية ليست بموضوع لللفظ
 والدليل الذي اورده لا يدل على ذلك بل على خلافه واللازم ان يكون الحكم لغويا
 اذا لمعنى لفظا فليمنه من افهامه والقول بان تعريفا باللازم انما يستعمل في التعريف
 المعنوية واما اللفظية بل التعريف الزكية هي الطاهرة عن الكدورات الشبهة
 او التامة المتشعبة من خضوض النقصان الخارج المحال وزكاة النفس يستلزم
 زكاة الفعل جوابا عما يقال انه مدح الال تهذيب الفقه النظرية واهل مدحهم
 بتهديب الفقه العملية فاجاب بما ترى وفي بعض النسخ زكاة النفس يستلزم
 زكاة العقل وله وجه ايضا فان زكاة النفس يستلزم زكاة قواها فان النفس
 سلطان القوى والناس على دين ملكهم والعقل قوة من قواها عند الحكم
 اتحادها انما هو مذهب الحكم ولا يذهب عليك ان قوله زكاة النفس يستلزم العقل
 لا يلزم تفسير السابق الزكاة اذا لمعنى لفظا العقل فينبغي ان يحمل الزكاة ههنا على
 معناه الحقيقي وهو النماء او الطهارة فقد اجريته تعالى الحق على انما من حيث لا
 واعلم ان البياض في الزكية في الالة بالانما بالعلم والعلو بالانما بالعلم اشارة
 الى اكتمال الفقه النظرية والاعمال بالانما بالانما اشارة الى اكتمال الفقه العملية فليمنه هذا يكون
 النفس الزكية هي التامة المتشعبة او الطاهرة من الجهل والاعمال المصلحة ومعها
 الاحديث المستلزم الذي ذكره الشافعي اما بعد فهو من الظروف والزمانية
 عن الاضافات الى بعد الصلوة وذهب العلامة التتاركة وشرح التلخيص لما في
 جزء من الشرط وليس كذلك بل هو جزء من الشرط فليمنه على القاء لتفصيل بين اداة الشرط

الشرية اللفظي هو ان يكون اللفظ واقع في الالة على
 معنى فيفسر اللفظ او على الالة على ذلك المعنى كقولك
 العطف بالاسم هذا اما ان كان اللفظ متصرفا حقيقيا
 يراد به اداة فتعريفه حاصل انما الالة تعين
 ما وضع اللفظ لتعريفه من بين سائر اللفظ

انما انما من عطف الخاضع على العام لاننا نقول بحمل هذا العطف للخروج عن عبده
 فكيف يصح العطف على خبره لاننا نقول بحمل هذا العطف للخروج عن عبده
 على النعم عليه السلام وكيفية نكتة وعلى انه اعاد كلمة على رد اعلى الشبهة فانما
 يكرهون الفضل بينه صلى الله عليه وسلم وبين الامة على اذ هو احد معني
 الا والصواب ان يقولوا احد معاني الال لان الال يطلق على اثنين عشر معنى من اراد
 الاصطلاح عليه فليرجع الى العاموس لا يقال لانه احد معني الال المناسبة للعلم
 لاننا نقول المعاني المناسبة ايضا اكثر من اثنين لما ذكره في العاموس من الال الرجل
 يطلق على اتباعه وعلى اوليائه وعلى اهله ثم ذكر فيه ان اهل النعم عليه السلام ازواجه
 وبناته وصهره على اوتساده ووالدته والرجال الذين هم له وقال الشافعي رحمه الله
 مؤمنون به هاشم وبنو مطلب الذين اعتمر عليهم الزكاة فلا يلزم على المصلح الا اهل
 اى اهل الال اصحابه من الله عنهم مع انساب المؤلدين ذكرهم مع الال بل وفيه اى في
 تفسير الال بالانبا عايمهم حسن الابرار معروف والمعنى القريب والمعاني
 القريبة للال اظاهرة فيما ذكرته انما وجه حسنه انه موجب لعدم اهل
 الال على احد من الامة ولو قال على الال العلية بدل قوله ذوى النفوس

الانبا عايمهم لاننا نقول بحمل هذا العطف للخروج عن عبده
 فكيف يصح العطف على خبره لاننا نقول بحمل هذا العطف للخروج عن عبده
 على النعم عليه السلام وكيفية نكتة وعلى انه اعاد كلمة على رد اعلى الشبهة فانما
 يكرهون الفضل بينه صلى الله عليه وسلم وبين الامة على اذ هو احد معني
 الا والصواب ان يقولوا احد معاني الال لان الال يطلق على اثنين عشر معنى من اراد
 الاصطلاح عليه فليرجع الى العاموس لا يقال لانه احد معني الال المناسبة للعلم
 لاننا نقول المعاني المناسبة ايضا اكثر من اثنين لما ذكره في العاموس من الال الرجل
 يطلق على اتباعه وعلى اوليائه وعلى اهله ثم ذكر فيه ان اهل النعم عليه السلام ازواجه
 وبناته وصهره على اوتساده ووالدته والرجال الذين هم له وقال الشافعي رحمه الله
 مؤمنون به هاشم وبنو مطلب الذين اعتمر عليهم الزكاة فلا يلزم على المصلح الا اهل
 اى اهل الال اصحابه من الله عنهم مع انساب المؤلدين ذكرهم مع الال بل وفيه اى في
 تفسير الال بالانبا عايمهم حسن الابرار معروف والمعنى القريب والمعاني
 القريبة للال اظاهرة فيما ذكرته انما وجه حسنه انه موجب لعدم اهل
 الال على احد من الامة ولو قال على الال العلية بدل قوله ذوى النفوس

والجاء ذكرهم نواحيها واليه ذهب النحاة وهو لا وجه لان المقصود هنا بيان
 ان التاكيد المصد بالحد لازم لوقوع شئ ما لان التاكيد لازم لوقوع شئ ما بعد الحد
 لولا يخفى ان التاكيد انما لا يتم نعم الشرط لا تخصيصه ولا المناسبات كلاحظه تصد
 التاكيد بالحد ان يجعل بغيره في الخبر ووجه ما ذهب اليه المتفاني انه نظرا لما لا
 بكلمة اما انما وقع بعد الثاني بالحد والصلو فالتناسب ان يجعل بعد جز من الشرط
 اما هذه اى الالف افعلة واويل الكتب وغيرها التي لم يسبق عليها جعل للفظ ولا تقديرا
 حيث يجب تكريرها لفظا وتقديرا التفصيل ذلك المحل الجحد التاكيد اى تاكيد الخبر فانه
 اذا اوردت تاكيد زيد منطلقا مثالا نقول لا ما زيد فمنطلق فان حاصل معناه ان انطلاقي
 زيد لازم لوقوع شئ ما والمعلوم متين الوقوع فكذلك لازم قالوا التقديرا في
 البديع نقلا عن ابن الاثير الذي اجمع عليه المحققون من علماء البيا ان فصل الخطاب
 هو ما بعد لان المتكلم يفتح كلامه في كل امر ذي شأن بذكر الله تعالى فاذا اراد
 ان يخرج منه الى غرضه فصل بينه وبين ذكره تعالى بقوله اما بعد انتهى كلامه
 فلا يصح قول الشارح اما هذه لمحجرت التاكيد لانها تفيد التاكيد وفصل الخطاب
 معانيها هم حتى قال بعض الفضلاء ان اما الواقعة في اوائل الكتب المقصود تحجرت
 الفصل بين ذكر الله تعالى وبين الغرض الموقول الكلام وايضا ذلك بانه التبادر
 من عبارة الكشاف في سورة ص ويحيى ان يجاب عنه بان المحضر الذي يفهم من قوله الجحد
 التاكيد اضافي بالنسبة الى تفصيل المحل واليه اشار بقوله لا تفصيل المحل فلا ينافي
 افادتها معنى آخر مع التاكيد كلفظ الخطا والمجازاة الآتية يبقى ان الاهتمام يكون
 لفصل الخطا انشد من اهتمام يكونه بالتاكيد بدليل ما نقل انفا فلم يدع المحضر فصل
 الخطاب والمحجور الا ان يقال اغنى شجرة كونه لفصل الخطاب عن ذكره فذكر ما هي
 للمحضر الاضافي والاول ايضا اى كاشب القوم حتى الرضى الثاني وليس الخط
 الرضى الثاني كابوهم ومن قصر نظره على الثاني فينى الاول فلا بد ان يجعل اما
 حتما وقعت على انها تفصيل المحل بان كتاب كلفات فقد صدق في حقه قول الشا

فيكون ما لا يمتثل في الدنيا شئ ما وادامت
 قائمة فاددت بعد الخطا ذكر معاني الاستعارات
 ان الاول

وهو شيخ الاسلام الهروي قال
 في حاشية تحفة الخلفيين معناه

وتد الحصر الذي يفهم من قوله بعض الفاظ
 الجحد الفصل بين ذكره تعالى ١٥ معناه

فقد صار ذلك القاصر النظر عينا اى شقيا او قاصدا اذ جاء العاني بكلام العنبرين
 لا كتاب كلفات حيث قد رما اخرى عدلا لاما المذكورة وقد رها شرط وجوب
 وحرف عطف وقد رما اخرى حتى يستقيم التفصيل بها لا تجدها اى تلك الكلفات
 عينا مريدا او قاصدا والحاصل ان اما المذكورة في اوائل الكتب ونحوها لم يرد بالحد
 انها التفصيل المحل وعدلها محذوف فذلك القاصر النظر حال كمالهم على ما هو
 بعيد من اجل من مرادهم **فان معاني الاستعارات** الفاء في جواب ما وادامت
 علة لا ردت والفاء في اوردت زائدة وتوسط بيني اما والفاء كافي للفصل بينهما
 ولا يجوز الفصل بينهما باكثر من جزء من اجزاء الخبر فان كان ذلك الخبر الفاصل من
 من جمل الشرط فلا يجوز تقديم شئ من اجزاء الخبر على الفاء كالا يخفى فالاول ففتح
 هنة ان في قوله فان عطف حرف الخبر منه ليؤذن من اولا لامر بالعلية ولا
 الذهن الى انه جمل الى ان قوله فاددت تفريع عليه كانوا هم فان ذلك معناه
 لا يذهب اليه الا من غلبه خفيف وحاصل المعنى اما بعد فاددت ذكر معاني الاستعارات
 واقسامها وقرئ بها سلة الضبط لانها قد ذكرت في الكتب مفصلة عسى الضبط
 وهذا معناه يتلقاه العقول بالقبول اذ الاستعارة المصروفة اى اراد بالمعاني اى
 بالاستعارات ان كانت الاضافة بيانية وان كانت عبارة الشارح فيماني من قوله
 ان المعاني للفظ الاستعارة الخ يا في الثاني كما يفسح عنه عبارته فيما بعد وهو قوله
 بتحقيق معاني الاستعارات واقسامها وقرئ بها فلا وجه للجمع فيه ان وجه الجمع
 ان الاضافة بيانية لا لامية وايضا اللفظ المشترك له تعدد اعتبارى باعتبار دلالة
 على كل واحد من معانيه فالجمع وجه باعتبار ذلك التعدد الاعتبارى ونقول
 اللام للجنس وهي تطل الجمعية تامل وان لم يرد للاستعارة بالكنائية اقسام
 فيه ان اضافة الاقسام الى تلك المعاني لا تنقص ان يكون لكل معنى اقسام بل
 لعقباتها شعبة الاقسام لبعضها على ان لا يرد لغيرها اقسام فاددت تقسم
 الى المطلقة والمرشحة والمجردة كانتسام المصروفة اليها الا يرى ان المص

ان الاول لا يحصل لغيره انما
 بالبناء دونه اللام حيث قال كلفات معناه

او بين الفاء واللام

يكفي

او في اخر العقد الثالث الى اقسام المكتنية والتجيلية الى اقسام الثلاثة للتعاقب
 بالكتانية على زعمه فكذا اقسام الاستعارة التجيلية وانه لم يحقق احد لم يذكر
في كتب القوم الاقرب من المكتنية فيه ان اضافة القرائ الى المعاني الاستعارة لا
 ان يذكر كل معنى قرينة بل يكفي لصحة الاضافة اليها ان يذكر قرينة بعض تلك
 المعاني لاحتياج قرينة التحقيق فان الاضافة لا بد في الاربعة سابقة
 واما جمع القرينة فهو اما باعتبار المواد او لشكل ما قبلها او باعتبار تغليب المعنى
 على الترشيح كاسيا في فان الجمع كثير اما يظن على ما فوق الواحد فاما كان وجبا ل
 ما اشترى اليه في الواضع والاولى ان يقول بدل عسيرة الضبط غير مضبوطة لاني
 مضبوطة لان قوله مضبوطة يعود يقتضيه ان يقول غير مضبوطة ليعاد ولا
 تخفى في هذا الشق من ترك رعاية جانب المضم لرعاية جانب اللفظ لان غير مضبوطة
 يحمل نحو الضبط وتفسر وكذا مضبوطة يحتمل ان يكون ضبط بزوال
 نغده وبقاء تفسره وان يكون بزوال التفسر وحصول سهولة مع الالام
 هانما الشق الثاني فلهذا اصبح بعسيرة الضبط ثم اختار في الثاني مضبوطة
 لاختصار الكلام وعدم لبس الالام وكانه نية على ذلك بقوله فليحمل قوله مضبوطة
 على سهولة الضبط حيث اركب التأويل في الثاني فقط ولم يقل او ليجعل عسيرة الضبط
 على غير مضبوطة ليظهر التقابل اي التقابل في اشارة الاله التقابل حاصل في الثاني
 وانما يظهر به والاقبال ليعاد لان قبل اضافة الصفة الى الموصوف وانما لم
 يثل من اضافة الصفة الى الموصوف وزاد قبل لانه ليس على الطريقة المحمودة
 في اضافة الصفة الى الموصوف لان المشهور فيها ان يجعل المضاف نفس صفة
 المضاف اليه كاذرة قطيفة وههنا لم يجعل الفرائد صفة للعوائد بل قد لخص
 وجعل الظرف مستقرا صفة للعوائد ويحتمل ان يكون من اضافة الموصوف الى
 الصفة والمعنى فنضت فرائد عائدة الى من كتب القوم اي ما حقه من هذا الاثر
 ان يكون قوله فرائد عوائد مركبا وصفتها لا اضافة اي عوائد كالفرائد نية بالنسبة

على

على انها ايضا من اضافة المشبهة الى المشبه كعين الماء ويستفاد من كلامه ان اضافة
 كل مشبهة الى المشبه من اضافة الصفة الى الموصوف التي في طرف حدة صفة كما
 عن وجه تسميتها بالفرائد ويحتمل ان يكون وجه التسمية انها لا تنظر لها كانهما فريدة
 الحصر ووحدة الدهر وانها فريدة البلد والاقليم وانها تنفرد في الصدق ولا تخلط
 بالاولى هي جمع لؤلؤ وهي الدرة كبيرة كانت او صغيرة والفريدة هي الكبيرة ههنا كذا
 القاموس لان المراد بالاولى هنا الدرر للصغار بقرينة عدم خلط الفريدة بها ولا
 يخفى من اضافة الفرائد الى العوائد وجعل من العوائد جمع عائدة وهو من العود وهو الوجه
 والاشياء المذكورة في الكتاب المشبهة بالفرائد عوائد من المنقذ من المتأخرين الى المصالح كال
 افعالها فاحصا للتجديد من الفرائد والنفاد تدور من الفرائد والعوائد واما معنى فلان
 الفائدة ما اكتسب من علم او مال وهذه المسائل مكتسبة من القوم والظاهر للصواب
 العوائد ههنا كف بالانها ليست ههنا بل من القوم واليه اوصى الشارح بقوله ولا يخفى
 حسن اضافة الفرائد الى العوائد فلهذا الكتاب فالحوائذ احسن بالنسبة الى هذا الغرض
 من ذكر العوائد فان الاخذ من القليلين ما خولف وتعرف الفائدة بل هو اعم منه ومن الخسائر
 بخلاف العائدة فانها تنصرف الى اخوة من الفريضة على الماء الشارح اليه بقوله في هذا الكتاب
 لتحقيق معاني الاستعارات المحتاجة الى التحقيق للاختلاف فيها وهي معاني المكتنية
 والتجيلية المحققا والعقود بالاشياء واما معنى للصحة فلا يحتاج الى التحقيق لظهورها
 وعدم الاختلاف فيها فلهذا هذا البراءة لم يحقق جميع معانيها واما ما لم يحققه صراحة
 الاقسام المصروفة العقد الاول واورثه اخر العقد الثالث الى اقسام المكتنية والتجيلية
 الى المطلقة والمرشحة والمجردة وقررتها المحتاجة الى التحقيق وتلك الاربعة المكتنية
 وتحقيقها في العقد الثالث وقد ظهر عا ذكرته وجه قوله فيما بعد والاول حقه في الثاني
 كانه ادرج الترشيح جوابا لسؤال مقدمه تدبره انه لم يذكر المص الترشيح مع الفرائد ههنا
 انه مذكور معها في عقد العقد الثالث فاجاب بما تروى تغليب القرينة على الترشيح فذكرها باللفظ
 القرينة فيكون الترشيح ايضا مذكور في العقد الثالث لا يقال ادرج ترشيح المكتنية في قرينة ما وجب

تخلف م

لأن كلا منهما من مالا يستعار منه وأما إدراج ترشيح المصروفة في القرينة وتعليقها
عليه فلا وجه له لأن ترشيحها من مالا يستعار منه مالا يستعار له وترشيحها من مالا
الاستعار منه لا نأخذ كمالا منها في ترشيح المكنتية لأنه ذكر في تحقيق العقد الثالث
قرينة المكنتية وترشيحها واقتصر هنا على ذكر القرينة فورد عليه الاعتراض
بالاقتصار هنا على القرينة دون هناك فاحال بالتعليق فلا يكون الترشيح المندرج
في القرينة بالتعليق لترشيحها ولا ينافيه قوله وجعله داخل في تحقيقها ^{مستعار} لأن
لأنه إذا كانت تلك الأقسام أقساما للمكنتية الموصى إليها في آخر العقد الثالث تأمل
أول ما يلفت إليه لأن الاهتمام لا يخفى على هذا الوجه الأبرياء باعتبار الترشيح
وقسمه الاطلاق والتجريد ما يكونا بعد تمام الاستعارة كما سيجي دون الأقسام
بما ذكره أي في العنوان فلهذا لم يذكر الترشيح فيه وجعله داخل في استعارة إلى
ترشيح جواب مقدور كأنه قال لا يبقا لما ذكره الترشيح هنا مع أنه مذكور في العقد
الثالث مع القرينة لأنه جعله داخل في تحقيق أقسام الاستعارة المكنتية لأنه
أي الترشيح إنما ذكر في القرينة الخامسة من العقد الثالث لتحقيق قسمها الذي
هو الاستعارة المستعارة فيكون ذكره هناك وسيلة إلى تحقيق الاستعارة
المترشحة فلا ينافي ما يذكر هنا مع القرينة لأنه مقصود بالترشيح والمقصود بالترشيح
لا بعد من الأشياء المحصورة فيها الكتاب لا نأخذ كمالا منها في ترشيح المكنتية لأنه ذكر في تحقيق العقد
بعض ذلك الجواب منقوص بذكر القرينة لأن ذلك الجواب لا يقتضي عدم ذكر الترشيح بقتضيه
عدم ذكر القرينة إنما هو لا فلا بد من البحث عن القرينة من جملة تحقيق الاستعارة المكنتية
لذلك لا يتم ولا يتحقق الاستعارة إلا بقرينتها وأما ثانيا فلا بد من البحث عن تحقيق أقسامها
أي أقسام الاستعارة المكنتية التي هي المطلقة والمترشحة والمجردة لأنه إذا انفصل
تحقيق الاستعارة على القرينة فبما الطريق الأولى قد تحقق أقسامها وأفرادها
عليها فيقتضي ذلك الجواب أن لا يذكر القرينة هنا لكونها الوجهين مع أنها قد ذكرت
فيكون ذلك الجواب من باب الإياه المذكور بحيث لا يكون القرينة تليسا لجزء منها فينتهي إلى الجملة

في ذكرها

فذكرها وتحقيقها بأنها استعارة تخيلية ومعنى من معاني الاستعارات بخلاف الترشيح
فإنه قد ذكر بعد تمام الاستعارة لتحقيق قسمها الذي هو المترشحة وأيضا الجواب
المذكور من ترشيح الترشيح لا موجب فلا ينفذ بالقرينة ولا يخفى وجه حسن نظم الترشيح
في العقد والعقد بقرينة القلادة ووجه الحسن أنه شبه بمباحث متناهية بالعقد
كأنها منها شمل على التفاضل استعارة اسم المشبه به المشبه استعارة مصروفة وذكر
الفرائيد التي هي من مالا يستعار منه ترشيحها وأثبت النظم الذي هو من مالا
الفرائيد لترشيحها على ترشيح لأن المقصود بالرسالة إلى ويكون التفصيل على طبق حال
فما سواه كالحاجز المرسل مذكور بالترشيح والمذكور بالترشيح لا يلاحظ في العنوان
أوضح وجه الاوضحية كون التفصيل مطابقا للأجزاء المذكورة في الأجزاء
أنما هو الأقسام ومما يجنب التنبه عليها المراد بالترشيح هنا النوع اللغوي دون المنطقي
أذ لا يجوز أن رادته ههنا ولا لوجب يكون الحجاز في قولنا أنواع الحجاز جبالا
عاما وإن يكون تمييز بعضها عن البعض بالفصل بالخواص والتمييز بين الذاتين
العرضية أصعب من خطر القناد فتعين اللغوي الذي لا يقتضي شيئا من ذلك
أيضا قوله لا يبادر والوهم إلى الأقسام الأولية يدل على المراد به اللغوي لأن جعل
أقسام الأقسام اقتضا جازية في الجملة ولا يجوز جعل أقسام الأنواع المنطقية الحقيقية أنواعا
لأن أقسام تلك الأنواع أصناف للأدع ذكر الكلمة وللإشارة إلى التقسيم آخر
الحجاز وهو التقسيم إلى المفرد والمركب بل لا وجه الاوضح هذا والاضاف في معنى
ذكر الكلمة بيان في تعريفهم ذكرها في تعريفهم لا يقتضي تسمية المصروف هنا
بالأفراد بل يقتضي أحد الأمرين أما التسمية المذكورة وتبدل الكلمة باللفظ ويمكن أن
يدفع بالعناية إلى التمثيل اقتصر عليه ولم يذكر قسيمه لأنه كفا داغيا إلى الصنف المذكور
هو مقتضى ظاهر كلامهم فيه إيمانه إلى احتمال كون التقسيم أعم من المصروف وعمل الكلمة
على ظاهرها وأقول لهذا الاحتمال الظاهر من الذي ادعى الشارح ظهوره بقرينة أنهم كانوا
الكلمة في التعريف ووضعوا المظهر موضع المصروف عند التقسيم لأن وضع المظهر موضع المصروف

يقضي كلفة والمناسب هناك يكون تلك الكلفة مغايرة للمعرف في كونها
للقسم والمعرف مقضي ظاهر كلامهم بحيث لا يصر في المقسم بالقرينين
المذكورين إلى الأعم من الحرفين من صرف الكلمة في التعريف إلى الأعم من
المتبادرين بقرينة التقسيم إلى التمثيل لفظ التعريف على كونه ذكر الكلمة في تعريفهم
داعيا إلى تقييد الحرف بالمعرف وفيه أنه لم يذكر المصنوع التقسيم الموجب لصف
الكلمة ظاهرها على أنه سيد كالحجاء المركبة في الفريدة السادسة من هذا
العقد فلو حاجة إلى تقييد المعرفة لذلك الغرض بل التقييد بالمفرد لا
إلى التقسيم آخر وفيه نظر لأنها داخلية في الكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له ولا يضر إذا حوّلها في الكلمة المستعملة فيما وضعت فلا بد من إخراجها بقيد
في اصطلاح به الخطاب فيه بحيث أقول فلا فلا بد كرفية اصطلاح
به الخطاب ولم يكن الحشية لمحوها من حيث عن التعريف بقوله لعلاقة
وقرينة وأما ثانيا فلا بد المتبادر من اصطلاح الخطاب الحرف الخاص المقابل
للشعر واللفظ والعرف العام والالفاظ الواقعة في الخبرات التي تحمل على
المتبادر منها ويختل التعريف بل نقول إننا ترك التعريف في اصطلاح به الخطاب
اكتفاء بالعلاقة لا اعتماد على الحشية في تعريف الحجاز كما سبق عن قريب
والجواب الثاني الماهر كيف غفل عن هذا الأمر الظاهر على ما نقول في الشر
متفرده أنه فأن التناز في ذكره شرح التلخيص أن فائدة ذلك القيد الأخلا
والإخراج المذكوران ويمكن أن يقال إن مرده أن فائدة ذلك القيد مختص في
الإخراج بمرئدك إلى ذلك رة الألف بقلوب وفيه نظر وحيث يستقيم أنه منفرد
نقل عنه ههنا حاشية مشتملة على هذا السؤال والجواب قد اطلعت عليها
بعد السودة لا غناء متعلق بأسقط قيد الحشية الشعوب بها في التعريف
فيه أنه وإن صح إسقاط قيد في اصطلاح به الخطاب عن تعريف الحشية
لا غناء قيد الحشية عنه لكن لا يجوز ذلك في تعريف الحجاز ذلك إذ يصير المعنى أن الحجاز

هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له من حيث هي غير موضوعه واستعمال الحجاز
في غير ما ^{هو} الموضوع ليس من حيث أنه غير موضوع له بل من حيث أنه متعلق ^{بغيره}
له بنوع علاقة لا يري أن السكا في ترك قيد في اصطلاح به الخطاب في تعريف الحشية
اعتماد على قيد الحشية وذكر في تعريف الحجاز لعدم صحة الاعتماد عليها فيه
لعلاقة مقبلة نوعها عند القوم لاستحضارها لا بد من ملاحظة العلاقة
أيضا حتى لو وجدت العلاقة ولم يلاحظها المستعمل لم يكن حجاز بل غلط
علاقة الحب ونحوها لعلاقة الحجاز والحاصل أنها بالفتح تستعمل في المعاني
وبالكسر في الأغاليب بحقيقة مستدر كفيما نحن فيه ولا يجاز فيه أنه لا
التقريب لأن عدم كون اللفظ حجازا لا يدل على أنه يجز عنه بالعلاقة ولأن
فيه نشأة من المصادرة فالمنااسبة يقال فإنه لعلاقة بين المستعمل فيه وبين
الموضوع له في صورة الغلط والجواب أنه ليس على الاحتراز من الغلط
بديهي مستغن عن الدليل بل على لصحة الاحتراز عنه كما أنه قيل كيف يصح إخراج
الغلط عن تعريف الحجاز وهو من أفراد لآن اللفظ المستعمل إما أن يكون حقيقة
أو مجازا وظاهره ليس بحقيقة فلا بد من أن يكون مجازا فاجاب بقوله فإنه ليس
بحقيقة لعدم الاعتماد بهذا الاستعمال فلا بد من الإخراج وبهذا التعريف يتدفع
ما تقدم ولا يجاز الحجاز بحقيقة مستدر كما في الدليل سهوا لا حاجة إليه
لأن ذلك ^{بحقيقة} ^{هو} القول يخرج عن التعريف بالعلاقة صدور
أو سهوا أو كونه دعاه إلى ذلك عدم صدور مثله عما عن العاقل ولا يذهب عليه
إذا استعمال اللفظ في غير ما وضع له سهوا ليس من حيث أنه غير ما وضع له فيخرج عن
تعريف الحجاز بالحشية المعبتر فيه بناء على ما اختاره الشارح من اعتبارها بالاب
في مقام استعمال الفرس من الكتاب كما إذا قال المشرك إلى الفرس بين يدي الخاطبة هذا
الكتاب سهوا فإنه وإن سلم أنه يصدق على الكتاب أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت
له من تلك الحشية إلا أنه لعلاقة بين الكتاب والفرس ولا قرينة أيضا لا إشارة

الماقر من الحاضرين يدعى الخطيب او المتكلم وان كانت دالة على انه لم يرد بالكتاب معناه
 الحقيقة الا انه المراد بالقرينة مانصب المتكلم كما سيصرح به الشارح ونصب القرينة
 من الساهر غير متصور في نفسه عند اشتراط القرينة فيه انه من قبيل اغناء المتأخر
 عن المتقدم والاعتراض به غير وجه على ان ذلك لا يغني عن غاية الحفظ ومردود
 بان فائدة قيد العلاقة ليست منحصرة في اخراج الغلط الصادر عن المتكلم
 حتى يحصل الاغناء بل يخرج ايضا الاغلاط الصادرة عن المتكلم عما ذكره الاغناظ
 المستقلة وغيرها وضحت قصده وبه علاقة مقبولة عند القدماء مع نصب القرينة
 فانه لا يخرج عن التعريف بالقياس للعلاقة فقولنا وليس مع الغلط نصب
 على قصدهم ايضا وكما ان الشقطين المساوات بينهما السهو والغلط مع ان الغلط اعم
 مطلقا كآثر وما نصبه المتكلم واعلم ان نصب المتكلم وقصده مما لا يطلع عليه فخلوا
 قيام القرينة دليل للنصب والاقامة عند انتفاء المانع من النصب كالسهو في امره على
 فالو في مقام اللزوم والقيام قرينة دالة اقامة قرينة لانه القرينة ليست من نفع العلاقة
 لا يقال انه لم يجعل القرينة من نواحي العلاقة بل عكس الامر لان كل من دخل على
 المتكلم المتبع يقال ركبا للوزير مع الامر لا بالعكس وان اردت بالتابع التابع فهو
 باعتبار ان قوله مع قرينة وقع صفة للعلاقة فتلك التبعية حاصلة في صورة
 مع انه جعلها اول لانقول ان التابع هنا ما ذكر في لائحة متبوعه وليد على مدته
 ويكون المقصود والاصل انما هو المتبع والصفة مع الموصوف كذلك بخلاف المعطف
 فانه والمعطف عليه كلالهما مقصودا بالذات ومختلفا بما قبلها وليس ذكر المعطف
 للصفة المعطوف عليه ذلك ان جعل قوله في وجه تبعية تلك التبعية وذلك
 ان جعل نفع الاستعمال والقرينة ما ينفع عن المراد لا بالوضع هذا التعريف ذكره العا
 لما في وغيره واولا ان المراد على التعبد بعدم الوضع بانه لم يجهل ان يطلع على
 ما وضع بارادته شيئا انه قرينة عليه برسمهم اي باجماع الرقة والاصل قطعة جبل
 والاصل فيه انه دفع رجل الى آخر غير الجبل عنقه فقبل لكل من دفع شيئا الى آخر جبلته

اعطاه

اعطاه بتره في الصحاح وفيه بحث حاصل بحثه ان اردت لوجود القرينة الما
 عن ارادته في الجازم والكنائية القرينة المانعة عن ارادته بالذات فتلك القرينة
 موجودة في الكناية ايضا فلا يخرج بها عن تعريف الجازم وان اردت بها القرينة الما
 عن ارادته مطلقا فهذه القرينة غير موجودة في شيء منها فلا يجوز ان
 في تعريف الجازم والما بقصد قرينة على فرد من افراد بل لتوسل به فيه انه
 لو كان ارادة المعنى الحقيقية للتوسل به الى الانتقال الى المراد كما ارادته واجبا لا جازما ولم
 يتغير اجربا الما زعمه ان الظاهر ان المعنى كونه الشيء وسيلة للانتقال من امر آخر
 انه لولا انه لم يحصل الانتقال منه اليه وهما ليس كذلك لانه يستقل من الغلط على
 قدر عدم ارادة الموضوع الى المراد ايضا بالقرينة فعلم ان المتوسل به الى الانتقال
 منه الى المراد انما هو القرينة وهي ارادة المعنى الموضوع له لا يخفى انه من سوا
 البحث اذ فيه تلحق الخضم الجواب انه ان يقول في الجواب يفهم من كلامهم
 ان في الكناية قرينتين والمانعة منهما هي الثانية فنقول ان المراد القوم من قولهم
 ان القرينة في الكناية غير مانعة عن ارادة الموضوع له القرينة الاولى فانها غير
 عن ارادة الموضوع له بالذات بل المانعة عن ارادته بالذات انما هي الثانية بخلاف
 الجازم فان له قرينة واحدة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له وفي هذا العهد
 فوقياسهما بقرينة معينة له يفهم منه انه لا يخفى في الكناية القرينة الصادقة
 عن الحقيقة كما في الجازم بل لابد فيها من قرينة معينة للمراد وهو محل تردد في
 ان يكون المراد ان القرينة الصادقة عن الحقيقة لا تكون الامانة عنها فلا يكون
 قرينة ككنائية الامانة للمراد وفيه ايضا تردد مطلقا لانه لا انتقال
 الى غيره فاما من لفظ يمكن ان يشترط على تقديره هو ان عدم وجود القرينة
 المانعة عن ارادته مطلقا في الكناية لا تصلح للفرق بين الجازم والكنائية اذ المعنى
 يمكن ان يثبت معه القرينة الى عدم وجودها في الجازم ايضا وقوله يمكن خبرها
 ومن زائدة ولعل اسمها اذ كل جازم لا يمنع فيه القرينة الا ارادته الى ان لا يقول ان

ان المعنى الموضوع له في الجاز ليس بمراد مطلقا لاذاته ولا لانتمائه الى غيره
اذ ليس المتعلق منه فيه الا القرينة الا انه دلالة الجاز على الموضوع له ضرورة فيكون
المعنى الحقيقي مفهوم ما منه وفوقه يمكن ان يكون مفهوم ما من اللفظ ويذكر ان
منه فاقترقا ايضا قبل ان يفيده ليدفع به مع الاسد الى الخ في الحصر بوجه عام
تحقق الموضوع له قرينة حالية للبيان كان الرقبة مقالية الا انه بوجه خاص
لان القرينة الحالية كالمقالية لا تمنع ان يكون السبع مقصودا للانتقال الى الشجاع
ويمكن ان يجتمع به بان صحة لفظه فاهو كناية عند القدم اذ لم يتحقق معناها الموضوع
وعلم الخاطب ذلك ليكون مجازا عند الشارح فيجوز لصدقه تحريف الجاز عليها الا انه
خلاف ما عليه المحققون ولما قلنا ان يقول فلفظ هذا يكون معنى المنع عن ارادة الموضوع
له في الجاز ان لا يكون معنى الموضوع له متحققا وفيه بحث من وجهين اما اوله فلا
يلزم منه صرف اللفظ عن المعنى المتبادر وهو غير جائز في التعريفات واما ثانيها
فلا يلزم منه انحصار القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له في الحالية وهو غايه
البعد وخلاف الاجماع وكأنه اشار الى ذلك بقوله ويمكن ان لا يكون اللفظ متحققا
فيه ايماء الى ان انيانه كونه متحققا ككناية مع ان اللفظ ياباه ولذا لم يذهب اليه احد
على انه يكون منافيا لما ذكره سابقا من ان القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له لا تدفع
الكناية في ارادة المعنى الغير الموضوع له بقرينة معنيته اذ المانعة هنا اللفظ الذي
هو القرينة المعينة له الا الارادة المترتبة عليها فان جاز اللفظ موجودا الى ابدان
له كتاب جيا حتى يمكن الحل على الكناية ولا يكون مجازا عند الشارح ان كانت علاقة
غير مشابهة الشريطة خبر لقوله الجاز المفسر وهو مع خبر خبر لقوله المفسر الا انه
فلا احتياج الى العائد الى المبتداء الاول للاتحاد كلف خبر الشارح المقصود فيه تنبيه
على وجود العلاقة غير كافية بل لابد من قصد ما فانه اذا تحقق في مادة علاقة
والجاز المرسل فالفرق بينهما بالمقصود فاذا اطلق المشتبه على شقة الاشواق قصد
تشبيهها بغير اللفظ فهو استعارة وان اراد ان يمدح من اطلاق القيد على المطلق
ساذرة

كما اطلاق المرسل على اللفظ من غير نظر الى التشبيه فيجاز من اللفظ الواحد باللفظ
اللفظ الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مجازا من سبيل غير المشابهة فيجاز من سبيل
الاول وان يقول ان كانت علاقة المشابهة فاستعارة بتقديم الاستعارة على المجاز المرسل
تقدم بالوجود الذي هو المقصود الاصل وروما للاختصار بعلاقة واحدة في التشابه
بالرسل بان علاقات هي دبعة وعشرون وقيل انه من سبيل ومطلق عن المبالغة والا فحين
يكمل علاقة في المشابهة بل يكون علاقة انماها فاستعارة انحصار الجاز المفسر والمفسر والا
اذ لم يوجد جاز يكون علاقة المشابهة وغيرها واذ اطلق قوله والا فاستعارة والا فحين
جاز يكون علاقة المشابهة لا غير المشهور ان اللفظ الاول ان الكلمة بقرينة ان المقسم
المقسوم عليه فلهذا القيد بالمصرحة لعل اختار مذهب الخطيب وهذا القيد لازم من مذهب
قسم الجاز المفسر عنده انما هو الاستعارة المصروفة وما سواها فوضح المصنف القيد فيها على
اختار مذهب مع انه يناقيه ماسيا من ان الاستعارة الكناية للخص المناقاة بكناية المرسل
لان كناية السكك ليس مجازا عند المصنف كاسيا واما تخيلية فداخلية في المصروفة لان قسم
الى الحقيقية والتخيلية واما تخيلية السلف فليست مجازا المشبه به المصروفة واللفظ المشبه
على حدة والمضاف المستعمل في المشبه لقدم المستعمل في المشبه على المشار اليه بالتخييل كما احسن
ان كان اللفظ المستعار الاستعارة والمستعار مترادفا واختار المستعار ههنا على الاستعارة
لانها قد تطلق على المعنى المصدري وهو غير جائز الارادة ههنا في المستعار ليكون نقا
في المقصود بساوق الكلمة المساوقة اهم من المساواة والمساودة وقد ذكره فيهما ذكر اللفظ
يشملها اسامة لم يذكر علم الشخص مع انه ليس باسم جنس ايضا لان مقصوده ذكره
فيه الاستعارة الاصلية مما ليس باسم جنس في غير النجاة والعلم الشخص لا يجز في
الاستعارة فضلا عن الاستعارة الاصلية وفيه تفصيل ماسيا ونظائرهما من الاستعارة
للمسبية والاسماء المعرفية الغير المشتقة جميع المعارف الغير المشتقة فلو حمل اسم الجنس
على ذلك المعنى لم يكن تسمية الاستعارة الاصلية جامعا الى العلم الشخص الشخص الجازم
اذا اشتبه في العلم بصفة فانه يستعارة استعارة اصلية وعدم شمولها الى الاستعارة

الاصولية المشتقات سواء كانت تارة او معرفة فلو حمل اسم الجنس على غير النحاة
وهو يتناول المشتقات التارة فلا يكون تعريفها مانعا ايضا فلا يصح ارادته ايضا
ليبان الاستعارة الاصولية في جميع المصادر فلو حمل اسم الجنس على هذا المعنى لم يكن
الاستعارة الاصولية جامعة وان كان اقرب من الاول لا لاختلاف المانعة هناك قولهم
العلم لا يستعار فيها هذه القول غير مذكور في بحث الاستعارة الاصولية والنتيجة بل هي
مذكورة في اويل البحث والمنفردة القول ليس الاستعارة الاصولية بل مطلق الاستعارة لا
الجنسية اي الكلية في المشبه به في مطلق الاستعارة علم ما هو المشهور لكيما ادعاء دخول
المشبه جنس المشبه به وجعله من اقرانه الغير المتعارفة فيكون الجنس هناك في مقابلة
فقط وهو لا ينافي في حمل اسم الجنس هنا على كل ما يقابل المشتق يدل على ان اسم الجنس
عندهم ما يقابل الشخص ان اراد به انه يدل على ان اسم الجنس عندهم هنا ما يقابل
الشخص فقط فلا يتم ذلك فكيف وهو هنا مقابل للشخص والمشتق بل
للحرف وان اراد به انه يدل على انه مقابل للشخص في الجملة فلا يصح ان يستعمل
ذلك عن قريب والا اعلم انه حذف جزء هذه الشرط واقام علة مقامه في اللغة
وان لم يكن الجنس عندهم ما يقابل الشخص فقط فلا يستقيم تعليلهم لعدم استعارة
العلم بقولهم لما فات الجنسية لاقتضاء الشخصية لانه منقوض بالمشتق بل بالحرف
ايضا لانها متنافيان للجنسية مع المديحري الاستعارة فيها وقيده ان الاستعارة
لجارية فيها هي الاستعارة التبعية والمقصود بالنق هو الاستعارة الاصولية
فلا نقض علم دليلهم وتحقيق المقام ان الجنس الذي ينافي المشتق العلم
ويقال بل انه غير الجنس الذي ينافي العلم ويقابل علمه كاتر المشتق والعلم لا
يستعار ان استعارة اصولية لانها ليس باسم جنس كالعلم لا يستعار
اصولا لانه ليس جنس اي كل فالجنس الذي يقابل العلم فقط اعم من الجنس
الذي يقابل العلم والمشتق تامل ولا يذهب عليك ان المراد بالعلم العلم
الشخصي لقوله لاقتضاء الشخصية فان علم الجنس يستعار استعارة اصولية

لعدم منافاته للجنسية لانه كل واحد قد ثبتت عليه فيما مر فثبتتنا والاعلم
الشخص مع انه لا يستعار فيه ان هذا التقسيم للفظ المستعار والاعلم لا
يستعار فحصل الاحتراز عنه باللفظ المستعار او لا فلا حاجة الى احترازه
زيادة قيد كل فلان ذلك المصحي حيث حذف من التفسير قيد كل وزاد قوله
لا ضار في الفعل والحرف ومن لم يشبه لهذه الحقيقة عكس الامر علم انه ذهب
بعض المحققين الى جريان الاستعارة في العلم من غير ان يدل بصفة ولا شرط
كلية المشبه به قال الفاضل الرومي في حاشية المطول واعلم انك اذا اعتبرت
تشبيه زيد به في الفعل والهيئة وقصدت المبالغة في التشبيه وادعاء انه
عين عمرو وكما يحل تشبيه به وقلت رابت عمروا فالظاهر انه استعارة لكونه
علاقة المشابهة انهم كلامه واعلم ان قولهم العلم لا يستعار كانه غير علم
التفسير المروج يد على تعريف المصراي سما كليا غير مشتق قد عرفت
انفائه لا حاجة الى تقدير الكلية فنذكر مع انه يستعار اي استعارة اصولية
فانه في حكم الكلية عندهم اي كل الغير المشتق ويخرج عنه الاعلام الغير المشتق
بالاوصاف سواء كانت جامدة او مشتقة فانه لا يجري الاستعارة فيها
على المشهور فكانت حرية بالاحتراز ولا يخفى انه تكلف جدا لان نفس المصراي كان
بالاعم بزعم الشارح فمقدور الكلية لاجل المانعة فصا واخص فاضل الشارح
بجامعة فجعل الكل اعم من ان يكون حقيقيا او حكما او امانا تفسير الشارح فليس
فيه الا تكلف تعميم الكل لانه كل مذكور وقد ثبت هناك علم انه لا احتياج الى
ارتكاب هذه التكلفات بناء على عدم تناول اللفظ المستعار للاعلام ومع ذلك
التكلف يخرج عنه اي عن تفسير المصراي اسم الجنس وكذا عن تفسير الشارح بقيد
المشتق نحو خاتم اسم فاعل من الختم بمحض الحكم والمراد بنحو خاتم الاعلام المشتقة
المشتقة بالاوصاف وفيه نظر لانه الاشتقاق والوضعية قد زالا بالعلمية لا بينهما

من التافى قال الشارح في اطلو نقل عن العلامة المتفاد في والسيد
المرد باسم الجنس اعم من الحقيقة والحكم ليتناول نحو حاتم فان الاستعارة
فيه اصلية ثم قال وفيه نظر لان الحاتم ناوّل بالمتاهة في الجود فيكون
ما ولا بصفة وقد استعبر مفهوم المتاهة في الجود لمن له كاللجود
فهو كاستعارة شجرة من مفهوم مشتق لفهوم مشتق لا يصح شجرة من شجرة
والشبه لا يقبل التشبيه بينهما بالاصالة فينفي ان يعتدل التشبيه بين المصدر
ويجعل الحاتم في حكم المشتق فيكون محققا بالاستعارة التبعية دون الاصلية
انتم كلامه الذي يحظر بالبال انه لا فرق بين العلم الحامد والعلم المشتق
المشتق بالصفة والاصالة والتبعية لانها عند الاستعارة ما ولا
بالصفة المشتهر بها جعل احدهما اصلية والاخرى تبعية تحكم تامل وتدخل
في مفهوم التبعية فيقتضى تعريفها ايضا بنحو حاتم تعريف الاصلية جعلا
تعريف التبعية منها ومن الجبر كقول الاستعارة فيه اصلية مع دخوله في
التبعية فانها امر متضاد ان اذا اشتقاق في شجرة من الاعلام من العلمانية
لانها كانت مشتقة في الاصل خرجت عن الاشتقاق بالعلمانية كما ان الوصف
يزول بها فلو جرت الاستعارة فيها من غير ناوّل كاذبا اليه بعضهم في
اصلية وغير داخله في مفهوم التبعية ولا اشتقاق فيها وان كانت منقولة
عن المشتقات وان اولا الاعلام المشتهر بالصفة بتلك الصفة قال الاستعارة
فيها تبعية داخلية في مفهومها ان اعتبر الاشتقاق عائدا بعد ناوّل التشبيه
واصلية داخلية في مفهومها ان لم يقبل ذلك قال الاستعارة اصلية الاستعارة
ههنا مجتمعة لا يكون بمعنى المستعارة وان يكون بمعنى المصدر والضمير قوله
التي لم يأتها راجع الى الاستعارة بمعنى المصدر فقط فعلى الاحتمال الاول
ليكون من قبل الاستخدام بعد معرفة وجه تسميتها بربا المصنوعة ووجه تسميتها
شدة الاحتياج اليه ومن معرفة وجه التبعية يعرف وجه الاصلية ولعل

ان يقول

ان يقول فليتين اولاهما الاصلية ومن معرفة وجهها يعرف وجه التبعية وفيه بعد جريانها
والمصدر هذا بناء على ما اشتهر بين القوم ولا فيسجد في كلام الشارح ان الاستعارة في الهيئة
ليكون تبعية بتشبيه مصدر المستقبل بمصدر الماضى مثلا لا تبعية استعارة للمصدر لانه اذا اريد
استعارة قبل المفهوم ضرب تشبيه مفهوم ضرب بمفهوم قبل في شدة التأثير فيه لانه لا
على انه على الدليل انما يدل على الاستعارة في مادة المشتقات يكون تبعية استعارة للمصدر دون
وعلى القوم ذلك انما يكون الاستعارة تبعية في المشتقات ولا تليق هذه الرسالة بتحقيقه من اراد
تحقيقه فليرجع الى المطول وحاشية السيد الشريف قريبا المسلك اي تفسير تشبيه المسلك
لانه بمعنى الطريق وانما ربه المقصد بقية القريب في الطريق فيكون قوله غير بعيد المرام
صفة كاشفة له والتأسيس خبر من التاكيد وهو ان المشتقات موضوعة بوضعها لا بغيرها
المشتقات موضوعة بوضعها لا بغيرها لان الاستعارة فيها يكونا تبعية فيستعار مصدرها اي
مصدر المشتقات المدا على الفعل المصدر المشبه به للمعنى المصدرى الواقع مشبه بالاستعارة موادها
اي يستعير المصدر المشتق من المصدر فيحصل الاستعارة مادة الفعل بها الاستعارة المصدرى وكذا
اذا استعير الفعل والانسان بما قبله ان يقال وكذا اذا لم يتغير في استعارتها معانيها المراد فلا وجه
لاستعارة المادة بل الاستعارة فيها اي انما هي باعتبار هيئة التشبيه الضرب في المستقبل بالماضي
اه في اجماع الى الاستعارة في الهيئة لا تصور بدون تشبيه احد المصدرين المقيد بالزمانين بالآخر
وتبعية هذا التشبيه يحصل المشابهة بين معنى ضرب وضرب واستعير ضرب المعنى بضرب فلهذا
الاستعارة تابعة للتشبيه الواقع بين المصدرين ولا استعارة في المصدر لان المصدر فيه حقيقة
فكيف تصور الاستعارة فيه كذا قال الشارح في طول ورسالة الفارسية ولو سلم المصدر في
بحقيقة فيهما فلا حاجة الى الاستعارة في المصدر بل يكفي التشبيه بين المصدرين بالاستعارة
وكذا المادة لانه انما احتج بالاستعارة التبعية في الافعال مثلا لان الاستعارة متبينة على التشبيه
ولا يمكن تشبيه معنى فعل بمعنى فعل آخر على الوجه الذي يفهم من الفعل لانه لا يصح ان يكون نحو ما عليه
فان تشبها مصدر بمصدر آخر يفسر هذا التشبيه الى مشابهة مادة الفعل المشتق من احد المصدرين
بمادة الفعل المشتق من المصدر الآخر هيئة بهيئة وهذه القدر يمكن الاستعارة في الافعال من غير حاجة الى الاستعارة

كنا دى اصحاب الجنة فانه نادى بحرى على حقيقة في الحديث والنسبة كذا استعارة
زمانه لان النداء في يوم القيمة فيسبهم بعقاب اليم فانه استعارة البشارة فيه ^{لأن}
وفي الاخرى باقى على حقيقة اسر التامل من هنا كلام الشارح كما يصح تشبيه
الهمز الى اللام بواسطة انه فاعله ففرقة من غير فارق يكاد ان يقال انه لا
شك وان نسبة الفعل الى الزمان نوع من مطلق نسبة الفعل بحرى فيها الاستعارة
بناء على ان العلامة ان انه اراد ان يبين جريا الاستعارة في الاجزاء الثلاثة لفهم
الفعل فاقى بثلاثة امثلة متغايرة بالذات لزيادة التوضيح ولم يلتفت عطف قوله ^{بالفعل}
وحاصله ان كان الاول ان يجعل وجه الامر بالتشاكل ما هو الحق من القولين لانما ^{حمله}
وجهاله من خفاء القول والقولان هما قول النسبة السند ان الاستعارة لا تجرى في
النسبة الداخلة في مفهوم الفعل وقول العلامة ان الاستعارة جارية كما في
الحديث والزمان للمأذكرة من ان مطلق النسبة لا يشترط ان يصح ان يجعل وجه ^{النسبة}
اما الاول وهو ان الحق قول الشريف موضوع للنسبة الى الفاعل حقيقة او
بمازى لعل العلامة لا يسلم ذلك ويقول هو الاول امثلة وقال الشارح ^{ظلم}
في بيان حقيقة الاول ان النسبة جنس معنى الفعل فلا يستعار الفعل عن اجزاء
المصدر فانه لا يستعار الفعل عن معناه بل يستعار عن معنى المصدر ونفس المصدر
ثم يشترط الفعل منه ولا يمكن مثله في النسبة واما الثاني اي بطول دليله
قدس سره فلان النسبة الفعل انواعا حاصلة انا لانهم مطلق نسبت الفعل
الافعال هو مطلق النسبة بل مطلقها انواع ذلك المطلق كالنسبة الى الفاعل ^{الى}
مثلا فان لها احوالا مخصوصة يكاد ان يشبه بها نسبة الفعل الى الفاعل ^{الى}
مثلا ونزل منزلها واستعار لها الخيل فاعاقتلح السبق والسبق ^{الى}
وكذلك في باقي الانواع قدس سره لا يدل على المدعى ونسبة الى المفعول هذه
النسبة يجوز ان يكون مشبهة بالنسبة الى الفاعل كما في عيشة راضية وان يكون
يكون مشبها بالنسبة الى الفاعل كما في قوله سبهم او بالنسبة الى الزمان وغيره ^{صان}

نباره ونسبة الى المكان الى غير ذلك من الزمان والسبب وهذه النسبة لا تقع الا مشبهة
تأمل وكلف منها اي من هذه الانواع يصح ان يشبه بها اي ان يقع مشبها بالاشياء
باعتبارها اي بلا حذو تلك اللوازم بان يجعل تلك اللوازم وجه الشبه وهي اي النسبة
الانثائية مشبهة بصفات يصلح لان يشبه النسبة الاخبارية بها في تلك الصفة
بالمطابقة والمطابقة فنصلح تلك النسبة لان يشبه النسبة الانثائية بها باعتبار
احدها كاستعارة رحمة الله فانه شبه نسبة الانثائية في ارحمه بالنسبة الخيرية
ورحمة الله في المطابقة والحصول فعب عنها برحمه الله لاظهار المحرم في وقوعه
النسبة الاستقبالية الخيرية فانه يشبه النسبة الاستقبالية الخيرية في النسبة
الانثائية في قوله فليبق ما يعتربه عند تفسيرها في الحروف والضمة عايد ^{الى}
وفي هذه المعنى الخريف من المعاني المطلقة وهذه المطلقة ليست معاني الحروف ^{الى}
لما كانت حروفها اسماء الالهية والحرفية انما هي باعتبار المعنى بل انما تعلقات
معاني الحروف ورجعها حتى ازمهم كون الحروف مجازات لاحقا بلها اذ لم تسعمل
فيما وضعت هي لبا من المفردات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وذلك ^{استبعد}
جدا ويزعم ايضا ان يكون الحروف اسماء بالنظر الى الوضع وحدها بالنظر الى الاستعمال
تأمل وجعل تلك اللطافات تعبيرات الخيرات اي آلات للملاحظة الخيرات احضر
اي الخيرات بتعلق هذه الالات عند وضع الالفاظ الخيرات ويلزم بتحية الاستعارة
في التعبير الاستعارة في معاني الحروف وهذا بناء على ذهب الى المص من ان الاستعارة
التجوية في الحروف تابعة للاستعارة في المتعلق والافعال شارح ذهب في الرسالة
الفارسية الى انه يكفي للاستعارة في الحروف التشبيه فقط بين المتعلقات فانه ^{محتمل}
من التشبيه بين المتعلقات المشابهة بين معاني الحروف وهذه المشابهة اللازمة
كافية لبناء الاستعارة عليها ولا حاجة الى اعتبار الاستعداد في المتعلقات بمنحلت
على صيغة الجهول مع الثاني سند المقربات بناه بل اللفظ والجملة كذا في شرح
المفتاح السيد السند مجازا من سلا عن ذلك باعتبار ان الدلالة لانمة للنطق كما جرد

باعتبار انها مشبهة بالنطق وايضا المعنى وفي كونه الدلالة لازمة للنطق نظر
 لانه لا يوجد الدلالة في النطق بالمفصل الا ان يكون ذلك النطق ساقطاً عن درجة ^{عنان} الالفاظ
 او يقال الدلالة لازمة ولو عقلية يريدان بين علاقة يريدان بين وجه الاشياء ^{الفهم}
 بالنظر اليها في شئ التخصيص لان مثال المفتاح له فيه خفاء بين المصدرين فيكون
 الجازم ليس فيها اصلها وفي الفعل تبعاً وفيه بحث لانه شبه انه يريد ان لا يكون
 ان يكون بين العلاقة بين المصدرين للتبعية على كفاية وجود العلاقة باعتبار
 بعض اجزاء معنى الفعلين ولا يحتاج الى وجودها بين كلهما اصلية وفيه نظر
 قدم المفعول على الفاعل لانه من وضع المظهر موضع المضمرة ^{الالتباس}
 فوضعه موضع الضمير الوضع الاول بمعنى الاتيان والموضع الاول بمعنى المقام و
 الداعي والمفعول في المظهر في مقام يقتضيه المضمرة ولا وجه لتوهم التكرار في قوله
 فوضعه موضع الضمير فان المراد بالوضع والموضع فيه معناها اللغوية أي فقط
 مكان المضمرة بعينه لا مقدما ولا مؤخرًا وقوله كان الالتباس اي لوجود خوف الالتباس
 المرجع فيه على تفسيره لانيان بالضمير فانه قد سبق ذكر الاستعانة مطلقا وذكر
 الاصلية والتبعية الجارية في المشتقات وفي الحروف واحتمال الذم لوجه كل واحد
 منها قائم في بادئ الرأي فوضع المظهر موضع المضمرة فاما الالتباس لعدم تعدد
 الاتصال واتصال الضمير واجبه عند عدم تعدد الاتصال اذا اتصل ضمير المفعول بالفعل
 والفاعل غير متصل كما في ما نحن فيه وجب تقديم المفعول على الفاعل وتقديم هذا المفعول الموضع
 موضع المضمرة على الفاعل على ما استخرج من حيث يمكن ان يكون واجبا وهو المتبادر من كلام
 الشارح لا وقد وضع بالمحافظة عليه ووصفه بانه تكتة جليلة قد وقفنا لاجلها
 ويحتمل ان يكون مستحسنا وهو اقرب الى الصواب والاول في الخلق لا يرد نفسها الى الكنية
 اه وانما اترك هذا الشارح اعتبار الاصلين وهي التبعية والمكنية واعراضا عن
 القرينيين ولما كان الموقعين وكذلك الابهام قال لا يرد نفسها الى المكنية لاجبه
 لتكرار التبعية لانيان القوم قالوا واختار السكاكي برب التبعية ونبة فيما بعده

كل جزء وجه قبل لا يجوز مثل هذا
 الاعتبار في الاستعانة وجعل

حيث قال المص في العقد الثاني واختار السكاكي رب التبعية اليها لا على البطالة اي
 بطلان التبعية وحقيقة المكنية واعلم ان المناسب لاجاز هذه الرسالة ان لا
 يذكر تكرار السكاكي التبعية هنا بل يعرض عنه في هذا العقد ويكتفي بذكره في العقد
 الثاني المعهود لتحقيق المكنية وعلى تقدير ذكره هنا فالمناسب ان يتوقف
 لاجتياز الحواشي على ما سيذكره هذا والى التكرار وكذا الحاجة الى تبعية التي
 كتبها الشرح لان المصنف سيصير بعضها الا ان الشارح اتي بها هذا دفع ^{عنه} الا
 عن الوجه الذي احتج به من تلقاء نفسه ليرجع المكنية على التبعية وذلك الوجه
 عدم كون المكنية تابعة لاستعانة اخرى وذلك الحاشية هذه وفيه بحث لان
 مدلول الاستعانة التبعية يكون تخيلا في اختياره والتخييل عنده استعانة متبعية
 على التبعية والاستعانة في الفعل تبعية فاذكره لا يكون مقتضا عن اعتبار التبعية الا
 ان هذا لا يضر لانه امر لنظم السكاكي لا محالة سواء جعلنا وجه اختياره الرد
 الى المكنية ما ذكرناه او ذكرناه من تقليل الاستعانة والتفصيل الى الضبط حسب
 جاء في اسدي رمي او عقلا فها هذا الصراط المستقيم اي الذي الحق وهو ملة ^{السلام}
 وهذا متحقق عقلا لاحتمال متحققة متبينة صوابه متحققة متبينة ومحملة
 تخوفوا الزهر صما القليغ على واقص باطله وعري الا فاسا الصبر ^{حله} وروا
 من اراد الاطلاع على الاحتمال في هذا البيت فليرجع الى التلخيص وشرحه
 فالاطفا واستعملت في امر في صورة بقرينة تحت واعلم ان قرينة الاستعانة
 التخيلية عند السكاكي الاستعانة المكنية كان قرينة المكنية التخيلية واحالة على
 ما سياتي عطف على اشارة فها مفعول مطلق لاثبات الاطفا على اثنان اجازيا
 اي الجازم عقلا لا لغوي لتحصيل القرينة المكنية لاجتياز التحصيل القرينة الى ذلك
 بل بذلك بضعف القرينة ويزيل قوتها المراد من الاقتران بما يلام الاوضح ^{حذف}
 المراد بلام المتعار له ما سوى القرينة بل الاوضح وضع الاقصر المراد باللام ما
 القرينة من غير تقييده بالاستعانة له ليخرج ايضا قرينة مكنية التلخيص فانها من ^{الانما}

القرينة المعينة المراد ولما قلنا ان يقول الاستعارة يتحقق بالقرينة للمنافعة من طرف
به الشرحا وكما في تعريف المجاز فيكونه الاشارة بالقرينة المعينة بعد تمامها فيكون
الاستعارة المقرنة بالحدود فكيف يجوز التقييد بها سوى القرينة المعينة فقل
فيه الاول تقييده بالوصف بالمراد لا يتوهم انه وليتم الاستعارة وكأنه انما قال
الاول ولم يقل الصواب لان الاشارة بالثالث من دال المحققين نحو راية اسد اللب الاول
ايضا تقييده بالوصف بنحو مسمى لئلا يتوهم ان الترشيع المجزئ عن التجريد مشروط
بانتفاء القرينة والترشيع مع القرينة من قبيل الجمع بين الترشيع والتجريد لئلا
الاستعارة وتوزن علم لم يقصود الشارع بلب هذا المعنى بل مراده ما عدا ذلك
لانه المناسب للمقام والموافق للبيت الذي تأمل فقل مل امر بالتأمل لانه وانما
عن كونه بهذا المعنى ملائما للشبه فلم يدخل في ملائمة الشبه بل مشترك بينهما فكيف
يكون ترشيح الاشارة بقوله ان القوة اخضر المشبه به لتجريدها عن بعض مبالغة
في الاستعارة صواب في التشبيه بدلا الاستعارة يرشدك الى ذلك قول المصنف
فيما بعد في وجه البغية الترشيح لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان الحمل
في قول في الاستعارة على معنى البنية اعني بعض مبالغة في التشبيه حاصلة
الاستعارة تشكي السلاخ فيه انه قرينة فان الملايم الذي يصير الاستعارة به
مجردة انما يكون بعد القرينة فهذه الاستعارة مطلقة لا مجردة الا انما يقال ان
الامر على القرينة الحالية فان التمثيل الاستعارة قرينة حالة للمجاز لا بد وفي
المصراع الثاني مبالغات جعله ذلك فكانه اسود اذا لا يكون الاسد اللبدة و
خصا للبدية بقرينة تقديم الظرف والمبالغة في نفي الضعف فان المبالغة في
لم تقم راجعة الى النفي ولا يجعل النفي واحدا على المبالغة ونظيره قوله تعالى وما انا
بظلام للعبيد قال في الاطول والمقدح تجريدان فستحي اوقع في الواقع كثيرا
اما الوصف عن كثرة علم حتم كانه مقذف ودعي بالجم فلهو ترشيح وانسب بالاسد
ولا بغيره ان يكون كذلك انتم فالتقييم اعتباري هذا انفسر على الاجماع والترشيح
يبعد

الاستعارة منه مع انه لا حاجة اليه لانها سبب المصنف ان اعتبار الترشيع والتجريد
انما يكون بعد تمام الاستعارة والافالقرينة مما يلزم المستعارة الصواب ان يقال ولا
فالقرينة من ملائمة من غير تقييد بالاستعارة لانه وان تم في المصحة وممكنة
السكاك كذا لا يتم في الكسنية السلف مما يلزم المستعارة منه بخلاف ما قلنا فانه يعلم
كلها فلقد احسن الشرح حيث قال المراد من الاشارة بما يلزم حيث اطلق الملايم ولم يقيده
بالاستعارة ولا بالاستعارة منه فلا يوجد استعارة مطلقة بل يكون المصحة وممكنة
السكاك مجردة ابد الجماعة للترشيح او غير جماعة لها واما ممكنة السلف فابدا يكون
ترشيح انا الجماعة للمجردة او غير جماعة لها وفي قوله فلا يوجد استعارة مطلقة
نظر اذ القرينة قد تكون حالة ويوجد المطلقة اذ لا ملايم فضلا عن ملايم المستعارة
تأمل لا يقال حاصلة لانه لا حاجة الى تخصيص الملايم سوى القرينة لعدم دخولها
في ملايم المستعارة ولا يلزم المستعارة لانه الاستعارة باعتبار القرينة لا انفسرها
يلزم المستعارة لانه المشبه بعد له يصير مستعارة فلم يوجد المستعارة فكيف تقييد
الاستعارة باعتبار القرينة وبسببها بما يلزم المستعارة بل يقرن بما يصير مستعارة له
باقول القرينة ما في ما موصولة وضمير يصير جميع الى المشبه للمقدور ونظم الكلام في قوله
باقول القرينة من قبيل وضع الظاهر موضع الضمير العايد الى الموصولة والاضافة فيه
من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف والمعتبر بل يقرن الاستعارة باعتبار القرينة
بشيء يصير المشبه به مستعارة له بسببه وهو القرينة المقرنة بها الاستعارة فلهذا
لقالنا ان يقول كان القرينة ليست مما يلزم المستعارة بل بها يصير المشبه مستعارة كذلك
ليست القرينة بما يقرن بها الاستعارة بل بها يصير الاستعارة فلهذا لا يصح قوله بل يقرن
الاستعارة بما يصير مستعارة الا ان الشبهة على ذلك الجواب حيث قال في الجواب الاستعارة
يتحقق بالقرينة اه فالاول ان يقال بدله بل يقرن بما يصير لان تحقق الاستعارة
موقوف على القرينة فلا حاجة الى تخصيص الملايم الموقوف على تحقيق الاستعارة
ومنه بما سوى القرينة لانها غير اخلة في الملايم فلا بد من التقييد بقرينة الملايم بما
القرينة

البلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمعتها لاشتمالها على تحقيق المبالغة في التشبيه
ذلك لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فتشبهها وتزنيها بما لا يلائم المتعار
منه تحقيق وتقوية لتلك المبالغة الى السبب فان الترشيع سبب المبالغة او المبالغة
والا فالبلغ من المبالغة هو الكلام المحصور بالاضافة الى الترشيع والاف المبالغة
تكون صفة للكلمة ايضا ومن المبالغة هو المتكلم بناء على ان قياس فعل التفضيل
ان يكون للفاعل والابطل المحصور في المتكلم لان اسم التفضيل قد يحيط للمفعول نحو ادم
اشهر واعرف لكن على سبيل النذرة الا انه يرد عليه ان بناء اسم التفضيل من المبتدئ
على التلاقي غير جائز وقد اشار الى وجهه وهو قوله فيما مر التجريد هاهنا بعض
مبالغة في الاستعارة لتساقطها بتعارضا فيها انها بتعارضان عندنا وى المبالغة
في الكمية والكيفية فالحكم بان جمع التجريد والترشيع في مرتبة الاطلاق على الاطلاق
ليس بصحيح واللام توجد استعارة مطلقة قد مر الكلام على هذا الشبهة زيادة
التجريد والترشيع كيف ما هو بصدده ذكر زيادة الترشيع وحذف التجريد وليس كذلك
مطلقا اي بالاتفاق والمستعار منه في المكنية المشبهة على مذهب السكاكي فقيمة المكنية
عنده من ملايمات المتعارف فيكون التخييلية عنده على تقدير عدم الاشتراط غير كافية
لالتشبيها فالصواب ان يقال فلا بعد قرينة المصراحة ولا قرينة مكنية السكاكي تجريدا
ولا قرينة مكنية السلف ترشيعا الا ان يقال انه لم يلتفت الى مذهب السكاكي الا ترى انه
سببه في العهد الثاني نعم يكون كذلك على المذهب المختار وهو مذهب السلف ومنهم
صاحب الكشاف واما الخطيب فلم يكن المكنية والتخييلية من المجاز عنده
ولم يوجد مستعار منه ولا مستعار له عنده فلم يوجد الترشيع عنده بمحض
ذكر ملايم المستعار منه نعم ترشيع المكنية عنده ذكر ملايم المشبهة بالترشيع
يجوز ان يكون باقيا على حقيقة اه قد ذكر الشانفان الترشيع ذكر ملايم منه
وهنا جعله عبارة عن اللفظ الذي لا يلائم بناء على انه مشبه بينهما او
حقيقة في احدهما مجاز في الاخر التجريد عن الشيء وهو المستعار باللفظ الاستعارة

اي هو المستعار فالاضافة بيانية ومنزينا للاستعارة في انه تحقيق المبالغة في
التشبيه مع رديفة اي مع تابع التشبيه وخاصته ويجوز ان يكون مستعار من ملايم
المستعار منه فيه تحذف واكثرها اعتبارا لا يحتاج اليها كما مر على انه ينكسر
قوة الترشيع مع انه لقائل ان يقول جواز بقاء الترشيع على حقيقة يتلهم
عدم وجود قرينة مانعة من ارادة الحقيقة فكيف يجوز ان يكون الترشيع
مجازا في ملايم المستعار له للملايم المستعار له بالحقيقة والوهي ولا يخفى ان
هذا لا يختص بملوكا بل ويجوز ان يكون مجازا فيما يلائم المستعار له كالأول اما
الملايم المذكور اي ملايم المستعار له وان يجمع مثل ذلك في التجريد وفيه
بحث قوي ظاهر في نقل عنه في الماشية اي عين النجيب عن ملايم احدهما لفظ
الاخر بمجمل التجريد والترشيع اما التجريد فبالنظر الى المعنى المجازي واما
الترشيع فبالنظر الى اللفظ الذي هو موضوع الملايم المستعار منه هذا في الترشيع
واقا في التجريد فالامر بالعكس بل الوجه على جواز كون الترشيع مجازا لا
عن الملايم المذكورة وعن القدر المشترك حيث استعمل لفظ العهد بقرينة اضافته
للمل الى نظاما ومجازا سرا ولا وهو ثالث الوجه بعلامة الاطلاق والتجديد
بان اطلق الاعتصام الذي هو التمسك بالمل في مطلق التمسك والوقت الذي
هو قدر المشترك بين الملايين ثم اريد من ذلك المطلق المقيد الذي هو الوقت
بالعهد فيكون مجازا سرا ملايم المشبهة بمرتبين واحله اما يحتاج
الى المرتبين لاجل رسا المجاز لا لا العلاقة بين الملايين انما هو مانعة من
المجاز ولا يذهب عليك ان يكون الاعتصام مستعارا للوقت بالعهد او مجازا
سرا في قول العهد نظر لانه يلزم التكرار لان لفظ مستعمل في العهد كقول
المعنى نقول بالعهد بعهدا سه فيبقى ابقاء الاعتصام على حقيقة او حمله على
المجاز المستعمل في مطلق الوقت بعلاقة الاطلاق كما اشار اليه بقوله او في
الوقت اي المطلق الذي هو قدر مشترك بين المشبه والمشبه به فيكون مجازا

مرة لا بمرتبة بعلاقة الاطلاق في القدر المشترك وهو اربع الوجوه و
 الجواب عن النظر في الكلام على صفة التجريد بعبد لانه يرد الى اعتبار شي
 وعدم اعتباره في حالة واحدة وح اى حين كونه الاعتصام غيرة على معناه
 فتأمل حتى تطلع على حقيقة الحال وعلى انه قد لازم من ذلك جواز كون الترشيع
 للجواز المرسل وذلك لانه الترشيع اذا كان مجازا مرسل والحال ان الاستعانة
 ترشيح للترشيح فقد حصل الترشيع للجواز المرسل ولا يخفى ان الترشيع المعرف
 بذكر الملايم المشبه به يبعد شمول حاصله انه ينبغي ابقاء الترشيع على حقيقة
 لانه اذا كان مجازا عن ملايم المستعار له فهو بالتجريد يشبه والصق وكان
 اخذه اى اخذ هذا الشمول عن التقنا في المستنبط لذلك عن كلام صاحب
 الكشام وبني المص هذا الفريدة على ذلك الشمول مما ذكره بدل من قولين
 كلام صاحب الكشام ويجوز ان يكون بيان الكلام صاحب الكشام في قوله ما
 عن اراءه الموصولة في حيزه عنه الكناية على مجموع واعتصموا بحبل الله لا على
 الحبل فقط والمراد به المركب الذي يكون تجوز به باعتبار الاستعانة في بعض
 تجوزا في اسد برمي على الاحتمالين وهو كون الترشيع باقيا على حقيقة وكونه
 غير باق عليها ليس في محرفة الغنى بل صار ما كالكلفن وذا ملكة فيه وكذا
 يصدق على مجموع قولنا على دحمة الله اى في الجنة التي فيها الرحمة والمراد به
 المركب الذي يكون تجوز به باعتبار المجاز المرسل في بعض مفرداته فلا تكرار في
 المثالين او نقول اني بالمثالين لانه الاول مركب تام والثاني مركب ناقص لا
 ما تجوز في احد الفاضلة مع ان التعريف يشمل فلا يكون مانعا ولما قلنا ان
 بلا حيلة قيد الحشية في التعريف وهو مركب المستعمل في غير ما وضع له اى من حيث
 هو مركب والشرطية خبر لقوله المجاز المركب على قياس المجاز المفرد وهو مع النسبة
 خبر لقوله الفريدة السادسة ولا حاجة الى العايد كما في ضم المشارة وقيل خبر للثبوت
 قوله كالمفرد والشرطية خبر بعد خبر وما بينهما اعتراض بالاولى ان تعريف المجاز

المركب

قالوا ان يقال ان كانت
 ملائمة غير المتشابهة
 فلا يسمى باسم

المركبانه يسمى باسم اخر ولعله المجاز المرسل بل يكاد يوهى انه يسمى تشبيهية
 انه في غاية البعد مع انه لا يسمى باسم اصلا بل مما فاته القوم اى هذا التقييم من
 المجاز المركب مما فاته على القوم ولم يتحضروا له كلمة بل للترقي من انتفاء التسمية
 الى انتفاء المسمى واعتراض عليهم الشارح هذا الاعتراض مرتبط بقوله مما فاته
 القوم فانه يفهم منه ان القوم حصروا المجاز المركب في التسمية بان المجازات
 المركبة كثيرة لا تنحصر في التسمية كالاخبار المستقلة في الانشائيات وبالعكس
 والاخبار المستقلة في لوازم فوايد الخبر ونحن نقول في جواب الاعتراض المحقق
 التقنا في على القوم ولما قلنا ان يقول هذا الجواب منا فلامر انما من ان
 ان المجاز المركب يخص بالتسمية والخبر المستعمل في الانشاء وبالعكس والخبر
 المستعمل في لازم فائدة الخبر ويكن ان يجاب عنه بانه ينمى الكلام على ما اختاره المص
 تبعاً للتقنا في واما هنا فقد بنى الكلام على ما يداله من السرف في حصص القوم
 المجاز المركب في الاستعانة التسمية فان التجوز فيها اى في المركب التي
 هي غير التسمية سار اليها وعارض لها فلم يلتفتوا الى ذلك التجوز السارى
 الى المركب والعارض بسبب التجوز في اجزائه واكتفوا اى عارضوا عن بيان
 بيان التجوز السارى الى المركب بيان التجوز اى بسبب انهم بينوا التجوز الذي
 في مفردة وهى المركب الخبرى اه عطف على اسم ان قوله فان التجوز فيها تبعية
 ذلك التجوز الذي وقع في الخبر والصورى والمحال ان التجوز فيما عدا التسمية
 من المركب بالعرض والتجوز بالاصالة انما هو في اجزائها الداخلة في المجاز المفرد
 فلا يبعد اللفظ مجازا مركبا للتجوز وجزئته والا كما مثل جاء في اسدي مجازا
 مركبا ولم يقل به احد في شئ من الاقسام اى القسمين المجاز المفرد والمركب بل
 على جواز اطلاق الجمع على هذا الواحد فاما ان يتجوز في الكلمة الماخوذة في
 المجاز المفرد بان يجعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما واما ان يترك بيانها باللفظ
 على المجاز المفرد فان هيئة التركيبية المستعملة في غير ما وضعت للملازمة وقيل في مجاز

كالهيئة ما ذكرت من المركبة التي سعى التجوز من التجوز في اجزائها كلها وبعضها
مادية او صورية كجاء في اسد اعتصموا بحبل الله وورحمته الله والخبر المستعمل في الانشاء
وبالعكس ولا تجوز في شئ من اجزائه ولو كان في اجزائه تجوز وليس تجوز المجموع
من جهة تجوز الاجزاء كقولك تقدم رجلا ووقفا اخرى مع انه ليس استعارة
فليس جوابك كلاما بامارة التشبيه لعله اي لعل مثل حفظت التقديرة وحاصله انما
حفظت التقديرة لم يستعمل في لوازم معانيها مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع بل في
اللوازم على سبيل الكناية الصرفية وفيه بحث لان ظاهر كلام القوم انها متعلقة في
اللازم على سبيل المجاز وانه الكناية لوجود القرينة المحضة المانعة ارادة الموضوع له
وهو علم المخاطب بالحكم كمن عرض الكلام اي من جانبه وناحيته واذا قيل في عرض
فلان بكلام معناه في التحريض يقال نظرت اليه من عرض بالضم اي من جانبه و
ناحية ولا يصير اللفظ مجازا ولا يكون باقيا على حقيقة فتعين ان يكون كناية بغير
ذلك جعله من قبل المسلم من سلم المسلمون من يده ولسان كناية وقد ما انما فيه
تذكر من كونها حقيقة اي كلها او مجازا كلا او بعضها فالقسم المختلف داخل في القسم
بدليل قوله واما الثاني لاحداث هيئة مانعة من خلوص الحقيقة اي عن تفقد الحق
في القلوب فانه شبه احداث الله في نفوسهم هيئة تمنعهم عن استجابة الكفر و
المعاصي واستقبال الايمان والطاعات بسبب اعراضهم عن النظر الصحيح الختم على
الاولى في انهما مانعان فان هذه الهيئة مانعة من نفوذ الحق في قلوبهم كان الختم على
الاولى مانعة من تصرفها ثم استعمل الختم لتلك الهيئة ثم استعمل منه ختم فيكون
استعارة تبيعية وهي مجاز في المفرد بناء على تشبيه حال قلوبهم بحال قلوب ختم الله
عليها اي خلقها عديم الانتفاع بالايان حقيقة او مقدرة اي سواء كانت القلوب
محققة كقولنا باليهام التي خلقها الله تعالى خالية عن التقطع او مقدرة ثم استعمل الختم
الدالة على التشبيه كقوله لم يزل يناديكم الى الله فاستجبوا له ولا تنسوا ان الله
هناك من المخاطب تقديم وتأخير للرجل فكذلك ليس ههنا من الله تعالى منع عن قبول الحق

غاية

غاية الامر الختم ههنا مجاز كذا في حاشية الكشاف المحقق التتار في وقتك
لحاشية شربت حال قلوبهم بحال قلوب محققة او مقدرة ختم الله عليها بتقديم
محققة او مقدرة على قول ختم الله عليها وهو احد مما في هذه الحاشية لا
الاولى لها وهذا الاستعمال في قبل استنباط الوقوف على الموقف عليه وحق التمثل
به لان فضل التشبيه اي شرفه في نظر البلاغة كذا اي كعدمه متبدل بشارك
فيه العوام والخواص وهذه الاستعارة النبية على تشبيه المركب بالمركب متبادر
فرسان البلاغة تشبيه البلاغة في النفس بالميدان استعارة مكنية وانما التشبيه
لها تخيلية وذكر المثار ترشيح للمكنية او للتخيلية والحكم على تلك الاستعارة
بانها متبادر من البلاغة مجاز عن انها من اثار البلاغة على انها تشبيه المركب
بالمركب المبني عليه تلك الاستعارة ايضا من اثارهم ان يحمل الاستعارة في المركب
اه مفعول به لقول يرخصه اي لا يرتفع بان يحمل اه ان امكان اي حمل الاستعارة على
الاستعارة في المركب ما امكن لا الى الكلام عدل المجاز من فضله مثل هذه
الرسالة وشعرها فان الايجاز من فضلهما يجوز ان يكون الاستعارة المكنية
ايضا مركبة والذي يدور في الخلد انه هل يسمى المكنية المركبة استعارة تشيلية
او لافية تردد وعلى تقدير عدم التسمية يحل خص القوم المجاز المركب واستعارة
التشيلية ولا مانع من ذلك عقلا من قبل عطف العلة على المعلول اذ حق
كل العذاب فان تنفذ من النار اصل الكلام اتم حق عليه كلمة العذاب فان
تنفذ جملة شريطة دخل عليها هبة الاكثار والفاء فاه الجنة ثم دخلت
الفاء التي في اولها للعطف على المحذوف له عليه الكلام تقدير ان مال الله
امرهم في حق عليه العذاب فان تنفذ تكررت الهبة في الجوارح لا كبد لا
ووضع من في النار موضع الضمير لذلك وكذلك على ان من حكم عليه العذاب
فهو كالمواقع لا تنوع الخلف فيه وان اجتهد النبي عليه السلام في دعائهم الى الايمان
سعى في انقاذهم من النار ونزل ما له عليه قوله تعالى اتم حق عليه كلمة العذاب

من استحقاقهم العذاب وهم في الدنيا منزلة وحولهم النار في الآخرة على طبق الاستعارة
بالكنائية في المركب حتى يتبين عليه نزل بل بذكر النبي عليه السلام في دعائهم إلى الأمان منزلة
انقاذهم من النار الذي هو من ملائمتهم النار فصار قرينة على الاول ^{قوة}
الاستعارة بالكنائية هنا استعارة حقيقية كأنه قد انقضى العهد على ما هو منه صاحب
الكشف وما يذهب اليه من انه يريد ان النار مجاز عن الكثرة المفصلة اليها والانتقاض
تدريج بهذا المجاز او مجاز عن الدعاء إلى الأمان والطاعة فهو نازل الدرجة بالنسبة
إلى ما ذكرناه من ان هذه التناقض في حاشية الكشاف وهذا المقام حتى عادت إلى
صاحب رجا يكون الشبه أي وجه الشبهما زائدة بينهما ظاهر والمعنى كثر
ما يكون وجه الشبه بين كل جزئين من اجزاء الطريقين ظاهر لكن لا يلتفت اليه
اذا فضل تشبيه المفرد بالمفرد ولا الاستعارة المبنية عليه كاسهل الملتفات اليه
تشبيه المركب بالمركب في الهيئة المنتزعة اذ الفضل والاستعارة المبنية عليه
و فيكون المثال المذكور وهو انب الربيع البقل كذلك أي استعارة تمثيلية بالمفع
المذكور بحيث لان الطمان المجاز العقلي دون اللغوي فضلا عن ان يكون مجازا
لغويا سريعا وان سلم انه مجاز لغوي فلا يمانه مجاز مركب لم لا يجوز ان يكون
مفردا كما ذهب اليه العلامة عضد الملة والدين في هزم الامر الجند لمضاهاة
اياه في التلبس أي في كونهما من ملبس الفعل ومجولاته لم يكونا مجوزا في اللفظ
بل المجوز انما هو في الاسناد لكن التاليف لانهم لم يريدوا به ما هو المشهور من
المجاز العقلي بدليل ما مر من انه لم يتلوه احدا وان لم يكن بعيدا عن الاعتبار
فالمقدم مثله فتعين الشاثلان ولتأمل ان يقدح مناقشة المصنوعة على اختيار
هذا التوبيخ ليل قد لهم وقصد به تشبيه التلبس الغير الفاظ بالتلبس الفاظا وهو
يندفع بحج الشارح عنه فتأمل ما قصد تشبيه التلبس الذي لا يتحقق ان
تشبيه التلبس الغير الفاظا بالتلبس الفاظا على هذا المعنى في غاية البعد كذا القول
المذكور مستعمل في التلبس الغير الفاظا اذ التشبيه بذلك القول في مجاز انما الاستعارة

المركبة

المركبة التمثيلية وما يقدح ما ذكرنا من الجواب قد جبه المركب المذكور وهو انب الربيع
البقل غير ما هو المشهور وما هو المشهور هو انه من باب الاستعارة المجازي وفيه انه
لا يلزم ان يكون غير ما هو المشهور والاستعارة التمثيلية بل يجوز ان يكون غير ما هو
المشهور الاستعارة التبعية في النسبة فقط دون الحدث والزمان ويكون مجازا مفردا
كما ذهب اليه عضد الملة والدين في هزم الامر الجند صرح بذلك الشارح رسالة القارئ
وامر ضرورة تدعو إلى الجمل إلى الاستعارة التمثيلية مع بعدها عن العبارة وعدم
معقوليتها في نحو انب الربيع لان المفعول المقبول فيه انما هو المجاز العقلي كاهو المشهور
او اللغوي المفرد الذي في النسبة كاهو غير المشهور ولا يحصل لان المتردد لا يتعدى
رجله إلى قدمه ويؤخر آخرى إلى خلفه فوجهه العلاقة المتخللة في شريح المتأخر
بان المراد بالرجل المخطوطة والمعنى تقدم خطوة قدماك وتقدم خطوة أخرى
خلفك واورد عليه ان تأخير المخطوطة إلى موضع ابتداء من الخطوة الاولى لا يختلف
المتردد وفيه ان المراد بالخطوطة الخلف الذي حصل له بالنسبة إلى موضع المخطوطة
الاولى لا الخلف الذي كان له قبل الخطوة الاولى وبعد يرد عليه ان الشاهد في ذلك
تقديم الرجل وتأخيرها لا تأخير المخطوطة وتقديمها وتباعد السيد السيد في الخطوطة
فقال المراد بالرجل الآخر الرجل التي قدمها جعلها رجلا أخرى لانها من آخر
مغايرة لها من حيث انها قدمت لكن الظاهر ما ذكره الشارح من انه آخر صفة تارة
هكذا حقق المثال لا كاحقق العلامة التناقض في السيد السيد فان تحقيق
الشارح اوفى واجل من تحقيقهما وقد دخل عن الائمة اليه أي إلى ان الاستعارة
المركبة التمثيلية تبعية وإلى ان المتبع أي شئ ولا تجده في صدر بعد الصدور
يحتمل ان يكون المعنى ولا تجده في شئ من الصدور ومع كان المناسب في صدر الثاني
التكبير ويحتمل ان يكون المعنى ولا تجده في صدر بعد الرجوع إلى الكتاب القوم
في صدر واحد من القوم لوجه كتبهم فان الصدور على وزن فرس بمعنى الرجوع إلى
على ان معناه ولا تجده في صدر بعد صدوري على ان يكون اللام عوضا عن المضاد اليه بعيد

الظلال القوم فيه ان الاضافة في كلمة القوم للاستغراق فيكون متعددا
معنى وان كان مفردا لفظا ولا يبعد ان يقال ان اتفقت كناية عن اتحدت وبقرب
منه التعجيب الاول للشارح وما ينبغي ان يعلم ان الكلمة ههنا بمعنى الكلام
كلمة الشهادة حتى تجاوزت اى الكلمات من التعدد الى التعمد فلا يضر وحدة
الكلمة في فاعليتها المجازية فان وجوب التعدد انما هو في فاعل الاتفاق الحقيقي
دون المجازي سوى المشبه فانه قلت قد تفرقت تحت التشبيه ان ذكر المشبه
واجب البتة قلت ذلك انما هو التشبيه المصطلح وتقرر ان المراد به غير الاستغراق
باكتناية والشرط المذكور اى القدر المذكور من الشرط فانه بعض الشرط
لان قوله ودل عليه من تمة الشرط زيد في جواب من قال من يشبه عمرا فيه
انه خرج بيان المراد بالمشبه تامل فما خرج به قوله ودل عليه فانه دل على التشبيه
في ذلك القول بالسؤال لا بخصوص المشبه به لا يستعمل اى الشرط المذكور مع
ما عطف عليه اذا اريد بالنقض ابطال العهد واما اذا اريد به المعنى الحقيقي
وهو تفرق طاعات الخليل بعضها عن بعض فالشمول ظاهر لا يتكلف ويحتل
ما يخص المشبه به علمه اعم من ان يكون خاصة لفظا ومعنى او لفظا فقط
وقد مر هذا التكلف فتذكر و في شمول اليك الاول وفي شمول الشرط
الدلالة بذكر ما يخص المشبه به علم التشبيه بل علم دعوى تقرب للاتحاد فيه انه
لا يخفى عن الدلالة على التشبيه كيف وهو قرينة الاستعارة وقد اشار الى
هذا الجواب بقوله فالاول حيث لم يقل فالصواب وكذا قوله لا على التشبيه
بهذا السند المذكور اتفاقا وحاصل المعنى انه لا يستقيم قولنا المص اتفقت كلمة
القوم على انه اذا شبه امر باخر في قوله كان هناك استعارة باكتناية على
منه بل لفظي فقط بحيث لا يقصد اى الاتحاد بالدعوى بل المقابلة دعوى انما
هو تقرر الاتحاد ويجعل للاتحاد مسلم الثبوت ويعبر عنه اى عن المشبه به
باسم المشبه بناء على انهما اذا اتحدا يكون اسم المشبه سمي المشبه به حتى كانت
اتحدا

صار

صارت المنية والسبح اسمين مترادفين فالاول ان يقال يكاد يروى عليه ما يروى
على الاول فالاول ان يقال اتفقت كلمة القوم على ان في نحو اظفار المنية مشبها
استعارة باكتناية كما هو احد معاني الاصطراب لم يقل احد معني الاصطراب
بصفة التشبيه اما المراد بالجمع ما فوق الواحد واما لا الاصطراب معني
وهو التحريك ولم يتعرض له لانفا ولا اثباتا لا غير مناسب هنا لعدم احتلال
قولا السلف ولعدم ملائمة للاتفاق بل الملايم لانما هو الاختلاف المقابل له
حتى قوله ولتعرض لها وتلته فريد والافلح ان يقول لم تعرض لها وتلته
فريد لافلا قل منها ولا في اكثر منها والاى وان نقل بكونه مستحدا موقعا فلا
صحة لاننا لم نجد القليل بهذا المعنى في اللغة اى لم نجد استعمالا للتدليل باليا
في اللغة على تضمين معنى الجعل بل جاء في الصحاح والقاموس التدليل طويلا
يقال راء مذيل لعظم طويل الذيل ام لا صوابه ولا لان ام المنصبة لاستعمل مع
يريد به من تقدم السكاكي من علماء البيهقي ليل انه جعل مذهبه عدلا لهم
لانهم اباة التعليم فشباهل العلم الماضية بالباء في النفع واستعمل اسم المشبه
في المشبه فيكون استعارة مصدرة واصافته الى التعليم من قبيل اضافة
المسبب الى السبب والمعنى لانهم اباة التعليم بسبب التعليم الى الاستعداد الاول
ان الاستعارة باكتناية لانها الاسم المتفق عليها الاستعداد لا مستعد عند
الخطيب في الاستعارة باكتناية من غير تقدير اى لذلك اللفظ المستعد وذكر ذلك
قرينة على قصده من عرض الكلام جواب سؤال مقدركا ن سائل قال وقال
كيف لا يكون مقدرا في نظم وذكر اللازم قرينة دالة على تقدير فيه فاجاب
بان ذكر اللازم قرينة على قصده كذا من عرض الكلام لانه حاق الكلام حتى
مقدرا في نظم منبه على جعل التشبيه تفسير لقوله وهكذا اه والله ان التجاوز
اللفظ اى من اللغة الى الاصطلاح في وجه التسمية والملاحية فيه انما ينفذ
الاصطلاح ويحتمل ان يكون المعنى والله ان التجاوز من اللغة الى الاصطلاح

صار

وكتفى في الاستعارة بالمعنى اللغوي كما اكتفى في الكناية بالمعنى اللغوي ولا حاجة
في شيء منهما إلى الحمل على معنى الاصطلاح فافهم لعل الأسر بالفهم ليهيبا الذهب
إلى الاحتمال الثاني فإنه فيه دقة لأنه كطباع هو المشبه به المستعمل في المشبه فيه أن
التخييلية عندهم ليست كذلك بل هو بمنزلة الغرض فإن قلت مراد الشاعر أن الاستعارة
التي هي قسم من المجاز اللغوي يكون على مذهبهم أقرب إلى الضبط قلنا على مذهب الخطيب
ولو احتجنا إلى أي لكان الذهب الذي غيره تحت هذا اللفظ الحكم باللفظ والظاهر أنه يذهب
لغير هذا القول فنرى مشاة أي شاعة وأظن أنه كان هذا الوصف أشرف منه
يعلمه أو وصف آخر أنه تختار المجرى وفي التفسير يستفاد أنه والحاصل أن
التفسير يكاد أن يكون أولاً إذ فيه الإشارة إلى كثر جهات الاختيار تأمل وكن
من كلام السكاكي على تهديد الوجه إذا خال المراد لفظ ظاهره قول يشترط كلام السكاكي
أه إلا أن مذهب هذا أي مذهب السلف أن عبارة أظهر أي مذهب السلف التنازع
من أن مذهبهم فيها مذهب السلف بأدعاء أنه عينه حاله من المشبه به مثل ما إذا
أن المشبه على المشبه به والمعنى أنها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به الأدعاء
ولو قال في المشبه به الأدعاء مكانه أخضر فواضح غير ظاهرة ولو لمعنى اللغوي
باللغة الناصحة ولا كناية هناك لا بالمعنى اللغوي ولا بالاصطلاح وإنما قال غير
ظاهرة ولم يقل لا وجه تسميتها استعارة بالكناية أو ممكنة لأنه يمكن تسميتها
كناية أو ممكنة بأنه إذا استعمل لفظ المشبه في المشبه به الأدعاء مكانه في الاستعارة
كناية أي خفاء بالنسبة المصروفة تأمل وإن سلم ظهور وجه كونها استعارة
فيه إيماء إلى أن كونها استعارة ممنوع لما سيأتي من قريب ولما ارتكب المصنف
بقوله يجعل قرينتها أي يجعلها هوقرنية التبعية عندنا لكونه ونحن دفعناها
في رسالتنا حيث قال فيها السكاكي أن بقولنا إن أردت بالمثلية الموت الموصوف
بالإعجاز مع السجع ولا شك أنه يحسن كونه مستعملاً في غير معناه الظاهر أنه لا يكون
سقطاً على قولنا لفظ المشبه والظاهر أنه بالنسب لأنه لو دفع لا يعلم أن الاستعارة

في الفعل لا تكون الانبعية عند السكاكي قطعاً مع أن المراد به ذلك لئلا يتم إلا أن السكاكي
جاء لا يذهب أي لم يدفع إلى أن يذهب لوقبلوا الاعتبار في النبعة أي يجعل قرينة
النبعية استعارة بالكناية ويجعل التبعية قرينة الممكنة واستغنى عن اعتبار
فيه أن القوم لا يستغنى عن اعتبار التبعية بردها إلى الممكنة لأن التبعية
لها قرينة حالية يمكن ردها إلى الممكنة ولا يشترط كلامه أي كلام السكاكي بأنه
أي السكاكي برده مع قرينتها إلى الاستعارة إلى آخره ليكون حقيقة أي جديدة
باسم الاستعارة في الغاية لأنه يحسن كونه مجازاً لغوياً لا مجازاً في الألفاظ فيكون
موافقاً لباء الاستعارات في كونها مجازاً لغوياً بخلاف ما إذا كان مجازاً في الألفاظ
فإنها وإن كانت حقيقة ح باسم الاستعارة لكن لاف الغاية فله أي السكاكي أن
يعد من القول به أي يجعل الاستعارة التخييلية للصورة الوهمية لقول السكاكي
في التخييلية لمصلحة الرد المذكور لأن النفع فيه أي في الرد أكثر من النفع وكونها
حقيقة باسم الاستعارة في الغاية وهو تقييد لا تقام والتعريب إلى الضبط
وفيه أيضاً أنه لا يستغنى عن اعتبار التبعية بالعدول عن التخييلية إلى التخييلية
القوم للمرافقة تأمل ولا يخفى أن المناسب لهذا ابتدء كلامه وإشادة إلى الرد
قد ذكره المصنف غير موضعه إذ يذكر أي ذلك الحديث عنده أي عند السكاكي فإن منته
الرد عليه أي على تحقيق معنى التخييلية عنده كإمكانه من الرد على تحقيق معنى الممكنة
عنده أيضاً والمعنى أن منته الرد على تحقيق معنى التخييلية عنده فقط والحاصل أن
منته الرد على تحقيقها فلناسب ذكره بعد تحقيقها ويمكن أن يجاب عنه بأن الممكنة أصل
والتخييلية فرعها لأنها فرعها فاختار ذكر حديث الرد عقب ذكر الأصل ولرعاية تلك
الأصالة ارتكب السامح وقال واختار السكاكي رد التبعية إلى الممكنة مع أن الردود
إليها إنما هو قرينة التبعية والتبعية مردودة إلى قرينتها التشبيه المضرب
التمثيل هذا تعريف بالاعم بل لا يبعد أن يقال أنه تعريف بالمباين إذ لا يبعد على شيء
من أفراد المعرف لأن التبادر من أضرار التشبيه أن يكون أركانها كلها مضمرة

ان يقال ان التشبيه المضمرة في النفس المتروكة اركان سوى المشبه ودل عليه
باشارة لازم المشبه به للمشبه وكان له شجرة تساهل فيه فوج لا وجه لشميتها
استعارة ويمكن ان يقال وجه تسميتها انه يشبه الاستعارة في ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به او استعارة للدلالة على ذلك التشبيه اثبات لازم المشبه به
للمشبه وما حققه تلك الدلالة انما هو ادعاء التشبيه وكأنه انما انت الضمير
وقوله لتسميتها باعتبار انه استعارة وكذلك الحال في ضمير كونهما في خبر لا يميز
بالتشبيه بل اشير اليه بذكر لازم المشبه به والاستعارة ابلغ هو من البلاغة
اي كلام الذي فيه الاستعارة ابلغ من الذي فيه التشبيه لان المقدر لا يصف
بالبلاغة ويجعله من المبالغة يلزمه شذوذ ان احدهما بناء اسم التفضيل
من المزدقية وتاسيها للوجه بمعنى المفعول دون الفاعل مع قياس ان يكون
بمعنى الفاعل والاول ان يقال وهي ابلغ لان المقام مقام الضمير والظن الآلة
عدل من الضمير الى الظن لزيادة التمكن في ذهن السامع للحدود عما حققه القدم
لم يقل الحدود لعلها مع ان السياق يقتضي اشارة الى ان عدم مخالفة الدليل
العلمي والتقليد والقوم عبارة عن السلف والسككي ارجوان يكون ذلك
التحقيق فانصا من اي من الله ليرا اعطاه ايانا حذف المفعول الاول لانه
لا يتعلق به غرض محدد به اخذه من قول صلى الله عليه وسلم اللهم لا مانع لما
اعطيت وهو كناية عن كونه مطابقا للواقع لا خطاه في ملهاته مقام من فروع
التشبيه القلوب ان الاستعارة بالكناية كانت مبنية على التشبيه المقلوب فكما
يجعل المشبه مشبه به مبالغة تفضل على وجه التعليل لكونها من فروع التشبيه
المقلوب حيث شبه غير الصباح وهو ضوء بوجه الخليفة مع ان وجه الخليفة
مشبه بعنزة كذلك يستعان اسم المشبه الذي كان مشبه به في التشبيه المقلوب
للمشبه به كان مشبه به التشبيه المقلوب فيكون غاية في المبالغة والكما لا يقدح في
عن الطير في العهده والاستعارة حيث استعمل المشبه للمشبه به بما ان المشبه اقوى

من المشبه به حجة استحسان يستعار منه اسمه للمشبه به فالمراد بالمشبه السبع
حققة لا ادعاء ويجعل الكلام في اي حين اراد بالمشبه السبع الحقيقي كناية حجة لا يكره
الكلام كاذبا فلهذه الكناية مركبة مرتبة على الاستعارة عن تحقق الموت اي في الاستعارة
وذلك مفاد من وصول المبالغة غايتها وليس المعنى انه كناية عن تحقق موته في المال
او الحيا لا ترى ان انما يقال لاطفال المنية نشيت بفلان عند شدة مرضه واعلم ان قرينة
هذه الاستعارة لفظية وهي الاطفال المضافة الى المنية وقرينة الكناية حالية في
عدم وجود السبع عند فلان عند التكميم بهذا الكلام فيكون هذه الكناية من جملة
الحالية عن تحقق المعنى الحقيقي فلم يجز ارادته وقد اختار الشارح فيما من ان المال
تلك كناية بآثار لا كناية لوجود القرينة للمنفعة عن ارادة الموضوع له كناية
عن موته اي عن انه سيموت ولا يخفى عن مرضه الذي هو فيه على ما مر تحقيقه فيجوز
في اضافة الاطفال الى المنية اي لانجاز فيها للغويا ولا عقليا والاول ان يقال ولا يجوز
في الاطفال ولا في اضافة الى المنية فتكون الاشارة الى ان مذهب السكاك والنا
اباء الاثر مذهب السلف ولا اشكال في جعل المنية استعارة فان لفظ المنية اسقل
في السبع الحقيقي فيكون استعارة اصطلاحية لاقى السبع المادعاء حتى يره الاشكال
الذي ورد على السكاك ووجه تسميتها استعارة بالكناية في غابة الموضوع لان
الكناية محمولة على المعنى الاصطلاحي وورد اللغوي كاذبا مذهب الثلاثة في صورة
بالكناية اي موادها او مثلها مع ان الاول حذف الصورة ولعله اشار بالحقا
الحال مضمون هذه الفريدة بجمعة المذاهب الثلاثة والماتيان بالصورة والاشارة
المصرحة للمشكلة لا يكونا مذكورا بلفظ المشبه به والا كانت مصرحة وخرجت
عن كونها مكنية بلفظ الموضوع له اذ يجوز ذكره بغير لفظ بشرط ان لا يكون لفظ
المشبه به بل هو ان يشبه شيخا بامرئيه ولو كان يشبه شيخا بامرئيه بلفظ شيخ
مسلح يشبه بعض خواص ذلك الامر فقد اجتمع الجواز للمسلح والمكنية وانعقد
عليه ان هذا الاختلاف في كتب القدم والذي يلوح من كلام القدم والقدران المراد بال

علماء الكلام فيكون بالافتقار وعدم الاختلاف فيه فيكون بالضرورة من عدم
على الخلاف في الافتقار الى الاتفاق من انفراد كغير اللون وراثته الهيئة والزلزال
بالظن المربيع اى الكربة والمقان بزيادة عقبيه وانبت لاثار الضرر خاصة الظن
ليصح تفريع قوله فيكون اه فيكون الاذاقة تخيلا فقد ذكر المشبه في هذه
بغير لفظ المشبه به وبغير لفظ الموضوع له بل اللفظ اللباس وهو غير ما
ذلك البياض محالكة وانارة المان الرد على المصنف نقل الرد على الاطلاق
بذكر زيادة عليها اى تحقيق ما يذكر زيادة عليها ويجوز ان يكون معطفا على
تحقيق ان الاهتمام بالزيادة دون الاهتمام بالتحيلية تامل جمع مطلب من الطلب
بمعنى الجرح والخدس كذا في القاموس بمعنى ظفر كاسع نفهم منه ان الظفر اعم
من المطلب بطل على ظفر كل حيوان والظفر لا يصيد من كل حيوان طائرا او مائيا
اشارة اخرى وقع يكون بينهما مبانة ونفهم منه ان الماشية الصاعدة لا يظفر عليه
ذو الظفر ولا ذو الخلب تامل وتثبت زيادة على القرينة فيكون ترتيبا سوى
صاحبها لكشاف فانه يجوز ان يكون ذلك الامر مستعملا في معناه المجازى ايضا مستعمل
اى لفظه على حذف المضاف ويجوز الاستعمال ايضا وانما المجاز في الاثبات لا في
اللفظ لان الاثبات هو المتجاوز عن مكانه الاصل واللفظ الملايم فباق على
الاصلي نعم البياض الترشيع والتخييل اه الظان البياض هو قولا وانما المجاز في الاثبات
فانه وقع من السلف بيانا الوجه تسمية قرينة المكنتية مجازا في الاثبات كما ينبغي
به عن قريب فيما راينا ما مصدرية وكثيرا ما يجعل المصدر حينا والمعنى ليس
كلام السلف فمدة رؤيتنا كلامهم في هذا المقام اللفظ التخيلية او موصولة
والغاية محذوفة والمعنى ليس كلام السلف في الكتب التي رايناها وهذا المقام اللفظ
التخيلية وانما قيد الشارح كلامه به تحذيرا عن الوقوع في الكذب وهضم القصة
بالاشارة الى قصد ويسمونه اى اثبات ذلك الامر المشبه فيجب تخصيص ذلك
الامر في الموضوعين باللائيم الاستعارة للمكنتية الالية ليصح البياض والتسمية على

القدم

القدم باللائيم الاستعارة المكنتية وتسمية اى لك الاثبات وقع من السلف بيانا
لان يسمى اى عند السلف ولا يتوهم من هذه العبارة ان التسمية بالتحيلية ليست
ووجه التسمية جواب سوا المقدر ناشئ من قوله فيجب تخصيص اللايم باللائيم اه
اذا خصصت الامر في الموضوعين باللائيم الاستعارة الالية وخزجت الترشيع فلا يكون وجه
التسمية ما نعلم من دخول القرينة فكيف يخصصه فاجاب عنه بقوله ووجه التسمية
اى اذا وجد في شئ ما خسر موصيا للتسمية اى تسمية ذلك الشيء بالاشارة الى
الاسم وكونه متعارفا تخيلا وكذا في كونه مجازا في الاثبات ويجوز ان يكون بغير
المكنتية عندنا ولو قال ويجوز ان يتلوا ما كان اولى ولعله اظهر ما خفي واعرض
عما ظهر وهو عدم انفكاك التخيلية عن المكنتية عنها فانه يجمع عليه وصاحب الكشاف
قال بانكناك المكنتية عنها عن التخيلية فان قرينة المكنتية عند قديكون تحقيقية وقد
تخيلية كونه استعارة تحقيقية بل ينبغي ان يجوز كونه مجازا مرسلا في بعض
وهو المادة التي شاع فيها استعمال اللفظ الموضوع للايم المشبه به في الملح
وان لم يشع يكون القرينة تخيلية وذهب المصنف في القرينة الرابعة الى ان المادة التي
وجد فيها المشبه ملاحقة مشبه به لايم المشبه به في تعاريفه لفظه للايم المشبه
وان يشع استعماله فيه وان لم يوجد كافي اظفار المشبه يكون القرينة تخيلية
والنقص لا يبطاله على سبيل التصحيح قال صاحب الكشاف اشارة الى ماخذ هذا
الفريدة من حيث تسميتهم العهد بالجل فيه رضاء ان الاستعارة بالكنية عند
لفظ المشبه به المتعلق المشبه به المرموز اليه باثبات خاصة المشبه به ويجري
ان يكون القرينة التخيلية التخييل باثبات النقص الحقيقي للعهد وهو تفريقا قات
لجل بعضا عن بعض فيكون مجازا في الاثبات ايضا اى كما يجوز ان يكون القرينة
استعارة تحقيقية باثبات النقص المجازي للعهد فجعلها اى القرينة استعارة
اى النقص لهذا الاحتمال وهو جعل القرينة التخييل ما امكن ذلك اى جعل
القرينة الاستعارة الحقيقية الغير وهو التخييل ومن ههنا اى من اشعار كلامه

بأنه ما أمكن أي جعل قرينة الكلمة استعارة تحقيقية لا يلتفت إلى جعل قرينتها التخييل
نشأ ما ذكره في الفريدة الرابعة فالاول تقديم الرابعة على الثلاثة الا ان يقال
ذكر المصنف تارة بعد ذكر المذهب الثلاثة في التخييلية ولا يخفى انه أي مجرد
التجيين ملازم المشبه بما وضع للملازم المشبه به قرينة ضعيفة فكيف يعقبها
صاحب كشاف فلا بد ان يؤلف كلامه بأحد التاويلات الثلاثة التي اشار اليها
الثاني ان النقص المستعمل في معناه الحقيقي شاع النقص المستعمل في معناه الحقيقي
في مقام ابطال العهد لانه يستعمل في ابطاله حتى يكون استعارة تحقيقية وهذه
الافادة ايضا يكون بطريقا ككتانية في اظهار ابطال العهد وهذا الاظهار ايضا
بطريقا ككتانية مطلقا أي في جميع المواد التخييل كاذب السلف والخطب
فجدة أي التخييل الفريدة الثالثة انما كانت ثالثة انما اضعف المذهب الثلاثة
جوز السكاكي كونه أي كونه الاسرى لفظه على حذف المضاف إلى الضمير رايان
افعال القلوب ما رايان من الابصار يقتضيه مفعولا واحدا وما مصدرية في
ما يجعل المصدر حينئذ كقولهم انيك حقوق النجم أي وقت حقوقه بيانهم أي
بيان القوم وتنسبهم للتخييلية على مذهب السكاكي وهو متنازع فيه الفعلين او
مفعوليه للفعل الثاني فقط واما قوله ان السكاكي جعل الاستعارة التخييلية
اه فهو مفعول الثاني للفعل الاول على تقدير التنازع في المفعول الاول وقام مقام
مفعوليه على تقدير اديانهم مفعولا للفعل الثاني فقط والمفعول على تقدير التنازع
في المفعول الاول رايان بيان القوم للتخييلية على مذهب السكاكي اذا السكاكي جعل
الاستعارة اه مدة رؤيتنا بيانهم للتخييلية على مذهب واما على تقدير عدم التنازع
فيه فيكون المعنى رايان ان السكاكي جعل الاستعارة مدة رؤيتنا بيانهم ولا يجوز
ان يكون الرؤيتان من افعال القلوب اذ يلحق التقييد بالمصدر المحسوس الا ترى
ان قولنا رايته زيد كرميا ما رايته كرميا كلام لغوي تقييد بلا فائدة بخلاف ما رايته
زيدا رايته كرميا او رايته زيد كرميا ما رايته فانه مفيد واعلم ان فائدة التقييد

افادة

بالمصدر

بالمصدر المحسوس التخييل من توهم الوقوع في الكذب ولم نغش عطف على رايان الاول
من غير أي من جانب المصنف على نسبة التخييل الذي هنا مقابل الوجوب والاشارة
اليه أي السكاكي ووجه الترجيح أي ترجيح احاط طرفين والقيدين أي تعيين ذلك
الراجح وهو استعمال اللفظ لازم المشبه به في الامر الوهمي اقول التجوز هنا ومقابل
الامتناع فقط فيناول الوجوب كافي قول ابن الحاجب في الكافية ويجوز صرف الضرر
او التناسب وانما عبر عن مذهب بتلك العبارة الموهمة بخلاف المعنى في المذهب
وانه مما ينبغي للجهل فضلا عن ان يرجح او نقول التجوز هنا في مقابلة الاحجاب
والامتناع بدليل ان العلامة التنازع في نقل عن عن السكاكي ان قرينة الكلمة عنها
اما امر مقدم وهي كما لا ظفارا او امر مخفف كالانبات في انبت الربيع البقول والمهزم
في المهزم الامر المحذو ويسمى أي اللفظ الدال على ذلك الامر على حذف المضاف او على الاستعارة
وهو قد اخرج تسمية بالاستعارة ظاهرة لا خفاء فيه لانه أي ذلك الامر المحسوس
مما خيله الخبر راجع الى ما الموصولة استعمال بالرفع فاعل خيله في المشبه به
الادعائي وهذا الادعاء هو الذي حمل السكاكي على الامر الوهمي وذلك أي النقص حاصل
لان الجادة وهى الطريقة العظيمة فالسكاكي الفاء للتعليل ويجوز ان يكون للنفس من
اثبات المعنى الحقيقي من بيان الموصولة للملازم المشبه به أي اللفظ على حذف المضاف
حال عن المعنى أي كناية اللفظ ملازم المشبه به للنسبة متعلق بالاثبات الى ان التكلم
صلة عدل اليه ولا يرى في اليه أي الى ذلك كما مر فانه لا داعي اليه وعموم الداعي الى
ذلك التوهم وان كان امرا معقولا لكنه بديهي من المثل المصيرت البهائم فلذا
قال كما ترى بل الداع موجود الى عدم اعتبار تلك الصورة وهو انه يضعف بذلك
القرينة وزول قوتها سوى طلب استعمال اللفظ استعمال من اضافة المصدر الى
الفاعل وقوله ذلك مفعول والشار اليه تفهم صورة وهمية استعمل فيها اللفظ
الامر الفريدة الرابعة كونه رابعة باعتبار الزمانا وخبر متاخر المعنى من المذهب الثلاثة
للمقدمة تابع حقيقته وهي شبه راد والمشبه به أي تابعه كما أي واد والمشبه به

الى لفظه باقيا على معناه الحقيقي فيه انه لا يلزم من عدم المشابهة عدم عارضة
 اخرى فبقا على حقيقة جرم بناء على مختاره وقد عرفت منشاؤه اي منشاؤه
 المختار وهو قول صاحب كشاف في تفسيره ينقصون عهد الله كما مر وفيه اي فيما
 اختاره المصنف واستنبط من كلام المشبه لجواز ان يكون ذلك البقاء على المعنى الحقيقي
 باقيا كما ينبغي اذا لم يتبعه ووجه ما ذكره اي الباعث على ما ذكره المصنف في المثلاد
 اليه صاحب كشاف ان الاول رعاية جانب اسم الاستعارة وتلك الرعاية تحصل
 يكون مجاز الغويا اذا لم يمنع اي المذكور من الرعاية فالا منعها من جانب المعنى بان له
 يكون للمشب تابع كذلك يكون باقيا على حقيقة وفيه ان ههنا ما نعين احدهما عدم
 وجود ذلك التابع للمشب وتاثيرهما عدم شيوع استعمال اللفظ واد والمشب يفي
 راد فالمشب لانه لا يرد قرينة مانعة عن اداة ما وضعه وذلك موجب ايضا
 اللفظ على معناه الحقيقي فالصواب ما قاله في كشاف ويعارضه اي الوجه الذي ذكره
 المصنف ما سبق اي الوجه الذي سبق ذكره في اجزاء الفرية الثانية وهو قول الشرح ولا يخفى
 ان جعل القرينة مطلقا التخييل اقرب الى الضبط ان جعل الجميع بدلا مما استواء الم
 يكن فيه اي في العمل على نحو واحد كلمة ونقص كل مذهب السلف اولى من العمل على نحو
 بان يكون لبعض افراد قرينة الكنية حقيقة وبعضها استعارة مصرحة وفيه اشارة
 الى ان في مذهب السككي كلفة وتحتفان وان كان الجميع على مذهب على نحو واحد مع ان
 خلوص القرينة التي هي التخييلية عن الضعيف مطلقا اي في الجميع المواد بدعوى اليه
 الى العمل الجميع على نحو واحد بشرط عدم الكلفة وهو مذهب السلف بخلاف مذهب السككي
 فان القرينة فيه ضعيفة مطلقا وبخلاف مذهب كشاف واختار المصنف ان القرينة
 فيها ضعيفة لا مطلقا بل في بعض المواد وكان اثباته له اي اثبات راد والمشب به المتعمل
 في صورة وهمية شبيهة باه اداة فالمشب به اي المشبه متعلق بالمتقحم كماله العالي
 اذ اي صفة متفعل مطلق تحذف لفظه باقيا او كانت الخالب اي صفة متفعل
 مطلق تحذف لفظه لاثباته في قول وكان اثباته فرد على لفظ المصدر اما هو لصلته

المشبه به اي المشبه بالانتم صورة
 فيسلفه لا باللفظ راد

الرد مفوض اليك فعليك برء كل تقدير اما هو له والسلام عليك اي ان رددت
 كلامهما الى ما هو له والا فالبيد لا يفيد التطويل ولو تليت عليه التورية والانهيل
 كان اي لفظ راد فالمشب به مستقرا لذلك التابع على طريق القرينة فبذلك لا يكون ذلك
 بل لا بد مع ذلك من وجود القرينة المانعة من اداة الحقيقة كما مر ولذا اعتبر صاحب كشاف
 مع ذلك الشيوع اذا عرفت ما ذكره الفرية الرابع قال الاحتمال التي ذهب اليها علماء البيا
 في قرينة الكنية عنده اي عند المصنف لا عند غيره فانها عند غيره ثلاثة احدها يكون الجميع اي
 جميع افراد التخييلية حقيقة وهو مذهب السلف والمخيلين وتاثيرها الانقسام الى الاقسام
 المصروفة والحقيقة وهو مذهب صاحب كشاف وثالثها يكون الجميع تخيلية وهو
 السككي ورابعها الانقسام الى التخييلية والتحقيقية وهو مختار المصنف والفريقين
 وبين مذهب صاحب كشاف انه لم يقل عن صاحب كشاف التسمية بالاستعارة التخييلية
 فيما اذا كان راد فالمشب به باقيا على حقيقة بخلاف المصنف انه سماه استعارة تخيلية
 كما ترى فلذلك قال الشرح في مذهب صاحب كشاف ينقسم قرينة الكنية الى الاستعارة
 المصروفة والحقيقة وفي مختار المصنف ينقسم الى التحقيقية والتخييلية ولذا ان تزد
 اقسام الاحتمال اعلم ان اصل الاحتمال لا يزيد على مذهب الابعدة وان مذهب السلف
 ومذهب السككي لا يحتمل التعدد فزيادة اقسام الاحتمال لا باحتمال الجواز والمسئلة
 الا في مذهب صاحب كشاف ومختار المصنف تامل بما هيثناه لك غير مرة من احتمال الجواز
 المسئلة في قرينة الكنية لك الاستقلال في زيادة تلك الاقسام فعليا بالاعراض
 عن بيان تلك الاقسام لك وعليك بالاقبال على استحضار تلك الاقسام بدقة النظر والحوذ
 الذي علم الانسان ما لم يعلم على حال سوى الكفر والضلال كما يسمى صفة متفعل
 تحذف لفظه بقوله بعد ويسمى بعضه بعد بدل عليه قوله بعد ويجوز ان يكون قوله بعد
 بعضه يسمى بقرينة ما قبله وتغيير الاسلوب للتفنن ما زاد على قرينة المصروفة من بيان
 ما لا يشاء المشبه به ترشيحا للمصروفة كذلك تأكيد لفظه كما بعد ما زاد على قرينة الكنية من
 الظان المراد به ما لا يشاء المشبه به بقرينة ما سبق فلا يتناول ترشيح الكنية عن مذهب السككي

ترشيحها وانما الى بقول لها هذان المصحة ليطهر مقابلة مع قول الذي هو قوله وجعل
 جعله ترشيحا للتخييل لمفهوم مشترك بينهما اي بين المصحة والمكتبة بل عليه فليجابه
 فلا يخفى ان الاشتراك بين المصحة والمكتبة لا يحض الترشيح بل يشمل التجريد ايضا وهذا
 ما يلازم المستعار منه خرج منه ترشيح مكتبة الخطيب فلم يكن جامع الا ان يقال وتبين
 الاستعارة اي يكون بعد تمامها فخرج به القرينة لا تقر الاستعارة بل بها يطال استعارة
 استعارة او يكون الترشيح موضوعا لمفهوم مشترك بينهما وبين التشبيه وهو ما لا يزم
 اياه ايضا اي كما لا يشترط بينهما وبين التشبيه لانه الاشتراك اللفظي على المفهوم الثالث
 للترشيح ولان تحصيل ذلك المفهوم المشترك بينهما وبين التشبيه والحجاز المرسل صا لالتبا
 اليك وما سيليقي البناء المص وهو يلازم الموضوع له او التشبيه به وبهارة الحجاز والتشبيه
 لا معنى له ما زاد على قرينة المصحة بل يقع الخطاطب في الغلط حتى يحتاج الى التبيين
 ترشيحا لزيادة على القرينة فانما يحتاج الى ذلك التبيين التجريد وكذا لا معنى له ما زاد
 على قرينة المكتبة بعد ترشيحها بالنسبة الى مذهب السكاكي لانه ذكر ما لا يزم التشبيه لا يصلح
 ان يكون ترشيحا للمكتبة عنده وهو قرينة المكتبة على رايه بل الترشيح عنده في المكتبة
 ان يكون من ملاحق التشبيه الذي هو المستعار منه في المكتبة على مذهب بل لا بد ان يكون
 زائدا على قرينة التخييل ايضا كما لا بد ان يكون زائدا على قرينة المكتبة فيه ان قرينة التخييل
 ليست الا المكتبة فيما رايها كما ان قرينة المكتبة ليست الا التخييل فليست شرعا ما وجد ما قال
 الشارح الا ان يقال القرينة التخييلية لا تزيد على قرينة المكتبة فلا تخفى فان الاستعارة
 لانتم بدون القرينة فيكون قرينة التخييلية داخلية في قرينة المكتبة وفي اكثر الترشيح الا
 ان يقال الداخل في قرينة التخييلية اوه لا بد ان يكون اضافية القرينة الى التخييلية بانية
 فيرجع الى النسخة الاولى ولا يخفى ايضا اي كما لا يخفى انه لا معنى له ما زاد على قرينة المص
 المصحة ايضا اي كما يشمل الترشيح والتجريد ما زاد على قرينة المصحة والمكتبة وما لا
 المستعار له بل الاشتراك اي لا يخفى ان الاشتراك بين التشبيه والحجاز والحجاز المرسل
 ايضا لا يحض الترشيح بل يشمل التجريد ومفهوم التجريد المشترك بين المصحة والمكتبة

والتشبيه

والتشبيه والحجاز المرسل هو ما يلازم المفح الحجازي والمشب به به الحجاز والتشبيه
 الا ان يقال التخصيص اي تخصيص الاشتراك بالترشيح مجرد اصطلاح لا تخصيص واقع
 في المعنى لجريان الاشتراك في التجريد وكان انما تخرج للاشتراك في الترشيح دون التجريد
 اهتماما بشانه لشرفه وابلغيته والاشتراك في التجريد يعرف بالمقاييس عليه
 فاعرفه اي فاعرف ان التخصيص مجرد اصطلاح ولا يلازم من التخصيص الاصطلاحي
 الاختصاص الواقع ولولا يسميه ما لا يزم المستعار له الزيادة على القرينة تجريدا فانها
 فانه لا يستلزم ان لا يكون تجريدا في نفس الامر من نواحي الاسماء بل الاسماء من نواحي
 الحسن وكثيرا ما لم يجز عن الحسن بالاسماء بل بقيت بالاسم ويجوز جعله اي ترشيح
 المكتبة ترشيحا للتخييل ان كانت قرينة المكتبة استعارة حقيقية كانه اليه صاحب
 اكتشاف واختاره للمص اما الاستعارة الحقيقية فكون الترشيح لها ظاهر لانها كساب الا
 المصحة التي لم تكن قرينة للمكتبة وكذا التخييلية كون الترشيح لها ظاهر على التشبيه
 السكاكي واما التخييلية على مذهب السلف فتجوز ترشيحها لانه الترشيح كانا كيد لقوله
 ايضا الا ان ترك قوله والاستعارة المصحة او زيادة المكتبة بل الاولى تركها لان
 المقام يقتضيه تشبيه محض لا يخفى آخر حتى يرتفع استبعاد الخصم بخلاف التشبيه المحض
 بالمرحلة فانه ربما يترك الخصم جواز التشبيه المحض ويقول انه قياس مع الفاقدة
 ويجعل ينف خيالا وهو مذهب السكاكي او يجعل ينف استعارة حقيقية وهو
 مذهب صاحب اكتشاف او يجعل اثباته تخيلا لا نف وهو مذهب السلف
 وهو صاحب اكتشاف وبعض المواد وبها ما يجعل زائدا عليها اي على قرينة المكتبة
 وترشيح المكتبة او للتخييلية اختصاص وتعلقا به فهو القرينة سواء كان
 مقدا او حرا فان استوفى في القوة فاسبقه ما لا لا على المراد يكون قرينة والاد
 يكون ترشيحا لانه لا التباس بين القرينة والترشيح في المصحة كما اشار اليه
 الى عدم التباس بقوله فيما سبق ولا يخفى لا معنى له ما زاد على قرينة المصحة
 المصحة لانه لا يمثله ما ذكر من قوة الاختصاص والظاهر ان ما يحضه اي يشبه

والتشبيه متنازع فيه لقوله اختصاصا
 وشكلا هو

السامع على المراء وما سواه تر شبح او تجريد فالاعتبار بالدلالة على المراء
لابقوة الاختصاص عند التابع ولا يخفى انه الاوجه ان يجعل الجمع اى الملايكة
قريبة ولذا قال صاحب التلخيص القرنية قد تكون واحدة وقد تكون متعددة

تم بعون الملك الوهاب والحمد لله والصلوة

والسلام على خير الانام واعلى

اله العظام وصحبه

الكرام

في ١١٣٢

٢

هذه فائدة في بيان العلاقة غير العلاقة المشابهة اعلم ان انواع العلاقات على المشهور
 يرتقي لخمسة وعشرين الاول السببية والثاني السببية وذلك كاطلاق الغيب على النبات
 السببية والعكس والثالث الكيفية والرابع الجزئية كاطلاق الدار على بعض ما واطلاق
 الرقبة على العبد والخامس المزمومة والسادس الازمنية كاطلاق الشمس على الضد
 العكس والسابع المشابهة كاطلاق الانسان على الصورة المقوشة على المبادر
 الثامن الاطلاق والتاسع التقييد كاطلاق الرقبة على المومنة والعكس والعاشر
 العموم والحادى عشر خصوص كاطلاق صفة الجمع المنفردة للعموم على بعض الافراد
 العكس والثاني عشر حذف المضاف والثالث عشر باده كاطلاق القبر والرابع
 اهلها المناسبة بينهما واطلاق الفروع على نطفه والرابع عشر المجاوزة كاطلاق
 دار فلان على القرية منها والخامس عشر الاولى كاطلاق الخمر على الغيب والسادس عشر الكمال
 على الاعتبار ما كان عليه كاطلاق التيمم على البالغ الذي كايتهما والسابع عشر الحلية
والثامن عشر الحلية كاطلاق النهر على الماء والعكس والثاسع عشر الالية كاطلاق
 الاشياء والعشرون البدلية اى اطلاق اسم الشيء على بدلته فقولوا بكل
 اى الية والحادى والعشرون التكررة في الاثبات كاطلاق فرد على العموم فقولت
 نفساى كل نفس والثاني وعشرون الضدية اى اطلاق احد الضدين على الآخر
 نحو جنة سنية مثلهما والثالث والعشرون حذف الجنس والرابع والعشرون
 زيادة كاطلاق الامر المثبت على المنفى والعكس كقولنا اقم والمراد اقم والخامس
 والعشرون التعلق مثل ما واطلاق الخلق على المخلوق وفي الرسالة العصفاء
 المحولة في تحقيق الاستعارات ولا يخفى انه ليس كل جزء يصلح ان يكون علامة
 بالجزء الذي يلزم من انتفاء انتفاء الكل كالراس والرقبة بخلاف اليد والعين
 ان الحذف والزيادة ليسا من علاقات المجاز الذي يجمع اللفظ المشتمل في غير ما وضع
 له لعلاقة قريبة صادقة عن ارادة بل الحذف والزيادة يجمعان المجازين والسادس
 المشهور لكونه متازعا من المجاز المشهور تسمى المجاز بالزيادة والتقصا انتهى

عصام البري

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى
وصحبه يقول العبد المفتقر الى الطاف ربه الحق
عصام الدين بن محمد حفظهما الله بمغفيرة الجلية ان
احسن ما يزاوجه النعم الوفية ويدفع به البلية في
البكرة والعشية الحمد لواهب العطية اى كل عطية
او العطية المعهودة التي نزلت فيها السورة في تناسب
فقر الحمد والصلوة اشتد تناسب ولا يخرج الحمد بذلك
عن ان يكون على النعمة الواصلة الى الشاكر لانا كل ما وهب
لينا صل الله تعالى عليه وسلم من العطايا فهو يوم مع البرايا
والصلوة على خير البرية اى جميع البرايا او البرية
المعهودة التي عهدت تفضل النبي عليها على السلام

من الانس والجن والملك الكوام اذا معاها خارج عي
ان يكون في سلك التقصير الانتظام وعلى الاله ائمتنا
اذ هي احد معنى الآل فلا يلزم على المصلا الهالك بل فيه ايات
حسن لا يخفى على ارباب الكمال ولوقال وعلى الاله العلية
لكان احسن سكاوا على منزلة عند اصحاب الرقية

بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم بالصواب
ما بين ايدينا وما خلفنا
وما عن يميننا وما يسارنا
وما فوقنا وما دوننا
وما بين يدينا وما وراءنا
وما بين يميننا وما يسارنا
وما بين يدينا وما وراءنا

ذوی

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, mentioning 'महाराष्ट्र' (Maharashtra) and 'महाराष्ट्र' (Maharashtra).

قال العلي الا فساد على الصلوة
يدون السلام مكره ولعله
قوله راية انتاب المفسرين
حسب رايه
اعاد كذا على ردا على الشيعة فانهم
يكبرون التضييق على السلام
بيد كذا كلمة على السلام
فأما راي الاصحاب ففي الله عنهم
مع راي المقلدين ذكرهم في الآلات
الاصنام محذوف والحق القريب
والعلاء القريب الآلات طاهر او طاهرة
عادت كذا ثم اتانا وجه وجه الله
لهم اهل الاصحاب باحد من الآلة
حسب رايه

ذوى النفوس الزكية اى المفلحة قال الله تعالى قد القى
 من زكاه و زكاه النفس يستلزم زكاه العقل بطريقه الاول²
 اما بعد اما هذه المجتهه التاكيد لا التفصيل المجل مع التاكيد
 والاقول ايضا مما اشبه الرضى وان كان المشهور هو الثاني
 ومن قصر نظره على الثاني فقد صار عانيا ككلمات
 لا تجد لها عانيا فان معانى الاستعارات اراء المتألفين
 المضحة والاستعارة بالكناية والاستعارة الضمنية
 واراد بقوله وما يتعلق بها اقسام تلك المعانى ففى انما
 كما يفتح عنه عبارته فيما بعد لا يخفى ان المعانى للفظ
 الاستعارة لا للاستعارات فلا وجه للجمع وانه ليس
 للاستعارة بالكناية اقسام وانه لم يحقق الاقضية
 الاستعارة بالكناية فتأمل قد ذكرت فى الكتب مفصلة
 عسيرة الضبط اراد بالكتب ما يشتمل ماعبر عنه بالرب
 فيما بعد ايضا والاول غيب مضبوطة لادعى مضبوطة ابق
 سهولة الضبط فلجمل قول مضبوطة على سهولة الضبط
 ليظهر التحايل فاردت ذكرها جملة مضبوطة على
 نظرية كتب المتقدمين اى على وجه دل عليه كتبهم دلالة

صريحة على ما يفيد التعبير عن الدلالة بالنطق ودل
 عليه زبر المتأخرين الزبر على وزن علم الكلام وعلى وزن
 عنق جمع زبور بالفتح بمعنى الكتاب والثاني انبى بالكتب
 لفظا ومعنى وان كان الاول اعم فنظم فرائد عوائد
 جمع فريد هو الذرة التسمية التي تحفظ في ظرفي على حدة و
 ولا تخلط بالذرة لشرها واصافتها الى العوائد من قبيل
 الصفة الموصوفى عوائد الفرائد ولا يخفى حسن اضافة
 الفرائد في هذا الكتاب الى العوائد ولو قال فرائد فوائدها
 احسن لتحقيق معنى الاستعارات واقسامها وقرائنها
 كانه ادرج الترتيب في القرائن تغليبا او لم يلفت اليه لان
 به دون الاهتمام بما ذكره وجعله داخلا في تحقيق اقسام
 الاستعارات لانه انما ذكر لتحقيق معنى الاستعارة المستحقة
 يا بابه ذكر القرائن مع ان البحث عنها من جملة تحقيق الاستعارة
 واقسامها في ثلثة عقود ولا يخفى حسن نظم الفرائد
 في العقود وان المستفاد ان كل عقد واحد من تلك الثلاثة
 والله على الترتيب المذكور والاول حق دون الثاني العقد
 الاول في انواع المجاز الاولى في انواع الاستعارة لان الله

لان الاقسام ذكرت في العقد الاول والقرائن
 في الثاني وتحقيق معنى الاستعارة في الثالث

احسن
 او انش
 اصح

لان المقصود في الرسالة تحقيق الاستعارات واقسامها
 وقرائنها فاسواء مذكور بالفتح واقسام المجاز اوضح
 من انواع المجاز لان يقال اختاره لثلاثين اربابا
 الى الاقسام الاولى وفيه ست فرائد الفريدة الاولى
 المجاز المفرد قيد المعرف بالمفرد لا على ذكر الكلمة في نفسه
 مع ان تقسيم ذلك المعرف الى التمثيل كاهو ظاهر كلامهم
 دليل على ان المعرف مطلق المجاز فدفع الى صرف الكلمة
 الى ما يعبر الكلام لحفظ التعريف عن المتعالي اللفظ الفريد
 الظاهر الدلالة على المعنى اعني الكلمة المستعارة في غير ما
 وضعت له اسقط عن التعريف قيد في اصطلاح به
 الخطاب مع انه ذكره غيره لادخال الصلوة المستعارة
 بحسب اللغة في عمل الشرع لانها مجاز مع انها لم تستعمل في غير ما
 وضعت له في عرف الشرع على ما ذكره غيره وفيه نظروا
 خارج الصلوة المستعارة بحسبها في الدعاء لانها مستعارة في غير ما
 وضعت له في عرف الشرع مع انها ليست مجاز فلا بد من آخر
 بقيد في اصطلاح به الخطاب لانها مستعارة في ما وضعت
 في اصطلاح به الخطاب لانها مستعارة وهو عرف اللغة

في ما هو
 القدر هو الذي
 لا بد من الحجة
 في الحديث

لان معرفة نوع النفع عن اجماع المعرفين
 ليس هو معلوما فاما على المجاز فاما على الاستعارة
 فاما على المجاز فاما على الاستعارة
 فاما على المجاز فاما على الاستعارة

فلهذا يذكر ان قال ذكر الامور
 والتعريف بالفتح ان كان مقصودا من
 بها اسواها

فلهذا يذكر فرائد وفيه نظروا
 على انية متعلقة بالادخال
 وجه الظاهر قوله هو انما يستعمل
 في غير ما وضعت له فانه يصفه وتبينها
 انما مستعمل فيها وضعت فانه

لان ما بعد فاعلم انما مستعمل في ما وضعت
 كما ذكره الشاعر في قوله على النخيل
 حيد عمام

ولما وجد نظم مع قوله انما مستعمل في ما وضعت
 ومنه انما بعد فاعلم انما مستعمل في ما وضعت
 كما بعد فاعلم انما مستعمل في ما وضعت

منطق بقوله لا يشبه
الصلة من
منطق باستطال
منطق باستطال

على ما نقول لا غناء في الحقيقة المشعور بها في القرينة عند علاقة
هي بالفتح واما بالكسر في الامور الحسية قال في الصحاح في الكسر
علاقة السوط ونحوها وبالفتح علاقة الحب واخرها
عن الغلط فانه ليس بحقيقة ولا مجاز كان يقال سهوا فمما
استعمال الفرس الكتاب ولا يخفى انه يعني عند اشتراط القرينة
لان القرينة ما نصبه المتكلم للدلالة على قصده وليس مع
نصب دلالة على قصده مع قرينة صفة لعلاقة كعلاقة
مع قرينة والاولى لعلاقة وقرينة لان القرينة ليس
العلاقة بل كل منهما قائم بوقف على المجاز ذلك ان جعل قوله
مع قرينة حال من المستكن في المستعمل والقرينة ما يقع
عن المراد بالوضع مانعة عن ارادته اخرج به الكتابة لانها
وان كانت مع قرينة لكنها ليست مانعة عن ارادة الموضوع
لان الفرق بينهما وبين المجاز صحة ارادة المعنى الحقيقي منها دون
المجاز كذا قالوا برمتهم وقية بحث لان الكناية يصح فيها ارادة
المعنى الموضوع له لانه لا يوصل به الى الانتقال الى المراد
ففيها القرينة المانعة عن ارادة المعنى الموضوع له لذاته
وهو ارادة المعنى الموضوع له بقرينة معينة له اذ لا يراد باللفظ
بقرينة

الموضوع

فائدة ذلك فقط ان لا يرضى بكونه مانعة عما سبق
بمعنى لا يرضى الصلي بغيره فانه قد وجد في القرينة
ما سبق اليه كما جاز في هذه فلا يرد له الثاني
ايضا فانه لا يرضى بكونه مانعة عن الحقيقة فانه قد وجد
القرينة في ما سبق اليه الخ

كل من طعن في الجاد والمرد به طعن
القائمة مع جواز ان يراد به الجاد
ايضا
فانه لا يبعد فيه ارادة المعنى الموضوع
له بل في الزعم القرينة المانعة عن
ارادة المعنى الحقيقي

الموضوع لذاته وغير الموضوع له ولكن ليس فيها قرينة
عدم ارادته مطلقا ان يجوز ارادته للانتقال فاما لفظ
ان يثبت معه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له مطلقا
اذ كل مجاز لا يمنع فيه القرينة الا ارادة الموضوع له لذاته
جاء في اسدير في ليس فيه مع الاسد الا الرمي الذي يمنع ان
المقصود لذاته السبع المخصوص ولا يمنع ان يقصد السبع
للانتقال الى السبع فلا يثبت المجاز متميزا عن الكناية في تنفي
من الاستعالات ويمكن ان يجاب عنه بان صحة ارادة الموضوع
للانتقال معناها ان يكون الموضوع له متحققا ويكون ارادته
للانتقال ففي جاء في اسدير في ليس بيان الاسد متحققا
جاء الكلب فان جبن الكلب وجود فيصح ان يراد للانتقال
الى المقصود ان كانت علاقته المقصود غير المشابهة فجاز
سمي بالمرسل لعدم تقييده بعلاقة واحدة والافستعارة
مصرحة المشهور ان اللفظ المستعمل في غير الموضوع له للمثابة
استعارة ولم يحد التقييد بالمصرحة في كلام غيره مع انه بناء
ما سبق في ان الاستعارة الكنية عند الكشف المشبه به المقصود
النفس المشابهة له بالتحليل المستعمل في المشبه فانه يصدق

أيضا في كثر الخلق فيقال ان جبن الكلب
البيان حسن التقييم بانهما
أي اللفظ في بعض المواد
أي الغرض من العلاقة فانه في كثر الخلق
مادة كناية ويكون اللفظ بغيره مطلقا
أي الغرض من العلاقة فانه في كثر الخلق
مادة كناية ويكون اللفظ بغيره مطلقا

منه بعد صحتها المشبه به ويمكن ان لا يعب
بالا في المصحة لانها لا تكون الاستعارة
كناية لها ان كانت في كلام غيره
الا عدم التقييد كالا في كلام غيره

فان الاستعارة لا تكون الا بغير التشبيه
كما ان الاستعارة لا تكون الا بغير التشبيه
بمعنى ان الاستعارة لا تكون الا بغير التشبيه
بمعنى ان الاستعارة لا تكون الا بغير التشبيه

عليه الكلمة المستعارة في غير ما وضعت له للمشاكلة مع انما
استعارة مصرحة بل ممكنة الفريدة الثانية ان كان اللفظ
المستعار اسم جنس او اسما غير مشتق الى اسم الجنس في غير الحاجة
يساوق النكرة فيتناول المشتقات النكرة ولا يتناول اسما في
الاسم ونظايرها فلا تصح ارادته في هذا المقام لشمول اللفظ
الاصلية جميع المعارف المشتقة لا العلم الشخصي وعدم شمولها
المشتقات وقد جعل صاحب رسالة العوضية اسم الجنس مقابلا
للمصدر والمشتق لا يصح ارادته ايضا وان كان اقرب من الاول فلفظ
اسم الجنس في غير هذا الفن على ما يقابل المشتق لكن قولهم العلم لا يستعان
لما فاته الجنس لا يقتضيه الشخصية يدل على ان الجنس عندهم ما يقابل
الشخص والافعال المشتقة ايضا في الجنسية ولا يخفى ان قوله اي اسما غير
مشتق يتناول العلم الشخصي فكانه اراد اسما كل ما غير مشتق يخرج
عنه العلم المشتهر بصفته مع انه يستعان الا ان يراد اسما كل ما حقيقة
او حكما وحينئذ يتناول العلم الجامد المشتهر بصفته فانه في حكم الكلمة
عندهم ويخرج عنه الاعلام الشخصية الغير المشتهرة ولا يخفى
انه تكلف جدا استيفاء مقام التفسير ومع ذلك يخرج عنه علمها
مع ان الاستعارة فيه اصلية ويدخل في مفهوم التبعية فالاستعارة

اصلية

فان الاستعارة لا تكون الا بغير التشبيه
كما ان الاستعارة لا تكون الا بغير التشبيه
بمعنى ان الاستعارة لا تكون الا بغير التشبيه
بمعنى ان الاستعارة لا تكون الا بغير التشبيه

لأنه مشتق من قول النبي صلى الله عليه وسلم
المستعار ما كان اسما مستعار
وما كان من اللفظ في غير مستعار
ولا يخرج من اصوله

اصلية يعرف وجه اصلها بعد معرفة وجه تبعيتها والا
فتبعية لجريانها في اللفظ المذكور اي المستعار المشتق
فانها بقيا بقوله ولا يبعد جريانها في المصدر ان كان
مشتقا وذلك لانه اذا اردت استعارة قتل لفهوم ضرب
مفهوم ضرب لفهوم قتل في شدة التأثير يشبه الضرب
بالقتل ويستعار له القتل ويشق منه قتل فيستعار قتل
استعارة القتل وهكذا باقي المشتقات وعلى القوم ذلك
بما فيه خفاء ولا تفي تلك الرسالة بتحقيقه لكن نحن نبين
لك ما هو من مواهب الواهب قريبا الى الافهام فانه قد
المسلك غير بعيد المرام وهو ان المشتقات موضوعة بوضع
وضع الماد والهيئات فاذا كان في استعارتها لا تتغير
للهيئات فلا وجه لاستعارة الهيئة فالاستعارة فيها
هي باعتبار موادها فيستعار مصدرها يستعار موادها
استعارة المصدر وكذا اذا استعير الفعل باعتبار الزمان
عن المستقبل بالماض فيكون تبعية الهيئة كتبعيه الضرب في
المستقبل بالضرب في الماضي فيحقق الوقوع فيستعار له الضرب
فالاستعارة فيها الهيئة وليست تبعية استعارة المصدر

اي المذكور في اللفظ المذكور اي المستعار المشتق
اما كونه المستعار غير اسم وهو النكرات
او كونه اسما مشتقا من اللفظ المذكور
من الاسم المشتق من اللفظ المذكور

فان الاستعارة لا تكون الا بغير التشبيه
كما ان الاستعارة لا تكون الا بغير التشبيه
بمعنى ان الاستعارة لا تكون الا بغير التشبيه
بمعنى ان الاستعارة لا تكون الا بغير التشبيه

بل اللفظ بتمامه يتعارف بتبعية استعارة الجند وان اردت
 تحقيقا تركناه لصيق المقام لا لفضة بالكلام فعليك برسا
 الفارسية المعولة في تحقيق المجازات قال في الحواشي هذه
 الرسالة اعلم ان الاستعارة في الفعل انما تنصوب بتبعية المصدر
 ولا تجرى في النسبة الداخلة في مقبولة الاستعارة تبعاعا
 قياسا للمرفق فان معناه نسبة مخصوصة تجري فيها الاستعارة
 تبعان لان مطلق النسبة له تشبيه يصح ان يجعل وجهه في
 الاستعارة بخلاف متعلقات المرفق فانها انواع مخصوصة
 لها احوال مشهورة ثم ان الاستعارة في الفعل على قسمين احدهما
 ان يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل ويستعار له اسم ثم
 منه قول بجمع ضرب ضربا شديدا والثاني ان يشبه الضرب في الشدة
 بالضرب في الماض في تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون
 المعنى المصدر على الضرب موجودا في كل واحد من المشبه والمشيبة
 لكنه قديمه منهما بقيد مغاير لقبلا لاخر فيصح التشبيه لذلك
 كذا افاده محقق الشريفة كذا ذكر العلامة المحقق عضد الملة بقوله
 والذين في القوايد الغيبانية ان الفعل يدل على تشبيه ويستدعي
 حداثا وزمانا لا اكثر والاستعارة متصورة في كل واحد من
 الثلاثة

قال في مطلق النسبة والفرق بين النسبة وبين التشبيه
 ان التشبيه هو تشبيه الشيء بالشيء فيكون التشبيه
 في كل شيء من الاشياء والفرق بين التشبيه وبين
 الاستعارة ان التشبيه يشبه الشيء بالشيء فيكون
 التشبيه في كل شيء من الاشياء

اختار كلمة تشبيه على غيرها لاستعماله
 في تشبيه الشيء بالشيء فيكون التشبيه
 في كل شيء من الاشياء والفرق بين التشبيه وبين
 الاستعارة ان التشبيه يشبه الشيء بالشيء فيكون
 التشبيه في كل شيء من الاشياء

ففي النسبة كهنهم الاخير الجند وفي الزمان نادى اصحاب
 الجنة وفي الحديث تخوفهم بعذاب اليم هذا كلامه فتا
 فان فيه اشارة الى ان النسبة الجارية فيها الاستعارة نوع
 من النسبة دون النسبة في التعبير المستقبل بلفظ الماضي
 فافهم امر بالثامل لبقاء القول بالاستعارة للنسبة في هزم
 الامر الجند دون نادى اصحاب الجنة فانه كما يصح تشبيه
 الزم الى الامر بنسبة الزم الى الجند والاستعارة يمكن
 نسبة النداء في الزم المستقبل بنسبة النداء في الزم الماضي
 وكونه الاستعارة في احدى الصور بين النسبة دون
 نفقة من غير فرق ولم يلتفت الى ما هو اهم من ذلك من الحق
 من القولين انهما ونحو نقول الحق ما ذكره الشريفة المحقق
 لا لما ذكره اما الاول فلان الفعل موضوع للنسبة الى المفاعلة
 كان او حقيقيا ولهذا ليس في هزم الامر الجند مجازا لغوي
 واما الثاني فلان النسبة الفعل انواع نسبة الى الفا
 وهي نسبة مخصوصة كانه الابتداء نسبة مخصوصة في
 الى المفعول ونسبته الى المكان المغير ذلك وكل منها نوع
 له لولم مخصوصة بجمع ان يشبه بابا باعتبارها لكن هذه

نسبة الزم الى الامر بنسبة الزم الى الجند
 فكذلك استعان بكثرة لان المذكور هو
 استعمل

والاستعارة هو
 سطر طرفة تشبيه حيث قال
 كايوم تشبيه او ام

والاستعارة هي نوع من
 فلان النسبة الفعل انواع

والنسبة في المثالين
 واما في المثالين

لا يخفى بان هذه اللفظ وبغير ما ذكره
 من جريان الاستعارة وبغير ما ذكره
 والفرق بين التشبيه وبين
 فان التشابه هو التشابه في المظاهر
 حيثما لا يشبه في المظاهر
 الفاعل انما يشبه في المظاهر
 التشبيه هو التشابه في المظاهر
 التشبيه هو التشابه في المظاهر

أي ولا يجوز ان الفعل موضوع للنسبة
 الى المفاعلة لان النسبة الفعل موضوع
 لشيء من الاشياء فيكون التشبيه
 في كل شيء من الاشياء

مع العلامة لأن الفعل قد يوضع للنسبة الناشئة عن مواضع
وهي مشتهرة بمصافات يصلح لأن يشبه بها الكوجوب وقد
استعان

النسبة الاخبارية وهي مشتقة بالمطابقة واللامطابقة
 الفعل من احدهما بالآخرى كاستغفار رَحِمَهُ اللهُ لِأَرْحَمِهِ
 اء النسبة الانشائية والمفيدة

استشارة قوله فليتبعوا في قول النبي عليه السلام من تعبد
عليه الكذب فليتبعه من النار للنبيه الاستقبالية

فأعني يتبعه مقدمه من المناصر صرح به في شرح الحديث
وفي متعلق معنى الحرف ان كان حرفاً والمكان متعلق بمعنى

ظاهر فيما هو مفعول فيه ملحوظ بتعيينه حتى تقوم ما التلخيص
انه في لام التعليل مجرور وفعله تحقيق الحقوق والخطا

بالطوق فقال والمراد بمعلق معنى الحرف في ما يعبر عنه من المعاني
متعلقة بنفسه ^{المراد} المطلق كالابتداء ونحوه من الانتهاء والتعليل والموضع له

هو هذه المعاني المطلقة عند الجمهور لكن الواضح شرط استعمال
فجوة مخصوص من جنسية حتم لزمهم كون الحروف مجازات

لاحقايق لها و بعض من وقف لتحقيق جعل الموضوع الخبير
الاسكندر

منه من غير ان يفتقر الى
الاشياء الخارجية
فانه لا يحتاج الى
شيء من هذه الاشياء
لأنه لا يفتقر الى
الاشياء الخارجية
فانه لا يحتاج الى
شيء من هذه الاشياء

قوله الخافد لوضوح البنية الشاذية او بدليل
 الكلام في النسبة التي هي مدار الفعل والنسبة
 النسبية والطلبية ليست مدارا ولا صلة
 التي هي راجعة والفعل النسبية الى ما عداها ولا بد من
 الخوض في ذلك النسبة فان النسبة في
 واضرارها راجعة في مفهوم الفعل واحدة ولا اختلاف
 بينهما اعتبارا بالنسبة الفعلية واحدة ولا بد من
 والبرية اعتبارا بالنسبة الفعلية واحدة ولا بد من
 نقول النسبة المفهومة من تضيق البنية لا توجب
 وكذا انما لا يتصور في البنية واحدة ولا توجب
 له في ذلك في تضيق البنية واحدة ولا توجب
 الاستشارة عند التحقيق فانما البنية المفهومة من
 راجعة الى البنية واحدة ولا توجب
 وانما البنية واحدة ولا توجب
 سوانح
 قوله
 فانما وضعت اللفظ في المطلق واللفظ في
 فيها مسئلة حتى يكون لا متعلق بل متعلق
 استعمالها في خصوص هذا اللفظ
 لا يكون لاجل ان
 انما وضعت اللفظ في المطلق واللفظ في
 فيها مسئلة حتى يكون لا متعلق بل متعلق
 استعمالها في خصوص هذا اللفظ
 لا يكون لاجل ان

وَمَا عَلَى الْخِصْمِ فَلَا تَنْصِلِحْ أَنْ يَكُونَ
عَلَيْكَ مَا عَلَيْهَا أَل

والصالح في المنافع العامة وهو السعي
والجهد في الصدقات والبر
الصدور من الأغنياء
رأفة في العشرة

الخفصة

بين المصدرين أولا وفيه بحث لانه شبه ان العلاقة باعتبار

بعض اجزاء معنى الفعل ولا كل جزء وانكر التبعية قد علم

المفعول لانه من وضع الظن موضع الضمير كان لا التباس فيه ^{وضع} ^{مع ان الاصل في المفاعلة ان لا يفعله الا} موضع الضمير لانه الضمير كان متصلا واجب التقديم على الفا ^{واذا كان وضعه} ^{على بعد ذلك طرأ} ^{في هذا انكر السكاك} ^{التبعية استعمل}

لعدم تقرر الاتصال فاحفظه فانه تكتة جليلة فانه قد

وفيق للاستخراجها السكاك ووردها الى المكنية لا يرد

الى المكنية بل يجعل قربة مكنية ويرد نفسها الى التخييلية و

لما كان المقام مبهما قال كما ستعرفه لنظر بها انه فان قلت

لا وجه للاكثار التبعية غايته احتمالا خارجا عن كونها

اذا احتمال كونها مكنية لا يدفع احتمالا لما قلت برجع المكنية عدم

كونها تابعة لاعتبار استعارة اخرى والاحتمال المرحوح

عند ذوي العقول الراجحة ونبة فيما بعد على كون الاكثار اكارا

على الرجحان على البطالون كونت ذاتية **الفهية الثالثة**

ذهب لسكاك الى انه ان كان المستعار له متفقا احدا او

عقلا فالاستعارة حقيقية لكون المستعار له متفقا متيقنا

والافتخيلية لبناء المستعار له على التعميم والتخيل وهذا

زبد ما ذكره السكاك والافاقمة التي يستفاد من كلامه

ثلاثة

في كذا القلب زيادة تكرر لا يحصل
الشئ بعد انقضاء وطلب الغرض الذي
يلا من سوجب استعمل

ثلاثة حقيقية وتخيلية ومحتملة لهما ولا كانت المحتملة

لها لا تخرج منها جعل ما لقسمه الاخصار في التخييل

والتحقيقية وانما قال استكشف لك حقيقة انشاده

الى ما سيذكره من انها القربة للاستعارة المكنية كما

في اظفار المنية فان الاظفار استعملت في امر تحت وتو

في المنية شبهة بالاظفار بعد تشبهها بالسبع وتزايها

مزللة واحالة الى ما سيلي من قربة بها بانه تفسد لان

القربة حاصلة بحجة اثبات الاظفار الحقيقية لها مجازا

فتوهم صورة شبهة بالاظفار فيها واستعمال الاظفار

فيها التحصيل القربة للمكنية خروج عن الطريق المستقيم

الفهية الرابعة الاستعانة ان لم تقرب بما يلزم شيئا

المستعار منه والمستعار له فطلعة المراد من الاقتران

بما يلزم الاقتران بما سوى القربة والافا القربة بما يلزم

المستعار له فلا يوجد استعارة مطلقة لا يقال الاستعارة

باعتبار القربة لا تقرب بما يلزم المستعار له بل تقرب بما

يصي مستعار له باقتران القربة لانا نقول الاستعانة

بالقربة المانعة عن ارادة الموضوع له وما يلزم المستعار له

قربة

القرينة المعينة فالاستعارة باعتبار القرينة المعينة مقفنة
 بما يلزم المستعار له فلا بد من التقييد بخواريت اسداً لا
 تقيده بالوصف بالرمي لئلا يتوهم ان الاطلاق مشروط
 بانتقاء القرينة وان قرنت بما يلزم المستعار منه فستحق
 راي اسداً له ليدل على وزن علم الشعر الملتزم بعقدها
 واللبدة شعر الاسد الملتزم على قرنته ويقال للاسد ذئب
 فاللبد كعقب جعلها اظفاره جمع ظفر له تعلم من التقليم
 بمعنى القطع جعلوا قوله ليدل ترشيجاً لان اللبديلايم المشبه
 ومن خوصه وكذا اظفاره لم تعلم لان عدم تقليم الاظفار
 اخص به لا في قوله يقال اظفاره لم تعلم شاذاً للتجريد لان
 بعدم تقليم الاظفار انما يتعارف فيها هو من حاله تقليم
 وهو الانسان لاننا نقول عدم تقليم الاظفار كناية عن القوة
 على ما في حواشي الكشاف فان قرنت بما يلزم المستعار له فحجوة
 لتجريدها عن بعض مبالغة في الاستعارة لانه صار يذكر
 ملايم المشبه ابعد من دعوى الاتحاد الذي والاستعارة ومنه
 نشأ المبالغة بخواريت اسداً شكى السلاح وقد يجمع
 الترشيح والتجريد كما في قوله لدى اسداً شكى السلاح مقفلة

التعلم مبالغة في التعلم وهو كناية عن الضعف
 يقال فلان تعلم الاظفار او الضعف والاعتراف
 ان قديماً بالاذن قد لا تعلم كبر

لتوجه ان ما كان القوة المشبهة من الطرفين
 وليست مخصوصة بأحد هاتين القوتين ولا ترشح
 بها ويذكر ان ما كان القوة المشبهة من الطرفين
 الطسفة ذكر البناء من هذا الوجه الكاف
 هو من ملايم المشبه بالذي هو الاسد وليس
 مشككاً من الطرفين فامل عبد استعار

له ليدل اظفاره لم تعلم أي عندى اسداً تام السلاح كثير اللحم
 والمقدف اسم مفعول من التقذيف بالقاف والذال المحذوف مبالغة
 التقذيف بمعنى الرمي كانه رمي باللحم فالتقديم اعتباري والترشح
 ابلغ لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه اسناداً للبليغة
 الى الترشيح مجازي من قبيل الاسناد الى السبب والافا لبلغ من
 من المبالغة هذا الكلام ومن المبالغة هو المتكلم والاطلاق
 ابلغ من التجريد وقد اشترنا الى وجه فتنية وجمع التجريد
 والترشيح في مزية الاطلاق لتأقطها بتعارضها واعتبار
 الترشيح والتجريد انما يكون بعد تمام الاستعارة فلا تعد
 قرينة المصروفة تجريداً بخواريت اسداً رمي ولا قرينة
 المكنية ترشيجاً والام ترجع استعارة مطلقة ويستفاد من
 كلامه انه لو لم يشترط زيادة التجريد والترشيح على تمام الاستعارة
 لكان التخيلية ترشيجاً وليس كذلك مطلقاً لان الترشيح ذكر
 ملايم المستعار منه والمستعار منه في المكنية المشبه على هذا
 السكاكي نعم يكون كذلك على المذهب المختار **الفريدة الخامسة**
 الترشيح يجوز ان يكون باقياً على حقيقة تعلق الذكر بالتجريد
 الشئ بلفظ الاستعارة مني الاستعارة لا يقصده مع رويته

الاتفاق بينهما كأنه نقل لفظ المشبة به مع رديفه إلى المشبه
ويجوز أن يكون مستعاراً من ملايم المستعار منه للملايم
المستعار له ويكون ترشيح الاستعارة بحجة أنه غير ملايم
المستعار له بلفظ موضوع للملايم المستعار منه ولا يخفى
أن هذا لا يختص بكون لفظ ملايم المستعار منه مستعاراً
بل يتحقق الترشيح بذلك التعبير على وجه الاستعارة كأنه أو
على وجه المجاز المرسل ^{سواء مقدر أو لا} أم لا ملايم المذكور أو لقد مر مشترك
بين المشبه والمشبه به وأنه يحتمل مثل ذلك في التجريد
بأن يكون باقياً على حقيقة أو مجازاً ملايم للمشبه به في
مجمع التجريد والترشيح ويحتمل الوجهين بل الوجه قول
تعالى واعتصموا بحبل الله حيث استعمل الحبل للعهد لثباته
العهد بالحبل في الكون وسبيله لربط شيء بشيء وذكر الـ ^{عقاصم}
وهو التمسك بالحبل ترشيحاً أمّا باقياً على معناه أو مستعاراً
للوثق بالعهد أو مجازاً مرسل في الوثوق بالعهد بعلاقة ^{طال}
والقييد فيكون مجازاً بمرتين أو في الوثوق كأنه قيل ثقفا
بعهد الله وح كل من الترشيح والاستعارة ترشيح الآخر
فتأمل ولا يخفى أن الترشيح المعرف بذكر ملايم المشبه به يبعد

شذوذه

شذوذه لذكر ملايم المشبه بلفظ ملايم المشبه به وكأنه اخذته مما
ذكره الشارح المحقق في شرحه للتخييل والاستنبطت من كلامه ^{الكشاف}
أنه قد يكون قرينة الاستعارة بالكناية ذكر ملايم المشبه بلفظ ^{المشبه}
مما ذكر في قوله تعالى يفتنون عهد الله وسنذكر تفصيلهما
عليه فيما سنذكر في الاستعارة التخيلية القريبة السادة
المجاز المركب وهو المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة
مع قرينة كالفرد أي كقرينة المفرد في كونها مانعة عن إرادة
الموضوع ليصدق التعريف على مجموع اعتصموا بحبل الله على
الوجهين لأنه إذا استعمل جزء من أجزاء المركب في غير ما
وضع له فقد استعمل مجموعهم في غير ما وضع لأن الموضوع له
للمجموع مجموع أمور وضع له الأجزاء وفي تسمية مجموع ^{المركب}
استعارة مركبة نظير في تسميتها استعارة كالا يخفى
على من ليس في معرفة الفروع كالمستعين من الفروع وكذا يصدق
على مجموع قولنا في رحمة الله أي في الجنة مع أنه في جعله مجازاً
مركباً نظراً والحاصل أن المجاز المركب يختص بالتمثيلية ^{للمخبر}
المستعمل في الانشاء والمستعمل في لازم فائدة الخبر الانشاء المستعمل
في الخبر ولا يشمل ما يجوز في أحد الفاعلة أن كانت علاقة

غير المشابهة فلا يسمى استعارة في حواشيه ولم يقل مجازا
 مرسلا لعدم تصحيحهم بذلك وهذا الشبهة خيرة لبقول المجاز
 المركب وقائمه اعتراض بالواو ويؤهم نفي التسمية بالاستعارة
 انه باسم اجزاء بل يكاد يتوهم انه يسمى تشبيها بغير ضمنية الاستعارة
 مع انه لا يسمى باسم بل بمافات القدم واعتراض عليهم التوحيق
 للتخصيص بان المجازات المركبة كثيرة كالاخبار المستعملة في الاشياء
 فلا وجه لخص المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية ونحن نقول
 لا تجوز في شيء من اجزاء التمثيلية من حيث الاستعارة
 تمثيلية بل هي على ما كانت عليه قبل الاستعارة من كونها حادثة
 او مجازات او مختلفات بل في المجموع من حيث المجموع بخلاف
 غيرها من المركبات فان التجوز فيها سائر من التجوز في اجزائها
 فلم يلتفت الى ذلك التجوز واكتفى عن بيانه ببيان التجوز
 في مفردة وهيت المركب الخبرى او الانشائي موضوع النوع من
 النسبة فيجوز بنقلها الى النوع الاخر فيصير المركب مجازا بجهة
 ذلك التجوز بخلاف التمثيل نعم يتجه ان التجوز في الهيئة التركيبية
 لم يدخل في شيء من الالفاظ فاما ان يتجوز في الكلمة المستعملة
 في التعريف وتجعل شاملة لها واما ان يترك بيانها بالمقاييس

فان قلت

فان قلت انما يدفع بهذا ما ذكرته من المركبات لا المركبات
 المقصودة بها افادة لازم الخبر فان قولك حفظت التورية
 تقصد به افادة مع معنى علمت انك حفظت التورية ولا
 تجوز في شيء من اجزائها فهو كقولك تقدم رجالا وتؤخر
 اخرى بعينه قلت لعله عندهم من قبيل المسلم من مسلم المليون
 من لسانه ويده فيمن يؤذي المسلمين فانه يراد به ان هذا
 الشخص ليس بمسلم لكن من عرض الكلام ولا يصح هذا اللفظ
 به مجازا وللمص في هذا المقام حاشية بغني عنها ما ذكرنا لكن
 نقلنا ليكون شرحا جامعاً لحواشيه رعاية لحق مكنونه وهي
 هذه اجزاء المركب المسمى استعارة تمثيلية وان كان لها مدخل
 في انشراح وجه الشبه الا انه ليس في شيء منها على انقاده
 تجوز باعتبار هذا المجاز المتعلق بمجموعها بل هي باقية على حالها
 من كونها حقيقة او مجازا اما الاول فكما في المثال المذكور واما
 فكما لو عتب في الكلام المذكور عن التقديم والتأخير والرجل يلفظ
 مجازي وكما في قولنا ختم الله على قلوبهم اذا جعل الختم استعارة لا
 حدث هيت مانعة عن خلوص الحق فيها وجعل الكلام استعارة
 تمثيلية بناء على تشبيه حال قلوبهم بحال قلوب ختم الله عليها حقيقة

بسم

ومقدرة هذه كلامه والآن استعارة تمثيلية لا مثالا
 على التمثيل وحصل التمثيل بهما مع انه لا استعارة بدون تمثيل
 لان فضل التشبيه تشبيه المركب بالمركب حتى كما عدها من
 التشبيه في نظر البلاغة كلاً وهذه الاستعارة مشارف
 البلاغة حتى لا يكاد يرقى من ذاق حلاوة البياض ولو يطق
 اللسان يحمل الاستعارة في المركب على الاستعارات المتعددة
 ان امكن ويجعل عليه ما امكن حتى الامكان ليكون المنظور
 للمبلغ هذا التشبيه العظيم الشان وحقيقته ان يؤخذ امور
 متعددة من المشبه ويجمع في الخاطر فكذلك المشبه ويجعل
 المجموعات متشابهة في منتهى شملها وان اردت مزيد
 التفصيل فلا تطلب عن هذا المختصر التلخيص وان جمع الى مقام عدة
 مثله لا الكلام اعد الايجاز من فضل وفي حواشيه ان
 المصحة قد تكون مركبة يجوز ان يكون الاستعارة المكنية
 ايضا مركبة ولا مانع من ذلك عقلاً لكنهم لم يذكروها
 وفي وقوعها في الكلام ترد ثم كتب على هذه التسمية ظفر
 بعد حين من الدهر بوقوعها في كلام الله تعالى على ما ذكره العلامة
 التفنان في قوله تعالى فمن حق عليه كلمة العذاب فانت تتعد

بمعنى التشبيه
 لا يجوز ان يكون التشبيه
 على التمثيل وحصل التمثيل بهما مع انه لا استعارة بدون تمثيل

من في النار في سورة التبريل ومن حواشيه في هذا المقام
 اذا قيل ان رب السبع البقل وقصده تشبيه التبريل
 بالتبريل الفاعل فاستعمل المركب الموضوع بالوضع النوعي
 للثاني في الاول فلا شك انه مجاز مركب والعلاقة فيه
 المشابهة وقد صرح العلامة النقاش في شرح
 بانها استعارة تمثيلية نحو انك تقدم رجلاً وتؤخر
 اخرى وفيه بحث فان الاستعارة المركبة التمثيلية على
 صرحوا يجب ان يكون وجه الشبه هيئة متشعبة مع
 امور وكذا الطرفان يجب ان يكونا هيتين متشعبتين مجموع
 اشياء قد تضامتا ولاصقت حتى عادت شيئاً واحداً
 فيقع في كل من الطرفين عدة امور كما يكون الشبه فيما
 ظاهر لكن لا يلتفت اليه وفي كون المثال المذكور كذلك
 بحث ولا شبهة ان نحو انك تقدم رجلاً وتؤخر اخرى
 غير مستعمل في التبريل الفاعل على تم القول بتمثل هذا النوع من
 المجاز في مثل هذا التركيب نسبة العلامة عضد الملة والدين
 في الفوائد الغيبية وشرح المختصر الى الامام عبد القاهر
 وذكر العلامة النقاش في ان ليس قول العبد القاهر والغير

من علماء البيان لكنه ليس بعيد هذا كلامه وما ذكر
من البحث عند دفع بانه لو قصد تشبيه غير الفاعل بالفاعل
لمضاهاته اياه في التلبس واستد الفاعل اليه كاهو المشهور
لم يكن تجوزا في اللغة فضلا عن ان يكون مجازا كذا اقول
قصد تشبيه التلبس الذي هو عبارة عن مفهوم المركب من غير
قصد الى مدلول جزئ من الاجزاء بالتلبس الذي هو عبارة عن مفهوم
مركب آخر كذلك فاستعمل اللفظ الموضوع بالوضع النوع
للتأني في الاول فالاخفاء في انها تشبيه اشياء باشياء قد
تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا وحيث يكون مثل
قولنا اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا يلزم من تشبيه
بهذا الاعتبار القول المذكور كون القول المذكور مستعملا للتلبس
فلا ينبغي ايضا ما ذكره بقوله ولا يشبه ان نحول اني اراك تقدم رجلا
وتؤخر اخرى غير متجمل في التلبس الفاعلي وما يؤيد ما ذكرنا من
انه قال المحقق انه لم يقل به احد لكنه ليس بعيد فانه يشترط
توجيه للمركب المذكور غير ما هو المشهور نحو اني اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى ظاهره وتؤخر رجلا اخرى ولا يحصل
لبل اخرى صفة تارة اي اني اراك تقدم رجلا تارة وتؤخر تلك
الرجل

الرجل تارة اخرى اي تردد في الاقدام اي الشجاعة والبلادة
على الامر والاحكام يحيم وجاء اي كيف النفس عنه لا تدرى
ايها اخرى هكذا حقق المثل فانه التحقيق الوفي لا جلي ولا يد
عليك انه لا يمكن الحكم على مفهوم الجملة كالان يصح على مفهوم
الفعل والحرف فلا يصح فيه التشبيه الذي هو مبنى الاستعانة
بل لا بد من التشبيه فيما يسهل التشبيه منه الى التشبيه في معنى
ذلك المركب كان يعتبر التشبيه في مضمون الجملة او في الهيئة
منها فيكون الاستعانة فيها ايضا تبعية وقد خلا عن الابعاد
التي كلام وما يحتج في الصدر ولا نجد في الصدر بعد الصلة
ان قولنا اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى سبب في التزويد
ان يكون التجوز باعتبار فبتحقيق المجاز المرسل في المجموع من غير
نصرف في الاجزاء كالاستعانة **المعتمد الثاني** في تحقيق مفعول
بالكنية اتفقت كلمة القوم الظكلمات القوم لانه لا بد في ال
من فاعل متعدد الا ان يقال قصد بتوجيهها الى المبالغة في الاتفا
حتى تجاوزت الى الاتحاد ولا يجب ان يقال لا سناد مجازي في
وحقيقة اتفقت القوم في كلمتهم فلا يضر وحدة الكلمة في
على ان اذا شبه امر باخر من غير تصريح بشيء من اركان التشبيه

سوى التشبيه المراد بالتشبيه ما لا ياتي بالتشبيه كان مشبها لا كما
لكونه مشبها فان التشبيه في اظفار المنية ليست هكذا اذ ليس
في نظم هذا الكلام تشبيه بل التشبيه موزا الى باضافة
الاظفار والشرط المذكور يشمل قولنا زيد في جواب من
قال من يشبه عمر امع انه ليس هناك استعارة بالكناية فما
خرجه بقول ودل عليه اي على ذلك التشبيه بذكر ما
المشبه به لا يستعمل مثل فيقضون عهد الله اذا اراد بالنتيجه
ابطال العهد فانه لم يلمح يد على التشبيه فيه بذكر ما يخص
المشبه به بل بذكر ما يخص المشبه بلفظ ما يخص التشبيه
الا ان يتكلف بما ارجوا ان لا يخفى على مثلك وفي شمول البيا
الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي نظرا لان مبنى الكلام
في مذهب على تناسي التشبيه كله مقتضى الاستعارة عليه
الدلالة بذكر ما يخص المشبه به على التشبيه بل على دعوى
تقرر الاتحاد بحيث لا يقصد بالدعوى ويجعل علم الثبوت
ويجبر عنه باسم المشبه وكذا في شمول الاستعارة بالكناية
على مذهب المختار اذ الدلالة بذكر ما يخص المشبه به على اللفظ
المتعار للمشبه لا على التشبيه فالاولى ان يقال اذا لم يذكر شي
من اركان

من اركان تشبيه شي بشي سوى المشبه وذكر مفعول ما
المشبه به كان هناك استعارة بالكناية لكن اضطررت اقول ان
اي اختلفت اقول انهم من قولهم اضطررب خبر القوم بمفعول
كلما تهم وليس بمفعول اختلفت اقول انهم كما هو احد معاني الا
لعدم اختلاف قول السلف والاول ان يقول اضطررت اقول انهم
الى ثلثة حتى يتعين قولهم وتقتض الحاق ثلث افراد من ثلثة
اخرى اي مجعولا لذلها فريده اخرى وكانت مستحدث واللا
فلم نجد التذييل بهذا المعنى واللغة لبيان ان هل يجب ان يكون
المشبه في الاستعارة بالكناية مذكورا بلفظ اي بلفظ الموضوع
له ام لا **الفتحة الاولى** ذهب السلف يريد به من تقدم
وهو في اللغة كل من تقدمك من اباك واقرارك وكانت
سمى اهل العلم الماضية سلفا لانهم ابادوا التعليم الى ان المتعار
بالكناية لفظ المشبه به المتعار للمشبه في النفس المرموز
اليه بذكر لازمة من تقدير في نظم الكلام وذكر اللازم قوته
على قصده من عرض الكلام ولا بعد فيه عند من شاهد
الاشارة الى المعاني العرضية وصدق بحاسنها المرصية وهكذا
المذهب الثالث الذي جعلها التشبيه المضمرة في النفس المدلول

عليه بذكر لازم المشبه به مبنى على جعل التشبيه معنى ^{عوضاً}
لامتداداً في نظم الكلام وحجبه تسميتها استعارة بالكناية
او مكنية اى استعارة مكنية لان الاسم هو المجموع ^{للاستعارة مكنية} للجزء
المكنية ظاهرة لانها استعارة بالمعنى المصطلح ومتلبيس بالكناية
بمعنى اللغة اى الخفاء ولان لا يتجاوز اللغة فافهم ومن
وجوه ترجيح هذا المذهب ان الاستعارة ح اقرب الى الضبط
لان كلامها هو لفظ المشبه به المستعمل في المشبه وكفى شاهد ^{للقوة}
انه الى ذهب صاحب الكشاف لا الى غيره ولو احياناً لا
فتقديم الظرف المقصر والتعريف صاحب المذهب ^{بصاحب}
اكتشاف تنوير لثانته ولا يخفى ان ما سبق يستلزم كونه المختار
فالاولى بقوله وهو المختار ^{للقوة} التفرع ويمكن ان يعقد لذلك
التفرع بان المقارنة مختار للجمهور وفي التفرع يستفاد
انه المختار بناء على الدليل وكثير من كلام السكاكي يحيل الى
ان مذهب هذا حتى ذهب الشارح المحقق في شرح التلخيص
الى ان مذهب هذا وصرف عباراته الالوية عن ذلك عن اللفظ
لكن الحق ان عباراته اظهر في كونه مذهب ما هو المشهور من
مذهب فلذلك اقال **الفرقة الثامنة** يستعمل كلام السكاكي بانها

اي

اي الاستعارة بالكناية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به ^{بما}
انه اى المشبه عينه اى عين المشبه به ولا خفاء في ان تسميتها
استعارة بالكناية او مكنية غير ظاهرة وان سلم ظهور وجه
كونها استعارة واختار دة التبعية اليها يجعل قرينة استعارة
بالكناية وجعلها اى جعل التبعية اى ما جعل القوم تبعية ^{للقوة}
على عكس ما ذكره القوم في مثل نطقت الخال من ان نطقت
استعارة لذلك والخال قرينة وترد عليه اما من الرد ومن ^{الرد}
ان لفظ المشبه لم يستعمل الا في معناه فلا يكون استعارة اذ
الاستعارة عنده مطلقاً قسم الجاز وهذا البراء على تفسير ^{للقوة}
بالكناية وهذه شبه قوية لم يحتم حول دفعها احد باليد
به ان يصفي اليه ونحن دفعناها في رسالتنا الممهولة
بالفارسية في الاستعارات وقوله وهو لفظ ^{بما} وانه قد صرح
بان نطقت مستعار للامر الوهمي فيكون استعارة ^{للقوة}
الاظهر انه بالنصب عطف على نطقت في الفعل لا يكون ^{للقوة}
فالزمه القول بالاستعارة التبعية ابراه على رده التبعية الى
المكنية عنها تقليداً للاقسام وتقريباً للظبط كما صرح به
ففي الكلام نشر على ترتيب الفد وحاصل البراء انك لم تستغن بالرد

ورد في قوله لفظ
وهو لفظ المشبه به

ويستعمل لفظ احدهما فيه ويثبت له من لوازمه الاخرين فقد اجتمع
المصراع والمكتبة مثال قوله ثقافا ذاقها الله لباس الجوع ^{المفرد}
ويستفاد من هذا البيا انه اختلف في جواز ذكر المشبه بغير لفظه
ولم نعر عليه حتى قال الناظر في شرح التلخيص ^{الظاهر} والذي يلاحظ
من كلام القوم ان في هذه الالية في لباس الجوع استعار ^{جدا}
تصريحه والاخرى مكتبة فانه شبه ما غشيت الانسان عند الجوع
والخوف من اثر الضرر من حيث الاشتغال باللباس فاستعمله
ومن حيث كراهة الطعم الملبس فيكون استعارة مصرحة ^{نظرا}
الى الاول مكتبة نظرا الى الثاني ويكون الازالة تخيلية وتحقيق
ذلك الاستعارة بالكناية ان كانت تشبها مضمرة في التقدير فلا مانع
من كون المشبه في التشبيه مذكورا مجازا وان كانت المشبه به المنة
التي المستعار للمشبه فلا مانع ايضا وذلك عن ذكر المشبه مجازا وان
كان المشبه المستعار للمشبه به كاهو مذهب الكاكي فصحة تدوين
على صحة الاستعارة من المستعار فان صحت صحت والا فلا ^{نكر}
الحقود الثلاثة في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية ومما
زيادة عليها من ملائمة المشبه به في نحو قولك تحال بالمنية نبت
بناد فان الخالب فيه قرينة الاستعارة وهو جمع تحال بالمنية في قوله

اللام

اللام اما بمعنى ظرف كل سبع طائر كما او ماشيا او هو لا يصيد من الطير
والظفر لا يصيد ونشكف في معنى علق زيادة على القرينة
وفي خسر فرائد **الفريدة الاولى** ذهب السلف ^{حسب} سويها
اكتشاف المادة الامر الدخا شت المشبه من خواص المشبه به مستعمل
في معناه الحقيقي وانما المجاز في الاثبات بعم البيا الذي شرحه في التولية
وليس كلام السلف فيما راينا الا في التولية وايضا لا يصح ^{عنه}
قوله ويسمونه استعارة تخيلية فيجب تخصيص الاسم بالايتم
الاستعارة الاله وتسمية استعارة لانه استعارة لك الاله
من المشبه به للمشبه وتخييلية لا تحل ثبوت المشبه ادعاء ^{نبا}
مع المشبه به وقوله وانما المجاز في الاثبات بمعنى ما المجاز الا في
الاثبات اى اثبات تلك الخاصة للمشبه وقع من السلف بياننا
لان يسمى مثل هذا المجاز مجازا في الاثبات ووجه التسمية ليس
موجبا للتسمية حتى يتجه ان الزايد على القرينة ايضا يشاركها
في كونه مستعارا تخيلا ويحكمون بعدم انكالك المكتبة عنه
واليه ذهب الخطيب **الفريدة الثانية** جوق صاحب الكشاف
كونه استعارة حقيقية في بعض المواد لما يلائم المشبه كافي
قوله تعالى فيضون عهد الله حيث استعمل الجبل العهد على كل

سبل الكناية والنقض لابطال قال صاحب الكشاف استعمال
النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالمحل على
سبل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين
قال الشافعي المحقق للتخصيص قد استغنى عنه ان قرينة الاستعارة
بالكناية لا يجب ان يكون تجميع بل قد يكون تحقيقية كاستعارة
النقض لابطال العهد هذا كلامه فالقرينة مجزئة والتعبير
بما لا يمتدح المشبه بما وضع للملايم المشبه به ويجري ان يكون التجميعية
باثبات النقص الحقيقي في الابه ايضا فجعلها استعارة لابطال
العهد من غير التقاوت في هذا الاحتمال يستظهر ان ما امكن ذلك
لا يلتفت الى غيره ومن ههنا انما ذكره في الفرع الرابع
ولا يخفى ان قرينة ضعيفة يستبعد كونها معتبرة عند البلغاء
فنقول لا يحتمل ان يكون مراد صاحب الكشاف ان النقص بعد اثباته
للعهد كناية عن ابطاله كما ان تشبهاً بالمنية كناية عن الموت
او ان يكون مراده شاع استعمال النقص في مقام اغادة ابطال
العهد او في اظهار ابطال العهد ولا يخفى ان جعل القرينة مطلقاً
مطلقاً التخييل اقرب الى الضبط فجزءه انسب بالاعتبار الفريدة
الثالثة جواز السككي كونه مستعملاً لا يثبت ما رأينا بيانهم

ان السككي جعل الاستعارة تخيلية مستعملة في امر وهي
توهيد المكلم شبيهة بمعناه الحقيقة ولم نعش من غيره على نسبة
التجويد اليه بان يكون مذهب التجويد ^{بمعنى مطلع} وهذا الترخيص التبيين
ويسميه استعارة وهو ظاهر تخيلية لانه مما خيل استعمال
المشبه في المشبه به ولا يخفى انه تحسفاً في خروج عن سواد
الطريق وانقراده عن كل رفق وهو في السلوك لا يليق ذلك
لان الجادة جعل اللفظ تابعاً للمعنى فجعل المعنى تابعاً للفظ ^{في}
عنه فان السككي عدل بما عليه طبيعة المعنى من اثبات المعنى الحقيقي
وهو ملايم المشبه به للمشبه لانه المكلم توهيد صوته وهيبته
واستعار له اللفظ الملايم للمشبه به ولا يرى داع الى كونه
سوى طلب استعمال اللفظ الاستعارة المتعارفة في اللفظ ^{المتعل}
في غير ما وضع له ذلك الفريدة الرابعة المختارة في قرينة الكنية
ان اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه راداً للمشبه به اي تابعه
كان باقياً على معناه الحقيقي وقد عرفت منشاء وفيه بحث لجواز
ان يكون ذلك فيما اذا لم يشع استعمال اللفظ راداً للمشبه به في
المشبه لانيما اذا لم يكن فانه الذي دل عليه سوق عيان ^{البيان}
حيث قال شاع استعمال النقص في ابطال العهد ووجه ما ذكر

ان الاول مدعاة اسم الاستعارة اذا لم يمنع جانب المقصود ^{بعبارة}
 ما سبق ان جعل الجميع على نحو ^{الذي} اذا لم يكن فيه كلفة اول مع ان
 القرينة عن الضعف مطلقا يدعى اليه وكان اثباته لاستعارة
 تخيلية لانهم صورة شبيهة اياه له على ما هو مذهب
 السكاكي لانه تعسف كخالب المنية اى كبقاء خالب المنية على
 معناه الحقيقي واثبات الخالب للمنية فردة على كل تقدير الى
 ما هو له اليك فعليك بالرد والسادم عليك وان كان
 له تابع تشبيه ذلك الراد فالمدكور كان مستعار لذلك
 التابع على طريق التصريح فالاحتمال لا عند اربع كون الجميع
 حقيقة والانقسام الى الاستعارة المصححة والحقيقة وكذا
 الجميع حقيقة استعارة تخيلية والانقسام الى الحقيقية والتخيلية
 والى ان يزيد اقسام الاحتمال بجهتها لك غير مرة الى ان حصل
 لك الاستعداد فعليا بالاعراض عليك بالاقبال والحمد لله
 لله على كل حال الفرقة الثانية كما يسمى ما اذا ادعى قرينة المصححة
 من ملائمة التشبيه ترشحا كذلك بعد ما اذا ادعى قرينة ^{المصححة}
 المكنتية من الملائمة ترشحا لها كقول الترشيح موضوعا
 لمفهوم مشترك بينهما وهو ما يلازم المستعار منه ويقدر

الاستعداد

الاستعارة او المفهوم مشترك بينهما وبين التشبيه وهو
 ما يلازم التشبيه ويقدر الاستعارة او التشبيه بل المقدم
 مشترك بينهما وبين التشبيه والمجاز المرسل لان الاشتراك
 خلاف الاصل لا يثبت من غير ضرورة ولا ضرورة هنا ولك
 تحصيل ذلك المفهوم بسهولة مما القينا اليك ولا يخفى انه لا مفع
 لقوله ما اذا ادعى قرينة المصححة لان ذكر ملائمة التشبيه لا يصلح
 ان يكون قرينة المصححة حتى يحتاج الى تعييد جعله ترشحا
 بالزيادة على القرينة ولا يكفى في التعييد الزيادة على قرينة ^{المكنتية}
 بل لابد من ان يكون زابا على قرينة التخيلية ايضا ^{الآن} يقال
 الداخل في قرينة التخيلية لا يزيد على قرينة المكنتية فلا يفعل
 ولا يخفى ايضا ان الاشتراك بين المصححة والمكنتية لا يخص
 الترشيح بل يشمل التجرى ايضا بل الاشتراك بين التشبيه
 والمجاز المرسل ايضا ^{الآن} يقال التخصيص مجرد اصطلاح فاعرفه
 ولوله يسمى تجريرا فان محاسن الكلام ليست من نفاذ
 الاسماء ويجوز جعله ترشحا للتخيلية او الاستعارة
 التخيلية اما الاستعارة الحقيقية فقط وكذا التخيلية
 على ذهب اليه السكاكي لان التخيلية مصححة عنده واما

واما التخيلية على مذهب السلف فلان الترشيح يكون
للجواز العقل ايضا بذكر ما يلزم ما هو له كما يكون للجواز
الغوي المرسل بذكر ما يلزم الموضوع له والتشبيه بذكر ما
يلزم المشبه به ولا استعارة المصراحة كما سبق الاول وترك
قوله ولا استعارة المصراحة او زيادة الكنية ايضا ووجه
الفرق بين ما يجعل قرينة للمكنية ويجعل تخيلا او استعارة
تحقيقية او انشائية تخيلا لانفسه وبين ما يجعل زائدا عليها
ترشيحا قوة الاختصاص بالمشبه به فاني ما قوى اختصاصا ^{تعلقا}
به فهو القرينة وما سواه ترشيح ^{مجرد} خصوصيا الفرق بين القرينة
والترشيح بالمكنية لانه لا التباس بين القرينة والترشيح
في المصراحة كما استدل اليه نعم يحتاج الى الفرق بين ما ذكره
بين القرينة والتحريم فاني ما استدل اختصاصا بالمشبه كقرينة
وما سواه تجر بدا ولا يظهر ان ما يحضره السامع ولا فهو
القرينة سواء ترشيح ولك ان تجعل الجمع قرينة في مقام شدة
الاهتمام بالايضاح الحمد لله على تمام الاصباح بعد الظلام ^{المحقق}
الى المصباح ونرجوا الانتظام في سلك دعاء طلبة الصلوات
في الصبح والرواح نعم كلامه يعون من عم نواله

بأنه خير من غيره

اذللت انشبت اظفارها الفيت كل تيممة لا تنفع
او وجوه

للاستعار اربعة تسميات باربع اعتبارات التقييم
باعتبار الاستقلال وعدمه فان كانت في غير الفعل
والحرف فاصلية وفيها تبعية والثاني باعتبار ذكر
المشبه به وعدمه فان ذكر فهو مصدرة وان ذكر المشبه
فمكتبة والثالث باعتبار تحقق المشبه وعدمه فان
كان متحققا فهو تحقيقية وان كان موهوما فتخييلية
فهي قرينة الكنية والرابع باعتبار ذكر الملايم للمشبه به
والمشبه من غير القرينة وعدمه فان ذكر ملايم للمشبه
فقرشحية وان ذكر ملايم للمشبه فهو مجردة وان لم
يذكر واحد منهما فهو مطلقة المختص منهم

تعريفات

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

للمناظرين الناظرين في التعريف في نفس التعريف مع قطع النظر
عما عداه انظار ولا يتقدم في ورود الانتظار لانتية ما نقله ههنا عن الشيخ
بحصوله ان هذا التعريف عند القائلين يخرج التصورات فما يقال كان
لم يطلع على هذه المناقشة ليس بشيء لان المراد بالعلم اما القواعد المخصوصة
فيل فيه انه يؤمن ان جميع المحذورات كالاول من اخذ العلم باحد المعاني الثلاثة
وليس كذلك بل السؤال الاول خروج معرفة التصورات من ناشئ من اخذ
العلم والبواقي من اخذ العيني ولو قال للمناظرين الناظرين في التعريف انظار
الاول خروج معرفة التصورات من الحكمة مع انها منه كما يشترط كلام الشيخ
في مفتاح كتابه لان المراد به على كل تقدير يلزم ذلك والثاني لكان اولى واجيب
بان مجموع المحذورات من حيث المجموع ناشئ من العلم وبيان للعلم مدخولا في ورث
المجموع باعتبار كونه متعلقا للاعيان وهما ليسا بشيء ويمكن ان يقال ان جميع
المحذورات ناشئ من اخذ العلم والاعتناء بالاحوال والادراك ولا كما منشائية
الاعتناء بالاحوال لها ظاهر اجمالا دون العلم اذ يطلق على مطلق لم يتعرض لهما في بيان
التعليل او ادراكها انت خير بانه لا يخرج في التصور بل كما يرتبط به التصديق
فهو يتعلق به التصور ايضا حتى يتعلق بنفسا تصديق فيكون ادراك القواعد اعم
من التصور والتصديق وهو مخالف لقوله المشهور ان يستقر اطلاق العلم بالمعنى الا
فيه بالمقوله الاول خروج التصورات اذ على هذا التقدير لم يخرج جميع التصورات كما
هو الظن من عبارة لكان المتبادر من اضافة الادراك الى خبر القواعد هو التصريح
فيما يجي بقوله وثانيها التصديق بتلك المسائل لان بان المراد بادراكها التصديق بها
يقينا او ظاهريا متعلقة بالاحوال المذكورة لا يخرج ان المراد بالاحوال المذكورة
احوال الاعيان والتعلق العام بالخاص لان تلك القواعد المخصوصة بالعلم بمنزلة الجنس
احوال الاعيان الثلاثة ههنا عبارة عن الموضوع والمحمول في العلم مختصة ومميزة لها

لها واما تعلق الجمل بالفضل لان الاحوال المذكورة بثلاث القواعد غلب
في كلامه بل القواعد فقولهم ما لا شتم الكمال الجزاء اعتمادا بقوله متعلقة بالاحوال
حيث لم يعلق متعلقة بالاحوال والاعيان مع ان الاخر فيه سهل كما يشترط فلا
وعلى الثاني ادراك قواعد متعلقة بها فيه انه لا حاجة الى تقدير القواعد
بعد العلم اذ احوال الاعيان الثلاثة ههنا عبارة عن الموضوع والمحمول كما عرفت
في العلم يعني عند الادراك بالاحوال الاعيان الاحوال الجزئية الثابتة في الاعيان
الشخصية ويكون المراد بالتعلق هنا الاول والثاني تعلق القانون بالفروع كما لا
يخفى وعلى الثالث ممكن ادراكها الظان الظاهر يرجع الى القواعد في التعريف
لحكمة ملكة مثلية من ادراك قواعد متعلقة بالاحوال الاعيان بتقدير المضاف
والمضاف اليه ويحتمل ان يرجع الى الاحوال والمعنى للحكمة ملكة ناشئة من ادراك
احوال الاعيان بتقدير المضاف فقط وكلاهما بعيدان عن مقام التعريف على الاول
ان يقال ملكة تكرار ادراكها كما سقري لا يقال لا يجوز انما استعمال المشتركة
الظان يجعل من المحذورات لكن لما لم يكن له دخل في الجامعة والمافيه ولم يكن
مختصا بتعريف الحكمة لم يجعل من عوارضها وانما صرح ارادة كل منها كما في هذا
المقام جاز استعمال فيه انما انما يتم اذا اخذ المحرف بالفتح عند التعريف عاما بالعموم
الافرادى بين المعاني الثلاثة وهو بطل في مقام التعريف على انه في محتمل ان يكون
المراد بالعلم معنى معين بخصوصه ويذكر بلا قرينة ويحتمل ان يكون ذكره كذلك
لكونه المطحاصا لباي معنى اريد فارادة احدا لاحتمال الاول خروجه
معرفة التصورات بمعنى التصورات يعني ان ادراك مفهومات الاشياء ومقتضاها
من الحكمة او في تلك الادراكات كاللغز مع انها خارجة عن التعريف هذا
هو المراد فلا تنسب الى خرافات الارباب من دونه الاخر يحتاج الى قرينة ايضا
لهذا اجاب بعض الناس بان تعلق القواعد بالمخصوصة والملكة بالاحوال الاشياء
صحيح وهو قرينة على المراد بالعلم التصديق وهذا ايضا ليس بشيء ولو قيل في

ما يقال في تقرير القضية في اعتبار القول ملفوظا او معقولا ^{المتكلم} وجه
فلا تغفل الثاني خروج باب الامور العامة من الحكمة والامور
ما لا يختص بقسم من اقسام الموجودات كالواجب للجوهر والحدس وقيل
هي ما يشتمل جميع الموجودات او اكثرها وقيل هي ما يشتمل جميع الموجودات ^{على الاطلاق}
او على سبيل التقابل ويتعلق كل من المتقابلين فرض على كل واحد من الجزئين والقدم
والحدوث وهي عبارة عن مبدأ الاشتقاق عند البعض وصرح في حاشية التمهيد
وصرح العلامة الذواني في حاشية المطالع بانها عبارة عن المشتقات
كالقديم والحادث قيل عليه تعبير المصنف في عنوان الفصول في بحث الامور العامة
بقوله فصل في الواحد والكثير وبقوله فصل في القديم والحادث دليل على انها هي
مشتقات وانها موجودات خارجية وايضا صرح في حواشي التمهيد في هذا السؤال
ليس بشئ وايضا هذا السؤال ناشئ من الغفلة اذ الشارح اورد مع جوابه فيتم
انتهت خبر بانها ليس بشئ اذا اخذ مذهب البعض كافي في السؤال في
شائع كثير بل اجاز اكثر السؤال من هذا القبيل على انه ايضا كونه من ^{الوجود}
الخارجية وكون البحث عن احوالها يحتاج الى احوال الموجودات الخارجية محل
بحث كاسمعي ان شاء الله تعالى وبراءة هذا السؤال مع جوابه لا يمنع ان يكون في
عدد المحذورات الواقعة على التعريف ويجيب جواب شاف ولا يحذور فيه ^{الذات}
في تخصيص الشئ هذا السؤال من بين المحذورات اذ هي ليست من الاعيان بل هي ^{مجردة}
نظرة في الوجود والوجود عند الشيخ من الموجودات الخارجية وايضا عند
الحكماء وجود الواجب من الموجودات الخارجية لما انه عين الذات عندهم وعند
الاشعري والحق البصري من المعتزلة ان وجود الموجودات كلها عين
الذات فيكون من الموجودات الخارجية انتهى انت خبر بنسائه اذ الواجب ^{الذات}
وكيفية نسبة بين الذات والوجود الخاص والوجود المطلق صرح في شرح حكمته
العين في بحث كون الوجود عينا للواجب وانما نقله من الشيخ وغيره انما هو في ^{الوجود}

في الوجود الخاص وما عمن الامور العامة انما هو الوجود المطلق الخاص
علانه يجوز ان يكون قوله اذ هي ليست من الاعيان سلبا لايجابا ^{الكل} لا سلبا الكلية
لان العدد مركب من الوحدات لان الاعداد التي تحتها علم ان في العدد مذهبين
الاول اعتبار الجزء الصوري فيه والثاني عدمه وقوله لان العدد مركب من الوحدات
منص على القول الاول اذ على القول الثاني لا فرق بين القول بكونه مركبا من ^{الوحدات}
التي تحتها وانت خبر بان العدد سوا مركبا من الاعداد او من الواحد لم يكن موجودا
عينيا واقام على الصوري وما تقوم به بالاعتباري لم يكن موجودا عينيا فقوله لان العدد
مركب من الوحدات في نفي العينية عنه ليس اخذه احترازا بل لكونه اشهر وقوي كما
لا يخفى فلا يكون العدد من الاعيان قبل يجوز ان يقال حكم الكل ليس حكم الجزء
فلا يلزم من عدم عينية الا عدم عينية الاعداد انت خبر بطلان ذلك من سبق
الخامس انه لا قبل الانبجاء جعل البحث الخامس والسادس محذورا واحدا ^{لأنه}
استخبر بان الانتب ترك هذا القول لان الوجود الذهني مستقل بمجوده ^{الملكة}
والمعدوم امر اخر مجوده عنه فيها ان المراد بالاحوال اما جميعها او لا يذهب
عليك عليك انه لا بد من ملاحظة الاعيان في ترتيب الاحوال جميعا والانبجاء المنع
للملزومة مع انه ليس كذلك يعرف بالتأمل وان لا يكون المدون حكمه على تقدير
ان يكون العلم عبارة عن المسائل والمسائل والمبادئ والموضوع وان لا يكون المدون
متعلق بالحكمة ان كان عبارة عن التصديق والملكة ولا ينفصل الحسنة اعتماد الظهور
وان اراد جميع الاحوال المدونة يلزم من قبل عليه ارادة المدونين من غير لفظ
والعليه يا بابه مقام التعريف وايضا ينقص بحكمة افلاطون حيث لا تدبر في زمانه
وايضا مادة النقص لا بد ان يكون محققا فلا وجه لقوله اذا جاء حكم في الشئ
انت خبر بان التردب البعيد قد يورد كثيرا للتوسيع وايضا هذا خروج افلاطون
لا يضر لنا نقص التعريف بل ينفع وحديث تحقق مادة الفقر ليس كليا وامر متبنا
علانه عدم تحققه ليس ثابت بل لظن تحققه اذ العلم تزايد بلا حقا لا فكرا

يلزم انه اذا جاء حكيم آخر وقول احواله اخر لا يكون الحكم السابق
حكما في زمان سابق ولا لاحقا مع انه ليس باصناف جميع الاحوال المدونة
وهو واجب انصافه بالحكومة مطلقا فقولنا ان قلت حكيم كل زمان يجب علمه
بالاحوال المدونة في زمانه لتلك الملازمة وبنا كفاية انصافه بالحكيم علمه
وجته بالاحوال المدونة في زمانه وقد وجد وقوله قلت لحيث ان ثبت الملازمة
الممنوعة بئانه وان كان ذلك العلم والبحث كافي في انصافه بالحكيم في زمانه
لكن لا يكفي في انصافه به في الزمان اللاحق مع انه حكيم فيه ايضا قلت يلزم
ان لا يكون الحكم الشا حكما في ذلك الزمان اي زمان اللاحق الذي هو زمان
جماعة فيه انه حصل ما يجب عليه في انصافه بالحكيم وهو العلم بالاحوال المدونة
في زمانه لاجمع الاحوال فكيف يلزم ان لا يكون حكما في ذلك الزمان بعد تحصيل
ما وجب عليه وقبل يجوز ان يكون اطلاق الحكم في ذلك الزمان باعتبار ما كان
انت خبير بانه لاحاجة الى هذا الاعتذار يلزم ان لا يبقى ذلك الحكم حكما ما لم
يعلم تلك الاحوال الملازمة مسلمة وبطلانها هم اذا انضاف بالحكومة في
سبيلها وما يساوقه بالحكمة والكلام ونحوهما احدهما المسائل المحققة
توصيف المسائل بالخصوصية بالنظر الى المساوق لابه والعلم والام لا يصح ان يقع
العلم بمنزلة الجنس في تعريف المساوق الا ان يلزم مفهوم المسائل المحققة عانما
في العلم وقوله اما مطلقا مقيد السيل من اجيد اذهود اخل في الخصوصية لاحاجة اليه
بعد انصاف المسائل بالخصوصية بالنظر الى المساوق وبالنظر الى العلم ليس مقيد
وثانيها التصديق بالمسائل عن دليل تقرر عند الجمهور ان اجزاء الفن جملة
موجبة كلية غير اولية والقضايا الكلية الاولى ليست من اجزاء الفن وعند البعض
اعم من الاولى والقضايا الكلية الاولى التي هي غير محتاج الى تنبيه جزء من الفن
صرح بكونه مختارا البعض مسعود الشراي في اول حاشية المطالع والحاشية طلق
المسائل في الاشارة الى ما ذهب اليه البعض وقيد هذا بقوله عن دليل اشارة الى

10
التختار بالجمهور والحل بهذا الطريق احسن وأولى من ان يقال قوله عن دليل اطلاق
غلط فان حقيقة العلم انما هي مسائل مطلقا نظرية ودينية مستنبطة عن الدليل
كانت عنه في الحاشية اي ملكة استحضارها متى شاء اي ملكة تقدم
بها الاستحضار متى شاء لا ملكة الاستحضار بالفعل على ما ظن حتى يقال
يلزم ان لا يتصدق بالعلوم والحكمة الا قليلا فان قوله متى شاء يصح بما قبله
على انه يجوز تقدير المضاف اي ملكة اقتدار استحضارها متى شاء وقد
يطلق الملكة على التيقن التام لا يذهب عليك ان المتبادر منه ان العلم
وما يساوقه لا يطلقان على الملكة بهذا المعنى وهو مخالف للجمهور منه من جواز
الاطلاق وما صرح به شارح مختصر الاصول بحاشية قدس سره في اطلاق
العلم على هذه الملكة في حد الفقه قاعده والمبادئ القسومية وهي غيا
عن تقريباً الاشياء التي تستعمل في العلم كتعريفات الكفا والزمان والملك المحركة
وغیرها والتصديقية وهي عبارة عن القضايا التي تنالها فباعتبارها
العلم وهي ثلثة علوم متعارفة ان كانت بيينة واصول موضوعية ان كانت
غير بيينة كمن مسلمة على سبيل حسن الظن ومصارف اي موقوفات ان كانت
مشككة وموقوفة الى ان يتبين وان سلمت في الوقت والوضعية اي هنا
لا التصديق بموضوعيتها وبدل عليه جعل بعض تعريفات العلوم حدا
اسميا تفصيل المقام انه ذهب الجمهور على ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم
او التصديق بها كما صرح حوايه واسماء العلوم موضوعية لما افتقروا اليها
انما يكون بتفصيل تلك المسائل والتصديق بها وذلك لا يكون الا بعد التدقيق على
جميعها ان امكنه واما ما يذكر في تعريفاتنا من ان الحكمة علم باحوال الاعيان
آه والمنطق علم يبحث فيه اه فهو وهم لها ان كانت مساوية للمسائل والتصديقية
فكل تعريفات العلوم المذكورة في المقدمة كلها رسوم حقيقة لها على ما ذهب اليه
الجمهور وذهب بعض المتأخرين منهم صاحب المواقف والسيد سند الى ان اسما

الان اسماء العلوم موضوعات كليات شاملة لتلك المسائل والتدقيقات
بها وتلك المفاهيم الكلية هي المذكورة في تعريفها المأخوذة من الموضوع استثنائا
فان فصل في التعريف تلك المفاهيم كان حذا استثنائا وان فصل لان مكان رسما استثنائا
لها على اختيار البعض وقد ظهر لك تماثلنا ان اسماء العلوم كما يطلق وصفا على
المسائل والتدقيقات والكلية والمجموع على اختيار الجمهور كذلك يطلق وصفا على
المفهوم الشامل لكل من الاربعة المذكورة على سبيل الانفراد على اختيار البعض وهو
بقوله ويدل عليه جعله كمن لم يظهر اطلاق لفظ العلم على تلك المفاهيم الكلية اذ
البعض انما هو في اسماء العلوم والمساوق لفظ العلم فتعريف العلم والمساوق
ليس بجديد ثم اعلم ان الحد الاسمي ما يبين مفهوما الاشياء من غير ان يعلم بوجوده في
سواء كان موجودا في الخارج في نفسه ولا فاذا عرفت شيئا حد اسميا ثم علمت
في الخارج ان تلك الحد حد حقيقيا والرسم الاسمي ما يبين لوازم هذه المفاهيم
والتعريف الحقيقي ما يبين ماهيات الموجودات ولوانها فاذا اجمع التعاريف
تحت اربعة في الحقيقي واربعة في الاسمي وواحد التعريف اللفظي فجميع الثمانية
داخل في قولنا الشارح دون التعريف اللفظي اذ هو يبين في داخله المطلب الحقيقي
على ما اختاره قدس سره اما اذا كان المراد لوضع العلم اه لا يخفى عليك ان
من جعل المفهوم الكلي موضوعا له وهو بعض المتأخرين جعل المساوق عبارة
عنه دون عن كل واحد من تلك الاربعة ومن جعل المساوق والعلم عبارة
كل واحد من تلك الاربعة موضوعا له وهو الجمهور لم يجعلها عبارة عن مفهوم
كلي بل تلك المفاهيم الكلي المذكورة في التعريف رسم لها ما كما عرفت فيما سبق فقولنا اما اذا
كان المراد لوضع العلم الى قولنا فلا تعدد في معناه ليس منطبقا للشي من المسكين بل اللائق
في شأنه ان يحكم برفع من المبين الا ان يدعى الاصطلاح للجمهور من غير تبيين
قد يطلق لفظ الحكمة خاصة اي من بين المساوق ولفظ العلم الواقع في التعريف انما
لا يطلق على التدقيقات والتصورات تدبر وعلى هذا كان اطلاق العلم على المعنى الشاس

الان المختصر بالحكمة في لم يلزم استعمال المشترك بلا قرينة اذ اطلاق الخبر عليه
بخصوصه يجوز ان يكون قرينة انت خبير بان الحكمة اذا كانت عبارة عن الادراك
المطلق يكون معلوم الحكمة عبارة عن المورك المطلق وهو الغضا بالكلية فيشتق
التصديق والتدقيقات في شق التصور لا نقل التعريفات متصور ومعلوم لا تصور
وعلم في لا يخرج شئ من التصورات اي التصورات التي هي تعريفات الاشياء التي لها
اي تلك التصورات فرد في الخارج وهو الحدود الحقيقية عن احوال الاعيان التي هي
معلوم الحكمة كما لا يخرج نفس التصور عن الحكمة فان كل تصور اي متصور له فرد
في الخارج يصدق عليه انه من احوال الاعيان اذ المراد من احوال الاعيان المحولات مواظا
بحسب الصورة والحقيقة في يدخل التصورات والتدقيقات المتصورة في الحكمة لكن
لم يدخل الحدود الاسمي وادراكها فيها ولا ضرا اذ لا بأس من خروج ما ليس له فرد في
الخارج من التصورات عن الحكمة ومعلومها اذ لا كالاعتدال في ادراكه كما قال السيد
المحقق في حاشية المطالع انما اخذ بها اي اعيان الموجودات في التعريف لان كمال النسبة
الانسانية انما هو ادراك العاقل لتفاوتها لأمور المستند اليه سلسلة العقلية
بحسب الواجب الوجود الاصل اعني الخارج ولا كمال لها معتد به في ادراك احوال
المعدومات واذا بحث عنها في الحكمة كان على سبيل التبعية دون الامالة هذا غاية
توجيه الكلام وان صدرت آخر مقدار الطعن المحسن عن بعض الانام ادركنا
يتعلق بالامور العامة سواء عدها متعلق الادراك المحمول والموضوع او كلاهما
مقالة المحمول على الامور العامة الشاملة امور عامة اخرى شاملة للاشياء
ايضا كالموضوع كما صرح به الشريف قدس سره في حاشية المطالع حيث قال المصور عنه
في هذا القسم هو الاعراض الذاتية للامور العامة فيكون مشتركة مثلها وهي في
الامور العامة مطلقا سواء كان موضوعا او محمولا من احوال الاعيان اما كونها ماعدا
موضوعا من احوال الاعيان فقط واما كونها ماعدا محمولا منها فكونها مشتركة
مثلا فاذا كان مشتركة فلي لا يجوز ان يعد من احوالها فيقع على تصديقات تلك الشا

انها متعلقة باحوال وقد اعترض مسعود المحشي على كون الاعراض الذاتية لا يكون
 العامة مشتركة مثلها بقوله لاحفاء في ان كون الصفة عرضا ذاتيا ليس مشترك
 لاستلزام كون تلك الصفة مشتركة وعرضها لما يقع عليه الاشتراك اذ صفة
 صفة الشيء لا يلزم ان يكون صفة له واجاب بان ما ذكره قدس سره ليس بناء على تلك
 الكلية بل الامر فيما نحن فيه واقع على الوجه المذكور وهذا توجيه من الفقير فلا تقبل
 وقد وجهه بعض الاكابر هكذا يعني ان الامور العامة في تلك المباحث ولو
 موضوعات لكن يصدق على تصديقات تلك المباحث انها متعلقة باحوال الاشياء
 اذ التصديقات تتعلق بالموضوعات ايضا اذ هو ادراك نسبة بين الموضوع والحال
 وبعض المعاصر قد حمل المقام على ما حمل واعترض عليه بقوله لا يخفى عدم ملابسة
 هذا الجواب للسؤال لانه غرض السائل ان بابا الامور العامة يبحث عن احوال الـ
 مور العامة وهي ليست من الاعيان فاحوالها ليست من احوال الاعيان والمحشي اجاب بان
 الامور العامة من احوال الاعيان فالبحث عنها يبحث عن احوال الاعيان ولا يخفى في هذا
 التوجيه والاعراض من عدم الشعور والافتراء وانه من احوال الاعيان
 كون العدد من احوال الاعيان في كون موضوع البحث المعدود من اصول الرياضه
 وهذا الجواب قد صدر عن بعض تلامذته في حاشية على حاشية المطالع واعتمد
 عن هذا الاتفاق بان مق الموجه للتعريف اذ حال مباحث العدد في الحكمة واما انه
 كيف يكون موضوع البحث فيبحث اخر خارج عن صدد الموجه واجاب عنه فيما نقل عنه
 بان يقول ان كون العدد من احوال الاعيان لا ينافي في كون موضوع البحث معدودا
 من الاعيان ويكون البحث عن احوال البحث عن احوال الاعيان اذ مدار كون الموضوع
 خارجا على كون ما يتصف بالموضوع وعنوانه موجودا خارجيا في الجملة سواء كان
 وصفا بالمواطاة او بالاشتقاق اشهر انه خبير بان هذا المدار مع كونه جوايا في
 في اول الامر لم يكن جوايا مستقلا عن الامور العامة بل عن الوجود الذهني
 ايضا ولما كان هذا غير صافي من الكدر اجاب مسعود المحشي بان يقال ان العدد مما

من قدس سره
 في حاشية
 في حاشية

ما اشبه الحكماء وكونه من الاعتبار عند المتكلمين انما يعرف من الماهية
 قبل العمل قدس سره ان الوجود الذهني وان كان اعم بحسب العروض من الوجود
 الخارجي لكنه خاص بحسب البحث اذ ليس البحث عن العام بل البحث عن الوجود الذهني
 للموجود الخارجي انتهى ملخصا كون البحث عن الوجود الذهني الموجود مطلقا
 عند كل احد ويشهد له دلائل اثباتية حيث اقتضوا في اكثر الدلائل على اثبات الوجود
 الذهني للمعدومات وتيقويه تصريحاتهم منهم مسعود المحشي حيث صرح بقوله
 فيه ان البحث عن الوجود الذهني ليس على الوجه المذكور بل على ان الاشياء وجودها
 ذهنية سواء كانت تلك الاشياء موجودة في الخارج او معدومة ممكنة او مستحقة
 فلا يكون البحث عنه بحثا عن الموجود الخارجي وايضا صرح ميرزا في حاشية
 حكمة العين بان المدعي اثبات الوجود الذهني في الجملة سواء كان في الموجودات
 او المعدومات لا اثبات في الموجود فقط كما اشعر به كلامه قدس سره انتهى فالحق
 للحق ان بحثه استطاردى فلا يكون من الاعراض الذاتية لان العارض
 لا مرعي من الاعراض الغريبة وهذا الحكم وان كان خلافا لكن الحق في البحث
 والا كان في الخارج عارضا في الخارج ويتوقف على الوجود الخارجي لان العارض
 الموجود الخارجي يتوقف على الوجود المحروض في الخارج فلو كان الوجود
 عرضا ذاتيا للموجود الخارجي يلزم توقف الوجود الخارجي على الوجود الخارجي كسائر
 اعراضه المتوقفة على الوجود فيلزم توقف الشيء على نفسه ان كان الوجود المتوقف
 والمتاخرين والاي لم كون الوجود موجودا بوجودين وهما باطلا
 وهذا الكلام وما يرد عليه مشهور في فيما بينهم ويفصل في حاشية شرح حكمة
 العين مع ما يرد عليه عرضا مخافة الملال ولذلك وللهرب عن توقف الشيء
 على نفسه وقوله ولا يكون اثبات الوجود فيه من مسائل هذا العلم عطف تقريبا
 لما قبله وذلك لما حقوية الشبهة العلامة في اول شرحه حاشية الواقف حيث
 قال ان موضوع العلم لا يثبت فيه وجوده لانه المط المبين في العلم اثبات الاعراض

سواء كان ذلك الامر اعم داخل او خارجا منه

الذاتية لموضوعه ولا شك انه متوقف على وجوده فلا يكون وجوده عرضيا
 مبنيا فيه ولا لزم توقفه على نفسه وأعترض بان اثبات العرض الذي هو الموضوع
 متوقف عليه واما اثباته فلا واجب بان الوجود المطلق مشترك بين الموجودات
 باسرها فلا يكون عرضيا ذاتيا لشئ منها واما الوجود الخاص بواحد منها فهو
 جزئي حقيقي لا يجعل على شئ قطعا ويرى ان يقال لما امتنا الوجود عما عداه من
 الاعراض الذاتية بتوقفها عليه لم يستحسنوا ان يجعل معها في قرن فبطلت اثباته
 مع اثباتها في علم واحد فاتفق هذا فانه ينفعك في توضيح المقام ولا تلت الى
 مقال دارالمقدمة مشهورة **قوله** او على المعنى الرابع قبل المبنى على هذا الجمل انما هو
 الجواب عن الاعراض الاول دون الآخرين هذا أنت خبير بمشاده فانه اذا حمل العلم
 على المعنى الرابع يكون جوابا عن الآخرين بلا مشقة اذ يدخلون تحت المسائل التي هي جزئ
 من المعنى الرابع. ثم الحق في الآخرين يحصل اذا حمل العلم على المسائل والصدقيات على الملكة
 الجاهل من الثلاثة مجتمعا متوقف على الثلاثة المذكورة وهو مراد لكن لا في ان يذكر الملكة
 مع الثلاثة المذكورة اذ لا شبهة ان العلم اذا حمل على الملكة يكون جوابا عن الاسئلة
 الثلاثة مجتمعا. ثم اعلم ان بعض المعاصرين قال في كون الجواب عن الاول مبنيا على المعنى
 الرابع نظرا لان ما في الرابع في المبادى التصورية والصدقيات لا مطلق التصورات و
 التصورات والسؤال انما هو بالطلق انتهى أنت خبير بمشاه ايضا لان المبادى التصورية
 كما عرفت هي حدودها الاشياء المستعجلة في العلم وهي موضوعات مسائل سواء كانت
 موضوع العلم ونوعه او عرضها الذاتي او نوعه وعلتها هذه الكونية باحتوائها على
 الاعيان وكون الاعيان موضوعا كان مشتملا ومبينا لتعريفات جميع الاعيان و
 حدودها وتعريفات اعراضها الذاتية التي هي موضوعات في مسألة اخرى وكانت
 هي وما يمكن ان يشتمل عليه مبادئ تصورية لا بد ان كان مشتملا على تعريفات الاشياء
 التي لا يمكن لها فرد في الخارج مما يبحث عنها بالتبع وغيره وهي التي اردت بقوله فيما
 ولا بأس من خروج ما ليس له فرد في الخارج آة ولا شبهة لكل احد ان السؤال انما هو

قد يقال ان العلم
 متوقف على موضوعه

العلم لا يحصل من تكرار ادراك النظريات كذلك
 يحصل من ادراكات والشعوريات النظرية وغير
 النظرية بل لا بد من كونه في الصلوات

بما لا يخفى
 في موضوعه وهو العلم
 بغير موضوع

مخرج تصورات حقايق الاعيان لا يخرج تصورات جميع الاشياء سواء كانت
 موجودة ومبجوزة عنها في الحكمة او معدومة شاملة لمبادئ جميع العلوم
 ولغيرها او مستعجلة وكيف يتوهم العاقل دخول تصورات الاشياء على هذا الوجه
 في الحكمة وما المناسبة فيه وكيف يتوهم العاقل ان تصورات الاشياء باعدا افراد
 الجزئي الذي لا يكون كاسبا ولا مكتسبا عنه لم تكن مبادئ تصورية للحكمة وان هذا
 الآلة العقلية عن الحكمة وايضا صرح كثير من الفضلاء ووجه غير من الاذكياء بتصورات
 حقايق الموجودات الحسية خارجة عن الحكمة عند البعض وداخله فيها عند من غيرها
 بانها علم بالاشياء واحوالها حتى انه معدوم الحسنة صرح بان تصورات الاشياء داخله في
 الحكمة ومبادئ تصوراتها لها ان اردت فادرج اليه **قوله** والاطلاع على الحقايق
 وان كان آة هذا يؤيد ما قلنا من ان السؤال يخرج الحقايق لا الاشياء **قوله** بمعنى التحقيق
 التام والتمام وهو كون الشخص بحيث يستجمع الاسباب والشرائط التي يمكن بها
 من تحصيل ما يراى من الاحوال ويكتفي به الرجوع عند استعلامه فلا يرد عليه انه
 ان اراد التام البعيد فهو قد يوجد لغير الحكم وان اراد القريب فهو مجبول غير
 منضبط كذا بين التقادرات في موضعه لكن دلالة العلم الواقع في التعريف مع كونه
 على هذه الملكة بعيد غاية البعد كما لا يخفى **قوله** وان لا يكون المدون حكما يتعلق
 حكمه كاشرا اليه فيما سبق **قوله** وان لا يكون يرجع الاحوال المذكورة في الحكمة
 الى شئ او اشياء قال الشرح العاقل في حاشية المطالع ليس موضوع الحكمة شيئا
 واحدا هو الموجود مطلقا او الموجود الخارجي والاولى ان يبحث فيها عن الاحوال
 المختصة بانواعها وقال الدواني في حاشيته قيل ليس موضوع الحكمة امر واحد
 لا لما ذكره قدس سر لما عرفت من انه يجوز ان يكون الاعراض المختصة بالانواع
 العلم عرضا ذاتيا لموضوعه من حيث انه موضوع فيه بل لعدم رجوع موضوعات
 مسائلها الى امر واحد لا اعتبار بقوله مختلفة في موضوعات اقسامها ومحمولات
 كل قسم منها اعراض ذاتية لموضوعه اقول لانه عدم رجوعها الى امر واحد فان

مع ان تعريفات الامور لا يصلح احدها المذكورة
 في العلوم خارجة بقوله هو علم في نفسه

قوله ولا يرجع الاحوال المذكورة في التعريفات الى امر واحد
 وحده الى شئ واحد فلا بد ان يكون موضوعها شيئا واحدا
 واحدا هو الموجود مطلقا او الموجود الخارجي والاولى ان يبحث فيها عن الاحوال
 المختصة بانواعها وقال الدواني في حاشيته قيل ليس موضوع الحكمة امر واحد
 لا لما ذكره قدس سر لما عرفت من انه يجوز ان يكون الاعراض المختصة بالانواع
 العلم عرضا ذاتيا لموضوعه من حيث انه موضوع فيه بل لعدم رجوع موضوعات
 مسائلها الى امر واحد لا اعتبار بقوله مختلفة في موضوعات اقسامها ومحمولات
 كل قسم منها اعراض ذاتية لموضوعه اقول لانه عدم رجوعها الى امر واحد فان

قوله ولا يرجع الاحوال المذكورة في التعريفات الى امر واحد
 وحده الى شئ واحد فلا بد ان يكون موضوعها شيئا واحدا
 واحدا هو الموجود مطلقا او الموجود الخارجي والاولى ان يبحث فيها عن الاحوال
 المختصة بانواعها وقال الدواني في حاشيته قيل ليس موضوع الحكمة امر واحد
 لا لما ذكره قدس سر لما عرفت من انه يجوز ان يكون الاعراض المختصة بالانواع
 العلم عرضا ذاتيا لموضوعه من حيث انه موضوع فيه بل لعدم رجوع موضوعات
 مسائلها الى امر واحد لا اعتبار بقوله مختلفة في موضوعات اقسامها ومحمولات
 كل قسم منها اعراض ذاتية لموضوعه اقول لانه عدم رجوعها الى امر واحد فان

الطبيعي وهو الجسم الطبيعي من حيث هو وقوة موضوعه في فنه مذكور تحت
الموجود المطلق الذي هو موضوع الهي وكذا المقدار الذي هو موضوع الهندسة والعدد
الذي هو موضوع الحساب بل يدان الاشياء من حيث يصح وزيد عن الصحة كلها مندرج ^{الذي هو موضوع الطلب}
تحت الموجود المطلق ولا يشهد بان الموجود المطلق الذي هو موضوع الاله متيد بتيد
يخرج الامور المذكورة فان القدم جعلوا المطلق مثلا للموضوع الذي لا يتيد بتيد
انتهى ثم قالوا لشيء العلامة بل موضوعها اشياء متعددة متشابهة في ^{الشيء}
هو الموجود المطلق والخارجي انتخير مما فصلنا بانه لما امكن اعتبار الرجوع الى
امر واحد كذكر الدواني لاحاجة الى جعل الحكمة علوما متعددة كراي المشي
ولا الى جعل موضوعها اشياء متعددة متناسبة في امر عرضي كاهو محتانه قد
فانق هذا فانه من مراكز الأفكار المتتالية **قوله** اي على وجه يكون تلك الاميان
واقعة عليه على ذلك الوجه من الايجاب والسلب والخطية والخيرية في نفس الامر
مع قطع النظر عن فرض الفان من واعتبار المعبر **قوله** لا يخرج الجبريتا المركبة اذا الجهل
المركب من حيث انه جمل مركب ليس من الحكمة واما دخول مسائل المتشاكين ^{المتشاكين}
في الحكمة فليس من حيث كونها جهلا مركبا بل من حيث انها متعلقة بالاشياء ^{الاشياء}
عن احوالها وهذا مبني على ان يكون قوله بقدر الطاقاة البشرية متعلقا بالعلم دون
علمها على وجه ورون التنازع تدبر **قوله** وليست لتقلا الامر نسبة اليها فان قيل
فعل هذا يلزم ان يكون جميع مسائل تلك العلوم كاذبة غير صادقة لان الصدق
مطابقة للحكم لما في نفس الامر لا للوضع والاعتبار قلنا لا يلزم ذلك لانهم حكموا
بان حال بعض الافئدة هذا وحالا آخر ذلك في وضع الواضع وهذا الحكم مطابق
لنفس الامر وانت خبير بان الحكم يكون اللفظ معربا ومبني في وضع الواضع مطا
لنفس الامر لكن بقي الكلام في حكم الواضع ومشايخ النجديان هذا معربا ومبني مطا
لنفس الامر ولا فلا تقتل **قوله** ولا من وجدها هذا بظ وقول لانها مركبة ^{مركبة}
لا يمكن اجتماعها في الوجود لا ينفعه اذا لا يلزم في الوجود الخارج عن كون الاجزاء قارا

فكان متعلقا به عليه يلزم ان لا يكون للحكمة
علما حقيقيا متعلقا بكانا دائريا على اراء المتكلمين
مفسر

ان كان الواضع غير الله تعالى

قارا ومجتمعها فالامر الذي يوجد اجزائه في الخارج متغافبا بعد ذلك موجودا خارجيا
وان لم يجتمع الاجزاء وهو الواجب اعتبار ههنا لا يخرج من الحكمة العملية عن النقطة
على من قال ان موضوعها الافعال والاعمال التي لا يمكن اجتماع اجزائها في الوجود
ومن نسيانه قبوله في خروج الفقه بقوله فيما بعد وكذا يخرج الفقه اذ موضوعه
فعل المكلف وهو غير مجتمع الاجزاء **قوله** لظنة ان لها مدخلا في الانتظام كجواز
قتل الاستحسان الاشارة لصحة العامة فان البحث في مثل هذه القضية ^{التي}
عن احوال الاعيان على ما هي عليه في نفس الامر وليس لنفس الامر فيه مدخل ^{المدخل}
فيه نظام العالم فقط فلم يكن التعريف جامعا **قوله** ولا يتوهم انه على مذهب
الحكيم يوجد فعالنا باختيارنا في الافعال الصادرة متابا لاختيارنا مذهب ^{الاول}
انها صادرة بقدرته الله وحدها وليس لقدرته العبد تأثير فيها بل الله سبحانه وتعالى
اجرى عاقبة ان يوجد الافعال حين صرف العبد اختياره الجبري الذي هو ^{الذي}
في العبد ليس مخلوقا له تعالى ولا للعبد كصدريته تعالى زيد او غير كما هو مسلكتا
او اجري الله تعالى عاقبة ان يوجد في العبد قدرة واختيارا ثم يوجد على وفق ^{القدرة}
كما هو مسلكت الاشعري ولا تخلص لهذا من الجبر والثاني انها صادرة بقدرته
العبد وحدها با اختياره على سبيل الاستقلال كما هو مذهب اكثر المعتزلة والثالث
بمجموع القدرتين المتعلقتين باصل الفعل جميعا وهو مذهب الاستاد والرابع
بمجموع القدرتين قدرة الله تعالى متعلقة باصل الفعل وقدرة العبد بصفته
وهو مذهب القاضي والخامس بقدرته الله تعالى وجوبا اذا اقرنتا الشرائط و
ارتقاء الموانع وهو مذهب الحكماء وامام الحرمين **قوله** بل هم مصرحون بانسان
جميع الاشياء سواء كان افعالا او غيرهما من البسائط والمركبات **قوله** والوسائط
التي بينهم اثباتها من بعض عبارات منها انهم قالوا الواجب الوجود ككونه
بسيطا حقيقيا لا يصدر عنه الا واحد والصادر لا قل عنه تعالى العقل الاول
فتارة اعتبر وافيه جهتين وجوده وامكانه وجعل الاول علة للعقل الثاني

الان يقال انه استلزم منه

وبالاعتبار الثاني علة للفلك الاول وبعضهم حمل الجهتين على تعقله لوجود
وامكانه وباعتبار الاول علة ثان والثاني لفلك اول وثان واعتبروا ثلث جهات
وجوده في نفسه ووجوبه بالغير وامكانه فباعبار وجوده يصدر عقلنا
وباعتبار وجوبه بالغير يصدر نفس وباعتبار امكانه يصدر الفلك الاول وثان
اعتبروا اربع جهات وزادوا علمه بذلك الغير وجعلوا امكانه علة للفلك
وعلمه علة لصورته وكذلك الحال على المتوال هذا المقال في العقل الثاني الى العقل
العاشر الذي هو مرتبة الفلك القم المشرق في هيولى العالم السفلى المفيض للصون
والاعراض على العناصر والمواليد بسبب ما يحصل لها من الاستعدادات الحاصلة
لها من الحركات الفلكية والاتصالات الكوكبية ومنها ما يكون في مباحث الصفات
النوعية من ان الآثار القادرة عن الجسم هي مستندة الى صورته النوعية عند
المشائين والى ارادة الفاعل المختار عند المتكلمين والى رباب حجرة في عالم الوجود
عند الاشراقين وغير ذلك من عباراتهم وهم اعتدوا من جانبهم واشت
لهم مذهبين ظاهري وتحقيق جعل مثال هذه المقالات كلها مبنيا على مذهبهم
الظاهري وجعلها موافقا للتحقيق بالتأويل المسموع والاضرفيه من جهة الحقيقة
والمعنى وان كان بعيدا من جهة اللفظ والظ فلا تلتفت الى ما يقال ههنا **قوله**
وان الوجود مطلق اي انضاف الوجود بالوجود مطلق له تقا وفيه من ذلك
الى ان المهمة ليست بمجسولة **قوله** قد يجهل في علم تهذيب الاخلاق عن الاخلاق في
المكتات اي عن احوال الاخلاق والمكتات بمذ والمضاف فيمكن ان يتعلق بال
بعض حمل احوال عليه وح لا تقدر فيه ثم اعلم ان الخلق ملكة يصدر عن النفس بسببها
الافعال بلادرية فالكيفيات النفس اذا لم يكن ملكة لا يسمى خلقا واذ كانت
ملكه ولم يكن سببا للصدور والفعل عن عالمه يستم ايضا خلقا واذ كان مبداء له
بعضه وثان لم تكن خلقا ايضا واذ اجتمعت فيها هذه القيود كانت خلقا
وهن هذا عرفت ان الملكة اعم من الخلق فعطفها على نفسنا تفسيرا كما ظن بل كونها

الحيوان والنبات والمعادن

دلالة تامة على الحق

كونها مبحوثا عنها ايضا وعرفت سترك المكتات في باق العبارات ويتقسم
الى فضيلة هي مبداء لما هو كالوصفة هي مبداء لما هو نقصا وغيرهما هو ما يكون
لما ليس شيئا منها ويصدر عنها بسبب كل منها افعال شتى كلها يبحث في علم الاخلاق
فاعرفه **قوله** فكيف يصح ان يبحث فيها في الحكمة العملية عن الامور **قوله**
تعتبر الحكمة العملية المستفاد من التقسيم جامع للخروج وعلم تهذيب الاخلاق
عنه اذ ذلك العلم عبارة عن مجموع المسائل ومجموع المسائل ليس متعلقا بالاخلاق
التي وجودها بقدرتنا **قوله** لان الاخلاق عندهم تابعة للمراج وعلم تهذيب الاخلاق
امور جبلية غير اختيارية والاولى تقديمه على فكيف يصح **قوله** وما قيل اي
ولما لان ما قيل في تعقل كون الاخلاق امور جبلية من انها تابعة للمراج عنهم
فقوله في الجواب عنه مع قطع النظر عن القول باختيار احد المذهبين بعينه
الآخر وحاصلنا ان الاخلاق تابعة للمراج وعرفه ولا يمكن كلية كونها
جبلية لان للمراج عندهم آه وبهذه التسمية ما يفهم من الشاذ بينه وبين قوله
الجواب فاعرفه **قوله** من الحقيقة المذكورة وهي حجة التادى الى الصالحين و
اما كون الاعمال بقدرتنا واختيارنا فمستفاد من ضمير التكلم فلا تلتفت الى ما
يقال ههنا **قوله** وتسكوا بها عطف على المعلوم اي ان موضوعها تلك
لانهم تسكوا بموضوعيتها الهية في اشیاء شرفها اذ من جهات شرف العلوم
شرف الموضوع **قوله** بناء على خلاف بينهم آه هذا الخلق شائع فيما بينهم
كثير من المواقين فيما بينهم فالتعبير قوله اللهم ليس بجديد عرفا **قوله**
ويمكن ان يقال ايضا مراد من قال آه فان قيل تعبير الامكان وكذا وقوع الاخلاق
في موضوعها صريحا كما سمعت بدلان على ان تطبيق القولين ليس واجبا
على القول بان موضوعها النفس لا يستلزم تنقيح المقابلة بين الحكمة العملية والنظرية
اذ نفس الاشياء على ما ارتضاها المجتهد اخلت في موضوع الحكمة النظرية ادخلت
عند المجتهد لولت قلنا لان من قال ان موضوعها النفس لاشياء حجب النفس

دلالة تامة على الحق

دلالة تامة على الحق

موضوعا للاقسام الثلاثة او الاربعة العملية وجعل التقسيم هكذا وتلك الاعيان
اما النفس الناطقة باعتبار انصافها بالاعمال والافعال والاول العلم باحوال
الاول من حيث يؤدي الى الصلاحين في الجملة يسمى حكمة عملية للحوادث ويجعل
الامتياز باعتبار المحمول بان يقال للحكمة العملية باحثة عن الامور والاعراض
الذاتية التي يكون وجودها بقدر تنبأ واختيارنا والحكمة النظرية بخلافها
كما صدر عن بعض المحققين وقبله بعض المحصلين لكن انت خبير باننا حيلزم
امتياز العالمين بالمحمول وهو غير شائع وغير مستحسن عندهم وايضا كون
الاعراض الذاتية في العملية والنظرية على ذلك المنوال غير معلوم بل عدم
معلوم ان كانتا متفرقة **قوله** ولا شك انها من حيث انصافها بالاعمال وجود
بقدرتنا واختيارنا هذا لا يسترة فيه فلا يلتفت الى بعض جزافات الالهام **قوله**
بان المراد بالاعيان المذكورة الانواع وحاصل التقسيم هكذا وتلك الاعيان اما انواع
الافعال والاعمال التي وجودها اى وجود تلك الانواع بقدرتنا واختيارنا والا
والمستبعد من انصاف الانواع بقدرتنا وكونها باختيارنا لان نصف تلك الانواع الا
بكونها بقدرتنا واختيارنا دون غيره وانما يكون كذلك اذا كان جميع افراد تلك
الانواع مقدورا لنا اذ لو كان بعض افراده غير مقدور ونصف تلك الانواع يكون
غير مقدور وايضا فلم يفتح انصافها بكونها بقدرتنا واختيارنا فائدة معتد
بها كما لا يخفى فاذا انصاف الاعمال بكونها بقدرتنا يدل بآثارها وانما اجمع
افراد انواع تلك الافعال والاعمال مقدور لنا ومادة النفس ليست كذلك اذ
جميع الحركة والوضع وغيرها ليس مقدورا لنا اخذ هذا فلا يلتفت الى ملقط
ههنا **قوله** والمحققان الحكمة للواجب ايضا بان والواصل بمحض والفاصلة و
هو غير **قوله** ما اعتبروها كلمة ما للنفق فلا حاجة الى ما ارتكبه بعض الناس
من ان افعالنا بدون الحيشية غير اخلة في الاعيان الواقعة موضوعا في الحكمة و
ان كان اخلا في مطلق الاعيان اذا لامحال بدون الحيشية له يقع موضوعات لمسا

لسائل الحكمة ومن ان قوله من حيث يؤدي واهلة للتسمية بالحكمة العملية
متعلقا بقوله سمي حكمة عملية فانه تكلف بل بارد **قوله** ولا يخفى ما فيه لان
القبول اشعب بان المؤمن بالحكمة العملية العمل منفردا كما ان الموقف النظرية النظر
وكل منهما منسوب الى المؤمن ليس كذلك لانه الشيخ صرح بان المؤمن الاول
اولا النظر والعمل انما يقصد ثانيا فيكون المؤمن العملية شينين لاشياء واحدا
كافي النظرية هكذا حل المقام فلا تنظر الى ما طوله بعض الانام **قوله** فالنائب
اى وجه التسمية انما لم يقل فالضوابط لانه يحتمل ان يكون مراد القبيل ان المق
بالذات من الاول العمل كما اشعره كلمة من فيقرب بالاختار مع ما اختار تدير
قوله فالاولاى القسم الاول من الحكمة وهو الحكمة النظرية يسب الى الاول
اى القوة النظرية ففنى الحكمة النظرية المسبوبة الى تكميل القوة النظرية
والثاني اى القسم الثاني من الحكمة وهو الحكمة العملية يسب الى الثاني من ففنى
الحكمة العملية المسبوبة الى تكميل القوة العملية من قبيل نسبة السبب
الى المسبب قريبا وبعد **قوله** ولا يبعد ان يقال في وجه التسمية بالحكمة ان
البحث فيها عن الاعمال فيكون من قبيل نسبة الكل الى الجزء او نسبة المتعلق
الى شرف جزء المتعلق فاعلم انه لا يبعد ان يكون مما ينبغي ان يعلم ههنا ان
العملية والنظرية يستعمل في ثلثة معان احدها ما عرفت في هذا التقسيم
والثانيها في تقسيم العلم مطلقا وهوان العلوم اما نظرية اى متعلقة
بكيفية العمل واما عملية اى متعلقة بكيفية العمل والمنطق والحكمة
العملية والطب الهلوى وعلم الجناحة كلها داخله في العمل بهذا المعنى لانها
باسرها متعلقة بكيفية عمل هذه وهى الفكر مثلا في المنطق وعمل
خارجي كالطب والجناحة مثلا وثالثها في تقسيم الصناعات من انما
اما عملية اى يتوقف حصولها على ممارسة العمل ونظرية لا يتوقف
حصولها عليها والفقه والنحو والمنطق والحكمة العملية والطب خارجة

نفس محمود حسن منه
وجه التسمية بان بناء على ما قاله في النفس يتوقف
المقام الثاني فانما هو في قولهم القوة العلم من ان المراد
بالاول الثانية فانما هو في قولهم القوة العلم من ان المراد
في كلام السيد الشافعي قدس سره والموقف بالحكمة
العملية انما هو العمل الذي هوها شيئا وانما المقام
المتعلق الى التعجب بان لا يتبع اذ يجب حمل الحكمة
من على متعلقه

التقسيم

عن العلي بهذا المعنى اذ الحاجة في حصولها الى مزاوله الاعمال بخلاف علوم
 الخياطة والحياكة والحجامة لتقنها على الممارسة والمزاولة **قوله** يبحث
 فيها عن الفضائل لا بد منها نذير من التفصيل فاعلم ان النفس الناطقة
 جهتين جهة الى عالم الغيب وهي باعتبار هذه الجهة مستقيمة عما
 من المبادئ العالية وجهة الى عالم الشهادة وهي باعتبار هذه الجهة مفيرة
 ومؤثر فيما تحتها من الابدان ولا بد لها من كل جهة قوة فالقوة التي تنفيض
 بها شتى قوة نظرية والقوة التي تؤثر وتنفذ وتسمى قوة عملية والنفس
 باعتبار تلك القوة وتعلقها بالبدن وتغيرها اليه يحتاج الى قوى ثلاث هي
 القوة التي تعقل بها ما يحتاج اليه في تدبيره وتسمى قوة عقلية ملكية وانما
 القوة التي بها تجذب ما ينفع البدن ويلاذ به وتسمى قوة شهوية وانما
 تدفع بها ما يضر البدن ويؤلمه وتسمى قوة سبعية وكل واحد من هذه القوى
 طرفان ووسط فالفضيلة الخلقية هي الوسط من احوال هذه القوى و
 الرذيلة هي الاطراف من تلك الاحوال وهي ستة ثلثة من قبيل الاطراف وثلثة
 من قبيل التقريب كاستغفره وغيل الفضيلة والرذيلة ليس شئ من الوسط
 والاطراف **قوله** الحكمة وهي هيئة للقوة العقلية العملية المذكورة قبا سبق
 متوسطة بين الجبرية التي هي افراط هذه القوة والبلاهة التي هي تفريطها **قوله**
 والعفة هي هيئة للقوة الشهوية المذكورة متوسطة بين الفجور الذي هي افراط
 هذه القوة والخمود بالخاء المعجمة الذي هو تفريطها **قوله** والشجاعة هي هيئة
 للقوة الغضبية المذكورة متوسطة بين التقور الذي هو افراط هذه القوة
 واللين الذي هو تفريطها وهذه الاوساط الثلاثة اصول الفضائل الخلقية
 ومجموعها يسمى عدالة ومقابل العدالة الجور فان قبل لا شبهة ان العدالة
 شريفة وهي محبوب في الحكمة العملية فيلزم ان يكون اعلى واشرف من الحكمة
 النظرية قلنا لا اذ لا كمال اشرف من معرفته تعالى صفاته ومعرفته افعال في

غضبية

في المبدأ والمعاد والاطلاع على حقائق مخلوقاته واحوالها وليست هذه
 داخلية في العدالة اذ هي مخصوصة بتدبير البدن فقط كما عرفت **قوله** لا العلم
 المطابق للاشياء الذي هو معنى القسم اما كونه غير اعلى تقدير كونه عبارة
 عن التصديقات والمساثل فقط واما تقدير كونه عبارة عن الملكات فان التقاطع
 لا يعتبره **قوله** بل كلما كان اكثر كان اولى واحصى كما قال سيد المحققين ان
 ان الافراط المذموم انما يتصور في القوة العقلية العملية دون النظرية فان
 هذه القوة اعني النظرية كلما كانت اسند واقوى كانت افضل واعلى فكذا في الملكة
 الشاملة لها لكن بقي السؤال يكونها عين الحكمة العملية كاطل بعضهم
 واجاب عن هذا الظن سند المدققين في بعض مؤلفاته بان المراد من الحكمة
 الخلقية ملكة يصدر عنها افعال متوسطة والمراد بتلك الحكمة العملية
 العلم بالامور التي وجودها يتبدل تناوبها بين ما يكون بعيد **قوله** بل الجزاء انما
 هو التصديق باحوالها لا يذهب عليك ان الحكمة المحدودة بالاحوال
 عبارة عن كيفية نفسانية راسخة وهيئة متوسطة وهي من قبيل
 العلوم فيكون المقسم ايضا من قبيل العلوم البتة فكيف يكون التصديق
 باحوالها جزء من العلوم والملكة والعنبر بانه جملة مع الخصم وبانه
 اشار اليه بنفس بقوله المحذور الذي ذكره عذرا كبيرا من قبيلته والقول بان
 هذا مبني على كون المراد بالمقسم هو التصديق واحدا للمعنيين المختصين لفظ
 الحكمة فاسد لان المقسم اذا كان ماهوا لمؤكورا في قسم الاحوال واختار
 العفة والشجاعة كيف يكون عبارة عن التصديق وكيف يبحث عن احوالها
 فيه بل الصواب ح كونه عبارة عن مطلق الملكة **قوله** لان الحكمة ينقسم
 العملية والنظرية انقسام الكل الى الجزاء هذا لتعليل كون التصديق باحوالها
 جزء دون نفسها ودون جزئياتها وهو مضمحل لا سيرة فيه فلا تنسب الى
 بعض سقطات الاوهام هذا انت خبير بان هذا مبني على تقدير كون الحكمة

ما هذا المنصور من الاصول في الفعل
 ماهيات الاشياء لا شيئا مما يشاهد

وما عرفت ان الملكات ملكة القوة مطلقا وكنها
 من احوال الماهيات التي هي اشياء لا ما هي
 كما هو مذهب الشافعي والظاهر ان العلم عندهم من غير
 التكيف ويكون ملكة عند ارسطو

ويؤيد ايراد هذه بانه يلزم ان لا يصح الحكم
 على الحكمة بانها للتوسط بين البدن والكون
 اذ ليس العلم باحوال الايمان في الملكة للكون
 باحوال الايمان

عبارة عن جميع المسائل والتعديلات وعلى كون الحكمة علمًا واحدًا وأما إذا كانت
 عبارة عن مفهوم كل شامل للقليل والكثير من المسائل وكانت علومًا متعددة كما
 اختاره فيما قاله من ليس كذلك فلا تغفل **قول** مع انهم حصروا مطلق الفضائل
 فيها هذا المحل بآل الظمن تحريراتهم وتحقيقاتهم كونه هذا الحصر والتقسيم
 متعلقات القوة العملية **قول** يلزم ان لا يصح الحكم على الحكمة بانها المتوسطة هذا
 ظروبي وما قاله بعض الناس في الجواب عنه من انه يمكن ذلك بانه متعدي بين
 البداية والجهل المركب المحزنة ليس علمًا ينبغي **قول** قبل هذا انه وهو صاحب المطاوعة
قول واجب باننا لانم ان موضوع الحسنة المحبب هو الشئ حيث اشار في الشفاء جملها
 عند بان يقال ان الحساب ليس ينظر في العدد وعوارضه مطلقًا بل هو حيث ان يصير
 يقبل ان نسبة انفتحت وحيث يكون في الصيغ الاصل او في الانشأ وفي الحالتين هو غير
 للطبيعة وأما العدد واللاحق للمفاتيح فانه ثابت على ما هي عليه غير قابل ان نسبة
 فعلم الحساب ينظر في العدد بما ذكر من الاعتبار وأما النظر في العدد وفي عوارضه
 فهو من الالهي انتهى ومن هذا عرفت مراد الحسني من قوله اما في الخارج او في الخيال
 يعني ان عروض الحسنة المذكورة من الجمع والتقريب وغيرها العدد موقوف على
 الموجود الخارج المادي ونفس الخيال والوهم اذ العدد والحيث بتلك الحسنة انما يوجد
 فيها والوهم والخيال من القوى المادي فيفتقر العدد في الوجود الخارج المادي
 وعرفت ايضا ان قول الحسني فيما بعد والمعهودات المجردة يجري فيها الجمع **قول** ولقول
 المحبب وأما العدد واللاحق للمفاتيح فانه ثابت على ما هي وانت خبير بان هذا الرد
 من غير ثقل المورد لا يخفى عن تقيد وعرفت ايضا ان الجواب بطريق الاستدلال كان
 السؤال كذلك ولا تغفل بظاهر عبارة الحسني في تقديم الجواب مع ان قوله لا يستعمل
 في مقام الابطال عن افرق الحسني ذلك الجواب بالمنع مطابق لقانون الخلاف ومن لم
 يتقطن وقع الخلاف **قول** بل يعرض بنفس العدد ومع قطع النظر عن معرفته اذ
 العدد لما كان مركبًا من الاعداد التي تحت ستمها اذ انما موجودا في الخارج بزعم الحكماء فلم

وهذا الجواب
 لا يرد
 وتبين
 فليكن
 مظهر

فلم لا يجوز ان يعرض تلك الحسنة على نفس العدد مع صدق تعريفها بجمع
 والتقريب والتقسيم وغيرها باعتبار نفسه **قول** والمعدودات المحررة فيها
 لا لا يذهب عليك ان عروض العدد المنصف باي نسبة اتفقت المحررات
 في الخارج وجريان الجمع والتقريب وغيرها في المحررات في الخارج مما لا ينبغي
 ان يحكم بغير عرض لها باعتبار العقل وليس الكلام فيه هذا قيل عليه
 جريانه فيها لا ينبغي احتياج العدد الى المادة في ضمن الماديات اذ لا تكمل
 في جري الحسنة في الماديات فما ذكر في مقام السند لا يصح للسندية انتهت
 خبر بفساده اذ ذلك مقارنة لا احتياج وايضا يشكك عليه الفرق بالامور
 العامة وايضا قوله فما ذكر في مقام السندية ناشئ من فقدان المورد كما اشارنا
 اليه **قول** والظا الثاني لان الموضوع لا بد ان يكون مسلم الثبوت وقد يقال هذه
 الحسنة قيد للموضوع لا محال او الاجمال مسلم الثبوت وبيان العرض الذي
 تفصيلا وقد يقال ايضا ان ما هو قيد للموضوع انما هو قابلية التقسيم وغيره
 وما هو عرض اذ ان له تصافه بتلك الامور هذا لا يذهب عليك ان اثبات العدد
 الحسنة بهذا التناول الى المادة مشكل اذ الغالبية والصحة تعرضا لنفس العدد
 من غير عرض ظاهر **قول** وثنا الاول لا يخرج عن الاشكال قد بين في المشهور بما
 اتفقت عليه التفتا الى بوجه تحقيق ايضا ان الموضوع لما كان عبارة عن المجوهر في
 العلم اعراضه الذاتية قيد بالحسنة وبالنظر اليها اي بلا حفظ في جميع المبحث
 هذا المعنى لا على معنى ان جميع العوارض المجوهرات منها يكون الحق للموضوع بوط
 هذه الحسنة البتة انتهى وقيل ما لا يخفى **قول** ولا يبعد ان يرد من المادة ما هو في
 الظا البين ان هذا الجواب مبني على اخذ العدد بحسنة تلك الحسنة المذكورة وتكون تلك
 الحسنة قيد للموضوع وادفعا كونه عروض تلك الحسنة لنفس العدد وبناء على ان العدد
 مركب من الوحدات لان الاعداد التي تحتها كما هو مبني المنع السابق كما عرفت والا حذا
 المركب من الوحدات لا يجري فيه في الخارج ضم عدد الى عدد ونقص منه ونقصه

النفث
 فلا يثبت فيه من الموضوع ومن حيزه ومن
 قديمه لا يجعل فيه وقد يثبت من المحطات
 مسائل ولا يجوز ذلك ضرورة انها ليست
 تدعى الموضوع من جهة نفسها والالزام تقدم
 الشئ على نفسه ضرورة ان ما يدعى من الشئ
 الشئ لا بد ان يتقدم على العارض من ان هذه
 الالزام والشئ يتقدم على العارض من ان هذه
 بيان العرض الذي لا قيد للموضوع

احتياج

مرة او مرارا الا باعتبار الموضوع وتسليلها العروضا المجردة وتكون بطلانها
 المادة بهذا المعنى اذا عرفت هذا فما يقال من انه لا يلزم من عدم عروض تلك الحشية
 للعدد الا باعتبار الموضوع كون العدد محتاجا الى الموضوع في الوجود بل غاية
 ما يلزم انه مقارن مكانته من المقال وكأنه اخذ ذات العدد او بدون جعل الحشية قيدا
 للموضوع هذا لكن الظاهر ان الغالب انه ح مخزن معه مباحث صفات النفس والعقول
 المجردة بل اكثر الامور العامة عن الاكثى لانها محتاجة الى الموضوع الاعلى من
 المجرد والمادى وقد يقال في الجواب ان العدد مفقود الى المادة لان المراد بالمادة
 ما به الشئ بالقوة واجزاء العدد اعني الوجودات يصدر عليه بانه ما به الوجود
 بالقوة فيكون مادة بهذا المعنى والعدد مفقود الى اجزائه انتهى كون الوجودات لا
 بدون اعتبار الجزء الصوري معها مادة بهذا المعنى بدون ملا حظته التشبيه
 كيف يظن القرب بالصححة وكيف يقول المتكلمون بان العدد مفهوم محض واستحسان
 صرف مع انه ح من الامور المادية حقيقة بلا اعتبار التشبيه وكيف يدخل في
 في الرياضيات بل يميل الى الطبيعي ميل النقيض المطلق الى المركز وقد يشدق الجواب بان العدد
 اذا اعتبر من حيث هو كان مستغنيا عن المادة ويبحث عنه في الالهي واذا اعتبر من
 حيث في وهم الانسان او في الموجودات المادية متفرقة ومجموعة فهو علم العدد والشاهد
 وعلى هذا الجواب ايضا يدخل العدد في الطبيعي تدبر حتم يظهر لك الفرق بين هذا الحق وبين ما
 ذكرناه من الشقاق وحملنا فقر الحشية في الجواب عليه ثم تأمل حتم ترى ما لا يرى في الوجود
 من حيث هو الموجود ويمتاز هو عن الكلام على من قال بان موضوعه ايضا ذلك بان
 البحث فيه على وجه يوافق على قانون عقولهم وافق قانون الاسلام ام لا والبحث في الكلام
 على وجه يوافق قانون الاسلام وفيه نظرون وجهين يطول الكلام بذكرهما
 فادع الى الموافق **قوله** باعتبار شرف مسائله هذا هو المشهور فيما بينهم وهو ان
 بالقول ان بعض المسائل اسرف من بعضه دون اعتبار اقومية الدلائل لا مزية وانما
 يرضيه الشرف الجري عليه رحمه الله تعالى في بعض مسائله حيث حصر جهات شرف العلم

وبدون اعتبار الموضوع ومن الذي انعدم
 اعتباره في اعتبار هذه المسائل لا اعتبار بغير
 ان يتحقق الشرف في نفس المسائل

العلم في الموضوع والغاية والدلائل **قوله** بحسب التحقق قيد كون المقدار الخ
 واعلم مطلقا لا لثمة غير فقط كاطن نعم التي يقول لا الصدق ان شرطه الاضطر
 دون الاول لا يمكن ان يقال في الاول انهما تحقق المقدار تحقق الوجود من حيث الوجود
 بدون العكس ويمكن ايضا ان يقال كل مقدار موجود وكل موجود ليس بمقدار
 واما في الاخير فيقال كل مادة تحقق فيها الجسم الطبيعي تحقق فيها المقدار
 بدون العكس اذ يوجد المقدار في لفظه والسطح دون الجسم واما الجمل فلا
 يجري فيها صلاكا لا يخفى واما حديثان المقدار وغيره من الموجود والجسم
 مفردات والنسبة بين المفردات بالمحل لا بالتحقق فوهم اذ النسبة بالمحل
 مختصة بالمفردات واما النسبة بالتحقق فجارية في القيلتين كما صرح به
 سيد المحققين وشيخه بعض المتأخرين وما يقال ان النسبة في الاول ثابتة
 للمحل وفي الثاني باعتبار التحقق فلم تكونا من جنس واحد فكيف يتحقق
 بين الاممية والاحصية في سواء الوهم ايضا **قوله** لهذا اشاره الى كمال المقدار
 اعلم مطلقا من موضوع الطبيعي بحسب التحقق يقتضي عدم احتياجه الى المادة
 في الخارج اذ مؤدى الاحتياج انما هو تحقق المقدار في الخارج تحقيقه في المادة
 ويحتاج الى الجسم ومؤدى هذا الكلام انه ليس كما تحقق المقدار في الخارج تحقيق
 للجسم اذ الاممية يقتضي مادة بدون الجسم اى مادة يزيد من السطح والخط
 وغيرها فبما في القول بان التحقق في بيان النسبة اعلم من التحقق في بيان
 والذهني لا الخارج فقط كاهو مبين الشافعي في المقدار اعلم من الجسم بمعنى ان الجسم
 كما تحقق المقدار في امر تحقق في الجسم بحسب الدهن وان تضاد قابيل الخارج بمعنى انه
 كما تحقق المقدار في الخارج تحقق للجسم فيه وبالعكس وفي المثال السابق في
 السطح تحقق الجسمية فيه ايضا بحسب تحقق العروضا عند تحقق مادته وهو
 المفرد من مادة فليس يسد يد من وجهين فالمراد ان لا نقول ان الخط ينظر الى
 ان المقدار موضوع في الرياضيات والاعتناء المتأخر الى المادة في الخارج دون العقل

كما هو المتفاد من تقسيم الش موضوع المسئلة والنسبة انما اعتبارين موضوع
 الفن لا موضوع المسئلة فلا تناف فلا تغفل **قوله** وما في الكتاب من موضوع
 المسائل فلا تخالفه آه لا يقال ان الظان ما في الكتاب يكون نوعا من موضوع
 الفن وظان نوعا اخر منه موضوع الرياض والطبي وغيرهما كما هو مقتضى القول
 والمقصود في ثبوت النسبة وحديث رجوع المسائل الى شئ واحد هو موضوع الفن
 فيتمسك في يلزم ان يكون موضوع قسم الفن من الطبي والرياض قسمين
 موضوع الفن وهو فاسد لا نأقوله فسادا ولا حتم ولا حتم فيه ومن اثبت
 في العلوم شرا فاجب اعمية الموضوع واخصية فقد انزمت ذلك الامر البتة
 كما لا يخفى ويصدق على هذا العام تعريف موضوع العلم ايضا اذ هو له يعرفه
 ما يبحث فيه عن جميع الاعراض الذاتية **قوله** وعرضه الذي يجوز رجوع
 للموضوع الفن والى نوع منه **قوله** او نوعا من عرضة الذي ذلك التعريف
 فيه ايضا ويجوز ان يكون موضوع الفن نفس موضوع المسئلة كما تقرر في محل
قوله وجه التسمية اي بالاولى واما تسمية بالفلسفة فلا نها معرفة من
 فيلسوف اي بحسب الحكمة او تشبه بالبار في العلم والعمل والانصاف بالحكمة بوجوب
 ذلك **قوله** متعلق باحوال اول الامور في العموم هذا تسمية للشئ بماله موضوع
قوله هو الموجود الذي لا يكون الموجود اعم الامور بل المتعلق بالمعلوم من حيث
 يتعلق به اثبات العقائد الذي هو موضوع الكلام اعم ولا اقل من ان يكون مساويا
 له تامل **قوله** او اول الامور في الوجود وهو الله سبحانه ورحم يكون تسمية للشئ
 بماله الشرفه موضوعات مسائل **قوله** قد يطلق عليه ما بعد الطبيعة اي الجسم الطبيعي
 اطلقت عليه لكونها محلها او مبداء اول الحركة ما يكون في فيه وسكونه
 بالذات لا بالعرض **قوله** فلنعلقه بالكليات اي الشاملة لجميع الموجودات او اكثرها
 وهو باب الامور العامة والاجميع موضوعات العلوم وموضوعات ما لها
 ونحوها كلها امور كلية والحاصل من التباينها قضية كلية في كل العلوم

في رتبة الاقسام الى ستة من الازمنة
 علم الخور وجدت كل منها مثلا

العلوم متعلقة بالكليات لكن ليس بالمعنى المراد ههنا وهذا انما يتم اذا لم يكن ذكر
 باب الامور العامة تطفليا **قوله** ثم نذكر الحقول اي الموجودات الغائبة عن
قوله يقدم الطبي على الاخر **قوله** ولما كان بحسب نفس الامر معلوما لا في موضوع
 مسائل متقدمة بالذات التقدم بالذات قد يستعمل بمعنى التقدم بالعلية فتقدم
 معلومات الاخر في ضمن المبدأ الاول وقد يستعمل عبارة عن التقدم بالعلية
 والتقدم بالطبع معا بمعنى تقدم المحتاج اليه على المحتاج سواء كان المحتاج اليه
 كافي للعلية او لا كافي للطبي وفي التقدم في ضمن المبدأ الاول والعقول والحيوان
 والصورة وبالشرف هو كقدم ابي بكر رضي الله عنه على عمر رضي الله عنه وفي
 في ضمن المبدأ الاول والعقول والنفس ووصفاتها كانت متقدمة على الطبي بل
 جميع جهات التقدم من التقدم بالزمان والتقدم بالرتبة كترتيب الاجزاء والانواع
 متساعدا ومتنازلة وهو في ضمن اكثر معلومات الاخر فجميع معلومات الاخر هي
 المجموع متقدم بجميع جهات التقدم على معلومات الطبي ولذا يطلق عليه ما قبل
قوله عن البسائط العلوية وهي الانلاك والسفلية وهي العناصر **قوله** وجود
 ونقلا فيكون الهيئة داخلية في الطبي خارجة عن الرياض **قوله** وهذا انما يتم
 بلا تغفل مادة مخصوصة وايضا قال الشريف العلامة في حاشية المطالع الفلك
 الثامن مثلا انما يعين عندنا بمعلومات كلية يفيد بعضها بعض حتى صار
 في واحد بالشخص مع بقاء ذلك المقيد كليا بحسب بقصوره ولو وضع موضوع جرم
 آخر يوافقه في وضعه ومقداره وسائر احكامه وان خالفه في هيئة كانت مباحث
 الفلك الثامن منطبقة عليه شاملة اياه وقس على ذلك ما عداه اشقه فعلم منه انه
 لا يلاحظ خصوص الماد في المباحث المتعلقة بالهيئة **قوله** فتثبت بالبسائط المراد
 بالسيط ههنا ما لا ينقسم الى اجسام مختلفة الطابع والصورة وان انقسمت الى
 اشياء مختلفة الخفايق وجما لاثبات على ما قاله الشيخ في الاشارات انه يجب ان يكون
 الشكل الذي يقتضيه البسيط مستديرا والاختلاف ههنا في مادة واحدة من

لا تارة انما هي نابعة من حيث تلك البسائط
 كالاتم من هذا انما انما هي نابعة من حيث تلك البسائط
 كالاتم من هذا انما انما هي نابعة من حيث تلك البسائط
 كالاتم من هذا انما انما هي نابعة من حيث تلك البسائط
 كالاتم من هذا انما انما هي نابعة من حيث تلك البسائط
 كالاتم من هذا انما انما هي نابعة من حيث تلك البسائط

من قرة واحدة لانه لو كان مضلعا كان جانباه من خطاواخر زاوية او سطحا
 او نقطة وهي امور مختلفة للحقايق وذلك غير جائز بناء على ان الفاعل الواحد في المقابل
 الواحد لا يصدر عنه الا فعل واحد **قوله** فيلزم تعقله بمادة مخصوصة اذ يقال في هذا
 العلم السماء والارض كرى لانه بسيط اي اجزائه ليست جسما مختلفا للحقايق كل
 بسيط كرى كما عرفت فيجب البتة تعقل السماء والارض من هاتين المخصوصتين فيحكم
 بانها بسيطة والامر بخلافه فيما اذا ذكر في الهيئة هذا والى ان تقول ان البساطة
 مشتركة بين السفليات والعلويات فاذا لا يجب تعقل السماء والارض من هاتين
 المخصوصتين ليحكم بالبساطة اذ ان تصور السماء بانه مركب من المهيولة والقصيرة من غير
 تعيين مادتها المخصوصة امكن الحكم بانها بسيطة **قوله** وليس ينبغي منها ما يحتاج
 الى مادة مخصوصة فيه اي في الخارج كالا يحتاج في التعقل فيدخل في الاله فلم يطرده
 ويخرج عن الرياض فلم يتعكس **قوله** وايضا القول بامتيازها بالموضوع يخالف
 لقول الشيخ قبل قول لا مخالفة بينهما فان مراد الجيب ايضا مراد الشيخ وحاصله
 ان الكروية تثبت بالرياض بالبرهان الا تثبت في الطبيعى بالبرهان الذي في الحقيقة
 موضوعها شئ واحد وهو الكروية فامتيازها بالبرهان انتهى وهذا البرهان
 اذ ينادى على فساد ما يبحث عنه في الهيئة ليس كذلك وقوله وهذا مما يمتنع به
 تعقل مادة مخصوصة مع قوله فيلزم تعقله بمادة مخصوصة وسوق الجواب
 كيف يقبل هذا التوجيه وهذا ليس اول حادثة وقعت وقبل ايضا لا مخالفة بينهما
 اذ مراد الجيب بذلك موضوع العلم ومراد الشيخ انما هو موضوع المسئلة بينهما
 فرق عدم التمييز بين موضوع المسئلة في تلك المسئلة لا يستلزم عدم التمييز
 بين موضوعي العلمين هذا لا يذهب عليه ان عدم استلزامه مدفوع بان
 موضوع المسئلة في تلك المسئلة اما عين موضوع العلم فالامرح ظا ونوع
 من موضوع العلم فالشئ الواحد وهو موضوع المسئلة كيف يكون في العلمين
 الامر به المتغايرين اعني موضوع العلمين فلا تعقل فيه **قوله** وانت تعلم كانه

اذ مراد من هذا الموضوع هو الموضوع
 الحكم بانه بسيط لانه لو كان
 من قرة واحدة لانه لو كان

كانه قبل لا مخالفة بين الجيب والشيخ اذ عرقل الشيخ بتغاير الموضوع ايضا تثبت
 البرهان فده بقوله وانت تعلم وحاصله نعم يستلزم المتغايرين الموضوع كبرى
 بما ذكرته من احتياج الجسم الى المادة المخصوصة خارجا وهذا في الطبيعى
 احتياجه اليها وهذا في الرياضي بل بان الاجسام المحمولة عليها الكروية من حيث
 الملاحظة بانها وعواضه من تحرك الثوابت على النحو المعين غير من حيث ملا
 حفظها بالبرهان والشيخ لم يعند هذه المغايرة وقال الامتياز بالبرهان لا بالموضوع
قوله لعل مراد الشيخ اه جواب عن اعتراض الثاني وتحصلا ان الشيخ لم يتكسر بتغاير
 الموضوع متغاير عنه بما ذكرته ايضا لكن ذلك المتغاير للموضوع انما نشأ من
 تغاير البرهان اذ كون الاجسام كبرى لما اثبت في الهيئة بتحرك الثوابت على النحو المذكور
 لم يخرج في التعقل الى مادة مخصوصة ولما اثبت ذلك في الطبيعى يجعل البساطة
 حدا وسطا احتجنا في التعقل الى مادة مخصوصة فتغاير الاجسام في العلمين
 انما هو بسبب تغاير البرهان والشيخ تقرض بالسبب وظهر المنشأ وحكمه بالبرهان
 نظر الى الظاهر هذا هو توجيها المقام وقد وجهه الناس بانه قوله انت تعلم ان
 على الشيخ على قوله والامتياز بالبرهان لا بالموضوع حيث تغاير الموضوع ايضا
 البرهان فكيف في تغاير الموضوع وقوله ولعل مراد الشيخ دفع ذلك الاعتراض
 بان الموضوع لم يكن منشا المتغاير وقوله الشيخ نفي اثباتنا وانما على الناشئة
 انت خبير بان هذا التوجيه لا يزيد الارادة لذهبا لطلاب بل اضلالا عن الطريق
 الصواب ويؤيد ما قلنا انه اجاب بعضهم عن هذا السؤال بان المحفوظ في الهيئة
 مقادير تلك الاحكام في الطبيعى الطبيعية الجوهرية وما قيل ان مسئلة الاستدانة
 مشتركة بين العلمين فهو بالنظر الى الظاهر اما بالنظر الى الحقيقة فلا اشتراك الا
 ماهو من الرياض المقادير وما هو من الطبيعى الجوهرية هذا **قوله** لا يحتاج في الذهن الى
 المادة اصلا اذ مطلقا في الخارج محتاج الى مطلق المادة فهو جواب باختبار مطلق
 المادة **قوله** وما قاله الشيخ من الاشتراك في حجب الخطا وحسب التسليم **قوله** بل الكروية

بل الموضوع هو

ما يبحث فيه فيكون محمولا لا موضوعا والتمثيل الموضوع ولو اريد به ذات الكمية
 بلا ملاحظة وصف الكمية فهو جسم طبيعي لا يناسب ايضا القول بان اية الجسم
 التعليمي ثانيا لاختيار المناسب على الصواب **قوله** وفيه نظر قد يقال وجه النظر ان بحث
 النبوة والامامة والمعاد جزء من الاولي لا فرع له وكذا جرح الاشكال ليس من فروع الطبعي
 بل هو من فروع الرياضيات **قوله** تفريجهما بالفاء المعجمة ثم بالعين المهملة وهو ناظر الى
 الى الاصول فانه بعد ما عرفت الاصول تقدم على المسائل المتفرعة عليها وتفصيلها
 ناظر الى الجمل فانه بعد ما انقضت الجمل بسبل تفصيلها هذا وكما اختلفوا في دخول
 وعدمه في الحكمة كذلك اختلفوا بعد دخوله فيها هو قسم براسها الم لا يذهب
 التبرازي وغيره من بعض لا يكتفي الى انه من فروع الاولي وذهب بعض القدماء الى
 انه قسم والقسم هكذا الحكمة اما ان يطلب بها التكون للمعاني او الاول
 المنطق والثاني اما على او نظري **قوله** لا يخفى عليه مساححة ما فيه قد يقال
 الحكمة قد تطلق على المعنى المصدري وقد تطلق على الحاصل بالمصدر ^{وهو الذي يشترط به} رابعه الامور
 الثلاثة وكذا الخروج يطلق عليه ما فان اريد بالحكمة المعنى الاول فكذلك يخرج
 المعنى الاول وان اريد بالمعنى الثاني فكذلك يخرج وعلى التقديرين لا يخفى الفرق
 فتفكر **قوله** بل علم يخرج بمعرفة الاول يحصله ليعلم **قوله** فهي مبدأ الخروج اي
 الحكمة مبداء خروج النفس الى كمالها لانفس الخروج فعلى هذا اي على تقدير
 تفسير خروج النفس يعلم يخرج بمعرفة يكون العمل خارجا عما في
 العلم غير العمل بديهة انت خبير بانته على هذا التفجيه لم يكن الحكمة بالمعاني
 الثلاثة منفردة او مع العمل كالا لنفس بل هي آلة ومبداء كمالها وقد فسر
 الفضلاء بان المراد بخروج النفس الى كمالها الممكن ليس مابه حصول كمالها الممكن
 بل كمالها الممكن الحاصل لها بحسب القوتين في التعريف مساححة والعمل
 داخل في الحكمة قطعاً وكذا المنطق وانت تعلم ان الكمال يصدر على المعاني
 الثلاثة للحكمة مع العمل فيكون الحكمة بجميع معانيها نفس كالا نفس آلة

يقول ان قوله علم اشارة من السائل الى الفرق
 بين العلم والادراك اشارة من المتقدمين
 الى ان العلم لا يشترط حصوله فانه يتعلق
 بالمعاني

هذا القول
 من فروع
 الرياضيات

قوله لان النفس الناطقة اه علمه الملازمة وانما احتيج الى هذا التعليل لانه يمكن
 للمجيب ان يقول يجوز ان يراى بالامكان الذاتي ويختلف ذلك الامكان باختلاف ^{الامور}
 بناء على كون النفس الناطقة غير متفقت في المهية ومع يمكن تكلفه ان يخرج الى كمال
 الممكن بالامكان الذاتي المنسوب الى نفسه **قوله** وعلى هذا يرد بعض ما تناولنا عليه
 في قوله بقدر الطاقة البشرية ورجوع الجواب الى ان ذلك القول بان المراد
 بالامزجة امزجة اولاد ساط ثم علم ان الكمال ما يكون حصوله للشيء اولى من لا
 له وهو قد يكون نفسا لا شيا وقد يكون لغيره او كمال النفس قد يكون يحايز كمال
 الامور واج الذكر وقد يكون حقيقيا كالفاضل وكما لها الحقيقي قد يكون بالعلم
 وقد يكون بالعمل والذي بالعلم قد يكون بالعلوم الاصلية وقد يكون بالعلوم ^{الغريبة}
 فليس كالا لوجود حكمة بل هي كالا للنفس وليس كالا لكل نفس حكمة بل هي كالا للنفس
 الانسانية وليس كالا للنفس الانسانية حكمة بل هي كالا للمعنى بشرط ان يكون
 بقدر الطاقة البشرية المتوسطة فالحكمة علم الاشياء وحده كان الفقه علم ^{المجتهد}
 وحده او مع العلم لا علم العقول والنفس من الملكية وانما صدر عن بعض القاصرين
 ان علم العقول يطلق عليه الحكمة هذا بقى البحث في خروج الكلام والفقه ^{فيها}
 عن هذا التعريف وان ما يخرج به اي قيد هو تعريف بالاعمال لا وان الحكمة ^{بها}
 الثلاثة اذا كانت عبارة عن مبداء كمال النفس على اختبار المحشى كالا للنفس ما هو معنى
 تعريف كمال النفس بالمبداء وان الكمال بعد ما لوحظ بالمعنى هل يكون المنطق داخل
 في الحكمة اذ هو باحث عن احوال المعقولات التي هي معدومات وقال الشريف
 المنقوت بالكمالات لا اعتداد في ادراك المعدومات ولا يمكن في مرتبة في دخول ^{القصود}
قوله بل يجوز ان يكون شرط الحصولها في بيان الحكمة على ما اختاره عبارة عن
 مبداء الخروج وظان المبداء يكون عبارة عن التصديقات والمسائل فكيف يكون
 العمل شرط الحصولها بل الامر بالعكس نعم يمكن شرط اعتدادها بالحصولها ولو كانت
 الحكمة عبارة عن كمال الحاصل فالعمل يكون جزءا لا شبيهة على ما اختاره البعض

قول فلا يجعل المنطق قسما من الحكمة النظرية اذ لم يدخل في القسم فضلا عن
 قسم منه بعينه وعلى تقدير تسليم دخول في القسم بان لا يلاحظ الاعيان
 اصلا في دخول في الحكمة النظرية بحثا للحكمة النظرية هي علم باحوال الموجود
 التي ليس وجودها بتدريتنا واختيارنا والظن من ان لا يكون وجوده بالخارج في الذي
 معاقدتنا واختيارنا والمعتقدات الثانية التي هي موضوع المنطق ليست كذلك اذ
 لا وجود لها بالخارج وقد وجد في ذهني مدخل لغيرتنا واختيارنا باعتبار
 الكتب والتوجه الا ان يقتضي الحكمة النظرية ان لا يكون وجوده بالخارج في فقط
 بتدريتنا واختيارنا على طريق السالبة والمعقولات الثانية كذلك فلا تغفل **قول**
 ويصدق التعريف الاقل على الوجوب والوجود لانها لا يقدرا الا على اعمار العقل
 اذ يدرية ولم يكن في الخارج امر يصح ما يصح افعليه مواطاة دون الثانية ولا يصح
 عليهما التعريف الثاني لانها تصف بهما الموجود الخارجي والتعريف الثاني يقتضي
 بما لا يصف به الموجود الخارجي بل يصف به الموجود الذهني فقط هذا اول ما كان
 التعريف الاول عليهما مبنيا على قول ما يطابقه على حمل عليه ويتقدمه ويمكن
 ذلك القول بانه هذا المعنى ولا قرينة قوية فيها يمكن حمل ذلك القول على
 ما يصف به بل يجب حمل عليه لا يدرى لوان لم يدرى لوان المية بل لوان الموجود الخارجي في العقل
 الثانية والوجوب والوجود بما يصف بهما الاعيان فيكون التعريفات متساوية
 في عدم الصدق عليهما على ما بينه بقوله وقد يقال **قول** لا يحتاج حذرنا عنها
 اذ عن لوان المية وكما يجب ان المية يخرج ايضا لوان الموجود الخارجي
 المتصف بها المية في الخارج فقول لم يكن في الاعيان ما يطابقه اي ما
 به فصل يخرج لوان المية ولوان الموجود الخارجي فاخصى التعريف الاول
 كالتعريف الثاني بعوارض الموجود الذهني اي بعوارض تعرض للمية بحسب
 الذهني فقط والوجوب والوجود ليس كذلك **قول** المفيد يحظر العوض في
 حالة تغلقها مع تغلق العوض في الاغذب في العبارة ان يقال المفيد يحظر تغلقها

يبدأ بشرح المصطلح اوردوا هذا الاستدلال
 على هذا التعريف خصوصا مشيئة

في حالة العوض لمحقول اخر **قول** لا يقال يرد على الاول لا يحق عليك ان **قول**
 قد يقال لا يصدق منع وطعن ككون الوجوب والوجود من المعقولات الثانية
 واشبات السواوي بين التعريفين من جانب الغير **قول** لا يقال الا بالقول
 ابتداء المراد على التعريف الاول ثم الجواب عنه من قبل نفس اول واشبات السوا
 بين التعريفين ثانيا على وجه يتضمن تعريضا للغير باثبات السواوي على خلاف
 ما اثبت ذلك الغير **قول** لم لا يجوز ان تغلقها ظاهرة منع التعريف
 وفي المراد خروج عن العرف فتوجه **قول** المحصر ما ياتي في التعريف الثاني
 ايضا والمنع مدفوع عن التعريفين بالاستقراء لانا لم نجد في تتبعنا انهما
 تغلقها عن تغلق العوض والتعريف كونه هذا استميا كفي الجواب بالاستقراء
 المفيد للظن كما في دعوى انه لا شئ ما عرف من الوجود اي كما يدفع المنع الوارد
 على كونه الوجود اعرف بالاستقراء فاذا جرى الاستقراء فيه فجزاؤه في توجيه
 التعريف من جانب الموجود الى انت خبير بان المعقولات الثانية لوانهم ذهنية
 واعراض دائرة على المحل في العقل ولا شبهة بان تغلق العوض سواء كان ذهنيا
 او خارجيا على الوجه الذي يمكن بلا تغلق العوض واما على الوجه الجبري
 فلا يمكن تغلقه الا مع تغلق العوض ومنه ما تكلم به فالتعريف انما يندفع اذا
 كان جميع المعقولات الثانية المبحوثة عنها في المنطق كما تغلق على الوجه
 الجبري وبهذا اثبات لا وجه للتشبه بالاستقراء وان منع ذلك وبذلك
 به فاسد كما لا يحق فلا تغفل **قول** من العوارض العقلية لانها ليس لها وجود
 في الخارج بل وجودها هو في العقل الجنسية والنوعية الا ان الفرق بينهما
 ان العارض والعروض والعرض من كليهما في العقل الجنسية والنوعية
 فان العارض والعروض العقل والعروض قد يكون في الخارج **قول**
 قصدنا الثاني في هذا انما كان ظاهرا ان لو اريد بالعوارض الخصوصية
 الذهنية التعريف العوارض العقلية التي عرفتها في العقل سواء كان معرف

جودها
 لا وجود ولا
 فيها لا وجود لها

موجوداً خارجياً متصفاً بحسب وجوده الذهني أو لا وما لو اريد به الوجود
 التي لم تكن معروضا موجوداً خارجياً كما يتبين في التعليل فلا فائدة للموضوع
 يحتاج الى الترجيح حتى يكون صدق الثاني ظاهراً فعلياً لترجيح ان وجدته
قوله وفي صدق الاول خلفه اي يجب الظاهر ان يكون الوجود والوجود كما لا يعقل
 الاعراض العقول احرار من خفي بل الظاهر انهما يعقلان بدون المعارض مع انه قوله
 يكن في الاعيان ما يطابقه يمنع دخوله في احد المعنيين فيكون الثاني لا اقل **قوله**
 لكنهم يدعون البديهة لانها امر نسبي وشي انتزاعي لا يتصور بحدوثه
 النسب اليه والنتزاع عنه فلا تفاوت بين التعريفين في صدقهما على الوجود
 والوجود واردة للحصر واختيار الصدق الثاني لاول عليه ما دون الثاني كذا
 مفاد قوله قد يقال له من عدم صدق التعريفين عليه ليس على ما ينبغي هكذا حقة
 هذا المقام فلا تلتفت الى ترتيب الالهام **قوله** ولا معنى للبحث عن احوالاه
 قبل هذا جواب من مقدم وهو انه على تقدير ارادة المشتقات يكون موضوع
 المسائل الموجود والقديم والحادث وهي لكونها كهيئة غير موجودة في الخارج فاما
 المشتقات لا يجدي نفعا فاجاب بقوله ولا معنى للبحث الى ذلك ان تقول
 ان كلمة الواو في قوله ولا معنى للبحث الى الحال وهو جواب اخر فالاول جواب على
 ارادة كون نفس الموضوع وعنوانه موجوداً خارجياً على ارض من جوفه
 كماله الطبيعي في الخارج ويكون الحكم على نفس المفهوم والعنوان من غير ان يرد على
 كون مبداء الاشتقاق موضوعاً بل يفرق في كون الحكم على المفهوم وكون القصة
 طبيعية او لا الا ان المفهوم اعتبر ههنا موجوداً وادنى في المبداء وهذا العقل
 بانه لا يلزم ان يكون نفس عنوان الموضوع موجوداً خارجياً بل مذكور
 الموضوع موجوداً على كون ماصدق عليه عنوان الموضوع موجوداً خارجياً
 على ما فضل المحقق ليسرى الحكم عنه الى ذلك الموضوع الا ان شئنا على ذلك
 ما قاله محقق المنطقيين ان الحكم في القضايا الطبيعية والمحسوسة والمهمة

اوتوا بما يكون من صفات الجواهر الواقعة على الوجود
 لقائهم الذي هو الوجود بانه كونه مشتقاً
 عليه

بانه لا يلزم ان يكون نفس عنوان الموضوع موجوداً خارجياً بل مذكور
 الذي هو الوجود

منه في الوجود
 السرية
 وملاحظة
 منه

والله اعلم بالطبيعة الا ان في الطبيعة لم يتجاوز الى الافراد وفي الاخرين
 يتجاوز ويسرى اليها **قوله** فالمحمول في حكمنا حال ذلك الموجود المدلول عليه
 العنوان فيه ان المحمولات في حكمنا امور عامة اخرى وهما احوال اخرى بل ذلك الموضوع
 المدلول عليه ذلك العنوان نعم يكون كذلك لو كان جميع ماصدق عليه ذلك العنوان
 خارجياً وليس كذلك فان ماصدق عليه الحكم الواحد والكثير وغير ذلك قد يكون
 معدوماً ايضا والمحمول المساوي للممكن الشامل للموجودات والمعدوم ما يجب ان يكون
 احد الوجودات الفرد من افراد الممكن وايضا انما يتم هذا الجواب بان لو كان جميع
 محمولات الامور العامة مما يسرى الحكم بها الى افرادها وهذا ليس بمعلوم بل عدمه
 معلوم اذ تشكيكية الامكان وعدمه مما يبحث فيه وليس يسرى الى الافراد
 صفة المفهوم كالا يحتمل فلا تغفل **قوله** بحثنا عن احوال الاعيان لم يكن باقياً
 له وقوله لان افرادها موجودة خارجية لم يتم مراده **قوله** فلو كان المراد بالبا
 كاهو مقتضى الفراع عن كونها موضوعات الكون فالمحمولات لا يصح القول بالمحمولية
 لان المبداء لم يعمل معاطاة للوجود ولوارثها المشتقات ليس هي الفائدة
 في الفراع وقد قال مسعود المحقق القول بان الامور العامة ليست موضوعات
 كغيرها غير موجودات بل محمولات في بابها قول بالتناقض وقد صدر هنا عن بعض
 الخلاف ما يقع مثلاً للبطاوة **قوله** لانها موضوعات في العاقل ولذا اقال الشيخ
 لثقلية وانما نسبت هذا الجواب الى الخبر لانه مبني على تأويل عبارة القدم ولانه
 لا يلزم ما ذكرنا من ان مباحث الامور العامة داخل في العلم الاعلى انتهى
 ولا يلزم ايضا تقسيم البعض العلم الاعلى الى قسمين وثبتا التسمية براس
 ليس هو الاحكام التي يكون في في ثقلية كما يقولون الوجود اما ممكن او
 واجب الى غير ذلك فان الظاهر ليس المراد به هنا الاكون الوجود موضوعاً
 لاكون الممكن والواجب محكوماً عليها بالوجود **قوله** يجب ان يقيده بقيد حقيقة
 بالموضوعات بان يلاحظ وجود الواجب والجوهر والعرض بخصوصه مثلاً كما

الا ان ينبغي ان يكون عنوان الموضوع
 دال على الوجود فلا بد ان يكون جميع ماصدق
 عليه ذلك العنوان موجوداً مادياً وبكيفية
 هذا القول في البحث عن احوال الاعيان
 اوتوا بما يكون من صفات الجواهر الواقعة على الوجود
 ولقائهم الذي هو الوجود بانه كونه مشتقاً
 عليه

محمد باقر م

يقال الواجب موجود بوجوه واجبة ونحو ذلك قبل انما يجب التقييد على ارضى من اجل
اللاحق بجزء اعظم من اعراض المجردة عنها واما على ارضى من جعل فلا وهو ما
اذ يجب التقييد على كلا الرايين اذ لا يتحقق بين الموجودات الثالث من الواجب والوجود
والعرض ولا بين اثنين منها جزء مشترك ذهني او خارجي حتى يكون الامور العامة
اللاحقة بواسطة ذلك الجزء من الاعراض الذاتية كما لا يخفى **قوله** فيكون عرضا
اي حتى يكون عرضا ذاتيا **قوله** من الطبيعي واللازم لا يخفى ان ذكر الطبيعي سهو من
اذ هما من الالهي وايضا انما يريد هذا لو كان ذلك القول علة موجبة للاعراض
واما لو كان نكته فلا والظاهر هو الثاني **قوله** اذ تبين مباحثها بالنظر في
الحكماء اكثر اهتمامهم في جانب النظر واغلب اعتدادهم فيما يتعلق بالنظر فلا
يلتفت الى ما سقط عن النظر **قوله** وقيل اعرض عنها اي اعرض عن الحكمة
العملية واختار النظرية لان النظرية اشرف فلا يريد ان التفسير غير تام
قوله لان النظرية اشرف من العملية اي القوة النظرية التي تعلو بها الحكمة
النظرية اشرف من القوة العملية التي تعلو بها الحكمة العملية وهذا هو الذي
لست اكلده المحشى والضمير انما اذا الاثر انما هو القوة النظرية ونقص العملية
العلامة في ضمنية المطالع وان فسرت بالحكمة النظرية والحكمة العملية اغتر
رابط الشيء الوقت في كلمات كثيرة في حل باقي كلامه **وقد** يقال ايضا ان الا
شتغال بالرياضي وممارسته يورث ملكة التحصيل في المراج لا ملكة العقل
التي يحصل من ممارسة الطبيعي والافق ولا ملكة العقل اشرف من ملكة
التحصيل وقد يقال ايضا ان ذكر الرافض مع البرهين يورث الى الاطناب الذي لا ينبت
هذا الكتاب وبدونه ليس علمنا تاما **قوله** من مراتب القوة العملية التي تعلو بالحكمة
العملية لتكميلها ومرتبتها اربعة اولها تنديب الظ بالشرائح النبوية والنوابع
الالهية وثانيها تنديب الباطن عن الملكات الردية ونقص اثارها عن
عالم الغيب وثالثها ما يحصل بعد الاتصال بعالم الغيب وهو في التقييد بالقبول

بالصو القدسية ورابعها ما يتجلى له عقيبا كمشابه ملكة الاتصال والافق
عن نفسه بالكلية وهو ملاحظته جمال الله تعالى وجلاله وقصر النظر على
كاله اذ اعرفت هذا فقله بان التحلي بالصو القدسية اي الصو الادوية
لخلاصة عن شوايبي لشكوك والاهام اشارة الى مرتبة الثالثة **قوله**
وهو ملاحظته جمال الله اي صفاته النبوتية وجلاله اي صفاته السلبية اشارة
الى المرتبة الرابعة وهذا وقد اجاب بعض الفضلاء عن هذا الاعتراض بان الله
بالاشرف النظرية التاثرات من المبدأ العالية وان النفس بعد وصولها الى
نهاية مراتب القوة العاملة لا يتوقف تاثرها من المبدأ العالية على البدن الاثر
في العملية هو التأثير فيما تحتها من الابدان وهو ينقطع عند حجاب البدن وما
ذكره المعترض من التحلي والملاحظة ليسوا اثر القوة العملية وان كان من اثارها
وفرقة بين الاثر والمرتبة ولا يخفى ان هذا الجواب اشبه من جواب المحشى
قوله بل الاثر القريب هو الاعمال القليلة عليه ان يكون الاثر القريب في النظرية
باقيا وفي العملية غير باق لا يجدى نفعا في اثبات اصل الحق من الاعراض كما
يوجد فانما النظرية ما يكون باقيا كذلك يوجد في اثار العملية ما كان باقيا
فلا ترجح لاحدها على الاخر الا ان يقال ان اثار النظرية بتمامها باقية واثار
العملية ببعضها باقية ويكفي ذلك للترجيح **قوله** لان الاهتمام بشان الموجودات
العينية اكثر ويكفي هذا في الاعراض عن غيره والاقتضاد عليه وان كان في غيره
نفع ودونه **قوله** قد يقال ما من مفهوم له حاصل ان قوله فيكون موجود في الذهن
لا في نفس الامر ليس بصحيح بل كل مفهوم موجود في الذهن موجود في نفس الامر
لانه ما من مفهوم الا ويصح ان يحكم عليه بانه في نفس الامر يكون موجودا
في نفس الامر فكل مفهوم موجود في نفس الامر اما الصغرى فبقيت واضحة
بقوله كان يقال زوجية الخمسة آه واما الكبرى فلا بد ثبوت شئ لشئ الى
ما ورد منها من ان تفراج قوله فكل مفهوم غير صحيح مما لا يلتفت اليه

قوله فكل مفهوم موجود في نفس الامر فانتفى مادة الافتراق للذهن وانت خبير
 بان هذه الكلية كما يقتضي ذلك الانتفاء يقتضي احدا لا مري دونها اما ان يكون
 جميع المفهومات ما لا يتعلق به الفرض او يكون بيا معنى النفس الامر قاصرا
 لعدم شمول بعض المفهومات مما يتعلق به الفرض وعلى الاول يقتضي العقل
 وعلى الثاني يريد انه كما الاول ايراده على نفس معناه بعدم جامعيتها وبعد تسليم
 لوجه لا يبراه ههنا **قوله** وهو مستلزم للوجود الفرضي والنفس الامر
 ما لا يكون وجوده بالفرض والاعتبار فثبت مادة الافتراق انت خبير
 بان دليل السائل يجري فيه ايضا بان الافراد المفروضة ما يصح ان يحكم
 عليه بانه امر وشئ في نفس الامر واذ احكم بانه في نفس الامر يكون موجودا
 في نفس الامر ان ثبت شئ لشيئ لا ينتج ان الافراد المفروضة تكون موجودة
 في نفس الامر بناء على تلك المقدمة والقول بانه امر فرضي لا يفرض في نفس الامر
 لا يجدي نفع اذا سأل تثبت بمداري استدعي كون جميع المفهومات كلية او جزئية
 في نفس الامر فلما لم يمنع ذلك المدار لا يجيب للجواب عنه عن كذا **قوله** بل يترتب
 المفهوم يدل هذا على ان مفهومات الكواكب ثابتة في نفس الامر وانما الكواكب
 هي الافراد كما ان المتع هو الافراد ومن المفهوم كفهوم بشرى البياض واجتماع
 التقيضين على تقدير كون الامكان والامتناع مقيسا بالوجود الذهني **قوله** فيقال
 كما تقر في محله **قوله** والحكم الفرضي يستلزم وجود الموضوع فضا قد عرفت
 ما فيه بل الحق القدر في تلك المقدمة بان ثبوت الشئ لشيئ يستلزم ثبوت
 المثلث له سواء كان ذلك الثبوت مقدما على ثبوت المثلث المثلث له او متساويا
 عنه من غير وجود المثلث له بعد كالموجود والامكان كثبوت الامكان
 للعنفاء فانه يستلزم وجود العتقاء المتأخر بالنظر الى الذات مع قطع النظر
 عن المانع مثل عدم العلة على ما بينه الدواني فلا تغفل **قوله** اذ هو موجود
 عنه وفيه انه مطور في محله ان الموجه يكون في قوة المانع والمستدل اليه

قوله سائلنا يوزي وجوده كالمستدل اليه

ايضا فلم لا يجوز ان يكون ههنا في قوة المستدل انتفى بل هذا هو الظاهر هنا
 وانما يكون الموجه مانعا دائما او كثيرا في مقام التعريف دون توجه العبارة
قوله اذ اتصاف الجسم بالطبيعي باعتبار موضوعيته للعلم الطبيعي قد يقال
 فيه ان ما يفهم من اكثر كلامهم واغلب بياضهم ان اتصافه بالطبيعي
 باعتبار اشتماله على الصورة النوعية التي هي الطبيعة وايضا لو قيل له
 وبأي اعتبار اتصاف العلم بالطبيعي ما اذا قال وايضا لا يناسب جعلهم المعرف
 في مقام تعريف الجسم الجسم الطبيعي اذ هو ليس تعريف الجسم الموضوع بل المطلق للجسم و
 بالجملة هذا القول من المحشئ كما لا يلتفت اليه لئلا يتطعن تفصلا على حقيقة الحال
 ان شاء الله تعالى وحكمته بفساده **قوله** لما كان لفظ الالهيات مستقرا بالموضوع
 الا انت خبير بان مثل هذا الاستعار يوجد في الطبيعيات على تقدير التنسب
 بالحكمة وان اراد الاستعار على تقدير التنسب بمباحث الاله والمجردات فهو
 كاتر **قوله** وهو ليس من خواصكم بل يعرض للجسم بالذات فيكون التعريف
 شاملا لجميع الافراد مطرد **قوله** بل هو من خواص الالهيات فقط فالانتفاء
 الفعلي كالموهي لا يعرض للجسم بالذات فان اريد بالانتفاء الفعلي الانتفاء
 بالذات ايضا كما هو مبني للجواب لا يصدق التعريف على شئ اصلا **قوله**
 ولا شأن للجسم بالذات كذلك اي قابل لان يعرض عليه الانتفاء الفعلي بالذات
 وبلا واسطة وحين عروضة لم يبق للجسم قائما على حاله السابق لان اصل الجسم
 عندهم متصل واحد لا يجمع فيه الاتصال والانفصال فاذا عرفت الاتصال
 لم يبق الاتصال كعروضه لعدم المهية الموجودة فاذا يقال الانفصال الفعلي
 عارض للجسم ولا يقال الانفصال للجسم متعقبة وقائم هو به وهو معنى المتابلية
 لطيران الانفصال بخلاف الامر في الالهيات فانه في نفسه ليس متصل ولا منفصل
 فيتصرف هو به مامقا ويقوم به قائم يتحقق الانتفاء الفعلي بمعنى الطيران

بالذات فيه فيخرج عن التعريف فيكون التعريف منعكسا ومطر الكثرات
 خير بان القابلية لطريا الانفصال عما هو متصف به حقيقة او ماهو
 عارض فقط فعمل الانتقام الفعلي في التعريف على معنى الطريان المقابل لا
 الحقيقي لا يشمل التعريف الهول مما لا يلتفت اليه كما لا يلتفت الى قول من قال
 ان معنى الطريان يجري في الانتقام الوهمي ايضا ولا فائدة في الانتقال
 الى الانتقام الفعلي يعرف باحدى تامل **قوله** مع ان الفلك لا ينقسم بالفعل اذ مشهور
 فيما بينهم ان الفلك لا يقبل الحرق والالتيام فالانتقام الفعلي بمعنى الطريان انفسه
 لا يجري في الفلك فلم ينعكس التعريف ايضا **قوله** والفلك قابل بالذات للانتقام
 اي غير ذاته لان انفصال الفلك لا يقبل الانتقام الفعلي بالامكان
 النفس الامر ويقبل بالامكان الذاتي بالذات اي بلا واسطة امر في يصدق
 الفلك انه جوه قابل بالذات للانتقام الفعلي بالذات اي بلا واسطة امر في يصدق
 ذاته في يصدق عليه التعريف فينعكس **قوله** ثم نقول انه الظاهر المتبادر انه لما وجه
 التعريف بان يراد بالانتقام الانتقام الفعلي اراد ان يوجه بان يراد الانتقام
 الوهمي كما هو مسلك الشرح غير وروى شي مما ذكر وما يقال من ان هذا
 توجيه بارادة الانتقام الفعلي والمراد من الغرض قوله وان كان الغرض مدخل اليه
 والتعريف وان كان صادقا على الهول لكنه لكونه جديلا بريف قوله لا يصدق
 التعريف على شي اطلاقا لا تحقيقا لا يضر فكانه من المقال والله اعلم بحقيقة
 الحال **قوله** فانه نسبة قبول الانتقام الى الجسم ليس بالمجاز بل هي حقيقة بلا شبهة
 وان كان الغير وهو الجسم القليل مدخلا في تلك النسبة والقبول بان يكون
 واسطة في الثبوت في ثبوت الانتقام الوهمي لا واسطة في العروضة **قوله** لا يخفى
 ان هذا من الموجه وجيه تام في انعكاس التعريف واما في طراده فانما يتم ان
 ان نسبة قبول الانتقام الوهمي الى الهول بالمجاز والحق الظاهر ان بخلافه
قوله وان اراد المعنى الثاني لا يخفى عليك ان المعنى الثاني ما يكون الذات

قال محمد بن
 وولادنا قاسم بن

سببا ولا يوجد فيه واسطة في الثبوت والعروض معا ولذا لم يتيسر اختيار
 الشق الاول في الجواب ولا شبهة في ان المراد في الجملة ما يقابل وهو اعم
 من ان يوجد فيه واسطة في الثبوت والعروض ولا يوجد واسطة اصله
 يدخل اليه واسطة في التعريف بلا خفاء ففعله لان صدقه على شي
 ابط وقوله لان كون ثبوت الانتقام لها حقيقة ثم لا يجدي شيئا ان
 دخولها في التعريف لا يتوقف على كون ثبوت الانتقام لها حقيقة لان فضاء
 في الجملة ح واسع الحقيقة والمجاز باعتبار الواسطين وعدمه **قوله** وكذا
 باختيار الشق الثاني لجملة على امر متوقف غير عام بهذا العموم كما سيبي ايضا
 وايضا قد عرفت حال في الحقيقة عن قبول الهول الانتقام على ان هذا السند
 وتنويه يستدعي كون الحال كذلك في الانتقام الفعلي وهو مخالف لتصوراتهم
 واعتراضه فيمليق **قوله** لو اراد بالقبول في الجملة اه كذا قوله قد يجاب به جواب
 على ما اختاره الشرح من الانتقام فلا يلتفت الى ما صدر عن بعض العوام **قوله**
 ولو اعتبر في الجوهر التركيب قد يقال سواء كان المراد من القابل بالذات في الجملة
 وسواء كان الانتقام فعليا او وهميا لا يخفى على هذا وهذا التعميم على كل احد من
 المدرسين اعلم كما عترض على نفس التعريف بهذا الوجه وبانه تعريف بالاختفاء
 اذ كل احد يعلم بالمشاهدة حجم الجسم واما العلم بالانتقام الوهمي والنعمة
 القابل فمخصوص لفرد فرد وجوابه سهل على الاهل اعترض في كونه حجة البرهان
 فحقن بذكر الوجهين منها الا ان الجوهر ليس جنسا لما تحت والالامتنان
 انواعه بفصول جوهرية فلزم التسوية الفصول لان الجوهر يكون جنسا لها فلها
 فصولا اخرى جوهرية وهكذا والجواب انه لا يلزم من كون الجوهر جنسا لانواع
 الجواهر ان يكون جنسا لفصول تلك الانواع كما ان سائر الاجناس كذلك
 وان الجوهر هو الموجود لا في الموضوع فهذه القيدان لا يصلحان ذاتا للحقيقة
 الجسم اما قيد الموجود فانه عارض للموجودات من المعقولات الثابتة واما

والكواكب ليست مما يبحث عن احوالها فهو كما ترى **قوله** فيما يقيم الاجسام
لا يقال لا يجزأ اما ان يكون موضوع الطبعي مطلق للجسم الطبعي وانواعه
وعلى الاول القاعدة تقتضي ان لا يبحث عن الاحوال المختصة بالثبات
والعنصرية لكونها احوالا غيرية وعلى الثاني تقتضي ان لا يبحث عن **الاول**
التي تعم الاجسام لكونها غيرية ايضا لاننا نجيب باختيار كل من الشقين **قوله**
ان كنت اهلا **قوله** الله الا ان يراد بالاجسام قسما او يحل على القلب
وهذا اولى لشموله السكون **قوله** باعتبار كونه موضوعا للعلم الطبعي
هذا صريح صاحب المواقف والشراف العلامة وبعض شراح المطالع
وهو الحقيقي للقبول وما وقع عن بعض الناس فيما سبق فهو من غلبة
الوهم وسلطنة على العقل **قوله** يفهم من هذا الكلام اه هذا الفهم من
سلط الوهم اذ الشك صدق بيان اشتراك المعنوي لافي صدق التميز على
انه لا يلزم من ارادة مميزات الشين ان لا يكون بينهما مميزات اخرى ولم يلزم
التمييز ارادة جميع المميزات لا يتحقق على المميز **قوله** فعلم اي من التعليق بقوله فان
هذا الجسم من حيث هذه الصورة لا يتخالفه فانه هذا التعليل من معلوم
وان كانا حقيقة الجسم وكونها عبارة عن الاتصال فقط واما كونه
ذاتية وحين وتقسيم وقابل للابعد وغير ذلك انما يعرض له بعد تمام
حقيقة كالا يتحقق على الناظر في الشفاء لكن هذا التعليل يؤيد ما قاله الخشنة
من عدم اتحاد القابل للابعد فيهما فحصر التباين بالجوهرية والعرضية
ليس على ما ينبغي وشاهده مطابق لما يشهد ثم لا يتحقق ان قول الشيخ في المدعى
وهذا المعنى غير المقداره لا يوهم نفى الاشتراك المعنوي اذ ذلك المدعى
من الشيخ في بيان حقيقة الجسم الطبعي وكونه غيرا للتعليم غيرا للاطلاع
القابل للابعد على الجسم ومن قال بالاشتراك المعنوي قال بهذا التباين
بينهما وهو لا يستلزم فيهما كان هذا القول من الخشنة ارادة على الشرح

اختصارا لامتنياز بالجوهرية والعرضية فلا تستلزم فيه وما صدر عن بعض العلماء
هذا مشهرا بان الاعتراض انما هو بعدم اختصاص الامتنياز لا ينفي الاشتراك
الغوي بينهما كما هو قول الشيخ الجسمية الحقيقية اه انتهى فهو صادر قبل
فهم المقام كما عرفت حقيقة الحال **قوله** والحاصل ان الابعاد المعنوية في مفهوم لا
يوضح ما ذكره في الفرق بين الطبعي والتعليم ان الشبهة الواحدة مثلا يمكن
تشكلها باشتراك مختلفة فيعدد الجسم التعليمي واما الطبعي فهو في جميع
شكال المذكور امر واحد **قوله** اختلفوا في حقيقة الجسم اه انهم قسموا الجسم
ثلاثة الى مركب ومما تركب من اجسام مختلفة الخفايا كاللوا لثلاثة **قوله**
وهو ما ذكره الخشنة وانه الى المؤلف وهو ما تلقى من الاجسام سواء كانت
متخلفة الخفايا ولا ومفردة وهو ما لم يؤلف من اجسام اصلا وتحل النزاع
ليس هو المركب بالاتفاق لهو اما البسيط كما هو الحق والمفرد كما قيل **قوله** اي
ما لا يتركب من الاجسام المختلفة الخفايا بحسب الحقيقة لا بحسب الحسول
ينافي تركب من اجسام متفقة الخفايا ومن اشياء مختلفة الخفايا كالسوى
والصورة والجوهر الفرد **قوله** اجزاء ومفادها انما احتياح الى هذا الحفظ
التفسيري لان الجسم البسيط على مذهب الحكم له اجزاء من الهيولى والصورة
لان له يكن مفاد **قوله** لكن الجوهر على انها متناهية لكن اختلفوا في اقل
ما يتركب الجسم منه قال الجبالي يتركب من ثمانية اجزاء لا اقل منها ليحصل **قوله**
الثلاثة وحصوله من ذهب العلل فتركب من ستة اجزاء بان يوضع ثلثة
على ثلثة وذهب البعض الى انه من اربعة اجزاء بان يوضع جزاء ولا يبحث
احدها جزئين ثالث وفوقه جزاء اخر هكذا يحصل ابعاد الثلاثة وعلى هذه **قوله**
الثلاثة يكون المركب من جزئين وثلثة اجزاء وسط بين الجوهر الفرد والجسم
وهو المراد بالحفظ الجوهرية والسطح الجوهرية كما ينبغي ابطاله من النص
واما عندنا انه يتركب من جزئين فتلك الواسطة داخلية في الجسم عندنا

فلذا السهر في الاشاعة الجسم بانه المتخير القابل للقسمة ولو جهة واحدة ولما كانت تلك الواسطة داخلة عندنا في الجسم ولم تكن أصلا للجسم عند المذهب المشهورة لم يذهب احد من المشهورين الى ان الجسم مركب من الخلق الجوهرى والسطح الجوهرى وان وقع رواية عن بعض القدماء انه ذهب الى ذلك **قول** بل ما هو مذهب النظام تركيب الجسم من الالوان والطعوم الخ فان النظام والتجارب قد ذهب الى ان الجسم بل الجوهر عبارة عن اعراض مجتمعة ومركب من الاعراض ليس مركبا من الجواهر واحتجاب وجهي على مذهبهما الاول ان الجسم لو تركب من الجواهر يلزم تجانس الاجسام لان الجواهر الفردة متجانسة في صفات نفس الجوهر من التحيز والقيام بالنفس وقبول الاعراض والمركب من المتجانس متجانس وهو يفتت تركب من الاعراض والثاني انه اذا وجد الجسم وجدا لا اعراض واذا انتفى الجسم انتفى الاعراض وبالعكس انت خبير بان الدليل الثاني انه لو كانت العنكبوت اذا التلزم لا يستلزم الاتحاد وينبوا الدليل الاول بان الجواهر ليست متجانسة عندنا وما ذكر من الصفات المشتركة فهي اعراض عامة مشتركة بين متخالفة الحقا واوردوا عليه المعاضة بان الاعراض سبالة غير باقية فكيف يكون جزء من الجواهر الباقية وان الاعراض لا يقوم بذاته وان كان كثيرا بالغاما بلغ فكيف يكون القائم بذاته عبارة عنه ومركبا منه ومن هذا التقرير علمت ان مذهب النظام ما ذكره الحاشي فقول من قال ان مذهب النظام ليس ما زعم الحاشي بل مذهب ما نقله أولا مما لا يلتفت اليه واعلم ان سيد الحقيين قدس سره وان فرق المذهب على الوجه المذكور في حاشية شرح الهداية الا انه بين للمال على طبق ما بينه الحاشي في بعض مؤلفاته والحاشي احتمل عنه **قول** موقونا على ابطال الجزء الذي لا يتجزى الى ابطال تركيب الجسم من الجزء الذي لا يتجزى وما حكمه فيما ينقسم في جهتي اوجه واحدة اذا

اذا ما ذكره في هذا الفصل مجرى فباطل ايضا كما استعرفتم ثم لا يخفى عليك ان اشأ اتصال الجسم وتركيبه من اليبول والقوة ههنا تحصيل الموضوع الطبيعي وانما اليه لتحقيق مهمة موضوعه ولتحصول التصور فتوقف ذلك الاثبات على ابطال الجزء يستدعي توقفا ثبات موضوعه وتصوقه على ابطال الجزء والحال ان ابطال الجزء من مسائل الطبيعى كاسبق فتوقفه تحصيل موضوع العلم وتصوقه على بعض مسائل العلم بما لا يتخلو عن كدر بل يلزم الدور فلعليك التدبر **قول** وعلمنا هم جزء لها اي نسبة الشيء اه هذا هو مختار الحاشي والاثبات هو ان جزء القول عندهم حال الشيء بحسب نسبة بعض اجزائه الى بعض فقط **قول** ان يكون الوجه بالذات بالمعنى الثاني من معنى بالذات على ما سبق وهو ما يكون الذات سببا لا مدخل فيه لغيره **قول** يصدق التعريف على الجسم انه هو ذو وضع لا يقبل القسمة الوهمية والقطعية بالذات اي بلا واسطة امر اصلا بل يقبل الاول بواسطة التعليم والثاني بواسطة الهيكلية كما عرفت واذا لم يقبل الجسم القسمة كذلك فعدم قبول جزئية اعنى الصورة الجسمية والنوعية لها كذلك بطريق الاول يستلزم الوهمية فلذلك اقتصر على الجسم والافلاخيا وعلى هذه الارادة هذه الثلاثة على ان صورة الجسم جسم في بادى الراى فهو داخل فيه كما ريت **قول** يصدق على كل من الصورة الجسمية والنوعية فلم يطره التعريف وما يقال انه لا صورة جسمية ونوعية جوهرية عند المتكلمين فلم يتحقق مادة النقص ومن ان هذا تعريف بالاعم فهو كماله من الاعيان طال لا هذا الاعتبار **قول** وكذا لو كان اه اي يصدق التعريف على الصورتين لو كان المراد به هذا هو الحق ما تبعه **قول** يصدق على الجسم ايضا اي كما يصدق على الصورتين وفيه زعم الى ان الصورتين ملحوظتان في شق الاول لو اردت بالقبول معنى الطريان على تقدير ان يكون المراد بالذات المعنى الثاني من معنيين كما حله السائل **قول** ولا يلزم شئ مما ذكره الجسم يقبل القسمة بعض الطريان بالذات وبلا واسطة امر اصلا والقسمة بمعنى الانصاف بالذات وبلا واسطة

فهو شامل عليها شح

وعبار وأن كان للغير مدخل لكن الصورتين داخلتان بعد بل هو ايضا داخل فيه
 في حمل القابل على معنى الطيران كما سمعت ان لا تقبل الطيران والصدق للمذكور
 غير مسلم والمستند ما صرح به عند المحققين ان الصورتين تقبلان القسمة بقسم
 في الجبل وان اشعر بخلافه في بعض مؤلفاته هكذا حمل المقام ونزل الى ما صدر
 عن بعض الخواص والعوام وليس كذلك قد يقال لان تقريب الشئ باليد
 وتزريق الكرياس ليس منها قطعاً ولا كسراً انتهى انما قالوا الى انه يمكن ان
 يكون المراد بالكسر ماعد القطع وبالعكس وامتناع القطع والكسر للصفر
 لان القطع الاصطلاحى يحتاج الى نفوذ قاطع بينهما وذا لا يتصور فيما كان
 في غاية الصغر والكسر يحتاج الى صدمة قوية من غير نفوذ حجم فيه وهو ايضا
 لا يتصور في غاية الصغر ان الصلابة لا يكون سبباً وكذا لا يكون سبباً
 لامتناع الكسر فالقول بان امتناع القطع والكسر للصلابة ليس على ما ينبغي
 ايضا لغير التوهم عن تميز طرف لغاية صفه ولما يمكن ان يقال ان غير التوهم
 عن تميز طرف غير مسلم لم لا يجوز ان لا يتصور فيه العجز اصلا ولو صغر جدا
 بقوله ان الوهم وفيه نظاره حاصله القوة الجسمانية حالتين حالة
 كونها مؤثرة وحالة كونها الالهة وهي باعتبار الحالة الاولى وان كانت متناهية في
 الاثر بناء على ما يستدل عليه بانه لكنها باعتبار الحالة الثانية يجوز ان يكون
 غير متناهية الاثر اذ لم يقدّر دليل على خلافه بل مما صرحوا به اذ هم اثبتوا
 قوتين مؤثرة في التحركات الغير المتناهية والى تلك التحركات المتناهية
 وقالوا القوة المؤثرة قوة تجزئة لا جسمانية والقوة الالهية قوة مجتمعة
 وهي النفس المنطبعة فلو كانت القوة الجسمانية متناهية الاثر باعتبار الالهية
 ايضا لما اشبهوا في الفلك وليس ذلك ناشيا عن حمل قديم وتابع له اذ لم يكن
 في اعتبار المؤثرية بل كانت المتناهية الاثر باعتبار المؤثرية صفة قائمة في
 القوى الجسمانية جاز ان يكون عدم تنافى الاثر باعتبار الالهية صفة قائمة في

ذاتنا فقول لغير المتوهم انه وقوله فلا بد ان ينتهي الوهم الا ان كان الجسم قابل
 للقسمة الى غير النهاية كذلك الجزء الفرع قابل للقسمة الوهمية من غير طياته الجبر فاقول هذا ولا
 تلفت الى الفرع وقد يقال ان القليل ان لغاية صفه غايه عن الحسن الظاهر والوهم تخرج
 عن تميز طرف اذ ذكره بواسطة الحسن الظاهر فاعرفه **قول** كان تقسيمه فاضا عليها
 فان قلت فكيف يتصور ذلك في عدم انقسام الجزء بالفرع العقلي وان كان الفرع محض
 التجويز على ما اشار اليه الشان اذ هذا الحكم والجزء مما يحجزه العقل قلت لان الشئ
 اذا كان له حصة من الامتداد يكون منقسماً بالفرع العقلي ويحكم بهذا الحكم المذكور
 مطابقا للواقع ولا يكون الصلابة والعجز مانعا عنه واما ما ليس امتدادا اصله فلا
 يتصور فروضه مطابقا لكل فرض من العقل يكون كاذبا قطعاً لا عبرة به ومع برجع النزاع
 بين الفريقين كما قاله بعض الاذكياء الى ان اجزاء الجسم المفرد هل هي اجزاء لا امتداد
 لها اصلا ام لا اختار المتكلمون الى ان اجزاء الجسم جواهر وذو وضع لا امتداد لها
 واختار المتكلماء كل جواهر وذو وضع لا يمتد ولا اقل ينقسم بالفرع العقلي للطابق
 للواقع وليس في الجسم جواهر كذلك **ثم** اعلم كما اختلفت الفرقان في النفي والاثبات
 المشهور في انه هل هو مشكل ام لا يجوز الامور مشكلا يستند انهم قالوا انه لا
 خطا من المساحة طرفة نهاية وشكل وروى بان قولهم هذا بمعنى انه له حجم ازيد
 للجسم بازدياده والاثبات المساحة اثبات الانقسام هه وذهب الجمهور
 الى انه لا شكل لانه هيئة احاطة بحدود وهو لا يتصور الا فيما له جزء ثم
 اختلف الجمهور في شبهة شيئا من الاشكال قال القاضى لا شبه لانه لا شكل له
 لا يشاكل غيره وقال غيره له شبه واختلوا فيه ايضا قيل هو شبه الكره وقيل
 هو شبه المربع وقيل شبه مثلث والله اعلم بحقيقة الحال **قول** عدم كونه مقصودا
 هم اذا فرضوا المتناهية والكواكب مما يقع عليه التصور **قول** الا في الدهن اى بحسب
 الدهن واجله **قول** فالاولى الاشارة الى ان في التصور مباغاة في الوجود كثير
 وانه استمال لا يتصور على معنى لا يمكن غفر وان المراد بالتصور التخييل

شئ ما قال المتكلمون

الفيل المختار بحسب الذهن كما هو الظن من سوقا السؤال اذ كونه متصورا
 بحسب الذهن مما لا يجدي به ولا يثبتني الاستدلال عليه ولعل لهذا الامر
 بالفهم **قوله** وذلك اي ما لا يفرضه العقل قسمته لا يوجد لانه لا يوجد
 هذه صفري من الشكل الثاني وقوله كل متصور اه قائم مقام الكبرى ^{صوت}
 رد القياس هكذا ان ما لا يفرضه العقل قسمته غير متصور لانه ما لا يوجد
 لانه لا يوجد خارجا وكما لا يوجد كذلك غير متصور اذ كل متصور موجود
 في الذهن فينتج ان ما لا يفرضه العقل قسمته غير متصور **قوله** واما الولم يكن له
 فرد فلا يكون موجودا قد يقال المنفى ههنا هو الموجود الذهني الحقيقي
 اذ هو لا يتحقق الا بان يكون فرد في الخارج او في نفس الامر وان ما لا يتوقع
 على ثبوت الفرد في شئ منهما كما سبق هو الموجود الذهني الفرضي انتهى فاعرفه
قوله وعلى هذا يصدر ان كان مانع في الوسط اه اذ عدم مانعية الوسط في
 التلاقي يتصور بوجهين بان يتحقق التلاقي ولا يكون هو مانعا بان لا
 يتلاقى بسبب امر اخر غير الوسط **قوله** بعيد غاية البعد وليس كذلك
 في نفسه وان وقع ههنا في مقادير السند **قوله** تسامحا الاول ان لا يقال
 خلا اذ ما ذكره فادخر وليس ذلك تسامحا كما لا يخفى **قوله** لزم انقسام
 الوسط اما بان يتداخل كل من الطرفين او بعض منهما في بعض الوسط
 واما بان يتداخل كل من الطرفين مع الاخر في بعض الوسط ويلزم انقسام
 الطرفين في الاحتمالين ويلزم ان لا يكون وسط وطرف في الاحتمالين ايضا
 ولعل ليشير لهذا الفرز قوله اذ يتداخل كل من الطرفين اه والافهوا احد الا بعد
 احتمالات لا حاجة الى ذكره **قوله** يستلزم الانقسام اي انقسامهما وانقسام
 احدهما **قوله** بل نقول لو وجد جزءه لا يخفى عليك ان هذا يستلزم بطلان
 الجزء نفسه وفائده ابراهه ههنا مع ان الكلام ليس فيه كما عرفت انما اشار
 الى ان المهم طريقي في ابطال البطلان وجوهره مطلقا وابطال التركيبة ولما افتنا

اذ السامع استحال النقطة
 في غير ههنا للبادر

ولما اختار المصرا حدها اشار المحشر الى اخرتها **قوله** لا يخفى ما في هذا
 التفسير لانه يشعر فساد تداخل الاجزاء بتمامها فقط **قوله** لو استدلل
 بطلان التداخل كما فعل المصرا والشر ايضا حيث جعل قوله فلا يكون اه ^{تخرج}
 كلمة ايضا قسدا انا شيئا واستدل مستقلا بطلان التداخل ويقتض
 الدليل بالنقطة فالاول ان يقال يدل قوله فلا يكون وسط وطرف وذلك
 يناقض تركيب الجسم منها حتى لا يستغنى الدليل بالنقطة وانما قلنا الاول والش
 لما جعل ذلك القول تنبيها على بطلان التداخل لاستدلال حقيقة كالتقص
 بالنقطة واراد على التنبيه وهو ما لا يجدي كثيرا نفع ويمكن ان يكون مراده
 رد المناقيل التعريضا على الشئ من ان استحالة تداخل الجواهر مطلقا مفضلا
 عن بدئية كيف وجوز وانما تداخل البعد المجرد في الاجسام وايضا قد تحقق
 ان ما لا مقداره اصلا سواء كان جوهر او عرضا لا يتماسا لعل التماس
 وظ كلام المصرا الى عدم ادعاء بدئية استحالة التداخل فالواجب بقاء
 كلامه على ظاهره انتهى انت خبير بان لو كان الامر كذلك واستدل في
 التداخل بخلاف المفروض لا يقتض الدليل بالنقطة وكان الاول ان يقال وذلك
 يناقض تركيب الجسم منها وهذا الامر لا يذهب الشئ الى ذلك المسلك وادعى
 بدئية بطلان التداخل وجعل قوله فلا يكون اه تنبيها وتفرقا عليه فتأمل
 والله الموفق **قوله** لانه لا يحصل الحجم والمقدار كانهن عليه بهنبار وفي
 التحصيل في بطلان تركيب الجسم من الاجزاء بان كل ما لا يتجزى لا يتماسا لعل
 التداخل والتداخل مستلزم لعدم حصول الحجم فهو منافق لتركيب الجسم ولا يثبت
 الى ما سقط هنا **قوله** اتحاد النهايتين بحسبها اي بحسب الاشارة الى جهة فقوله
 فيكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخرى ومن قد يقال ان قوله
 استلزام اتحاد المحل بحسب الاشارة الى اتحاد النهايتين بحسبها فلا يلزم لزوم
 تلاقى الطرفين في كائنا الاشارة الى احدى نقطتي الخط عين الاشارة الى الاخرى

ولما اختار المراد أحدهما أشار المحقق إلى الآخر تنبيها لا يخفى ما في هذا التفسير
لأنه يشعر بفساد تداخل الأجزاء بتمامها فقط لو استدلك في بطلان التداخل
الأجزاء كما فعل المصنف والشرايضا حيث جعل قوله وأيضا فلا يكون اه بمنزلة كلمة
أيضا فسادا ثانيا واستدلالا مستقلا لبطلان التداخل وحيث يستقصر الدليل بالقطعة
فالأولان يدل قوله فلا يكون وسطا وطرفه ذلك ينافي تركيب الجسم منها صلا
الدليل بالنقطة وإنما قلنا الأولان الشرايضا جعل ذلك القول تنبيها على بطلان التداخل
لا استدلالا حقيقة كان التقصير بالنقطة واردا على التنبيه وهو كما لا يخفى كونه
ويمكن مراده رتبة المائيات أيضا على الشرايضا من أن استحالة تداخل الجواهر مطلقا مفضلة
عن بديهة كيف وجوزوا تداخل البعد المجزئ في الأجزاء وأيضا قد تحققنا ما لا
له أصلا سواء كان جوهرًا أو عرضًا لا يتماس إلا على التداخل وظاهر كلام المصنف أن
عدم ادعاء بديهة استحالة التداخل فالواجب بقاء كلامه على ظاهره انتهى
خير بانه لو كان الأمر كذلك واستدل في بطلان التداخل بخلاف المفروض لاستقصر الدليل
بالنقطة وكان الأولان يقال في ذلك ينافي تركيب الجسم منها وهذا الأمر بهيئة الشرايضا
الحق لك المسلك وادعى بديهة بطلان التداخل وجعل قوله فلا يكون اه تنبيها وتقريرا
عليه فتأمل والله الموفق لأنه لا يحصل المحجم والمقدار كالتقصير عليه مني وفي
وفي التحصيل في ثبوت بطلان تركيب الجسم من الأجزاء بان كل ما لا يتجزئ لا يتماس إلا على
التداخل والتداخل مستلزم لعدم حصول المحجم فهو مناف لتركيب الجسم منها
ولا يلتفت إلى ما سقط ههنا اتحاد النهايتين بحسبها أي بحسب الإشارة
الحسية فقوله فيكون الإشارة إلى أحدهما عين الإشارة إلى الأخرى
هم وقد يقال ولو سلم استلزام اتحاد المحل بحسب الإشارة اتحاد النهايتين
بحسبها فلا نتم لزوم تلاقي الطرفين في كمال الإشارة إلى أحدهما نقطة للخط
عين الإشارة إلى الأخرى من غير لزوم تلاقي النقطتين والشئيين اللذين عند
النقطتين كما يشير إليه الشرايضا وهذا ولم يلتفت إلى المحقق كونه في غاية الاستبعاد

وكون السند من غيرا خاد جاعن الاعتماد كما ستطلع عليه **قول** فان الحدوث المتغير
 حالان في محل واحد قد يقال لا يخفى على الناظر الذي ان المحجب والمقعر غير متحديين
 في الاشارة لانه الاشارة الى محل الحدوث من الجسم هي الاشارة الى الجزء الاقرب
 الى المحجب من الجسم ولو كان الجسم ضربا وكان في المقعر فالجواب غير المتحديين في الاشارة
 انتهى ولا يخفى على العالم ان هذا ليس على ما ينبغي في غير الاشارة العقلية يتبين
 فيلزم كون الجسم منقسم الى اجسام غير متناهية لانه كل قسم جسم وكل قسم جسم
 فلزم الانقسام **قول** وانه يستلزم ما ذكرنا من وحدة المحل بالاشارة العقلية
 يستلزم وحدة النهايتين فيلزم التلاقي واحصوا الوحدة بالاشارة
 العقلية هو ان لا يمكن للعقل فرض شي دون شي وفي الغلظ ليس فيها
 الوحدة بهذا الاعتبار وهو لا ستره فيه لكن انت جريان قول اذ يمكن
 ان يتوهم فيه شي دون شي في الترديدا الثاني قرينة واضحة على المراد
 بالاشارة ههنا الاشارة العقلية فهذا البحث من المحسنة مع وجوب تلك
 القرينة بعيد عن كونه مما يشار اليه سيما تلك العبارة للشبهة بالعلامة
 والشر اذ منه **قول** ليشمل جميع ما صورناه اي لشموله جميع ما صورناه من
 الصور الست ما عدا الصور الاربع التي في قوله اما ان يلا في واحد منها
 اذا الملاقات بمجوعهما اعم من ان يكون بالتمام في الكل وبالبعض فيجزئ
 ثلثة احتمالات وما وقع في الملتقى فيه احتمالا ان في الضرب الى الثلثة
 يخرج ستة احتمالات ولا يلتفت الى ما سقط ههنا **قول** وقد يتوهم انه
 يمكن اذ وقد يتوهم ايضا بان يجوز ان لا يكون وقوع الجزئ على الملتقى اصلا
 ويكون تركيب الجسم من اربعة اجزاء مثلا موضوع اثنتان في تحت اثنتان
 في الفوق فلو لم يلا اخرج عنه بان الاصول لو كان كذلك فقط فلا متاك في
 امكان وضع جسم آخر على الجسم المفروض وفي يقع اجزاء الفوق في على الاجزاء
 التحتاني فاذا فرض تحرك الفوق في بالضرورة يقع جزء منه على الملتقى كما لا يخفى فانه

قول

في قوله

قول لان فرض تعدده ممكن على هذا يمكن تحريك البرهانين على نفية فتبين ان يقال
 متى جاز وجود الجزئ الذي لا يخفى جاز وجود ثلثة اجزاء مفروضة متلاقية بحيث يكون
 واحد منها وسطا بين الطرفين وواقع على ملتقاهما والتالي بط كما فصل في كذا القدر
 اما ان الملازم فهو ان الجزء ممكن بالفرض وتعددا فواؤه مع الترتيب المذكور ايضا
 يمكن غير مناف له والامور الغير المتناهية اذا امكن كل واحد منها يمكن اجتماعها بالضرورة
 فيجوز وجود اجزاء متعددة فرضا مترتبة على الوجه المذكور وبهذا التقدير يندفع ما
 ان يورد عليه من انما يورد على قوله لو امكن اعادة المعلوم لا يمكن عوده مع مثله من
 ان المحال انما لم من مجموع الكبر من الوجود والفرض فيكون المحسوس محال ولا يلزم منه محالية
 للجزء الموجود بعينه **قول** لا يحتاج الى فرض التعدد اذ جريان الدليل يقتضي ثلثة اوجه بان
 الاجزاء موجودة في الخارج بالفعل وان تكون موجودة باختلاط الفرض في الخارج وبان لا
 الوجود بالخارج يجري بحسب تصورها ووجودها الذهني كالخفي وان خفي على غيره عليه
قول فانه صريح بان داخله ولعل من وجد ان هذا التصريح من المفروضات على الشبهة بطلان
 الداخل في كل معلوم المص في الدليل وجعل لزوم خلاف الفرض تبين عليه فاش المص كما قلنا
 بالتحالة التداخلة غير متعلق بل لزوم خلاف الفرض لكن لما كان استعماله عند المص مخصوصا بالمتجه
 لم يتيسر جريان هذا الدليل عنده بادعاء بديهة بطلان الداخل ولا بادعاء بطلان لزوم خلاف
 الفرض اذ ذلك غير ملتصق به ومنقوطة بالنقطة فاطلاق الشرح جريان الدليل بل متبادر جريانه
 عند المص ليس على ما ينبغي وبهذا التقدير يندفع ما يقال لم يدع الشرا قامة الدليلين من
 قبل المص وانما ادعى اقامتها مطلقا على ان مدعى بديهة بطلان الداخل المذكور لا
 ولا جريان الدليل وان لم يمكن بادعاء البديهة لكن يمكن بلزوم خلاف الفرض فاعرفه والله
 العفو **قول** انظروا الفظ لوياني قال في القاموس المثلث القطر وشبه الاوائل طيبة العالم به اذهن
 في اصطلاحهم موصوفها بصفتها هل التوحيد لله تعالى انه موجود بلا كمية وكيفية
 ولم يقترب به من سماء الملائكة ثم حلت به الصفة واعتزضت به الاخر في حيث
 منه العالم انتهى **قول** والمراد ههنا الاطلاق لا يمكن ان يكون للتقدير والتقدير لا متناهي

قول الشيخ

تكون

في رد للاباحي عليه

قاله عبد الرحمن عليه
 في مواد العالم حله
 قوله اي في بيان شذوذا الاول ان يقال
 ان في بيان شذوذا الاول ان يقال
 هذا اذا كان على الاطلاق في

الشيء

وتعليقه بنفسه قال الفخر فيه نظر اذ الكلام على تقدير التقييدان الجسم المقيد بالهيئة
فقط مركب من جزئين وتقدير التقييدان الجسم سببا لا تصادف بالمجسمة فقط مركب من جزئين
فيه تقييد الشيء وتعليقه بنفسه اشبه ولا يخفى ان هذا ما لا يلتفت اليه العوام فضلا عن الفلاس
والظان اننا نأخذ في اقرار الجسم لم يقبل الصواب لا كما حل مراد الشرايين انما نأخذ في التو
باعتبار الاراد وكيفية بيا كنهه في الحقيقة النقية للصورة النوعية مثل السير هذا
لفر الجسم الذي تكون الصورة الفرضية جزء منه لا يقال يلزم تقوم الجوهر بالعرض وهو
اذ يقال عدم جواز في الحقيقة الجوهرية النوعية دون الاشياء والاضاف قال الفاضل
الحال تقوم الجوهر بالعرض في الحال المتأخر عنه وتقوم به على ان يكون في العملية واطاة
واقا تقوم منه على ان يكون عرضا حلا في جزء اخر له جوهر في كافي السير فلا احتمال فيه
كاستدراكه به المولى الاعظم قطب الدين الشيرازي والمترجم اه ان اكتفى في الحق بالمرجع
المفسر الكيفية المتوسطة الحاصلة من تفاعل العناصر بحيث يكسر كل منها سوية كيفية
الاخر وصارت منشاء لاثار المعجون يكون المزاج صورة عرضية جزء من الجوهر وان ثبت
له صورة نوعية مخالفة للصورة مفردة كانت جماعة منهم فليكن المزاج عبارة
تلك الصورة النوعية الجوهرية جزء من الجسم لا يخفى ان عطف قوله كالمزاج لا يخلو عن
اي الجانب من لما قالوا المركب من جزئين شاملا للتركيب الخارجي والذهني من الجزئين
ولم يكن في التركيب الذهني حلولا مع عدم كونه مراداهما ففسر المحقق بقوله اي الجانب
احتراز عنه ولما كان يلزم ما زاد اجزاء الجسم الخارجي على الجزئين مع فقدان الحلول على
من جوده وجود الكلي الطبيعي في الخارج قال الكل منهما وجود غير وجود الآخر فغادر ذلك
فلا يرد النقطة وقد عرفت وروى النقض ودفعه ولو كان الكلي الطبيعي موجودا في الخارج
قالوا الملية تؤخذ بشرط شيء أي تؤخذ مع العوارض وتسمى الملية المخلوطة وهي موجودة
في الخارج وتؤخذ ايضا لا بشرط شيء أي من حيث هو وهي الكلي الطبيعي فهي ايضا موجودة
في الخارج مع قطع النظر عن صفة الكلية لانها جزء من مستحصاتها الموجودة في الخارج
الوجود في الخارج موجود في الخارج وتؤخذ ايضا بشرط لا شيء أي بشرط ان لا يكون

مع شيء من التقييدات والتشخصات الخارجية في لا وجود لها في الخارج بل وجودها
انما يكون في الذهن فقط والتفصيل في رسالتنا في هذا المبحث **قوله** اذ يصدق التحيز
عليه لان الحلول بهذا المعنى كما يكون صفة للحال يكون صفة للحمل اختصاص وتعلق
بالحال فيصدق عليه اختصاص شيء بشيء اه فيكون الحلول صفة للحمل وما يمايه فيكون
الحمل ما يتصف بالحلول وقد يقال لان صدق التميز عليه ان المراد باختصاص شيء
لشيء لا يمكن تشخص الشيء الاول نظر الى ذاته بدون الشيء الثاني في المتوقف
في التشخص انما هو الحال والحمل متوقف في البقاء انت خبير بان ارادة هذا المعنى
بالقرينة تدل عليه بما لا يخفى سماجتها وان المراد لا ينفق الا براد **قوله** حلول الشيء
الحال من اضافة المصدر الى الفاعل كما هو المتبادر على ما قيل لا يبعد ان يشتم فيه راحة
الدور اذ معرفة المضاف اليه سابق والحال ما يتصف بالحلول فاعرف **قوله** ان لا يمكن
تحقق هذا بدون ذلك على ما يكون هذا محتاجا الى ذلك ونفي امكان تحقق هذا بدون
ذلك ليس باثبات الدوام بينهما فقط حتى يقال ان الدوام بين الضوء واللون مثلا
لكونهما معلول على واحدة ثابت فلا يتمشي هذا الجواب بل باثبات الدوام مع
الاحتياج بينهما فالاختصاص بهذا المعنى لم يوجد بين اللون والضوء على ان امكان
الاتكاف بينهما معلول على واحدة بالنظر الى انه مما اشبهت شيئا من اهل الوفاء كتحقق
الشرائي والتبدي الشريفي لجزءه ولا كانت ارادة هذا المعنى في اجزاء الشيء كغير
قرينة كما عرفت ومع هذا يصدق على اختصاص الجوهر واختصاص الكلي الجزئية كما سئل عليه
صدر بقوله **قوله** وعلى هذا تختار الاحتمال الثالث والتابع والتابع غير وجودها
في الاحتمال الثالث **قوله** ونضع المحذور المذكور بان اختصاص شيء بشيء غير صادق عامادة
النقض كما عرفت اتفاد وقع ذلك المحذور من لا نأخذ في ان المراد بالاختصاص الاول
وفي مادة النقض تحققت الخلطة والجسم **قوله** او تدويرها ولا امتناع في الشرائع لان الجزئ
لوضوح تحسنت كانت الاشارة اليها عن الاشارة الى عرضها وبالعكس **قوله** فبمعنى
لانه لقال ان يقول لان المجرى بحيث لو كانت مستان اليها بالحق كانت الاشارة اليها

القول هو اننا نأخذ في

فيه تعريف للبايع اذا ارادة هذا المعنى
في عبارة الموصوفين في تعريفه

نعم لا الاحتياج اليه من ان يكون
في التشخيص والوجود والبقاء

في تسمية النقطة عنه

عن الاشارة الى اعراضها كذا نقل عنه **قوله** ويمكن الجواب ان عمت اشارة الشرح واذ
 جعل التفرع فيما بعد مخصوصا **قوله** متحدة حال الدخول في الامر كذلك يلزم
 هذا ان يكون اوجي عطارد متحدة وليس كذلك **قوله** مع ان عدم الصدق في هذا
 مع كونه النقطة باقية اما لا ينبغي ان يلتفت اليه اذ يكون حكاية من
 الجواب سريانيا وقد ثبت الرواية عن بعض تلامذة المحشي ان قوله مع ان عدم
 هم الى آخر القول قد وقع في المسودة فامر المحشي فشاء القراءة بالحكم وقد وجد
 في بعض النسخ مضر **قوله** وتحقق ذلك في الاطراف المتداخلة هم قد يقال ان الاطراف
 المتداخلة متميزة عند العقل فالنوع مكابرة واجيب بان المراد بالتمييز عند العقل ان
 العقل كما بان احدا الاطراف المتداخلة تختصها لاختصاصها بالعقل لا يتبدل
 على ذلك لتساوي الاطراف في هذا الحكم ثم لا يخفى ان هذا الجواب من المحشي
 الشرح بوجه ويمكن ان يتكلف الخ فمن لم يفرق بين ما يقول الاول وان يقول فيجب
 عنه الشرح فليتهم وجده ان **قوله** في الاصطلاح موضوعا لهذا المعنى ولم لا يجوز
 ان يكون هذا المعنى معنى الحاصل بالمصدر لكلمة الاشارة فاعرفه **قوله** ولا يلزم ذلك
 بل يجوز ان هذا الكلام على توضيح السند وانما كلمة قد داخلة على التقيد والتقييد
 سيوجه بان الظان وصفه بما ذكر بناء على انه الظان الغالب **قوله** على هيئة الخروطة
 الخروطة جسم محيط به سطح او منتهى احد سطحها الى النقطة هي كسرة القائمة
قوله كذا والفلك اضافة الدوائر الى الفلك لامية عند المتأخرين وفيه تنبيه ان لفلك
 واحد واثره متعددة فبيانها عند القدماء لكن الظاهر كذا وانما الافلاك **قوله**
 عليه على الخط المشار اليه بل ينطبق في على نقطة منه فقط كما لا يخفى وقد اجاز
 الجوزين ان يكون طرف السطح الامتدادى ايضا دائرة لجعله محاطا بدائرة القبول
 بعض المحققين بعيدا خادجا من حيز القبول ولسان من الثاني عنه ايضا لكننا من الثاني
 بالنسبة اليه **قوله** وانت تعلم انه لا يلزم ذلك قال المولى الجاني في بعض مؤلفاته لا
 بالذات يستعمل في معنيين في الاشارة المقصودة بالذات وفي الاشارة الاولى

الملاحظة في اول الامر ولو حملت الاشارة بالقصد ههنا على المعنى الثاني في
 الاشارة بالذات كما حمل بعض الناظرين وتبعه بعض الفاهمين لاندفع ايراد المحشي
 استخبر بان بين الاشارة بالقصد والمقابل بالتبع وبين الاشارة بالذات الغير المقابل
 بالتبع بون بعيد وعدم الفرق بينهما من سوء الاذها والله المستعان ولعل هذا المراد
قوله ولحقاق الاشارة تعيين وتبين من جانب العقل يعني ان الاشارة تعيين المشار
 وتبين من بين المعلومات من جانب العقل واستحضاره عنده فاصدا اياه فالعقل ان
 تحيل عند ذلك التعيين امتدادا يصل الى ذلك المعين المستحضر سواء انطبق عليه ^{ينطبق}
 يكون تلك الاشارة اشارة صتية قصدية وان لم يتخيل ذلك الامتداد يكون اشارة
 عقلية قصدية فمطلق الاشارة تميز العقل وتعيينه من توهم الثاني بين هذا القول
 وبين قوله السابق وهو تخيل الامتداد لانفسه ليس بشئ **قوله** ولا يعود ان يقال ان هذا
 من جانب الشرح انه ساق كلامه على ما هو الاغلب بين اهل الاشارة لكن كون ذلك
 اغلبنا في كونه الاشارة بالامتداد الخفى اغلب وان هذا الاشارة لا ينبغي ان يلتفت اليه
قوله والسطح يتبعه الجسم فالاشارة الى الجسم تستتبع الاشارة الى السطح والخط
 النقطة معار شطوع في القول السابغ ما عليه فاستظهر **قوله** دونه الاعراض التي لا
 لها الامكان كما قال السيد السند قدس سره في ابطال الجبر الذي لا يتجزأ ان كل متجزئ بالذات
 يمينه غير يساره وكذا اساس جهات المتقابلة بخلاف النقطة والخط والسطح الضمين
 فانها ليست متجزئة بذواتها حتى يتصور لها جهات والاولى للمحشي ان قوله المالى
 للمكان وجهين فاعرفه يفهم من قوله في صدر الجواب عن الثاني **قوله** ان ما يفهم
 من هذا التقرير في بيان اتحاد الاشارتين من قوله فان الاشارة الى الخط **قوله**
 التي وقعت الاشارة الى النقطة اه واما في صورة العكس فيتحد وكذا الكلام في
 الباقى وفي هذا التصويف تعرض لبعض المحشي حيث لم يميز الصور بين الاعراض
 كما لا يخفى على الناظر **قوله** لا النقطة التي هي نهاية الخط لان قول الشرح على تلك
 النقطة من المشار اليه يابى عنها لان الظان كلمة تعينية وهي تفيد الجزئية ايضا

الناظر في هذا الباب والظاهر
 محمد الداعي

التوهم شيلان فيه

وايضا انه حين قصد الى الخط بالاشارة يبعد كل البعدان ينطبق طرفا الا
 الخط على نهاية الخط والمخرج منه كما لا يخفى **قوله** ان الاشارة بالذات الى احدهما عين
 الاشارة الى الاخر بالشيء وفي الصورة المذكورة لم تقع الاشارة الى الخط بالذات
 حتى يتحد مع الاشارة الى النقطة المحققة وقد قصدت بعضهم لاصلاح كلام
 الشربانه ان اريد بتلك النقطة النقطة المحققة قبل الاشارة فيها وان اريد
 بها النقطة المفروضة فذلك يتحد بالاشارة لكن كلاهما بالتبعية وتقل
 عن الشرحية هكذا اسوة كانت مفروضة كما هو المتبادر وهو وجود
 انتهى انت خبر بيان الترتيب الاول بعيد في نفسه وان كان من جانب الوجه كما عرفت
 والترتيب الثاني مع كونه مبني على ارادة الاحتمال الثاني في الاشارة من الاحتمال
 السعة التي مع ما يرد عليه بعد اذا اتحاد الاشارة الى النقطة بالشيء مع الاشارة
 الى الخط بالشيء فاسمها في الاشارة من الشيء انما تجر الى شيء اخر كان الشيء
 اخطارا بالبال بالاشارة والاملا على منوالها يقال ان تصورا للذات انما يلزم من
 تصور المزوم اذا كان المزوم خطارا بالبال فلم تقع الاشارة على النقطة فتلا
 عن الاتحاد وقد حقه فحقه فلي يصلح العطار ما افسده الدهر **قوله** او شيئا
 في الجملة يحتمل ان يكون المراد من في الجملة ما ذكره سابقا وان يكون معناه في وقت من
 من الاوقات كذا نقل عنه **قوله** والتحقيق ان الاشارة للحسية الى هذه العادة للنقطة
 طريق الترتيب ان الاطراف لم تقبل الاشارة الحسية القصيرة كونها امور الخفية
 فضلا عن ان تتحد في الاشارة مع محلها فلم يكن التعريف جامعاً والتعريف بالحل
 هو اختصاص الناعت بالنعوت يكون سالما وما يقال ان هذا جواب عن الاشكال
 بالحل انما يكون للامور العينية لا التخيلية فلم تكن الاطراف من افراف المفسر
 حتى يشمل عليها التعريف فهو التزام لما لا يفهم من ظالمات والله اعلم
 بحقيقة الحال **قوله** تامل كانه اشارة الى ما سيجي منه في الاشارة تحقيقا
 انه يكتفي فيها يكون محلها قابلة للاشارة بالذات **قوله** التي هي

المنصدة مولا ناسم

في ايام الخلفاء

قوله التي هي الكل بالنسبة الى كل من اجزائها فان الكل لا يمكن ان يتحقق بذاته بدون
 لان احتياج الكل الى اجزائه من اجله اليه فليكن بقا احتياجه الى الاجزاء والوجود
 او في الشخص او في كليهما والنظر هو الاول ومشخص الشيء خارج عنه ثم نقض به
 بالكل غير محصور بهذا التكلف بل هو بدونه كما عرفت ثم هذا التكلف غير الجواب الاكسبون
 المحسوس بقوله الله ومن زعم الاتحاد فهو خارج عن طريق السداد **قوله** انتقاض
 التعريف باختصاص الشيء هذا من بعض المحسوس حيث قال هذا الجواب مع ما فيه من
 التكلف يتفق بالحيث اذ لها اختصاصا بالصورة بحيث لا يمكن بعينها بدون الصورة
 وانت خبر بانها ان اريد بالصورة الحسية فالحق في ذلك البعض اذ هو يتبعها
 عن الصورة وان اريد بها الصورة الفعمية فالحق مع محسوسا اذ هو يتبعها
 اذ الحجة مثله ان يكون ما وناز او هو مع بقاء الشيء بعينه فلا تقل
 والجسم بالمكان اذ الجسم لا يحتاج في الوجود والشخص الى مكان معين وكذا
 العكس مع انما غير متحد في الاشارة كما سطره **قوله** والتأثر بالجزء اذ التاثر
 يتفك عن الجسم كافر الصباغ وايضا الاتحاد في الاشارة **قوله** الماء بالورد اذ الماء
 يوجد في القارورة **قوله** لكنه يرد انه لو كان هذا معنى للحلول لا حاجة اليه وكذا اورد
 عليه انه يلزم على هذا استدراك قبيح الاتحاد في الاشارة وكلاهما ليسا بآحاد
 اما الاول فلا انه بعد ما تقدم ان هذا معنى للحلول ان قولنا المصير الى احدهما في الاخر
 يسمى الحل السهل والحال الصورة نفري قابل للمنع يمنع وجود الحلول بهذا المعنى
 بينهما كذبي العرض والموضوع على انه لا فساد في جعل الشينين اللذين هما
 لازم للاخر مدعى كان الجهر من المتكلمين اختاروا ان لغة العلم عبارة عن صفة
 حقيقية ذات تعلق او عبارة عن تعلق وتبينوا وحققوا بانها ليس عبارة
 الصورة الحاصلة وانه ليس عين العلوم في الذهن علم وفلان مع ما
 لم يستلزم الفهم اليها بحد اثبات انكارهم الوجود الذي جعلوا ذلك
 الانكار مدعى اليها لان يقال ان وجود الحلول بهذا المعنى بين الهيولى والصورة

فلهذا لا يمكن قولهم ان الوجود الخاص لكل شيء
 عينه في الخارج ولا وحدة الذات لا اعتبار الوجود
 عنهم هذا ناشئ من غلط المذهب

الزاعم محمود موصى

ولا يبعد ان يقال يندفع التعريف الى الاجزاء
 بالنسبة الى الكل بعد ملاحظة حقيقة وجوده في
 في الاجزاء

لا يشترى كذا يكون هذا
 من كلام الحجة الاول كذا وبالصدق والصدق
 والاذن فاع به واعراض الحق في الحق
 التكلف

وبين العرض والموضع اذا كان نظريا يرد عليه فماذا افراد المعلوم في نظري
 هو تعريف بالاختصاص وهو من الانصاف ان يكون الاما لمظ من التعريف المع
 منه التوضيح بجملة مستقلة ذي اهتمام بهذه المثابة وان هذا الامن سوء
 التعريف واما الثاني فلا ان المعلوم لا يتفك عن الجزء الا من العلة فهذا
 القيد لا يخرج **قوله** المذكور المراد به قوله المراد باختصاص شيء بشيىء
 شيىء متميز عن العلة كذا نقل عنه وقد يقال في الجواب المراد اختصاص
 احد الشئين بخصوصه من جانب واحد وهذا في الاطراف المتداخلة غير متحقق
قوله اذا العرض لا يحتاج بنوعه الى وكذا الصورة الجسمية لا تحتاج بنوعها الى
 هي معنى بل احتياجا بخصصها اذ الهيولى كانت واحدة والعناصر الا
 متخالفة والافلاك التسعة على ما قالوا فالصورة الجسمية كما يمكن ان توجد
 في الهيولى النعاسى يمكن ان توجد في الهيولى الافلاك في زعم ان الصورة الجسمية
 كما يحتاج بخصصها الى هيولى معينة يحتاج بنوعها الى هيولى معينة ايضا اذ هيولى
 امر واحد فليس بضاعة في هذا الفن والقول بان الكلام في هيولى العناصر
 الجسمية لها ما لا يلتفت اليه **قوله** وايضا هذا القيد مشعره قد يقال افراد
 سطوح الافلاك عن الاطراف المتداخلة مبني على توهم كون الافلاك
 متحركة مانع عن ان تكون من الاطراف المتداخلة وليس كذلك لان حركة
 الجسم لا تكون مانعة من تداخل طرفيها هذا ولا يبعد ان يقال ان كون الافلاك
 فلاك متحركة بعضها من المشرق الى المغرب وبعضها من المغرب الى المشرق
 وبعضها سريفة وبعضها بطيئة وكونها متحركة من المشرق الى المغرب
 بحركة الحد للبحر مانع عن الحكم بتداخل طرفيها عن العقل عند الحسن ولا يقل
 هو باعتبار التخصيص بالذكر لا يخفى **قوله** لا يفهم منه فائدة قوله نظر الى ذاته يجوز
 ان يكون تفسيره على سبيل التاكيد كذا نقل عنه **قوله** معناه اختصاص كون اى كونه الشئ
 الاول حيث يتبع ان يوجد ذلك الشئ الاول بدون الحصول فيه اى في الشئ

اى في الشئ الثاني يعنى ان الشئ الاول لا يوجد الا بالخصوص في الشئ الثاني يتبع جوه
 منفردا في الاطراف المتداخلة والسطوح والجسم والمكان والنار بالحركة والماء
 بالورد اذ لا امتناع في الوجود منفردا بدون الارضية ويخرج الهيولى بالنسبة الى
 الصورة اذ الحصول ليس صفة للهيولى المحل للصورة لخال بل يخرج الكل بالنسبة الى
 ايضا اذ لا يقال يتبع وجود الكل بدون الحصول في الجواهر اذ الحصول لكل في الجواهر
 يقال ذلك ويصدق على الصورة بالنسبة الى الهيولى اذ يقال يتبع وجود الصورة
 بدون الحصول في الهيولى وان كان احتياجا الى الهيولى في الشئين كى يرد عليه ما انشا
 اليه من انه لو كان معنى الحصول لا وقد عرفت حقيقة الحال **قوله** سواء كان جوهرا
 كالصورة الجسمية والفرعية مع الهيولى واعرضى كالمظ مع السطح **قوله** او
 تحتلن كالسطح مع الجسم **قوله** وليس فيه ذلك الكلف ولعمري انما شدد منه
 كلفا مع انه لا بد من ملاحظة فائدة قوله نظر الى ذاته لا يخرج بعض الافلاك
 فتدبر **قوله** على هذا التعريف لا يلزم ان يكون المحل حال الماعرفتنا انما الحصول
 في الشئ وهذا حال الاحوال وفيه تنبيه على ان هذا تعريفا آخر للحصول كاهو
 الحق لا تحقيق التعريف الاول وتفسير لقوله بان يكون الاختصاص بمعنى الحصول
 وان يكون الاشارة اعم تحقيقا او تمديدا على ما حمل عليه البعض من المحققين ولقد
 صنع حيث حمل هذا على تعريفا آخر للحصول وانقل من كلام هذا البعض معنى آخر
 للتعريف الاول **قوله** وان يكون تفضيلا للاتحاد لا يخفى انه يرجع في المال الى الاتحاد
قوله يرد ان المكان اه محتمل ان يكون هذا وقوله ايضا ايراد على الشرب ما ظنه
 في موضع يظن دخوله بعض الظن ويحتمل ان يكون الاول ايراد على الشرب ان
 المكان غير داخل في التعريف وان ادعى ظهوره دخوله فيه وعدم دخوله في هذا
 في التعريف بالطريق الاول وان يكون قوله ايضا ايراد على الموجه على مقدر
 اى كما يرد على الشرح ايراد على الموجه ذلك ويكون غرضه مجرد اظهاره ان ايراد
 الواقع في هذا المقام والكل لا يجمع عن الدغفة واما ما قيل من انه يحتمل ان يكون

فيه تعريف لجوهر الله
 المذكور في المتن

فيه رد لولا ان عبد الرحمن حمله

القول مولانا في المزمع

ايراد على الوجه بعدم جامعية التعريف اذا كان عرضا لا جامعيا قابلا للامانة
 تحقيقا كان تحت قبالة على كلامه هو خارج عن التعريف ومكان الروايتين في
 الاشارة تحقيقا او تقديرية فهو خارج عن التعريف ايضا مع انه من افراد المقس
 بناء على انه كما وجد التداخل بين المكان عندهم وبين المتمكن يوجد الحلولا ايضا
 فليس يستثنى والسبب المستند من سره صريح بان المكان ليس امر حائلا في المتمكن
 والا انتقل بانقائه ولم يذكره المصنف في الابطال لانه لم يقبله احدا منهم **قول**
 الا ان يكتفى به الظاهر جواب عن الثاني لكن يجري حكمه في الاول ايضا انت خير
 بان محل الصورة وهي الهيولى ليست قابلة للاشارة بالذات تحقيقا الا ان يكتفى
 بقابلية الخلال لها ايضا ويرجع في التقدير **قول** عند الجمهور انهم انما
قول لا يميزان النقص فيها ظاهريا في عمده **قول** اي حصوله مقيد بكونه في لا
 ان مال هذا القول بعينه مال قوله الشاوي يمكن ان يقال معناه الاختصاص فيكون
 مال التعريفين واحدا على نحو جبهه وقدس حناه تفصيلا **قول** ولا يلزم من
 وتعيين تميز ما ينطبق عليه يوهم هذا انه يمكن تميز الاطراف المتداخلة اذ
 سطح المتمكن مع سطح المكان من الاطراف المتداخلة وهو بناء ما يستند منه
 وتحقق ذلك في الاطراف المتداخلة هم وانما تمييزان التميز فيمليق كما عرفت
 التميز بكونه احدهما مختصا والاخر مختصا به والمال ههنا صحت التميز
 التميز ههنا بواسطة الجسم بخلاف ما سبق فخذ هذا فلا تعلق الى جزافا
 الاوهام **قول** بالاطراف المتداخلة لم يوجد في اكثر السنين قبدا لداخل
 الصواب **قول** مستدرك السؤال باغناء القيد الثاني للاول في التعريفات
 قابلية **قول** اذ المراد بالاختصاصه فيكون بين اختصاصا واما عموم من وجه
 ووقوعه في مطلق التعريفات غير عزيز **قول** وايضا يرد عليه هذا ما شاة
 مع الشره كثير فلا يرد ان هذا هو من قوله فيمليق كانه ينبغي **قول** وقد يشكل
 في حلول الاطراف اه محل بيانه قد سبق ولا وجه لتأخير ههنا **قول** ليس شئ منها

انت تعلم بان صدق هذا على الصورة فيكون
 لان الصورة ليست ذاتا على الهيئة المخصصة
 المصدر الوجود

فيه تميزان بين العاينين من جهة

المورد ذكر العاينين

منها اي من الاجزاء القرصية بخلاف الاطراف كما عرفت ايضا انه يلزم الترجيح وبل يلزم
 ان لا يكون محل التمايز متعددا وهو مستل في باب **قول** لان كل جزء من السطح
 سطح لا خط اذ هو نهاية لا يمكن ان يكون داخل فيه وكذا جرح الخط خط
 لا نقطة اذ هي نهاية ايضا **قول** فلا ان المجموع متعدي بالانتماء بقية المجموع
 ينعدم بالانتماء وانفصال جزء منه ولو كان الطرف قائما بذلك المجموع
 ان يتعد ذلك الطرف القائم به بالظروية ويحدث طرفا ضامعا على السطح
 مثلا ان انقسم من جهة مرة او مرتين يبقى الخط الواقع في الطرف
 الاخر باهية **قول** وينعدم بانعدامه لان النقطة التي هي قائمة بمجموع
 الخط مثلا غير النقطة التي هي قائمة بما بقى من المجموع بعد الانقسام وكذا
 نقل عنه **قول** وعلى حلول الاطراف بل يخرج كثير من الافراد بل لا يصدق
 على فرد اطلاقا فلا يكون التعريف جامعا وفي التردد الثاني لا يكون ملغا
 لدخول كثير من الاغيار فيه وقد يقال المراد بصيرون احد المتعلقين
 نفعا لا ضررا كونه قائما ثابته ومن صيرورة الاخر منعوتابه كونه
 قائما به الاول فلا يرد عليه ما اورد المحقق من الاشكالات الثلاثة
 انت خير بان الصورة الجسمية والنوعية جوهرا والجوهر ما يقوم
 بذاته ولا يصدق ان الصورة تحت الهيولى بمعنى انها قائمة بها فلا
 يصدق التعريف على حلول الصورة في الهيولى فلا يكون جامعا وهو الاشكال
 الاول كما عرفت **قول** ان الصور الجبروتية المرشمة في الخيال اه قال الفقيه
 قال المحققون المدرك للتكليات والجبروتيات مطلقا هو النفس ونسبة الا
 درك الى قواها كنسبة القطع الى السكين لكن اختلفوا في ان صور
 ترشم في النفس وصور التكليات والجبروتيات المحركة ترشم في النفس
 صور الجبروتيات الجبروتية في الاتهام فذهب جماعة الى الاول واخرون الى الثاني
 وقيل للمقال الاول انت خير بان ذكر المحقق هو المذهب الثاني وان نقص

بمثل هذا الامر المختلف لا يليق على مثله **قوله** الذي سطحي نصف باللون والضوء
 ما نص عليه جهميادان الانصاف بالوالا ولا انما هو سطوح الاجسام
 ولو اسطه تان نصف الاجسام لكن ليست واسطة في العروض بل في الثبوت
 فتبصر **قوله** والحاصل ان تصورا الاختصاص لا يتحقق عليك انه بمثل هذه
 العناية لم يرد الايراد البتة بالترديد فان تعلم بداهة ماهية الانضمام
 المذكور بوجه يميز عن غيره لكن لا تغيب في الخارج كيفية الحمل والنفث **قوله**
 فان العقل تجد للاوصافه يترى من تقريره ان حلول الصورة في القول لا يمكن
 واختلاف التعريف فاعرفه **قوله** الاول ان يقال تعبير الاول اشارته الى ان
 الامر فيه سهل وانما ذهب عليه الشئ تنبيهها على ان الحيث الثاني كما يطلع على
 المجموع بطلق على الفرد **قوله** بل طلبا للنكته على ايرادها بان يقال ان تلك الالباب
 ليست الامن الاله في النكته في ايرادها ههنا **قوله** يجوز ان تكون ذلك
 او كونها من المثلث المشتركة المناسب جعل الكون المذكور منعاً مقدماً
 الطالب ان تلك المباحث ليست الامن الاله لا جعله نكته لا يرد اذ لا ^{يطلق}
 النكته على ايراد مباحث الفن عادة كما لا يخفى **قوله** وكلاهما بعيد لا يلتفت
 اليه اذ الاشتراك قلما يصار تقلا لا عقلا و مرجعه ابطال السند
قوله فان الوجود ليس عرضاً ذاتياً والمحال ان الوجود الصورة بدئية معلوم
 ضرورة كما عرفت سابقاً وايضا قد يقال ان التلازم بينهما يحتاج الى
 الى المادة في الوجود فلا يكون لكل ذلك غنى عن المادة **قوله** والماد بعض
 الموجود الحي بناء على ان مسائل العلوم قد تكون جزئية وقد تكون كلية
 شخصية وهو كثير في الاله وعلم الكلام وما يقال ان مهمات العلوم كلية
 فهو مبني على الاغلب على ما نطلق عليه مسعود المحش كمن الشهور خلاصة
 ويمكن توجيه قول صاحب المحاكمات بوجه لا يرد عليه تشييع الشئ **قوله**
 ليس الوجود وغيره موضوعاً لتلك المباحث كما هو منادى المقام بل الاله

بل المراد انها محمولات كائنات عينية عبارة وهذا ليس مدارا لدفع البحث
 بل هو بيان الحقيقة الحال كما ان قوله فان البحث لو اسند الى قوله وقوله اه
 بيان الحقيقة الحال وتفصيل لطيف للمقال وهو شائع بين الامثال **قوله**
 وليس البحث بوجه يكون الاشتغال على المادة منظورة في لاجهة الموضوع
 ولا في جهة المحول وحاصل ان كلام من تلك الاحوال لا يحتاج في وجودها
 لموضوعاتها وثبوتها اياها الى مخالطة المادة للموضوعات ولم يكن الاحوال
 المذكور في وجودها لموضوعاتها مقتضية لاحتياج موضوعاتها الى المادة فبذلك
 ما لا يحتاج الى المادة اتماما لموضوعات وانت خبير بان لا يرد عليه ما قيل
 من انه ياتي عن هذا الترجيح اول كلام صاحب المحاكمات حيث قال ان الاحوال
 المذكورة فيها لا يحتاج الى المادة في الوجود انتهى اذ قد عرفت ان المراد بالوجود
 الوجود الرباعي وان الاحتياج احتياج الموضوع **قوله** اذ طبيعتها باسنة
 لا رطبة واليسوسة تقتضي صعوبة التشكل في كل بابسة بالطبع تقتضي
 صعوبة التشكل بالاشكال فالتا رطبتها تقتضي صعوبة التشكل بالاشكال
 شكل وكل ما يقتضي طبيعتها صعوبة التشكل فهو غير قابل للانفكاك ينبغي
 التا غير قابل للانفكاك وقوله ولا يبعد ان يقال انه منع للصفر مستند
 بالفرق بين ماهي عندنا وبين ماهي تحت القمر **قوله** فان قيل اه دفع للسند بان
 خروج عن الانضمام كان سند منع قولهم النار حارة بالطبع بالفرق بين النار
 المختلطة بالهواء وبين الخالص خروج عن الانضمام بل الفرق وقوله قلنا
 اه اصل ذلك السند بيان الفرق بين السندين في الخروج عن الانضمام
 وعدمه كما سمعنا الآن **قوله** احر منه ولا ضير في ان يكون هذا النار طبائعا
 الهواء ويكون الهواء رطب منها **قوله** اما الاولان صعوبة التشكل اه منع
 للكبرى للطوبية **قوله** واما ثانيا فلان الكلام في قابليتها اه قد يقال لانها
 منع القابلية كما لا يخفى وان كان السند مشعرا بمنع الرطوبة وقد وجب بان

بان مضمون قد يقال في الحقيقة منع رطوبة النار ويؤيده ما دار فيما بينهم
 ان السؤال والجواب لو كانا من شخصين رايي الطابق بينهما فقوله في السؤال
 وهي رطوبة وفي الجواب منع منع الرطوبة اه يؤيدان بان الكلام في منع
 الرطوبة فيتوجه عليه تعريف المحسوس هذا انت قد عرفت الصواب تمام
 قرنا لجواز اشتراكه على احاد اخره مثل الكثرة من افراد الانشا لا يند
 من الانشا الواحد ثم الانشا الواحد يشتمل على احاد اخره لا يكون انسانا
 ويجوز كونه كل من تلك الاحاد ايضا مشتملا على احاد لا يكون من نوع تلك الاغيا
 وهكذا الى غير النهاية فانه مكابرة غير مسموعة لما كان هذا مكابرة
 الانتهاء الى الواحد الحقيقي بديهي لان القائل انما ينبغي ذلك في بقوى البحث
 متشبها بذهبة يمتزج طيب بل لم يكن هذا في مقابلة المدعى ههنا لان الاد
 من الواحد الحقيقي ما يكون متصلا واحدا ولا يكون قابلا للانقسام
 بالفعل تدبر وقد يقال ايضا يلزم انحصار ما لا يتناهى بين الخاصية اذ
 الجسم المذكور محصور بين الطرفين المحيطين به وكذا اجزائه محصورة
 بينهما فلو كانت تلك الاجزاء كذلك لزم ذلك وايضا انه يستلزم اه
 وايضا انه يستلزم عدم حوق التسريح بالطبيعي اذا توسط بينهما ساعة قليلة
 لان تلك المسافة مركبة من اجزاء غير متناهية ولا يمكن قطعها الا
 بعد قطع نصفها ونصف نصفها وهكذا ولا يحصل القطع الا في زوايا غير متناهية
 وهو غير ممكن لا يستلزم ما ذكرنا استلزامه بديهي وسيكشف ذلك ايضا
 اذ القبول موضع بمعنى اذهو في الاقل بمعنى الطريان وفي الثاني بمعنى
 الانقسام لكن هذا التوهم في غاية السقوط اذ المحكوم عليه بالقبول لا يتصل
 في الاقل هو المتصل بهما الا اعم لا الصورة الجسمية بخصوصية
 والمحكوم عليه بعدمه في الثاني الصورة الجسمية مخصوصا فكيف يتصور
 التناهي بل يلزم زوال الوصف لا اتصال به هذا على ان الكلام ليس مطلقا

ولقد هيئت الاكوار في المتزمان مثل
 الانقسام ويكون مقسما واحدا

في مطلق الاتصال مخصوصا ذلوك ان الكلام في مطلق الاتصال المميز
 زوال الوصف لا اتصال ايضا ثم اعلم ان لفظ الاتصال يستعمل في معنيين
 الجسمية ومقابل الاتصال فكى على بصيرة فيما يحجى **قول** من ميز في
 بينهما قد منع الاشتراقيون الاحتياج الى المميز الذاتي في الامتياز بين
 الامور المتباينة كما في الجسم فانه عندهم عبارة عن الصورة الجسمية
 فقط والامتياز بين الانواع المتباينة للجسم بالاعراض الخارجة عن
 قوامه فلا تنفع لهذا الكلام في مقابلته كما لا يخفى **قول** وليس ذلك
 الا بقبول الابعاد كونه قبولا لابعاد مميزات ذاتها للجسم وداخلها في
 مم كما عرفت فيما سبق **قول** وامثالها كقبول الاشارة والحركة والسكون
 مما يؤخذ من الخارج اذ هذه الاشياء انما تعرضه بحسب تميز الجسم في
 الخارج **قول** والاتصال من لوازمه اي من لوازم القابل للابعاد فيزول
 الاتصال اللازم يزول من نفسه وهو القابل للابعاد وزواله يزول من نفسه
 ايضا وهو الصورة وفيه بحث اذا الاتصال لازم للابعاد الذي هو المقادير
 لا القابل للابعاد وما هو الفصل هو الثاني لا الاقلام الا في مقدمتين
 في الخارج وايضا من يمنع كون الاتصال لازما للصورة يمنع كونه لازما
 لما جعل لان ما لا ايضا اذ يجوز ان يكون ذلك كالصعقة في عروقها لا اتصال
 والاتصال كما لا يخفى **قول** بل به يزول من جهة اى وحدة الاتصال ويحصل
 الاتصال لان لا يلزم فيه فشا اجتماع الاتصال والاتصال لان الاتصال
 انما ينافي الاتصال الزائل الواحد لا الاتصال في الجملة ومع ما يلزم هو اجتماع
 اتصال مع الاتصال في الجملة ولا فساد فيه لكن قد عرفت انما ان الكلام
 ليس في مطلق الاتصال فكلامه لا يخرج عن الخلط والتبليس فلا تنقل
 فالحقاى في اثبات الهيولى **قول** ولا بد منه لا يرضى به بعض اجلة
 الفضلاء كما ستطلع عليه انشاء الله تعالى **قول** اذ الوجود لا يكون بالذات

فيه انه يجوز ان يكون ذلك حال الوجود الاصل الصريح الاضمني
 التحليل لكن لا يقال عليه بان الهيولى امر مبهم غير متعين في نفسه فيلزم
 نفى ما ادعيتم اذ لها تعين لكن لا يستقر عليها تعين معين كما ستطلع
 عليه **قوله** فلا بد من امر آخر مصحح لنسبة الهويتين الى الاولى ولك
 ان تقول يجوز ان يكون ذلك الامر المصحح لاضافة الهويتين الى الاولى
 هو عرض الاتصال كما يشاهد في البناء لا بد لنفي ذلك من دليل فلا بد
قوله اذى الجسم بعد الانفصال موجود فيه ان الجسم كيف يكون مقول
 بعد زوال الاتصال الصورية الجسمية بسبب الانفصال عند المشايين
 وايضا قوله والكلام في ان ذلك الموجود ليس متصلا محل بحث
 لانه ان اسراده ليس متصلا عند الاشترايين ومتصل عند المشايين
 بعد طريان الانفصال فهو له يقل به احد وان اسراده كذلك قبل الطريان
 فبعد الطريان كيف يكون موجودا عند المشايين اذ به يزول الاتصال
 اللازم وزوال اللازم ملزوم لزوال الملزوم وستطلع على ما عليه
 تفصيله ان شاء الله تعالى فاما **قوله** يجب ان يكون موجودا فاما
 المستفاد من كلام الخليل عليه ما ينبغي اذ عدم وجود القابل والموضوع
 في المفهوم السلبى العدمى انما هو في السالبة المحضة واما اذا كانت
 القضية على طريق الموجوبة السالبة المحولة فيقتضى وجود الموضوع
 كما حققه الشيخ بانه لا فرق بينها وبين الموجبة لكن السيد السند قد
 صرح في حاشية مختصر الاصول والتجريد بان هذه القضية لا تقتضى
 وجود الموضوع بل هي في قوة السالبة وايضا كثير منهم قد اختلفوا
 في وقوعها صغرى في الشكل الاول منهم من جوزه اعتبار الالهية
 ومنهم من لم يجوزه والشام يلتفت الى محل الاختلاف ثم اعلم ان
 المحول ما حكم فيها بسلب المحول عن الموضوع على الموضوع والسالبة المحصلة

مطلب
 السالبة المحولة والمعدولة

المحصلة ما حكم فيها بسلب المحول عن الموضوع والمعدولة المحول ما حكم فيها
 بالمفهوم السلبى في نفسه فانقض الفرق وهما انما لا يليق للمقام المراد
قوله لما ثبت اتصال الجسم اى بقوله والالزم الجسم الذي لا يتجزى وانعدام الجوهر
 من غير انعدام الجسم بالمرة اى بقوله والالزم اجتماع الاتصال لا اذ يدل
 ذلك صراحة ان الاتصال لا يلزم له فان طرأ عليه الانفصال يزول وينعدم
 ولا يكون محولا لانفصال فعلم منه ان المتصل الجوهرى ينعدم والمحال ان
 الجسم لا ينعدم بالمرة بالبداهة وبلا نزاع فيه بين الفريقين فعلم منه بقاء
 امر جوهرى اذ الحافظ للجسم الجوهرى من الانعدام بالمرة لا يكون الا جوهرا
 لان الباقي الحافظ لو كان عرضا فاما ان يكون ذلك العرض قائما بذاته وهو
 اى الصورة الجسمية وهي منعدمة لا تبقى محولا او بجوهر آخر فهو المعنى من الهيولى
 فيما الحاجة الى ذلك العرض وايضا لو كان الحافظ الباقي ذلك العرض يلزم تقادم
 الجوهر بالعرض لان الحافظ الباقي لا يكون الاجزاء فقولنا لان الباقي لو كان
 فقولنا وايضا لو كان لثبوت الاشعار الدليل ببقاء امر جوهرى كان قولنا ان
 الاتصال لا يلزم لثبوت الاشعار لا يلزم فثبوت الاشعار ليس من كمال الشعور وبهذا لا يرد
 ما يتوهم من ان جواب الجسم منبى على دعوى بقاء امر جوهرى محمول وكلام السيد
 منبى على عدم اشعاره ليل الموصوف لم يكن في المقابلة انتهى اذ اشعار الدليل واضح
 وان لم يكن واضحا **قوله** وايضا شرع لثبوت العملية الامر الباقي اذ حلوله
 اى حلول الامر الجوهرى في ذلك المتصل ثم اذ حلول القابل للاتصال والانفصال
 في القابل للاتصال اللازم له فقط بعيدا عن البعد مع قطع النظر عن اقتضاء
 قابلية للاتصال ايضا خذ هذا البيا واشكر للاستاذ وعرفت ما يتعلق
 به وكذا امر منبى ما يتعلق عليه **قوله** وذكر بعض المدققين وهو برصد الدين
 محمد الشاذلى كذا نقل عنه **قوله** كان باقيا وان تبدل مقداره كالشمعة مثله
 فانها اذا انصرفت بصورة متعددة يتبدل جسمها التعليمى ولا يتبدل الطبيعى

لا بد ان يكون الجوهر
 كمالا في نفسه واما ما سبق ذكره فيكون
 الجسم كمالا في نفسه بالذات مرة واحدة

كما عرفت **قوله** فلم يقبداه بوجهي المنع السابق بان لا يكون في نفسه متصلا
ولا منفصلا فهذا مورد تحت المحشة فكن على بصيرة **قوله** غير مناسب المتك
غير صحيح **قوله** لا بهامها اه سيجي من المحشة معنى ابرامها بعد ودقته الى
فلا يلتفت الى من توهم التنازع بينه وبين ملبس من اشتراط التقيين في الوجود
قوله والحكم ببقائها اه هذا ما لفت في بقاء الجسم بعد الانفصال بانه لو كانت
الحق اعم من كونها كذلك لم يصح الحكم ببقائها بعد الانفصال ايضا **قوله** فالانبات
الى احد جزئي التعريف كونها امر والخبر الاضرب وهو لا في موضع وكلا
الجزئين لا يقتضيان التيقن فالجوه لا يقتضيه ايضا فيه انه يجوز ان يكون
التيقن من احد جزئيه بل من مجموع **قوله** ولا يلزم منه التيقن المحض
لا عام يمكن ان يتقارر عليه تعينات متعددة فلا يلتفت الى جزئيات الا
الذات المنع المذكور من طرف الاشتراكية بانه يجوز ان لا يكون الجسم
متصلا ولا منفصلا **قوله** اذا التزاع في ان الجسم هل هو متصل في حد ذاته
اي عند المشايخين فادعاهما اتصال في حد ذاته هو مستلزم لادعاء عدم
بقائه عند الانفصال فكان ادعاء البداهة في حددهما ادعاهما في محل النزاع
وكما يمنع المانع اتصاله في حد ذاته يمنع عدم بقاءه عند الانفصال ايضا **قوله**
فيبقى بعد تفريقه انه يشتر هذا بانه لا يبقى بعد تفريقه انه مذهب خصم
وهو مقتد بما اسلفنا لك **قوله** ان اجزاء المتصل اي الاجزاء التحليل المتصل
لا اجزاء الاصل اذ كلامه فيه صريح بذلك المولى من ان اجزاء المتصل
التركيب الذي لم يميز اجزائه عند الحس كالمجموع والاشياء المتعددة والذات
عنده موجودة بالاستقلال حال التركيب وطرفه صريح بذلك سند المقتدين
الشريفة العلامة في حاشية المطالع وغيرها **قوله** يلزم صدق حمل على كل الخبر
عليه اي على المتصل اذ شرط صدق الحمل وفادته وهو الاتحاد في الخارج والتقاء
في الذهب قد وجد ههنا وهو المظهر البطلان اذا اجزاء الخارجيه لا تحمل

في ابرامها بعد ودقته الى

بدره كونه

على الكل اصلا لا بشرط لا شئ ولا لا بشرط شئ وحاصل البحث اجمالا على
اجلة الفضلاء وهو انما قيل قوله في محشة بحثنا اذ صدق الحمل انما يتصور في الاشياء
الذهنية دون الاجزاء الخارجية فهذا اشتباه منه انتهى فهو اشتباه
من ابن اخيه خالته لا منه ويمكن دفع الملازمة مستندا بان الاجزاء التحليلية
قبل التحليل لم يميز عند العقل تميزا كافيا لجعل الكل موضوعا والاجزاء محمولة
وبعد التحليل لم يتحد في الخارج ويمكن دفع بطلان الملازم ايضا بما الى الله
بعض المتأخرين من انه لا فرق بين الاجزاء الخارجية والذهنية في جواز الحمل
لا بشرط شئ وعدم جواز بشرط لا شئ **قوله** كان هو ذلك الماء الذي
كان اولاً فيه ان ما تشهده البداهة ان الماء الذي تفرق وحصله الكثران هو
الذي في الجلب لا الماء الذي هو في الجلب **قوله** كيف يحكم بذلك اي لا يحكم اذ بقاء
الجلب وهو الحق لا يصح الحكم بان الماء الذي في الكثران هو الماء الذي في الجلب لكن
هذا الحكم ثابت فنعلم ان الباقي هو الجسم الماء الذي لم يكن في نفسه متصلا ولا منفصلا
لا الهوى فقط وقد يقال ان الالتفات يورد هذا على قوله فقد عدم ذلك المتصل
بالخطية اذ بعد تسليم تلك المقدمة لا مجال لابرار ههنا انتهى ولعلك تقول اما
قلنا من ان هذا وهم **قوله** قلت الحق مع الصورة الماشية اه حاصله الباعث
على هذا الحكم هو الحق الباقي وان المراد بالماء في الموضوع والمحمل هو الماء الذي
تطلق عليه انت خبير بان القول بان المراد بالماء هو الهوى وانها الباعث
هذا الحكم المجازي في غاية الكلف وان وقع في موضع السند والاضرب
البداهة لهذا الحكم كاشترنا اليه اتفاقا **قوله** بالعرض اذ الماء الواحد بالحقيقة هو
مجموع الهوى والصورة **قوله** ويتبدل بتبدلها اي بتبدل الصورة لكن دفعه
اسهل من مؤنة التكلم **قوله** فلا بد لها من مادة اخرى اذ كل حادث لا بد له من
مادة ومدة **قوله** غاية ما يلزم من ذلك اي مما سبق من التقرير ان يصير المادة هي
قوله ولا يلزم من ذلك اه لا يخفى عليك ان تفصيل عبارة الشئ هكذا اذا كان ذلك

الشيء مع المتصل الواحد واحدا ومع المتعدد منفصلا متعدد اذا كان المتصل
والمتعدد مختصا به ناعنا واذا كان ذلك المتصل مختصا به ناعنا يكون ذلك
الشيء محال لذلك المتصل فينتج ان اذا كان ذلك الشيء مع المتصل الواحد
ومع المتعدد متعدد كان ذلك الشيء محالا للمتصل في فالتزم في الملازمة الاولى
على ما وجهه المحشئ بعيد هذا وهذا المنع من المحشئ على تسليم تلك الملازمة بناء
على جواز كونه ناعنا ومختصا به بالعرض فيجوز ان يراد على الملازمة الثانية ان لا
يلزم من كون ذلك المتصل مختصا به ناعنا له كون الشيء محالا له بالحقيقة كما هو
المتبادر لجواز ان يكون ذلك الاختصاص والتفت بالعرض فيجوز ان يراد على الملازمة
في النتيجة مجازا ان لا يلزم من كون الشيء تابعا في الاتصال والانفصال للمتصل كونه
محالا اذا يجوز ان يكون ذلك بالعرض ويحتمل ان يراد على استلزام القيلين
للنتيجة بذلك المستندات خبير بان هذا المنع بعد تسليم كون المتصل مختصا به
ناعنا لا ينبغي ان لا يصدر عن مثله وايضا يفتي منه باب كون المحل محالا للملازمة
محالا فيجوز تعريف المحل ولا تغفل **قوله** خلاصة منع الملازمة المستفادة في هذا
تعريض لقرينة بحث الشئ بالترديد بان يقول حاصل البحث انه ان اراد بقوله مختصا به
ناعنا ان نفس الصورة الجسمية نعت له مختص به فالملازمة حتمه اذ لم يلزم
ذلك بل لا يلزم كون الصورة واسطة في اتصال الهيولى بالانفصال والانفصال وان
اراد به مطلق الاختصاص الناعت به ولو يكون او صاف الصورة نعتا للهيولى فلا
لكن التعرّيجي التفرّيع مهم اذ لا يلزم منه محلية الهيولى وبعضهم لم يفرق بين التفرّيع
وكان من اكنه الفقير **قوله** ولما لم يقل جوابا لبحث الشئ على التفصيل وبعضهم
بكلهم خال عن التخييل **قوله** وكذلك الثالث لدخول اكثر ما ليس محالا **قوله** وهو
نسبة مخصوصة بينه وبين الما فيكون حالا في زيد سببا لا يحمل المتوهم عليه
قوله وهذا المعنى يتحقق بين الهيولى والصورة وفي بعض النسخ وهذا الما لها
مقتدان في المال قد يقال لان الصورة سبب قريب لاختصاص الهيولى بالاتصال

دور
الهيولى
شك

والانفصال وفيه اذ المال سبب قريب بهذا المعنى لا تصاف زيد بالمتوهم **قوله**
والانفصال ليسا وصفا محمولا وقد يقال لان الصورة سبب قريب لانفصال الهيولى
الجسمية فان الهيولى بسبب الصورة تصير جسما وفيه انه مع صيرورة الهيولى
في جانب الهيولى ايضا يراد عليه ان المتصف بالجسمية ليس هو الهيولى فقط بل هو
الهيولى والصورة وقد يقال لان الصورة سبب قريب لحمل المتصلة على الهيولى
لان المتصلة ذات ثبوت لها الاتصال والاتصال عبارة عن الصورة وفيه ان السبب
القريب لحمل المتصل هو الاتصال بمقابل الانفصال لا الاتصال بمقتضى الجوهر المتصل
فالهيولى يحمل عليها انها متصلة ومنفصلة بسبب الاتصال والانفصال وقد يقال
لان الصورة سبب قريب لحمل الوجود والتشخص على الهيولى اذ هي بداهة عروفي
الصورة ليست موجودة ولا مستحصنة وفيه ان الصورة سبب بعيد له
والسبب القريب له هو الوجود والتشخص وقد يقال ايضا لان الصورة سبب
قريب لحمل الصورة كان البياض سبب قريب لحمل البياض الابيض واقتضاء
بحث التكون المحمول هو المتصلة والمنفصلة لا الصورة حتم اذ ما ذكر في ذلك
المورد بيان ودليل لكون الصورة نعتا واما لا للهيولى لان نفس المدعى فلا يلزم
المطابقة والرعاية بان يكون المحمول ما ذكر في الدليل وهو المتصلة وفيه ايضا
خدش لا يخفى **قوله** وكون الجسم معها بالفعل وكذا كون الصورة معلوم الوجود
بالبداهة ومحتاجة اليها في التشكل فانه الصورة لم تكن واسطة في العروفي
في ثبوت هذه الاوصاف لها كما لا يخفى **قوله** يشك في كتاب فلاطون للتعليم
وهذا ليس بجواب عن التحقيق ما ذكر المحشئ واما فلاطون **قوله** المتوهم
من الحكماء الانساطين معروف بالتوحيد وتلميذه سقراط ولما مات في
مقامه وجلس على كرسيه وولد في زمانا شيرا بدارا وقال فلاطون ان الله
لا ينبغي للاشياء ان يكون لها ان لا صانعا وان صانعها يعلم افعاله وذكر ان الله
ثقا انما يعرف بالسلب اي لا شبيه له ولا مثال له وانه ابدى العالم من لا نظام

المتقدمين

الى نظام

التي هي قوله والاولى والاحتمال حلوله لما سمعت من الشرائع يجوز ان يكون
غير الصورة على الاحتياج ولا يستلزم المطع على احدى المعنى الاول لما سمعت من الشرائع
ايضا انه علم هذا التفسير الشريفي لجموعه ان لا يكون الذات على الاحتياج ولا
قوله تامل اشارة الى ان اللائق لا يشي بان شئ لا يرد على الدليل التعرض لهذا
التفصيل باللائق عليها يرد كلام شارح المواقف ثابته للدليل وتبين البناء ثم يرد
عليها بهذا التفصيل ان لم يرد التعرض وتعرضية الى حالات تفتق بينه وبين ما ينبغي من
المجته ردا للشئ **قوله** لا يمكن نظرا اليها الخ يمكن النقص عليه بان الماهية الممكنة
من حيث هي ليست على لوجودها وطولها ولونها فامكن نظرا اليها مع قطع
عن غيرهما عدم وجودها وطولها ولونها ويجوز ان يكون هذه العدم مستندة
الى الذات اذ لو حفظت مع قطع النظر عن غيرها وليس الامر كذلك اذ الماهية في
نفسها ليست ايتا ولا ليتها وليست على شئ اصلا **قوله** ويجوز ان يكون هذا القول
مستندا الى الذات لا يذهب عليه لانه ان اللازم من عدم كون الذات على الافتقار
مع قطع النظر عن الغير كما عدم الافتقار بالمعنى الخاص ذلك ان الذات على الافتقار
لكان عدم الافتقار متنا واما انتفى العلية انتفى الامتناع في عدم الافتقار
وبقي الامكان الخاص في جانب عدم الافتقار ولا ينافي هذا امكان الافتقار كما
زيد اذ الوحد بنف امكن الوجود والعدم واذا كانت ليست على لها **قوله**
ولما اقتضى الذات الغنى استحال الحلول هذا جوابا باختيار الشق الاول
ونفي الواسطة **قوله** ما لم يكن كذلك اي لا يكون الذات وحدها او مع
علة للافتقار تفسير الافتقار الذاتي والغنى الذاتي هذين التفسيرين كما قد يرد
اصطلاحا جديدا **قوله** او على سبيل الوجود هذا الرد يدعي على ان الدوام اعم
من الضمنية **قوله** يكون علة الافتقار عارضة فيه انه يبقى ان يكون علة
الافتقار لان الذات وحده على ما يقتضيه كلمة مع تفسير الافتقار والغنى
الذاتيين واما ما يرد من انهما ان يكون علة الافتقار الذات مع العارضا واللازم

مع العارض او الذات واللازم والعارض من حكمه داخل في قوله المذكور كما لا يخفى
باد في فكر **قوله** لا استواء نسبة الفاعل الى الخا ^{نحو} الى جانب الافتقار والغنى فلا
يكون ذلك الفاعل علة فاحصر العلية للعارض والعارض من ممكن الزوال فيمكن
زوال المعلوم وهو الافتقار فيمكن عدم الحلول في الاجسام القابلة للافتقار
مع الا امر ليس كذلك لما سمعت من برهانه فثبت قوله والاولى والاحتمال
الحلول الى الحلول على الدوام او الواجب فتعين الافتقار وينبغي ما يتوهم
ان قوله يكون علة الافتقار عارضة اثبات للواسطة بين الافتقار والغنى
الذاتيين بهذا الوجه فينا فقط قوله ولا شبهة في عدم الواسطة بينهما
فتدبر **قوله** مما ينبغي ان يكون غير علة له لما على الدوام والوجود **قوله**
لان النوع هو تلك الماهية بشرط العموم لانه من اقسام الكلي المنطوق في المقبة
العموم **قوله** اذ هي بشرط العموم غير متحققة فيه ومن قال بوجود الكلي الطبيعي
في الخا ج فانما يقول بدونه وصف الخية **قوله** والماهية وحدها نوعية اي
منسوبة الى النوع ليعني اذ الوحد العموم معها تكون نوعا لا جنسا
انت خير بان على هذا التوجيه كان عليه ان يقول اذ يحتمل ان يكون جنسية
او عرضية فاما ورد عليه بان كل موجود في الخارج متعين في نفس غير
قابل للوشر كبداهة فلا يتصور كون تلك الماهية موجودة في الخارج
ومشترك بين افرادها فلا تغفل **قوله** فاحتياج فرد لذاته غير مستلزم لا
سائر الافراد من احتياج الصورة الى المادة في الاجسام القابلة للافتقار
لا يلزم احتياج سائر الافراد لها كما هو مدار استدلال المصنف وان يكون
ماهية جنسية ويكون ذلك الاحتياج من فصلها فست الحاجة الى اثبات
كونها ماهية نوعية هذا ولا يذهب عليك انه ليس مدار الدليل على مجرد انه يلزم
من افتقار الصورة في الاجسام القابلة للافتقار افتقارها في مطلق افرادها
حتى يقال انما يلزم هذا اذا كانت الصورة ماهية نوعية واما اذا كانت جنسية

فلا بد من ادراكه على مع ملاحظة عدم الواسطة بين الافتقار الذاتي للفرد
 الذاتي وانتفاء الغنى الذاتي عنها وبعد تسليم ذلك الكلامين يثبت ان مقتضى المادة
 نفس الصورة لا فرد منها واقتضاء طبيعة الصورة الافتقار سواء كانت جنسية
 او نوعية يستلزم الاقتضاء في جميع افرادها على كل من قسط والسو القوي
 يجب عن هذا السؤال بان الطبيعة الجنسية لم تقتض شيئا بنفسها اقتضاء
 كونها غير متصلة بمتصلة وفي العقل وانما يقتضي شيئا لو تحصلت بفصل
 بدونه لا بخلاف النوع اذ هو كونه متصلا بغيره بنفس شيئا اقتضاء تاما
 وفيه ان سلب اقتضاء الماهية الجنسية بنفسها شيئا ليس مقتضى الطبيعة العقل
 السليم والذهن القديم ولقد اشغنا الكلام لئلا يحتاج الى بعض الانام **قوله**
 دليل على النوعية في اختيار الدليل ههنا والعللة في عدمه تنبيه على ان التحصيل في
 الوجود دليل على النوعية وعللة لئلا يكون اختلافها بالخاصة وبالأجزاء **قوله**
 برهانها للتحصيل والوجود وكونه اختلافها بالخاصة والتحصيل والوجود ايضا
 برهانها لكون اختلافها بالخاصة فجعل الشارح الاختلاف بالخاصة دليلا
 للنوعية ليس على ما ينبغي ان يكون الاختلاف بالخاصة دليلا على النوعية **قوله**
 وهو دليل على النوعية فثبت ان كون اختلافها بالخاصة دليلا على النوعية لا يجوز
 ان يكون مراد الشارح الناظر الدليل الا في فلا خيار في كلامه **قوله** بدون ان يكون
 سوادا اوبياضا او بجد كونه سوادا اوبياضا لا بد ان يكون ايضا هذا السواد
 وهذا البياض القاييم بالجسم المخصوص من خلاف الانشافان احتياجه في الهدية
 والشخص فقط ويمكن ان يقال لما كان ما ينظم الى النوع ليس اختلافها
 تحت من افرادها بخارج عنه عند النوع متصلا بخلاف الجنس **قوله** مقسرا
 متعذرا في التمييز بين الفصول والخواص الشخصية متعسرا او متعذرا كان التمييز
 بين الاجناس والعرض العام كذلك في الماهية الحقيقية قال صاحب الحاشيات
 انا لا نقول العوارض الشخصية ولا نقول انها اي شئ فانها ليست شيئا **قوله**
 الشخصية

ومنهم من قال ان جوار الشخصية
 هو عينه هذا القول فانكروا
 فحينئذ كيف علم ذلك **قوله**
 في نفسه

ان تكون عقلية ولخاصية موقوفة في عرضها على وجودها في شخصتها
 حتى قبل الشخص هو المبدأ الفاعل **قوله** بانها لو كانت طبيعة جنسية اذ يتم هذا القائل
 الصورة الجسمية دائرة بين ان يكون نوعية او جنسية فقط والاولى **قوله** مشتركة
 بين الاجزاء اذ بانها الصورة الجسمية واطلاقها عليها غير مبررة فكذا الا
 فيما يخص **قوله** وجوب حمل الفصل على الجنس اي بطريق الجزئية في جانب الفصل الكلية
 في جانب الجنس قد منع هذا الوجوب بعض المؤلفين بناء على ان اجزاء الماهية لا
 ان تكون محولة وانما من لا يرى **قوله** انما ندعى بالقياس الى الامتدادات الجسمية
 قد عرفت ان الاستدلال على نوعيتها بالقياس اليها ايضا **قوله** فيكون كون نوعها لها
 اي كيف يكون تلك الصورة الجسمية ماهية نوعية للاجتماع وهي جزء منها لا يقال
 الجزئية لا تكون مانعة للنوعية الا ترى ان الانشاج من زيد على القول بجزئية
 الشخص مع انه نوعه لان الصورة ليست تمام جزء مشتركة بين الاجزاء **قوله** لان
قوله على تقدير جنسيتها اي على تقدير تسليم جنسيتها بالقياس الى الامتدادات
 الجسمية دون الاجزاء الماعرفه لمرادها فصل جوهري في نفس الامر لا اطلاقا
 في الفصول متعسرا ومتعذرا فمن ابن العلم بنغية **قوله** اذ هو تكرار لما سبق وما
 صدر عن بعض الاعيان انه لا تكرار فيه اذ ما سبق واراد على الدليل وهذا واراد
 على الدليل وهذا واراد على النتيجة وما سبق واراد على شارح المواقف وهو واراد
 على استدلال الشيخ فليس مما يلتزم اليه **قوله** مختلفة بالشخصات اي مختلفة
 افرادها بالشخصات او مختلفة بالاعتبار ولذا قال الاول **قوله** لا بد من قابل
 وهو الماهية ان القابل للانعكاس هو الجوهر المستلاني في نفس ليس متصلا
 ولا منفصلا وعلله لهذا قال ساله عن معظم تلك الاشكال لكن عدم كونه
 هذا البحث من المعظم محل بحث الا ان يقال المعظم بمعنى الكثير **قوله** فما لا طائل
 تحته لان دليل افتقار الصورة كاشية يثبت ذلك ايضا وكما يلزم منه العلم
 بالافتقار يلزمه بامتناع الانعكاس وفيه قول على الشئ لم يتحمل من

وهذه التسمية
والدلالة على
مفهومها

انما الاحتياج حيث قال المقصدان متعديان في المثال مع ان مقصد الفصل السابق
اما اثبات الهيولى كما هو عليه عنوان الفصل واما اثبات تركب الجسم الهيولى والصورة
وشتان ما بين المقصدين لكن الدليل المذكور يلزم منه العلم بالمقصدين فالسؤال
بذلك **قول** وقد يقال اي في دفع الاستدراك وقد يقال ايضا ان الافتقار له
علته في التناهي والتشكل ومعلول هو الملول فاستدل على الافتقار في الفصل الثالث
بالملول استدلالا انيا وفي هذا الفصل بالتناهي والتشكل استدلالا لانيا **قول**
والثاني الانتغال تقرير ان في الجسم فعلا وانفعالا وهو لا يكون شيئا
واحد فاعلا ومنفعلا في الجسم امران يفعل احدهما وينفع بالآخر فالاعراض
الفعلية تابعة للصورة والانتغالية تابعة للمادة فثبت ان في الجسم امران
الصورة وهو المادة وسيجيء في الشرح **قول** هذه المنفصلة الى المنفصلة مانعة للخلق
وهي بمنزلة المنفصلة الحقيقية **قول** لو انفكت فاما ان يكون منفكة متناهية الى
فالانفكاك المطلق لا يوجد الا في ضمن الانفكاك بين قسبة الزوم بين المقدم والتالي
ثم لا يخفى انه نسبة فيه على ان المقدم للمص لا يخفى عن الاطباء **قول** من البراهين المتقدمة
على هذه الدعوى انها السامية التي يلحق لان البراهين التي وصلت اليها هذه
عشرة برهانها منها برهان التلاقي وتقريره لو ان البعد غير متناه لا يمكن ان ينفصل
خطان متوازيان غير متناهيين فاذا فرضناهما وفرضنا تحرك احدهما الى الجانب الا
فلا بد ان يتحقق نقطة هي اول نقطة الملاقاة فينتهي بها الخط او رد عليه يمنع
امكان الميل عن التوازي التوازي بين خطين غير متناهيين وهو ليس بشيء **قول**
فتحلى نحوه اي تحرك ذلك الخط المتناهي مع ثبات طرفه الذي في المبدأ الى جانب
الخط الغير المتناهي **قول** لو اخرج اي الخط المتناهي على الاستقامة لقاطعه اي
لقاطع الخط المتناهي الخط الغير المتناهي **قول** نفرضها كذلك اي يكونا حدود
السامية او لا بالنسبة اليها فالسامية حاصلة في نقطة اخرى قبلها فرض
كون ذلك الخط الغير المتناهي اذ يمكن فيه في نقاط غير متناهية يمكن ان يكون كل منها

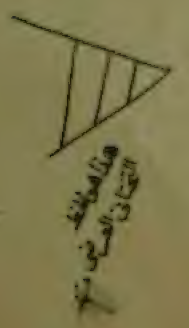
منها نقطة السامية وتوضيحه ان الخط المتناهي لما لم ين التوازي فترك ان
الخط الغير المتناهي لا شبهة في انه يبقى في موضعه خط موهوم فيحصل زاوية
الخط المتناهي المتحرك وبين الخط الموهوم القائم مقامه وقد بين في فصل سيجي
من المحتج ان الزاوية تقبل الانتقال الى غير النهاية فلا جسم يمكن ان يخرج
خطوط رفيق صغار غير متناهية من تلك الزاوية والطرف الاخر لتلك الخطوط
تنتهي في نقطة من الخط الغير المتناهي فيلزم ان يوجد في ذلك الخط نقاط غير متناهية
يمكن انتساب السامية الى كل منها وتلك النقاط لما كانت غير متناهية يلزم ان لا يوجد
اول السامية واول نقطة السامية خذ هذا البيا واشكر الله تعالى المتقاولا
تلفقت الى بعض جزايات الاذهان **قول** اذا انتقل احدهما من التوازي الى السامية مع ثبات
احد طرفيه في التوازي ولا تقبل من هذا القيد **قول** ولا يوجد ان حدود السامية
لانك قد عرفت حصول الزاوية المنقحة الى غير النهاية حين انتقال احد الخطين
من التوازي وذلك الانتقال الباعث للزاوية زمانى وهو ايضا يقبل الانتقال
الى غير النهاية فيبقى من الحصول الزاوية في الانتقال الزمانى انات غير متناهية
يمكن انتساب السامية الى كل من تلك الانات فيلزم ان لا يوجد اول حدود
السامية ولا منع في الجواب كونه السامية في الحدود شانه في هذا النقض ثم
لا يخفى ان هذا البرهان على تقدير تمامه يثبت تناهي الابعاد من جميع الوجوه
بخلاف السلي لما سطلع عليه **قول** على معناها اي معناها المستفاد منها في ابد
الراى وهو الصورة الجسمية **قول** لكنه اقرب من ذلك اذ يحتمل ان يراد بالاجزاء
ههنا الابعاد او معناها ويحتمل ان يراد بالاجزاء اجزاء المصا فإرادة
التا الابعاد من الاجزاء ارادة معجز مجازي من غير قرينة ما تمة عن ارادة
له وهي اشنع من ملاحظة المقدمة المطلوبة اذ هي شائعة بين الشرع في
المصنفين كما لا يخفى قد يقال ليرى على ترويض المحشنة المتبادر من الاجزاء عند
هو الجسم الحقيقي لا الصورة الجسمية ولا يلزم من تناهي الاجزاء تناهي الصورة

نسبة در الدلائل على مفهومها

الجسمية بعد كونه بالحد من الهوى انتهى لا يذهب عليك ان هذا ناشئ من الفعل
 عن قوله بتقدير مقدمة مطوية تعليل لهذه المقدمة والافعال ملاحظة
 تلك المقدمة كغيره عليه ما نعلم ثم يقال يلزم في استدراك في الكلام
 ان يكفي الشرع لكون الابعاد متناهية وانت خير بان تصديرا المدعى في شرع
 الدليل لا بعد استدراك فلا تغفل **قوله** ما هو مجرد عن المادة كما ذكره افلاطون
 ومن طابعه في المكافؤ وهو المراد بالخلاء عندهم **قوله** او مقارنة لها اي للمادة
 كما هو مذهب المشايخ فانه ليس عندهم بعد مجرد موجود ولا موهوم
 فكل الابعاد متناهية او غير متناهية مقارنة للمادة موجود معها عندهم
قوله خلافا للمتكلمين في الجرد اي في البعد الجرد الموهوم فان المتكلمين وا
 وافقوا الجهور الحكاء في نفي عدم تناهي الابعاد مجردة او مقارنة للمادة على
 تقدير الوجود لكن خالفوه في البعد الجرد الموهوم وهو المراد بالخلاء عندهم
 وجودا وفوق العالم فضاء غير متناهية كما خلف خالفهم حكاء الهند في
 الاولين كما عرفت انفا وانت خير بان عدم جريان برهان السلب في اثبات تناهي
 البعد الموهوم للمتكلمين نظري واما عدم جريان المسامحة فيه فمقتضى
 وبين الاستدلال فادرس الازهان هل ياخذ نصيبا في مبداء العرفان
قوله وهو يدل على انها ليست غير متناهية اي الدليل يدل على ان جميع الابعاد
 ليست غير متناهية وهو نفي للايجاب الكلي لانك ان اخذت النقيض من
 بقوله والاهكذا اي ان لم يكن كل الابعاد متناهية بل كان بعضها غير
 متناهية على طريق السلب الجزئي كما هو المشهور فنقيض الايجاب الكلي
 لانهم الدليل بانسه اذ لا يتسرع ان يقال والا لا يمكن ان يخرج اذ
 الامكان فاسد لجواز ان يكون البعد غير متناهية طول فقط فوجب
 ان ناخذ النقيض هكذا اي وان لم يكن كل الابعاد متناهية بل كان كلها
 غير متناهية على طريق مفاد السلب الكلي حتى لا يتسد جريان الدليل في اول

اول الامر ويد عليه ما ذكره المحقق والسلب الكلي نقيض للايجاب الكلي
 ايضا اصطلاحا للصدق فبقية النقيض عليه كان الايجاب الكلي عكس للايجاب
 الكلي اصطلاحا للصدق فبقية العكس عليه كابنه سند الدقيق قدس سره
 في حاشية مختصر الاصول في بيان اطراد الحد وعكسه وتخصيصهم بالمادة
 الجزئي فيهما ناشئ من اعتبار انهم بشرائط مقتضية للتكليف كما هو المناسب
 لصانعهم هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام بعون الله الملك العلام **قوله** كذا
 عدت من الطبيعي عند المشايخين واما عند الاشراقية فينبغي ان تقدم من الا
 اذ هي كسلة الامور العامة لا تحتاج الى المادة وان كانت مقارنة لها **قوله**
 وهي من العلم الاعلى اي مسألة امتناع انفكاك الصورة من الاله فيكون
 هذا الفصل ايضا مع الفصل الثالث بل الرابع من العلم الاعلى ذكرت ههنا استطرادا
قوله واعتبار كون الزيادة التي سيجي في الشرح تفصيل هذا بعد ورقين فاستدل
 او راجعه **قوله** فانه لا يلزم ذلك لو كانت متناقضة سيجي في الشرح ان لم
 ذلك لو فرض خروج جميع الازدواج الى الفعل وهو الحق المحقق بالقبول وما الاول ان
 يتولد كذا ايضا ويجعل الحد ويرى واحدا **قوله** لعدم انقضاء المقدار بالفعل الى النهاية
 لما عرفت سابقا انه يلزم انحصار ما لا يتناهى بين الحاصلين لان الخط محصور بين
 طرفيه من النقطتين وما ذكره المحقق سابقا ايضا فلا تغفل **قوله** لجاز خروج
 خطيه او يد عليه ايضا انه انما جاز ذلك ان كانت الابعاد غير متناهية من جميع
 الجهات اما كانت غير متناهية من جهة فقط فلا **قوله** فنفسه خطا ينطبق
 خط تحت تلك الخطوط وهو الخط العرضي القصير الذي جانيه متصلان للثا
 او يفرق تحت ذلك الخط الصغير بين السابقين الى جانب القوس المحيطة بالنهاية
 منضما وكل مرتبة زيادة تلك المرتبة عليه صولة هكذا **قوله** محصورا بين
 حاصرين وهما الساقان **قوله** ان يكون بينهما اي الضلعين المفروضين انهما
 يكون نسبة اي نسبة الانفراف الى الضلعين مثل نسبة متناه الى متناه فيكون

فيه شرحين للابا
 حاشية



الانفراف مساويا للضلعين **قول** يصح ان يفرض فيه خطوط مساوية
 للضلعين المفروضين لا يخفى ان ذلك الضلعين المفروضين غير متساويين
 ههنا فيكون فرض خط واحد مساويا لانا يقال اعتبر فرض الخطوط
 المتساوية في كل مرتبة الزيادات لتبطل الفرق بينه وبين ما ذكره الشرح
 وجه صحته فرض ذلك تلك الخطوط للظان الانفراف كان غير متناه ومن
 البين ان فرض الخط متناهيا او غير متناه في الانفراف الغير المتناه مساويا
 لخط متناه آخر ممكن فاذا يمكن لنا فرض خط غير متناه مساويا لاحد
 الضلعين في ذلك الانفراف الغير المتناهي **قول** وكل منهما اى من الانفراف
 المساوي للضلعين ومن الانفراف المفروض فيه خط مساوي للضلعين متساوي
 لتناهي الضلعين لانا الانفراف والخط المفروض فيه متناهيا كونهما **محمدا**
 بين الخاصين والمساوي المتناهي ايضا متناه فالضلعان متناهيا فاحفظ
 المفروضين لانهما ههنا هكذا في اكثر الشخ وفي بعض الشخ المفروض لا
 تناهيهما وهو الصواب الموافق لقانون العربية **قول** خمسة اذرع لا يد
 عليك انه اذا نظر الى الخط ولم يلتفت الى الاندراج يكون سبعة اذرع الا
 يكون اربعة اذرع لانه يصدق ان يقال ان الثالث يشتمل على الثاني وهو ثلاثة
 اذرع وزيادته وهو واحد يتم به الثالث فعلى الاول وزيادته لانهما من ذلك
 في الثاني فحصل اربعة تدبر فان هذا لا يناسب بشانه ولا ينظر ههنا الى قول
 من شانه **قول** لان السالبة الجزئية لا ماورد ان يقال ان جانب البط المتناهي
 الثالث ان قوله كل زيادة من الزيادات الغير المتناهية في بعد موجبة كلية وان المجموع
 من حبة الكل ليس في بعد سالبة جزئية فاذا صدقت كما هو في ثم الشرح انهم جميع
 النقيضين وهو باطل فاذا صدق قولنا ان كل زيادة من الزيادات الغير المتناهية
 في بعد موجبة لصدق قولنا ان كل زيادة من حيث الكل هو في بعد وهو المطلق
 بقوله لان السالبة لا يحصل ان قوله والمجموع ليس كذلك ليس نقيضا لذلك

الموجبة

لتلك الموجبة الكلية فلا تقبل **قول** نقيضها السلب عن الكل المجموع وفي بعض الشخ
 نقيض السلب عن الكل والمال واحد وفي بعض الشخ نقيضه وهو ليس بموجب **قول**
 ان عدم الزيادة المجتمعة في بعد في حقه ثبتا العرض ثم انقضى **قول** المماس
 الدائرة الدائرة تطلق على المحيط وعلى المحيط اما بالاشتراك او بالحقيقة في احدهما
 والمكان في الآخر كما هو المشهور بينهم فان كان المراد بالدائرة ههنا المحيط يكون **الزاوية**
 داخل المحيط وان كان المراد بها المحيط يكون الزاوية خارج المحيط بينه وبين
 العمود ولقد عرفت على كثير من الفضلاء المعاصرين في الما الى الثاني وما لنا
 من الميل الى الاول **قول** احدا الزوايا لا يكون زاوية اصغر منها لان تكون واحدة
 من جميع الزوايا فلا بد في هذا قوله مشتملة على مثالها اى امثالا احدا الزوايا بان
 يؤخذ من تلك القائمة مرة مثلا الا حوز ثم مرة اخرى مثله ثم ثم الغير النهائية لا
 الزاوية عنده وغيره تقبل الانقضاء الى غير النهاية **قول** بعد الانقضاء باضعا
 وفي بعض الشخ عند الانقضاء وهو ظرف لبقى واضعافها بمقدارها
 كذا قيل **قول** ولا يخلص الا بالقدح فيما ذكر اقليدس بان يقال لا فرق
 بين زاوية وزاوية في قبول الانقضاء كيف يكون تلك الزاوية احدا بل
 هي منقصة ايضا وبان يقال ان انقضاء الزاوية الى غير النهاية يكونا كما
 او كيفا بمعنى لا يتفقد عند حد وفي الوهم والفرض فلا يكاد يشتمل القاء
 على امثالا احدا الزوايا الى غير النهاية بالفعل حتى يكون ما لا ينشأ في محصل
 بين الخاصين فاحفظه للجسمية اولاد من ههنا قد يقال ان ههنا
 يجوز ان يكون للجسمية بشرط التجرد عن المادة انتهى سيجي من المحنة
 ان هذا مشترك بينهما ايضا **قول** كنصف الدائرة هي بمعنى المحيط وكالغنى **الخلا**
 وكالمربع هو الشكل السطح المتساوي الاضلاع القائم الزوايا
 كالاستطيل والمعين وشبه المعين **قول** وقيل في تعريفه ما يحيط به في
 قائله اقليدس قال الفاضل الرومي هذا يستقص الجسم الثقلي والسطح وال

وقد يطلق الشكل بمعنى الشكل ولعل اقلد سحر فذلك انتهى وفي الحديث من
السطح الواقع عند تلاقي الخطين يرد عليه ان السطح ينقسم في الجهتين والزوايا
في جهة واحدة وفاقا وهي جهة الضلعين طولاً لا عرضاً لقد عرضت هذا
على الاستاذ فاني جوابين لم يشتمل عليهما ثم وجدته في بعض الحواشي
قوله انها من الاضافة وهي نسبة بين الشئين وهما بين الخطين كذا
تقل عنه **قوله** انها انها الوضع وهي الهيئة الحاصلة للشئ بالنسبة الى الامور
الخارجية كذا نقل عنه **قوله** انها عدى انتهى السطح عند نقطة مشتركة بين
الخطين بها كذا قاله قدس سر **قوله** لانها قد تبطل بالتضعيف في الزوايا
تقلع بالتضعيف ولو كانت كالوتبطل بل يزداد باذداد الكمال البديهي
تضعيف بما ذكرنا ايضا **قوله** ان القائمة تبطل بالتضعيف مرة واحدة لانه
اذا انضمت اليها قائمة اخرى لا تبقى هناك زاوية اصلا **قوله** بالتضعيف
مرتين لانه اذا انضم الى تلك الحادة مثلها تكون قائمة واذا انضم الى
تلك القائمة قائمة اخرى لم يكن هناك زاوية قطعاً بخلاف ما اذا
كانت الحادة اصغر او اكبر منه النصف القائمة اذ يبقى هناك زاوية اخرى
في تلك الجهة او جهة اخرى كالاخفى **قوله** بل تبقى من تضعيفها زاوية حادة
هي ثلثا قائمة اذ يجوز ان يكون الكلام مبنياً على ان يكون المتفرجة قائمة
وثلاث قائمة يعني غير مبنياً على ان يكون المتفرجة قائمة ونصف قائمة حتى
يكون ما بقي من جانباً اخر قائمة فلا يرد عليه ما يقال بل الظاهر ان يبقى منه
من جانباً اخر لان الكلام مبنياً على ان الحادة نصف قائمة فاذا يكون المتفرجة
قائمة ونصف قائمة فتضعيفها تبقى قائمة في جانب اخر انتهى اذ بناء
الكلام عليه ليس من الواجب ثم اعلم ان الشئ في العلامة قدس سره قال
ولو ابدل التضعيف بالزيادة ليشمل بطلان الزوايا كلها لان كل زاوية زيد
عليها ما يجعلها مساوية لقائمتين لم يبق هناك زاوية اصلاً وكذا

وكذا لو عدم البطلان بطلان كلها او بعضها يشتمل بطلان المتفرجة ايضا وكفى
في الاستدلال ايضا اذ لو كانت الزاوية كالمبطل اصلاً فما حفظه **قوله** لاحتمال كونها
بالعرضي بواسطة معروفه الذي هو الكمال كان قبولها للاتصاف بطلانكم
القائمة هي به فان قلت يلزم في انقضاء الزاوية في الجهتين لان معروفه يقبله
قلنا يلزم ذلك ان لو كانت الهيئة تقضي السطح الواقع في المتفرجة سارية في امتداد
الطول والعرض معاً وليس كذلك بل كانت عارضة له سارية في امتداده الطولي
فقط كاحقق الشئ في العلامة وفي بعض مؤلفاته **قوله** يصدق على هيئة المحيط
لان صلة الحصوله مقدرة كما يجوز تقديرها للسماء يجوز تقديرها المحيط
للمحيط معاً وليس احد تقديرها اولى واظهر حتى يرد عليه ان كلام الشئ مبنياً على
التبادر من التعريف كالاخفى ويقال اطلاقاً الشكل على هيئة المحيط يجوز ان يكون
خارجاً فلا يظهر خروجه عن التعريف ولم يلتفت اليه المحقق كونه بعيداً **قوله** يلزم
على هذا التعريف الاول ان يقال على هذين التعريفين **قوله** وهذا يقتضي مشترك
الاولي وهذان يقتضيان مشتركاً لا يخفى عليه ان كونه الحد والحدود بمعنى النهاية
في غاية التبادر وعدم كونه المكان وكذا الملك نهاية الممكن والحرمة مثلاً في غاية
الوضوح فنقتض التعريف بامثال هذا في غاية السقوط **قوله** وفي المكان والملك ليس
كذلك نقل عنه لان المكان وما يحصل به الملك قائمان على حدة لانما جيبهما ^{انتهى}
القول يكون المكان قائماً على حدة مع كونه جسماً صادر بلا رتبة اذ في مكان الشئ ثمين
انتظاماً وفي مكان الاشرافيين انتهى الثاني انتهى **قوله** ان الشئ
مطلقاً من لواحق المادة لما تقر بينهم ان التناهي والهيئة والانقصال والانفعال
والانقلاب كلها من لواحق المادة فان قيل ما معنى ان التناهي مطلقاً من لواحق
المادة فان كان معناه ان التناهي مطلقاً يجب ان يكون حالاً في المادة كالحال في الكتاب
للسوق فهو ليس كذلك بدهة لان الجسم والهيولى ايضا متناهيا وليس حالاً في
المادة قلت معناه ان الذي فيه التناهي يجب ان يكون مادة او حالاً فيها او مركباً

منها ومن البدهية ان الصورة المجردة ليست مادة ولا مركبة فثبت كونها حالا
فيها هـ قد يقال لانهم كون كل منهما من لواحق المادة اذ هذه المقدمة لا بد من
وانه يتم عليها برهان وانما ان هذا نيل اخر لتحقيق المادة دون الدليل
المنشئت بالشكل والحال انه لا يدعى ان اثبات المدعى يتوقف على اثبات النتائج
في جميع الجهات حتى يمنع دعواه هذه **قوله** فيما بين كل نقطتين يكون ازيد من اثنتين
لا حصره بعض الاكابر هكذا لو امكن بعد غير متناه امكن نقط غير متناهية
في خط مقروء غير متناه وبين نقطة المبدأ وكل نقطة من النقط **الخط**
المتناهية بعد فيتحقق بعدا ولا يتم بعدا طول منه بمقدار معين وهكذا فيتحقق
زيادات غير متناهية بعدا لا بعدا غير المتناهية مع كونه محصورا بين حاصرين
ثم قال بعد نقل هذا البرهانين من بعض الافاضل غير من هذا الفاضل انه يمكن اجراء
اصل البرهان في خط واحد لانه لا يتوجه عليه اعتراض الشيخ حيث قال ذلك **الفاضل**
ولا مكان استخراجه هذين البرهانين من البرهان المسمى كتنوا ذكره في اثبات
تناهي الابعاد انتهى ولعلك تطلع من هذا على كثير من جزائات الادهاها هنا
فاما ان يتناهي الى سطح كهيئة الكرة او سطحين كهيئة المخروط او سطوح
المثلث كذا فنقل عنه لا يخفى عليك ان تحقيق المقدار في الصورة المجردة في غير
المنع كاعتبرت انفا فلا يكون هذا الكلام اثباتا لبطاوان التالي **قوله** مثل ذلك
اي مثل الترديد الذي يجري في الهيئة لا في الشكل حتى يكون مستدركا بما سبق
منه **قوله** وبين ما ذكره الشيخ في الهيئة وما ذكره المصنف في الشكل **قوله** ويمكن ان يقال
اختلافنا في الشكل قد يقال هذا من غير اللزوم وتصويره واضح انه
منع لبطاوان التالي يعني بطلاوان تشكل جميع الاجسام بشكل في نفسها
وانما تشكل لانه الصورة الجسمية كانت مانعة عنه ولاننا نقول ان
تشكلات انواع الاجسام لو كانت من الصورة النوعية لكان مقدارها ايضا
منها اذ الشكل هيئة اضطرارية عارضة للمقدار واقضاء تلك الهيئة الا

في الشكل

الاضطرارية في الحقيقة انما يكون باقتضاء معروضها وهو كاتري اذ مقدار كل جسم
تابع لجسميته دون نوعيته فلا تغفل فيه **قوله** يلزم على هذا تساوي الجزء وهو
الجسمية والكل وهو الهيئة المركبة مع الصورة اي الجسم في الشكل اذ لا تأثير هنا
للصورة النوعية وانما تأثيرها في الانواع او المراد بالجزء الجزء التحليلي اي يلزم
تساوي الجزء التحليلي **الكل** في النوع من الاجسام او المراد بالجزء الفرد والكل
الاجسام وهو كونه من الموجودات الخارجية كل لا يفي **قوله** فلا ان الشكل تابع له
اي للمقدار وعان خاليه وتساوي التابع العارض من تلزم لتساوي العارض
بناء على انها طبيعة نوعية هذا البناء خراب لا يقبل التغير وتذكر ما سبقنا قلنا
نوعيتها لا استرنا كل لازم الانسان نوعا لا فردا كالانسان كالتنوع بالقوة لا
وكذا الامر في اللزوم **الداخل** ويستحفظ ذلك الشكل يتعاقب العوارض اذ ليس مما
لا بد منه ان يكون علته البقاء عبر علة الايجاب **قوله** او فرد ما هذا الترديد الثاني مع
كونه خلافا لمفروض **قوله** وان كان ذوا كل منهما اي من النوع وفرد ما عن الصورة
المقارنة جائزا اذ يجوز ان يكون لزوم امر لشيء متبعا الى حد وحصوله ان التو
والفرد يجوز ان يكونا لازمين للصورة المجردة ويمتنع انفكاكها عنها ويستحفظ
الشكل بشرط التجرد اي مادامت الصورة مجردة واما حين المقارنة فلا يستحفظ
الشكل بتعاقبه **قوله** لا يلزم تشكل الاجسام بشكل واحد وهو ظرفا حفظه بتبدل العارض اي بتبدل العارض
العارض غير الحافظ للشكل الاول **قوله** وايضا يجوز ان يكون ذلك الشكل اذ
يجوز ان يكون عدم التناهي والهيئة المخصوصة لازما للجسمية بشرط التجرد كما
اشار اليه فيما مر ولا شك ان هذا اعتراض ثالث فلا تتبع الوهم **قوله** علة الصورة
بان يكون الصورة والشكل معلول علة واحدة هي العارض **قوله** لا احتياج المعرض
وهو الصورة الى علة ومن البين ان علة كونها عارضا محتاجة الى المعرض
فدار وايضا يلزم تقدم وجود العارض على نفسه بمرتبتين وايضا ان مثل هذا العارض
حادث لا محالة فلا يكون علة للتقديم وايضا يكون لازما وملتزما لعارضه

قوله او معلول لعلته الصورية بان يكون الصورة والعارض معلول
علة واحدة ولم يتوضر كون العارض معلولا للصورة وعلة للشكل ككون حال
معلوما مذكرا لزوم كونه لازما لا عارضا اذ التردد في التثبيت مع كونه هذا
الزوم مشترك بينهما وبين ما تعرض وما يكون العارض والشكل معلول علة
واحدة فاما لا مبالغ له ههنا **قوله** عندهم حجر وهو المبدأ الاعلى وهو الذي
لا يقبل الزوال فلا يكون علة للعارض حتى يبقا لبروال للصورة عند زوال
العارض انت خبير بان التأثير والايحاد والتحصيل انما هو شأن العلة ^{علته} الفاعلة
لا الساتمة فلا يلزم من ابدية العلة الفاعلية للصورة عدم كونه ماما معلولا
علة واحدة وعدم قولها الزوال الجوانب والها جزا لعلته الساتمة
فروا العارض يدل على زوال علة ولو جحر منها وزال علة مستلزم لزوال
الصورة فلم يتوهم مشكلة **قوله** اذ يتبدل الوجود بتبدل الوجود ظاهرة
ماثل الى ان المعلول والامر الصادر من العلة وجود المعلول واختار هذا ^{الامر} الا
هو ان تصاف ذات المعلول بالوجود فاذا كان وجود الشكل معلولا لعارض و
التشخص هو هذا الوجود الخاص وجبان يزول ذلك الوجود عند زوال علة
وان يزول الشكل عند زوال وجوده فكيف يستحفظ الشكل بتعاقب العوارض
بعد زوال وجوده لكن زوال الوجود عند زوال الوجود عند زوال علة ليس
امرا بدويا بل يكاد يعد اولا المسئلة اذ السفال داسر على منع بناء على ان العلة
البقية غير العلة الحديثة ومن جوه هذا منع ذلك الا ان يقال ان هذا الجواب
مبني على بطلان هذا المذهب وهو كما ترى **قوله** وهذا قد يقال انفسه استدلالا
على وجود المقدار ومغايرة الجسمانية بان قالوا الجسم الواحد كالشمعة مثلا
يتفاد عليه مقادير مختلفة عند اختلاف اشكاله مع بقاء جسميته باقية اذ
لم يطر عليها انفصال فثبت ان الجسم امر واحد للجسمية يتبدل مع بقاء ^{بعضها} انفسه
والباقي غير ذلك اذ عرفت هذا فنقول لو كان تبدلا لاشكال في الجسم لا يخفى ان

انفصال وانفصال لم يصح استدلالا للجسم المذكور لانه مبني على بقاء الجسمية
عند تبدل الاشكال ولولم يكن تبدلا لاشكال الا بالانفصال والانفصال لم يكن
لجسمية باقية بعينها انتهى انت خبير بان القائل لم يلتزم صحة هذا الاستدلال
فعدم تمامه لا يضره وان انقلب بالبداية ان تبدل اشكال الشمعة ليس بتبدل هيئته
زيد شرفا وجنوبا وان هذا الوجود ان الانفصال والانفصال في الاول دون الثاني
قوله ولا ينافي ظهوره اشارة الى جوابها او رده بعض الاكابر من اهل الشريعة ^{المقدرة}
ليس لها جزء بالفعل فلم يصح ما ذكره **قوله** وان سلم انه يعني لا يتم ولا عدم جزئية مستندا
بما مر من كلام بعض الاجلة ومن مذهبا النظام **قوله** لو كانت الجسمية بلا مادة لم تختلف
اصلا لكنها تختلف لما ذكر من التردد في ثبوت الجسمية كانت بالمادة وبعبارة اخرى
لو كانت الصورة مجردة لكان فيها انفعال لما ذكر ولو كان فيها انفعال لقارنت المادة
لان الانفعال امر لواحد المادة فثبت ان كانت مجردة لقارنت المادة وهذا
عرفنا ان ترديدا للمحتاج اليه في اثبات الاختلاف والانفعال والاستدراك
في اخذ الانفصال والانفصال وقد اجاب عنه بعض العلماء بان هذا من باب ^{تصريح}
الطرف وهو ليس بدرا **قوله** فهو من لانه الانفعال لتجر والانفصال لوازم ^{الانفصال} للموجود
لخارجي والمماهية ليس منه بالاستقلال وهذا التردد قبيح **قوله** والانفعال الى
الجسمية ان اراد به استناد الانفعال الى الجسمية فقط لا يتجاوز منها الى غيره
فكافرة لانه انفعال هذا الحال يستلزم انفعال المحل وان اراد به استناده اليها
او لا ولو تجاوز الى غيره فثبت ان الانفعال تابع للمادة ولوانتهاء والقول بان
المادة اعم من الصورة الجسمية مما لا يلتفت اليه **قوله** والاولى ان يقال سدا كمالا
للخصم بهذا **قوله** اقول لو استند الشكل وكذا الهيئته على ما مر من الشك في
الحاشية المراد منه ثبوت هذه الاحتمالات لا يخفى بالحق وهو مقارنة الصورة
بالهيولى فاعلم انت امر العلم تنبيه على ان المصنف لما تضمنه باللازم في كونه مشترك
مع فاد الشق الاول لانه لو كان مستدرا **قوله** المغير الصورة سواء كان ذلك

الفيل لزم او عارضا او متبعا منفردا او مركبا فتكون في حد ذاتها قابلة للانفصال
 او الانفصال هذا مسلم لكن استلزام مجرد قابلية الانفصال او الانفصال بدون
 ان يعرضها بالفعل لمفارقة المادة هم والمستند **قول** اذ نقول صدوره محتاج
 الى رابطة اه نعم نقول ذلك لان لو كان الامكان متساويا متواطئا وهو محتمل
 ان يكون امكان المعلول الاول وهو العقل الاول كافيا في صدوره عنه تقابل رابطة كما
 يكون كافيا لمقتضيا لصدوره في اول مراتب من العقول كانه على الامام والقول
 بان هذا الحكم يخص بالشكل وان اتصاف المعلول الاول بالاولية بالنظر الى باقي العقول
 فلو يضره تقدم الروابط ليس بقول **قول** يكون قبله والقول بان لا يجوز ان يكون معه
 قول بعدم الاحتياج الى الرابطة ويصدر من اثنين من واحد مع ان انتقال الكلام
 اليها بان نقول هذه الرابطة موقوفة ايضا على رابطة وتلك على اخرى وهكذا
 الى ما لا ينهي كذا نقل **قول** او الى عارضها او الى مباني اعلم ان لازم الشيء قد يكون
 داخل فيه وقد لا يكون والثاني قد يكون وصفا قائما به كاخو اخر للضرورة وقد
 لا يكون كالعلة وكالجسم الاخير من العلة بالنسبة الى المعلول والارجح باللازم ههنا
 ما يكون وصفا قائما به خارجا عنه وكذا بالعارض ما هو وصف قائم غير لازم
 فلا يرد عليه المباني ان فرض منتهى الانفصال عنها فهو داخل في اللازم والافضل
 داخل في العارض **قول** وكل ذلك اما بالانتفاء او مع الغير جملة الاحتمالات عشرة
 سبعة احتمالات بلز تشكلا لاجل اشكال واحد وفي البواقي يلزم الانفصال
 هذا اذا كان المباني متبعا للزوال والرابطة واحدة بالشخص فتفكر **قول** والرابطة اما
 نفسها اي نفس الصورة كما يقال ان فيضاد الكمال الثاني على حسب استعداد الكل
 فيجوز ان يكون نفس الصورة رابطة لفيضاد الشكل عليها من المباني ولا
 يجري هذا التردد في المباني بان يكون الرابطة نفس المباني اه كالا يخفى وان لم
 متوهم **قول** اول لازمها فيلزم فيه وفي الاول تشكلا الاجسام بتشكلا واحد
قول او مباني لها اي مباني اخر لها ثم ان كان المباني متمنع الزوال فكذلك الذات

نعم لو لم يرد التردد يرد على الخ بانه لا يلزم ان الرابطة
 لو كانت الجسمانية ولا يلزم منها ان يكون شكلها مع شكلها
 ان يكون المباني متمنع الزوال وهو من العلة في العلة
 كما لا يضر للزوال في يلزم الانفصال فلا يتحقق في هذا النوع

قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين

وانما عمل الشئ الوضع ههنا على الوضع بالذات
 انه استقر ان كان المباني في الشئ الثاني عديم
 الوضع مطلقا او شقيا او لا يتحقق به ان يكون
 الوضع في العلة فيكون ان يكون بالذات فلا يضر
 له ههنا على عمل الوضع ههنا على الوضع بالذات
 ولا حرج من الوضع في الشئين على الوضع بالذات
 كان له مساهمة في جميع الوضع ههنا على الوضع بالذات
 كذا في مساهمة في جميع الوضع ههنا على الوضع بالذات

فكذلك واللازم والافعال عارض **قول** يكون ان يقال على ذلك ان على تقدير ان يكون
 العلة هي المباني مع الرابطة **قول** ينقل التردد الى الرابطة اي بالاحتمالات
 الثلاثة المذكورة آنفا **قول** فلا حاجة الى التردد بل يكفي ان يقال لو كان الشكل المباني
 مع الرابطة فقط او مع المعاوي ينقل التردد الى الرابطة بالاحتمالات المذكورة
قول هذا الشق الثاني وهو كون ممكن الزوال كمن بقي الكلام في التردد
 الاول **قول** يتم الكلام بسهولة اذ يلزم في الانفصال بل لا تردد **قول** بالنظر الى
 الشكل ما يكون بالنظر الى الشكل اثنين الاستناد الى الجسمانية ولا زواله الى
 الذات المباني ولا زواله الى **قول** او بالنظر اليها اي الى نفس الجسمانية ولا زواله
 يجوز ان يكون المعاوي اي فقط والمباني اي فقط وفيه تنبيه الى وئجه
 في الشق الثاني من التردد الاول لكن قد عرفت جوابه فتذكر **قول** ولا يمكن ان
 يقال ههنا ان اذ ليس من الضرورة ان يكون المباني الحادث والزوال متبعا في
 حتم يكون نوع المباني لا زوالا فلا ينظر الى مسقط ههنا **قول** لم يشأ ابدية كل حجر بقية
 فحتم ان المباني المفردة لعل للصورة والشكل تجرد ولا تم كونه ابديا لا يقبل
 اذ لا يرتفع على ابدية كل حجر ولو سلم ابدية فلا تم ابدية تاثيره له لا يجوز ان يزل
 تاثيره مع بقاءه بان يكون تاثيره متوقفا على **قول** هذا الكلام مبني على ما هو
 التحقيق عندهم لا يخفى عليك ان الكلام المنقول في الشرح من جانب القائل
 انطباقه على المذهب المشهور منهم يعرفه من له الاضاف **قول** فيه ان التبادر
 من الوضع ما هو بالذات وح لم يدخل النقطة في الفظية الكلية اذ ليس لها وضع
 بالذات ثم لا يذهب عليك انه لا يتصور ههنا الفناء الفصل الثاني هذا الفصل
 وقد قال بعض الناس ورتبه بعض الاكابر بان الدليل السابق لا يجري ههنا لا
 الهيكل المجردة ليست متناهية ولا غير متناهية لعدم كونها ذات وضع وما لا وضع
 له يجوز ان يقال لانه متناه او غير متناه لا يخفى عليك انه لو تم ههنا الزوال التردد
 ههنا جميعا بارتبه شقيا اخر فلا تغفل **قول** فاذا لم يشأ هذا اي كونه باحلال للصدق

ولم يثبت تلك اى الجسدية الجسم في المحلية ينتفى هذا الدليل ايضا والش
 لم ينفى حيث نفاه بغير هذا الوجه اوله يثبت ذات الهيولى في ذاته ان القابل
 بوجود الهيولى فالكون بها باعتبار كونها محلا للصورة فاذا لم يثبت
 كونها محلا للصورة على ما قدمه الشرع يثبت ذات الهيولى فالدليل الثاني
 وكذا رتبة الشواهد كونها عرضا لما لا يجدى كثير نفع **قوله** ويتم الاخصار
 بان يقال الهيولى حين التجرد اما ان تكون ذات وضع بالذات او لا يكون كذلك
 والاول بطل يستقيم وكذا الثاني لانها ان كانت غير ذات وضع بالذات
 فلا شبهة في حصول وضع لها باقتراح الصورة سواء كان لها وضع في
 الجملة قبل الاقتراح او لا فاما ان يحصل في جميع الاحياز كما كان في الخطم ان يقول
 يجوز ان يكون ذلك الوضع في الجملة الذي هو قبل الاقتراح **قوله** فحينئذ لا
 في بعض الاحياز بعد الاقتراح **قوله** يوجب اعادة الوضع بالذات لعل هذا
 من بعض الظن اذ الوضع العارض للهيولى بعد اقتراح الصورة لا يكون الا بالعرض
 وكيف يتوهم الشاغل يكون وضعها بالذات بل الباعث للشرع على ما حكي سمعت
 انما من جاني الخضم **قوله** يجب حمل الجوهري المتد القابل في وهذا الجوهر المتد
 له فدان الصورة الجسمية والجسم المركب من يلاوم لا سيما اذ يتصور
 التركيب ويثبت في هذا الجوهر المتد باعتبار احوال فردية هذا انت خبير بان
 لا فائدة في هذا الجمل اصلا ولا يثبت الملازمة بهذا القدر من المتوهم
 المنقسم في تلك الجهات لا يكون الصورة جسمية ولا يتصور التركيب فيها
 في هذه الحالة سواء حمل الجسم على الصورة الجسمية او على الجوهر المتد كما لا يخفى
 فلهذا انقلب منه وجوان يقال فلن يصلح العطار ما افسده الدهر **قوله**
 لا بد ان يكون بين السطحين اه قد يقال يجوز ان يكون المحيط سطحاً واحداً من
 كانه محيط الجسم الاسطوانى كذلك انتهى كون محيط الجسم الاسطوانى سطحاً
 واحداً سهواً اذ محيط ثلثة سطوح بل مع خطين كان محيطاً واحداً سطحاً

كأنها مثلها منهل

سطحاً مع نقطة لكن هذا اجل الخصر كما يكون القول بان يجرى ان يقع بين
 جوهرين بخلافه الآن يقال انه بطل **قوله** في كل واحد منهما اى من السطحين خط عرضي
 وقعي تاسما اى تاس من السطحين له اى الخط الجوهري بسبب ذلك الخط
 العبارة المستداه لان الصفة الجاهية على غير من هي له لا تطابق الوصف
 في الثنية والجمع والثالث **قوله** لانه يبطل مع القيد مطلق الخط اذ الخط له
 متخذا لا يمان يتماس طرفا السطحين في الجملة فيكون هذا في جريان الدليل
 كما يلى العرض فيه **قوله** هذا المنع مكابرة في التحيز بالذات هذه مأخوذة من تحققت
 وروى في صورة الحكماء في اثبات الاربعة تركيب الجسم منها ومن الصورة تحققت
 انهم قالوا انما يتبع بالبداهة وجود جوهر متخيز لا ينقسم اصلا كما للجوهر
 الفرض ولا ينقسم في الجهتين كالخط الجوهري ولا ينقسم في جهة فسقط كما في
 الجوهري بل كل جوهر متخيز فله جهات سبب جهات وينقسم في تلك الجهات
 قطعاً وتفصيل المقام ان القائل قاس الخط الجوهري بالخط العرضي ومنع
 وجود العظم في جهة العرض وحكم المحشة ان هذا المنع في الجوهر المتخيز بالذات
 مكابرة فاسد بناء على ما سمعت لكن بقي المنع في استعماله التداخل في الدليل
 اذ الخط ان الواتعات في الطرفين عرضياً ولا استعماله في التداخل الخط الجوهري
 في العرض كما سبق من المحشة في جهة الجوهر العرضي منع استعماله تداخل الجوهر
 في نقطة عرضية والسر في بقاء ذلك المنع ان المنع لم يدع البداهة في بطلان
 التداخل ووجود ذلك الخط بل استدلال على بطلانه بما استدلال فورد على ذلك
قوله وهذا حاصل نظر الشرع فان قوله لان تداخل تلك الاجزاء في نفسها سواء
 تركيب الجسم منها ولا مبني على وجود العظم في كل جهة للتحيز بالذات و
 دليل على نفاه جوهر متخيز بذاته غير منقسم **قوله** هذا حسن اى هذا القول حسن
قوله بناء قيد الحسن **قوله** يجيب ان يكون من المقادير اذ كل جوهر متخيز بالذات فله
 عظم من كل جهة وماله عظم كذلك فله مقادير فكل مقادير جوهر متخيز بذاته

فله مقدار فامتناع التداخل فيه إنما هو مقدارية لا تحيز ملك هذا
لا ينفج القائل اذ الجوهر عنده قسم متخير ومقدار فامتناع التداخل
فيه لمقدار رتبة وقسم متخير بلا مقدار امتناع التداخل فيه من حيث
تركيب الجسم عنه فاحفظه قد يتوهم تمام الدليل الى المسوق لاثبات
علام تجرد الهيولى عن الصورة كذا نقل عنه **قوله** يرد عليه منع انها لا يعنى
ان مستلزم كونها من الجبريات امران عدم امكان اقتران الصورة باو عدم
كونها ذات وضع فلخذ احدا الامرين في المقدم لا يفيد اذ لم يتم الملزوم ولو
اخذامعا لا يفيد المتوهم ايضا اذ يحتاج الى تدبير الصورة وتفصيل لاثبات
عدم كونها ذات وضع **قوله** اذ يجوز كونها ذات وضع فلم يكن من المتوهم
التي لا وضع لها تحقيقا والقول بان كونها ذات وضع مستلزم لا مكان
الصورة ثم يحتاج الى دليل **قوله** وفي هذا المقام نظره تفصيل ان الهيولى لا
يكون قابلة للصورة على كل تقدير وفرض ويجعل ان لا يكون قابلة لها على كل تقدير
وان يكون قابلة لها في بعض التقادير ويكفي هذا في الامتياز عن الجبريات فيجوز
ان لا يكون قابلة لها حين عدم لحوق الصورة لما منع وبعد زوال المانع يجوز
قبولها هذا لا يذهب عليك ان هذا يستلزم الامكان بالغير فان الهيولى من
التجرد لم يكن لها امكان قابلية الصورة بالنظر الى ذاتها على ما هو مفاد
الشقا لا اذ القابلية فيه بمعنى الاستعداد وبعد تحقق المقارنة
بالصورة بزوال المانع حصل لها ذلك الامكان بسبب الفير وهو بطل
قوله واما اذا لم يتحقق الصورة فيها المانع كالصورة النوعية مثلا
فانه يجوز ان يكون الهيولى جبرية التجرد صورة نوعية مانعة عن قبول
الصورة الجسمية وبعد زوال تلك الصورة النوعية يقبل الهيولى الصورة
الجسمية **قوله** يجوز ان يستلزم المقارنة الى قاله لكاتبه فلا فرق بين استلزام
الهيولى وبين عدم العقل الا ان استلزام الهيولى يمكن ذاتها المقارنة والمقارنة

وقوله الملائمة هذا الهيولى الجبرية ان يكون
اقتران الصورة بالمتوهم الهيولى بل يشاء واض
هذا فان امكانها ان لا يتصل بالسطح
المتوهم المذكور كما لا يخفى تدبر
اذ يقال يجوز كونها
ذات وضع
اي عدم التوهم لا على الجبريات بل على الارض
على كذا الهيولى ذات وضع

والمقارنة بالنظر الى ذاتها وذات الهيولى ممكنة غير مستلزمة للحال واما بالنظر
الى طلبها المكاني ومستلزم للمكان الاضيقه ومحصو له ان جواب لا يقال يتشبه بها
ايضا **قوله** وهذا واقع في الصورة المذكورة لان عدم الجواب الواجب اللازم يمكن
التحقق بالنظر لعدم العقل الاول وشمس بالذات بالنظر الى ذاته قال الذراني
في حاشية شرح التجريد ولا يتوهم ان هذا قول بالامكان بالغير فانه ذلك
ان يجعل الفيجيت يستوفى نسبة ذاته الى طرفين وما نحن فيه مكان بالها
الى غير الامكان بسبب الغير وشتا ما بيننا انتهى وقد اجاب عنه مولى
ميرزا جاد بوجه اخر ان اردت فارجع الى حاشية المتعلقة لاثبات الواجب
جل ذكره **قوله** ولا يفيد في دفع السؤال المذكور لان حاصل السؤال ان المتوهم
بالغير يمكن في نفسه وبمثاله مستلزم للمتنع بالذات فقوله الجيب والممكن
ما لا يلزم منه ليس بصادق وحاصل الجواب ان في ذلك الممكن جهتين
امكانا في نفسه وامتناعا بالغير وسببا استلزامة المحال جهته الثانية
ففيه تسليم استلزام الممكن المحال مع ايضاح سببه **قوله** فقوله واما
بالنظره يعنى ان هذا القول يشعركون الخشية للتقييد وان الملزوم لعدم
المقيد بالامتناع لكنه فاسد لا يعمل اذ اللقاء **قوله** ليس نفى لعدم بل للاشكال
المذكور في خلافه الصواب ان يقال ليس لعدم بل لاستناع المذكور وتطلع
عليه **قوله** امر محال لذاته فيه اشعار الى ان فيه المحال استلزام الممكن المحال
لذاته واما استلزامه المحال بالغير فلا وقد يشبه في كثير من المواضع **قوله**
كان يكون الممكن معلولا للمحال او معلولا لعلة المحالة ولا يشبه عليك
ان الاستلزام يتحقق من الطرفين فكما يجوز امكان الملزوم وامتناع
اللازم يجوز امتناع الملزوم وامكان اللازم في برده على نظير سابقه لو كان
الملزوم متمسكا بالذات واللازم يمكن يلزم جواز تحققه اللازم فانما بدو تحقيقه
الملزوم اصلا لا يمكن ان يلزم منه في ذاته ان ينشأ من ذاته في ذاته او

وقوله الكلام في قوله امكان المحال
في بعض المواضع المحال بالذات مستحيل

لا يتأني هاتر
 او الظان الممكن لا يكون منشأ للشيء لذاته لانما ولا ناقصا ومع ينافي قولنا ان علة
 ذلك الاستلزام للوجود قد اشترطنا اليه **قوله** يستحيل ان يقتضي اي اقتضاء تاما او ناقصا
 وان حصل بالتام ان في المتناقض المذكورة لكنه لم يكن الكلام تاما **قوله** ان هي الاجماع لم يكن
 مجردة قط يعني ان المحجب حصل المقام في الوجود الاجمالي كمن حجر في اصل الفطرة بل هي مقارة
 للصورة في مبداء الفطرة فاذا ابتداء هذا فقط حصل المقادير الجوانب والجزء وعلاهم
 بعد تلك المقارنة كما لا يخلو عن ضافية هذا لكن كون المقادير منحصرة في هذا القدر
 محل بحث بل اللازم من ط المقام ان يكون عدم التجرد عاما لجميع الازمنة **قوله** يستلزم
 ان وجه الحق اولاً ثم حدثت الصورة بعد ذلك **قوله** اولاً التجرد الصورة ان وان وجدنا
 مقادير المكان اي بمعنى السطح الباطن وتفصيل انه يرد عليه ان لا يتم استحالة عدم
 كون الحقيقة في حين من الاحياز حين مقارنتها بالصورة لجواز ان يكون كالفكر الا
 حيث لا مكان للاصلاد ينفذ بان المراد بالحيث هو المعنى الاعم من المكان وهو ضرورة
 وجود الجسم **قوله** على تقدير قدم الانلاك اكثرهم ذهبوا الى قدم الانلاك بمقدار
 وصورها الجسمانية والنفعية وكذا العنصرية قديمة بموادها وصورها النوعية
 بحسبها او بتوحيدها فان تم هذا يتم استحالة الثاني والا كما ذهب اليه فلا طول
 تعقبيه جالينس فلا يرد عليه ان لا يتم بدهية استحالة حصولها في جميع الاحياز
 لجواز ان يكون هيكل الكل مجردة ثم اقترنت بها صور الباطن دفعة فينجب في جميع الاحياز
 ثم اعلم ان هذا نسب الى الفاضل الرومي **قوله** والحقا اننا نراه جواب منه للفاضل
 الرومي وكذا قوله وقد دفع المنع وكلاهما مذكوران في بعض حواشي الهداية وقد يدعى
 ايضا بان المراد المص الحسنة في كل واحد من الاحياز بالتمام ولا خفاء في بدهية
 استحالة **قوله** لا يقتضي بدهية استحالة ما يستلزم من الحواجز ان يكون استحالة
 المزدوم الخارجى با ستلزامه لذلك اللازم نظريا محتاجا الى الاثبات والاحسن
 التقرين لهما معا **قوله** فهم اذ ذلك الفرق يقتضيه وضعا معينا لكن بقي الكلام في
 اقتضاء الفرق ذلك الوضع المعين **قوله** فمقتضى البعض قد يعجز عن جميع بلا مرجح

قال المدون في تلخيصه انما في من لا يطعن
 على الفاضل في قوله يقتضي بدهية
 مقتضى البعض قد يعجز عن جميع بلا مرجح

بلا مرجح واذا كانت مقارنته الهيولى لبعض الصورة النوعية ترجيحاً بلا مرجح
 لم يتيسر كون الصورة النوعية مرجحاً لبعض الاحياز فيسبح في نظير هذا
 مع جوابه في الشرح **قوله** لتساوي نسبة ونسبة غيره اليه اي تتساوى
 نسبة ذلك الامر وغيره الى ما يوجب مكانا كلا وبالعكس والى اجزاء
 المكان الكلي والملازم لتساوي نسبة اليه والى غيره وسيجيء نظير
 هذا في الشرح ايضا قد يقال هذا لا يرد وما في الخاتمة السابقة لا يفتر
 السائل لان كلامه مبني على الحق في الصورة باي وجه كان **قوله** الجواز تعاقبها
 بما لا يتغير متناهية وهذا لا يجري في الصورة اذ هي في الحقيقة لا تتناوب
 الصورة الغير المتناهية الشخصية وهو لا يخلاف في معنى في الصورة النوعية
قوله والالم يكن مجردة اي ان كانت المقارنة بحال محصور بوضع لم تكن الصورة
 مجردة بل مقارنة للصورة دائما اذ الوضع يستلزم الصورة وفيه شوب
قوله متحققة في نفس الامر كما سمعت في سبق فنذكر **قوله** يلزم ان يتم
 اتفاق بعض المسبب بصفة خارجية لان الصفة الخارجية تقتضي وجود
 الموصوف في الخارج وقد فرض محدودا مطلقا **قوله** اطلق اسم المعارضة
 على النقص هكذا صدر عن سيد المحققين بيانا وجه الاطلاق وبوجهين
 بل يجوز ان ينقله قاسرا فما يضر الشئ ان لو ادعى المحصر في المنزج ولم
 يشتم من ارجاء كلامه

وايضاً انه ما أخذ من كلامه
 السيد العلامة



يعرف النظر بجانب الاعتشاف ثم يسلك مسلك الاعتقاد

او ينهج منهج الاعتراف فان بالحق يظهر مراتب الرجال لا بقا

دم الازمة والاحال **واعلم** ان الطالبيات الى الله تعالى

ان لا يحط بما له من صفات الجلال وسمات الكمال فلا يخلوا اما

ان يخطئ كذلك من غير ملاحظة الاستكمال نفسه يخطئ

كذلك مع ذلك فان كان الاول فلا يخلوا اما ان لا يعتبر

نسبة الى مخلوقاته بعد عتومكوتة ومحدثه او يعتبر بها

وكلا واحد من الاعتبارين ينبعث منه شوق الى استعظام

بالسبح والتحميد فالاولى ان يخرج بعد ذكره لسم الله الرحمن

تبركا وتعبث اسماءك اللهم با واجب العجود نظر الاستعداد

الاول واردة بقوله يا مفيض الخير والجلود نظر الاستعداد

الثاني وان كان الثاني فلا يخرج من ذلك الاستكمال

بحسب القوة النظرية في مراتبها او بحسب العلية فان كان الاول

فلا يخرج اما ان يلقى النفس في تلك المراتب كاملة بالقوة وعلى

هذا القسم يحمل قوله افوض علينا انوار رحمتك فان تلك

القوة مختلفة بحسب الشدة والضعف فبها كما يكون بالطفل

من قوة الكتابة ووسطها كما يكون للاعلى المستعد للتعليم

ان الصفة لا تكون في نفس ذاتها بل في الخارج

يعني عدم نسبة الى مخلوقاته واعلم ان الاستعداد
الاصلي للجلال والعباد والعبود الى السموات
الكل والتمثيل لاشارة الى جميع القضاة
الطائفة لاشارة الى السموات والارض والارض
التي في كل مناسباتها والواقع في الارض الى
كل ما هناك ينبغي ان يفهم هذا المقام تمام

كما يكون الاستعداد في النفس
فانهم في حال الاستعداد
واحد في القوة والقدرة
فلا يكون الاستعداد في النفس
فانهم في حال الاستعداد

ومنها كما يكون للقادر على الكتابة الذي لا يكتب له

ان يكتب متى شاء والقوة المناسبة للمستعدة الاولى عقلا

هي ولا ينال والثانية عقلا بالملكة ولتأملت عقلا با

لنعمل فلما قال اننا نلفظ الجمع واما ان يكون كلمة باللفظ

فيكون المعقولات حاضرة عندها باللفظ مشاهدة وسمي

مرتبة النفس هذه عقلا مستفادا وهي غير مرتبة جردا وعيا هذا

القسم يحمل قوله وبشر لنا الوصول الى الكمال معرفتك فان

يطلب ليس الوصول الى معرفة الشئ لا يناسب هذه المرتبة

لان الطلب يكون للمفقود ولا تفقد فيها فنقول لان لا ينال

سبها فانه محمول على طلبها كما في المراتب السابقة وان سلم فلازم

انه لا تفقد فيها الا عند ارباب الذوق والرباط من الحكماء بعد

مراتب العقل المستفاد مرتبة ان لديهم مراتب عين اليقين وهي

ان يميز النفس بحيث يشاهد المعقولات في المقارنات الخفية

ايها كما هي في ذاتها مراتب حق اليقين وهي ان يميز النفس

بحسب غسل بالمقارنات انفسا لا عقليا وتلاقي ذاتها

تلاقيها وحانيا فالمراد من الوصول الى الكمال المعرفة الوصول

الى هاتين المرتبتين ولما كان هذه المرتبة مرتبة الانبياء والصالحين

المراتب مستعدة الى ما كان لان كان كماله
النفس الى ما كان لان كان كماله
بحسب تلكه وان لم يكن راسي في
حالة لا تفقد فيها الا عند ارباب الذوق

في مرتبة جارية عن ذاتها
فلا يكون الاستعداد في النفس
فانهم في حال الاستعداد
واحد في القوة والقدرة
فلا يكون الاستعداد في النفس

وهو اما بنا الذوات كانت الكثرة والاعتناء
كالهوية والوحدانية والكثرة والعلم والعلل
والكتابة والقرينة وما نسب هذه المعاني كبدن
وذلك مثل السدود والتمويه والكثرة من الخواص
ومثل الدرر وهذه فالتكثير او حديد او حديد
وتكثيرها الى ان لا يمتد حبيب او حبيب او حبيب
تقدم الانسان او الامم الى كل ما كان له
صورت في حكم وعظم وكذلك التقدير
التي هي الذواتية التقديرية هذه الامور
لا تعد الا في حيز حيز

جمعة الشريعة الالهية وفائدة الحكم ان يعلم الفضائل وكيفية
اقتنائها ليتزكيا بها النفس وان يعلم الرذائل وكيفية عوقبها
ليستطير عنها النفس وفائدة المنزلية ان يعلم كيفية المشاركة التي
ينبغي ان يكون بين اهل منزل واحد لتنظيم بها المصلحة للمنزلية
التي تنتم بين زوج وزوجة والد ومولود وماك وعبد وفائدة
المدنية ان يعلم كيفية المشاركة التي تقع بين اشخاص وانواع

والله اعلم
بما فيه
الكتاب
والله اعلم
بما فيه
الكتاب
والله اعلم
بما فيه
الكتاب

مستخرج من نسخة
مكتبة
مكتبة
مكتبة

يستش على الامور الموهومة والاعتبارات الذهنية والمهم هو
البحث عن اعيان الموجودات فيقول ولهذا لم يبالغ الشيخ في

في العلم الرباني كما بالغ في الاهل والطبيعي وفيه خمس مقالات

المقالة الاولى في الامور العامة الشاملة للمجرد والمادى ومما

بطلانها وفيها مباحث البحث الاول في الوجود والعدم بقسم

وجوبه بدیهی والوجود جزئیه ونصور جزئ المنصور بالبداهه

بديهي اذ لو لم يكن بديهيًا لتوقف على الفكر ما يتوقف عليه الجزئيون

عليه انكل لموقفه على جزية فام يكن يسير رياهف وانما قيد للعلم

بالبدية بالتصور لان جز المصدق بالبدية لا يجب ان يكون

بديهم ما قالوا هو بديهم وفيه نظر لانه ان اراد يقول تصور

وجوبه بديهي ان تصور وجوده الخاص بديهي فهو مكنونه

عین المنار فیہ اوستق مالہ و علی تقدیر محتمل لا یکن الوجود

اي المطلق خير منه لان المقول بالتشكيك ليس هو الشيء لا يصدق له

بل خارجا عنه كما يجب، وان اراد ان العلم لحصول الوجود

بديهي فهو مسلم لكن لا يلزم من كون العالم بمخصوص لشيء بديهي

ان يلقى العالم بحقيقة ذلك الشيء بديمه بل اللازم ان ملو ذلك الشيء

منصورا بوجه لا غير وهو اى الوجود الذى هو منصور بالحيثية

بوجه مشتركة ای بالاشترک المعنوی یعنی ان اطلاق الوجود

على الموجودات جميع والآء وان لم يكن مشتركا بالاشتراك

المعنى عما ذهب اليه الحكماء والمحققون من التكميلين بل ^{العلم}

عليه ما ذهب اليه ابو الحسن الاشعري لزوال اعتقاد الوهاب

بزوال اعتقاد الخصوم صيما، كما كان زوال اعتقاد الخصوم

باعتقاد خصوصیت افری او بیفرم و ذلک لانه ازاله یکی

منع بل لفظاً فلا يخفى من ادراكه وجوب كل شيء عين ماضية

اولا يلقى زائدا عليها لكن يلقى مفهوما الوجود لكل ماهية

لكنهم يسمون وجود الاخرى واما ما كان يلزم زوال العشق والوجد

بإزالة اعتناء الغصوه شيئاً أما إذا كان الوجود عيناً الماهية

فقط ضرورت زوال اعتقاد کون الشیء جوهر ابا اعتقاد کون

عرضوا اما اذا كان رائدا عليها مختصا بها فلا نه اذا زال الا

عقار بالمختص يلزم زوال الاعتقاد بالمختص والآلم يكن

مختصاً به هذا الخلد ولما قال ان يقول على تقوى ان يلقى الله الويل

مشتركا بالاشتراك للنظمي محتمل ايضا ان يكون الوجود عينا

في الواجب وزائد في المكافاة وبالعكس فلا بد من ابطال الجميع

الاحتمال على هذا التقدير حتى يلزم ان يكون الوجود مفهوما

[illegible]

[illegible]

قسم عبارة عن ضم
التي هي التي ورد
فيها الضم
عبارة عن ضم
فيها الضم
من الضم
من الضم

[illegible]

في الحاشية القطبية ان يقال لا يتم انه لا يبرر ولا اعتقاد وجوده
 ان عينت بالوجود الذي كان ذلك السبب موجودا به سواء كانت عين
 ماهية او اربا علمها وسلم ان عينت به ما يطلق عليه الوجود
 بالاشتراك اللفظي ولكن لا يلزم منه نفي ما ادعيت نفيه لان اللازم
 زوال اعتقاد الوجود الذي كان السبب به فالتنقي غير اللازم

واللازم غير المتني ولو جعل المتني هو اللازم منعت الشرطية
 فالسند ظاهر وهذا التبريد الذي ذكرنا في نفي التالي يمكن ايراد
 على الملازمة بان يستفسر عن التالي وعن عن الشرطية على احد التقديرات
 برين ونفي التالي على الاخر بل الاسود ايراده عليها اقول وذلك
 بان يقال انتم تقيع باعتقاد الوجود في قولكم لزوال اعتقاد الوجود
 بزوال الخصومية ان عينت به اعتقاد الوجود بحسب المعنى الملازمة
 حقة لكن نفي التالي هم فان الذي لا يزول فيما ذكرتم في بيان نفي التالي

هو اعتقاد الوجود بحسب اللفظ وان عينت به اعتقاد الوجود
 بحسب اللفظ فالملازمة ممنوعة اذ على تقدير ان يكون الوجود
 مشتركا لفظيا يجوز اطلاق لفظ الوجود على اية خصوصية كانت
 حادثة او زائلة لكن في كل منهما معنى اخر كالعين فاعلم ذلك فانه

مع وضوحه دقيق وعلم منه اي مما ذكرنا في ضعف بطلان التالي
 في الحاشية القطبية ان يقال لا يتم انه لا يبرر ولا اعتقاد وجوده
 ان عينت بالوجود الذي كان ذلك السبب موجودا به سواء كانت عين
 ماهية او اربا علمها وسلم ان عينت به ما يطلق عليه الوجود
 بالاشتراك اللفظي ولكن لا يلزم منه نفي ما ادعيت نفيه لان اللازم
 زوال اعتقاد الوجود الذي كان السبب به فالتنقي غير اللازم

فالسند ظاهر وهذا التبريد الذي ذكرنا في نفي التالي يمكن ايراد
 على الملازمة بان يستفسر عن التالي وعن عن الشرطية على احد التقديرات
 برين ونفي التالي على الاخر بل الاسود ايراده عليها اقول وذلك
 بان يقال انتم تقيع باعتقاد الوجود في قولكم لزوال اعتقاد الوجود
 بزوال الخصومية ان عينت به اعتقاد الوجود بحسب المعنى الملازمة
 حقة لكن نفي التالي هم فان الذي لا يزول فيما ذكرتم في بيان نفي التالي

تالي الشرطية الاولى ضعف بطلان تالي الشرطية الثانية و
 هو قوله لما صح انتفاء الواجب الممكن بان يقال يجوز ان يكون صحة
 نفي الوجود الى الواجب والممكن لكن مشتركا بالاشتراك اللفظي
 وتوجيهه ان يقال ان عينت بعدم الانتفاء في قولكم لا يمكن
 مشتركا لما صح انتفاء الواجب الممكن عدم الانتفاء بحسب
 المعنى فالشرطية مسلمة لكن نفي التالي هم لان الوجود انما ينقسم
 بحسب المعنى ان لو كان مشتركا معنويا بينهما وهل النزاع الا انه وان
 عينت بعدم الانتفاء بحسب اللفظ فالشرطية ممنوعة لان عند
 القائل باطلاق لفظ الوجود عليهما بالاشتراك يجوز انتفاء
 الوجود على معنى انه يمتنع ان يطلق عليهما لكن في كل واحد منهما
 بمعنى اخر كالعين وفي الحواشي توجيهه ان يقال لا يتم صحة نفي الوجود
 الوجود الى الواجب الممكن ان اردت بالوجود الوجود الذي ليس
 مشتركا لفظا ولا معنى وسلم ان اردت به الوجود الذي ليس
 معنى فقط ولكن لا يلزم منه نفي ما ادعيت نفيه لان اللازم عدم
 صحة انتفاء الوجود الذي لا يملك مشتركا لفظا ولا معنى فاللازم
 غير متني والمتني غير لازم وفيه نظر والاولى ان يقال ان اردت بحسب
 الوجود الذي تمتع انتفاء الواجب الممكن ما صدق عليه الوجود

فالسند ظاهر وهذا التبريد الذي ذكرنا في نفي التالي يمكن ايراد
 على الملازمة بان يستفسر عن التالي وعن عن الشرطية على احد التقديرات
 برين ونفي التالي على الاخر بل الاسود ايراده عليها اقول وذلك
 بان يقال انتم تقيع باعتقاد الوجود في قولكم لزوال اعتقاد الوجود
 بزوال الخصومية ان عينت به اعتقاد الوجود بحسب المعنى الملازمة
 حقة لكن نفي التالي هم فان الذي لا يزول فيما ذكرتم في بيان نفي التالي

هو اعتقاد الوجود بحسب اللفظ وان عينت به اعتقاد الوجود
 بحسب اللفظ فالملازمة ممنوعة اذ على تقدير ان يكون الوجود
 مشتركا لفظيا يجوز اطلاق لفظ الوجود على اية خصوصية كانت
 حادثة او زائلة لكن في كل منهما معنى اخر كالعين فاعلم ذلك فانه

مع وضوحه دقيق وعلم منه اي مما ذكرنا في ضعف بطلان التالي
 في الحاشية القطبية ان يقال لا يتم انه لا يبرر ولا اعتقاد وجوده
 ان عينت بالوجود الذي كان ذلك السبب موجودا به سواء كانت عين
 ماهية او اربا علمها وسلم ان عينت به ما يطلق عليه الوجود
 بالاشتراك اللفظي ولكن لا يلزم منه نفي ما ادعيت نفيه لان اللازم
 زوال اعتقاد الوجود الذي كان السبب به فالتنقي غير اللازم

مع وضوحه دقيق وعلم منه اي مما ذكرنا في ضعف بطلان التالي
 في الحاشية القطبية ان يقال لا يتم انه لا يبرر ولا اعتقاد وجوده
 ان عينت بالوجود الذي كان ذلك السبب موجودا به سواء كانت عين
 ماهية او اربا علمها وسلم ان عينت به ما يطلق عليه الوجود
 بالاشتراك اللفظي ولكن لا يلزم منه نفي ما ادعيت نفيه لان اللازم
 زوال اعتقاد الوجود الذي كان السبب به فالتنقي غير اللازم

والتاريخ المذكور في المتن
والذي هو تاريخ الفاتح
والذي هو تاريخ الفاتح
والذي هو تاريخ الفاتح

[illegible]

وذكر فان السور
لشكر فان السور
سند كرم
عصا الاغراض ما اورد به بعض
حاصل الاعراض من تبيين العقول
الفضل وبيان تصور الوجود
هكذا الباهية بعلقة تصور
هكذا الباهية بعلقة تصور
ليس بعلقة تصور الوجود
الوسط في السور في تصور
الوقتاني وقد قال المالك في تصور
اللاهية مع انكر باقية في تصور
اودنا لان شئت وقد اشبه
نفسه ولا شئت وقد اشبه
ثانية لبيان

قبیل

لا يزال واجبه القول انه بناء على
الوجود منهم مشترك في الالهية
الاشتراكية لا تملك الالهية
الاشتراكية بدون الالف واللام
الاشتراكية

قبل ضم مفهوم المستند لا يقال اردنا الشق الاول ولا ريب
منفك لان الماهية قبل ضم الوجود اليها يصدق عليها انها مستعدة
لوجود والعدم والماهية عند ضم الوجود اليها لا يصدق عليها
بنائها عما نزع من معنى الاستعداد
لغيرها انها مستعدة للوجود والعدم لان استعدادها للوجود
يقضي ضم العدم اليها والتقدير خلافه لان النعمان الماهية قبل
از التقدير ان التقسيم هو الوجود
الوجود اليها يصدق عليها انها مستعدة للوجود والعدم لان
استعدادها للوجود يقضي كونها معدومة واستعدادها
للعدم يقضي كونها موجودة فلو كانت مستعدة للوجود
والعدم معا لكانت موجودة ومعدومة معا وهذا لو كان
داخل فيها في الماهية الممكنة بل في الوجود باسرها على ما
يؤيد عليه قوله بعد ذلك بغيره وكان امتياز الواجب عن الممكن
بفصل مقوم لكان اعم الذاتيات اذ لا ذاتي اعم منه المشتركة بنا
على ان الوجود مفهوم مشترك بين الموجودات فكان جافا باينان
الانواع الداخلة فيه بعضها على البعض بفصول موجودة لا كالحالة
نقوم النوع الموجود بامر عدمي فيتميزه عن الانواع بفصول اخر
لدخول الجنس في طبيعة الفصول موجودة لا كتميزه بغيره
جدة بالعدم وهكذا الميزانهاية فيلزم تركب الماهية من امور

وحيث كان ذلك المسمى
من العلة والاسباب
وحيث كان لا يتصل
بالاخر بطريق

غير مشاهيد مرتبة وفي الحواسي القطبية فيه نظر لانه ان اراد بان
لفصل للوجود ما يكون الوجود داخلها ففصلهم وان اراد بان
ما يصدق عليها انها موجودة فهو سلم لكن لان احتياجها الى
فصل اخر يتميز بها من الدواع وانما كان يحتاج اليها لولم

من صدق الموجود عليها دخول الوجود فيها وهو غير لازم هذا
ان كان المدعى ان ليس جنس الماهيات الممكنة اما لو كان المدعى ان
ليس لبعضها التمس هذا الدليل ان سلم الوجود مشترك
تقدير ان يكون المدعى ان الوجود ليس جنس الماهيات الممكنة
ان يكون صدق تقييد بان يكون الوجود جزءا ماهية ممكنة فقط وعلى
هذا لا يكتسب جنسا لان الجنس يجب ان يكون ذاتا للمسمى وفي
لو كان المدعى انه ليس جنس لبعضها التمس هذا الدليل ان سلم ان الوجود
مشترك نظر لانه على تقدير ان يكون الوجود مشتركا لا يلزم ان يكون

جنسا وانما يلزم ذلك لو كان تمام المشترك بينهما وهم
ولا بد ان هذا يجب لنظر لا يتم ايضا لانه قال كان جنسا
عن بان الاشتراك بين الماهيات المتشابهة اذا كان في ذاتي سواء
كان جنسا ام لا كان الامتياز ايضا بالذات فذلك الحق المميز لما

ان يكون موجودا فيكون الوجود داخل فيه ويسلسل وكان امتياز
الواجب عن الممكن بفصل مقدم وفي الحواسي القطبية لا مشترك
لا حاجة في اثبات ذلك
الاشياء الفصل الاول
كون الوجود داخل
بشخص الترتيب لكونه

الوجود بينهما وفيه نظر لانه المشترك بين الشئين قد يكون ذاتيا
لاحد هما عرضيا للاخر فيكون الواجب مركبا وانما هو وايضا
فيها ذلك هم لجواز ان يكون امتياز الواجب لانه عرضيا للوجود
جود الممكنة التي الوجود داخل فيها باخر عدس عارض له وهو
كون ذلك الوجود غير عارض لشيء من الماهيات وفيه نظر
لان الامر الذي العارض له هو الذي يميزه عن الممكن عدم
دخول الوجود في ماهية توه وانما عدم عروض الوجود لشيء من الماهيات
هيا الممكنة فهو امر عدس ممكنة عن الواجب فهو غير عارض له
توه والعصا ان يقال يمكن ذلك الوجود غير داخل في ماهية توه
وايضا فيها انما كان الواجب يحتاج الى فصل موقوف لو كان اشتراك
الواجب والممكن في الوجود اشتراك نوعين في جنس وهو ممكن
الوجود مقولا بالتشكيك ولا يثبت من الحق لذلك وفيه نظر لانه
الكلام في الوجود الفاضل لا يطلق وهو غير مقول بالتشكيك فتم
اقول لوجعل مرجع الضم في قول ولانه لو كان داخل في الوجود
باسرها لالتمها هيا الممكنة لم يترجم عليه ذلك ولست بذلك محذور
بل دفع محذور ردا لواجب جملة عليه على اننا نقول على تقريره في الضم
ايضا الالتمها هيا الممكنة يمكن توجيه كلامه بما لا يكون فانه بذلك

الظهور وإن يقال على تقدير أن يكون الوجود دخلا في الماهية
الممكنة لا يجوز أن يكون اقتضا طبعه من حيث هو الوجود
والأما كان دخلا فيها فيكون اقتضاها الدخول فابننا وجوده
دخلا فكن دخلا في الواجب وكان امتياز الواجب عن الممكن
بنفسه مفعول لأن الاشتراك الذي يستدعي الاستيذان الذي
هنا ما يمكن أن يتكلم فيه حتى يكثر موجبها ظاهرا وهو الوجود
لكن لا للمطلق المقول بالتشكيك لعدم صحة بل الوجود الحاضر الذي
هو سره في الذهن نفس حقيقة واجب الوجود دخلا في المقترنة
والجهمود من الاشاعة والا كان دخلا فيها او خارجا عنها
والاول يستدعي التركيب الثاني لانه يمكن لا انفارجه الى الماهية
وكل يمكن لا بد له من علة فعملة ان كانت تلك الماهية لزوم
تقدمها عليه بالوجود لوجوب تقدم العلة على المعلوم بها
الوجود فيكون الماهية موجودة مرتين بالوجود الرباعي والآخر
بالوجود اللاحق وهو محتمل وان كانت غير هاتين استعار واجب
الوجود في وجوده الى سبب منفصل وما كان كذلك استغنى
في وجوده الى سبب منفصل لا يمكن واجبا لذاته وهو ظل ولن
منع وجوب تقدمها بالوجود لجواز أن يكون الماهية من حيث

من حيث هي علة له من غير اعتبار وجودها و
عدمها كذا في القابلية وتوجيه ان يقال لانهم ان علة
ان كانت تلك الماهية لزوم تقدمها عليه بالوجود قوله
لوجوب تقدم العلة على المعلول بالوجود قلنا لان المستند
ان الماهية الممكنة علة قابلة لوجودها تمامها باليت
متقدمة عليه فظهر ان ذلك يقتضي تفصيلي لا قياسي
فقسمي كاذم بعضهم فنقول العلم بما ذكرنا من المقدمة
وتقدم العلة المفيدة للوجود ضروري لان المفيد للوجود
لا يمكن ان يكون له وجود فيفيد غيره الوجود وفيه نظر
لانا لانهم مطلقا المفيد للوجود الذي لا يكون وجوده
من ذاته بل من غيره يجب ان يكون متقدما عليه بالوجود
واما الماهية التي يكون وجودها من ذاتها ويكون ملزوما
للوجود فلم لا يجوز ان لا يتقدم على الوجود بالوجود
لا يقال لما كانت تلك الماهية علة قابلية لذلك الوجود فلم
علة فاعلية لا متنازع الواحد سيما البسيط قابلا لذاته
لشيء قابلا وفاعلا لشيء واحد مقالا لان استحالة ذلك
ممنوعه كاسيحي بعد بخلاف القابل الى الوجود لقله فانه

فانه مستفيد الوجود والمستفيد الوجود يتبع ^{كان}
 موجودا لامتناع تحصيل الحاصل فان كان العلم بما ذكرنا
 من المقدمة ضروريا فنعمها لا يستحق الجواب لا يقال
 سبل المعارضة الوجود من حيث هو وجود تقتضي ^{الوجود}
 اي العوض والالزام مقتضا للتجرد اي لعدم العوض
 او غير مقتضى لشي منهما والاول اي اقتضا التجرد يقتضي
 ان يكون وجود الممكن تجردا اي غير عرض وعندكم وجود
 الممكن غير تجرد هـ والثاني اي عدم اقتضاه شيانها
 افتقار اي افتقار واجبا لوجوده في عدم ^{عوض}
 وجوده الى سبب منفصل وفي الحواشي القطبية وفيه
 نظرا لانه لا يكون هو وجود الواجب اقول ولا يعترض عليه بكونه
 وجود الواجب ايضا وتحققه في العقل فقط فلا يجوز
 ان يكون علة للتجرد في الخارج لانه المراد التجرد وصفه من صفات
 وجوده تغاير العقل واتضا الموصوف بصفة وبما يكون كونه
 ذلك الموصوف لا لا مضافا وهو كلام الحق واذ كان العاقل
 من حيث هو وجوده تقتضي التجرد يكون وجوده الواجب تجردا
 وهو المظهر ولا وجوده محقول لان الوجود بدني ^{النسبة}
 وحقيقة

وحقيقة غير معقولة وفاقا لوجوده غير حقيقة
 لان ما هو معقول غير ما هو غير معقول واذ كان ^{حقيقة}
 مغاير للحقيقة كان فايدا عليها لامتناع وجوده حقيقة
 ولان وجوده لو كان عين حقيقة لما كان اي وجوده
 واجبا لان الواجب ارضا لا يمكن تعقله الا بين امرين
 واذ كان كذلك استحالة ان يعرض لوجوده الواجب
 على تقدير كونه عين حقيقة اذ ليس هناك شيء ^{ممكن}
 الوجود والثالبط لانا نجيب عن الاول بان التجرد اي عدم
 العوض امر عيني فلا يقتضي سبب وتوجيه ان يقال
 لم لا يجوز ان لا يكون الوجود من حيث هو مقتضا لشي
 منهما قوله ذلك تقتضي افتقار واجبا لوجوده في تجرد ^{حقيقة}
 الى سبب منفصل قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو كان التجرد
 وجوديا وليس كذلك وفي الحواشي القطبية وفيه نظر لانه
 فلا بد من سبب قول ولا يعترض عليه بان لا نسلم ان كل ممكن
 لا بد من سبب بل الممكن الموجود لا بد من سبب لان الممكن ^{العدم}
 لا بد من سبب وهو عدم سبب وجوده فانه عدم العلة
 علة لعدم المعلول ولا بان تجرد وجوده واجب عند الخلق ^{لانه ممكن}

فصل في معرفة...

فصل في معرفة...

أما القول بانها لا تتحرك فمقتضى ما تقدم عليه
من القول بانها تتحرك فيكون القول بانها لا تتحرك
مقتضى ما تقدم عليه من القول بانها تتحرك
فان القول بانها لا تتحرك مقتضى ما تقدم عليه
من القول بانها تتحرك فيكون القول بانها لا تتحرك
مقتضى ما تقدم عليه من القول بانها تتحرك

علمنا ان الهيئة التي يتحرك فيها عن احوال الافلاك والعناصر فان قلت الاشكال عيب
الهيئة مشتركة بين الوجهين اذ هي تجار بحث فيها عن احوال امور مخالطة للمادة للهيئة
شرط فيها قلت في المباحث المتعلقة بها في الهيئة لا يلاحظ فيها خصوصية المادة
قال قد سرت في حاشية شرح المطالع الفلك الثامن مثلا انما يفتقر عندنا
بعض تلك الهيئة بغيرها ببعض حتى سارت منحرفة في واحد بالشخص
مع بقا ذلك القيد كليا يجب تصوره ولود وضع موضع جرم اخر واقعة في وضعه
ومقداره وسائر احكامه وان خالفه في ماهيته كانت مباحث الفلك الثامن
منطبقة عليه شاملة اياه ونسب ذلك ما عداه وهذه عبارة ولا يخفى دلالة
على ما ذكرناه ان الهيئة الجسمانية التي يبحث فيها عن الافلاك والعناصر عن اجسامها
واجرامها الجوهرية من مبدعات المتأخرين واما القدماء فاعلموا بحشون في الهيئة

عن المتأخرين والحركات والاقطار والاشكال ولا يبحث فيها عن اجسامها وبقا
التقسيم على طريق القدماء على انه لا يبعد ان يلزم ان في الهيئة الجسمانية كانت الملاحظة
في هذه المباحث مقادير تلك الاجسام لا اجسامها الطبيعية فتأمل فان قيل ما
نقول في المشترك بين العلمين كما سدرارة الارض مثلا حيث قال ان ثبت بان
لبرهان الذي كانت من الطبيعي وان ثبت بالبطان الذي كانت من الهيئة قلت
على ما قد راعى ان الملاحظة في الهيئة متناهية دون جوهريتها وفي الطبيعي بلا حظ
جوهريتها الاشكال بها والحكم بالمشتركة المسئلة بين العلمين نظر الى الظاهر
فقط عن ذلك فنقول ان استدلال علمها بالبرهان الذي كان الملاحظة فيها الطبيعية
النوعية للمقتضى الاستعدادها الحركة والسكون فيصدق ان فيها اجوال الجسم الطبيعي

وهو ما قد راعى ان الملاحظة في الهيئة متناهية دون جوهريتها وفي الطبيعي بلا حظ
جوهريتها الاشكال بها والحكم بالمشتركة المسئلة بين العلمين نظر الى الظاهر
فقط عن ذلك فنقول ان استدلال علمها بالبرهان الذي كان الملاحظة فيها الطبيعية
النوعية للمقتضى الاستعدادها الحركة والسكون فيصدق ان فيها اجوال الجسم الطبيعي

من جهة استعداد الحركة والسكون وهو المراد على الطبيعة المادة على ما مر من ذلك

وفي صورة الاستدلال بالاتي لا يلاحظ هذه الجوهريته فيخرج عن الطبيعي فتدبر
وانما تحقيق ذلك يطالب في حاشية على شرح الاشارات **قوله** وبما هي هذه الهيئة

اي اصولها واساسها كما علم على ما يقتضيه اللفظ من جهة الشريعة الا الهيئة وذلك
لا ينافي في تقسيم كثرها الى ما يتعلق بالملك والسلطنة والى ما يتعلق بالشقة والشريعة
وذلك لانه هذا القسم من الحكمة بل كثرها او جهتها التي تؤول الى الانبعاث على السلام
على ما يدل عليه كتيب السير والتاريخ ففي كثرها من جانب الشرع وبعض المسائل التي
خالقة الشريعة اغاوات بتلاحق الافكار المتعلقة بها وعلى هذا لا يحتاج في توجيه
الى ما ارنكه قد سرت حيث قال اي بعض هذه الامور معلوم من صاحب الشرع اه **قوله**
قد سرت والمثال القائم الثابت بنزول الوحي ارادة به الشريعة هذا في غير خصوص

قال الشارح اي الشاملة للجزء والمادى ومقابلتها **قوله** يحمل ان يكون مقابلتها
معتقدا على قول الشاملة فيكون الوجود والاشياء داخلين في الامور العامة وليكن
البحث عنها في مقابلتها الامور العامة نظائلا ويحمل ان يكون معطوفا على الامور العامة
فان يكون خارجا داخلين في الامور العامة فيكون البحث عنها انطوائيا على ان يكون مقابلتها
الوجود والاشياء في الامور العامة هذا في الشرح في الامور العامة يصدر على
الاحوال المختصة بالجواهر المتشابهة تلك الجوهري والمادى ويكن ان يقال تلك الاحوال داخلها
في الامور العامة فالمراد بالامور العامة هي هنا التي لا ينفصل عن المادة لكن بقاها
وهو ما يبحث عنه في الفلسفة الاولى والعالم الكلي على ما سرت انما كانت حيث قسم الهي
بالعلمين الا انهم لا يسمون الهي والعلم الكلي ثم ذكر ان المقابلة الاولى في الامور العامة هي

وهو ما يبحث عنه في الفلسفة الاولى والعالم الكلي على ما سرت انما كانت حيث قسم الهي
بالعلمين الا انهم لا يسمون الهي والعلم الكلي ثم ذكر ان المقابلة الاولى في الامور العامة هي

وهو ما يبحث عنه في الفلسفة الاولى والعالم الكلي على ما سرت انما كانت حيث قسم الهي
بالعلمين الا انهم لا يسمون الهي والعلم الكلي ثم ذكر ان المقابلة الاولى في الامور العامة هي

وهو ما يبحث عنه في الفلسفة الاولى والعالم الكلي على ما سرت انما كانت حيث قسم الهي
بالعلمين الا انهم لا يسمون الهي والعلم الكلي ثم ذكر ان المقابلة الاولى في الامور العامة هي

[illegible]

مقابل العلم بغيره المقابل في تناول الطعن بل الوهم ايضا ثم اقول ههنا بحث لانه ان
غير العلم المطابقة للواقع كما هو المشهور والاحتمال لا يخلص في الثلاثة المذكورة
وان لم يغير في العلم المطابقة للواقع فلا يلزم من العلم بعدم الاختصاص لهذا النوع
والمسلم عدم الاختصاص هو ان العلم لا يخصص في العلم المطابقة للواقع
والمسلم عدم الاختصاص هو ان العلم لا يخصص في العلم المطابقة للواقع

المطالع النبوي
لكن ينبغي ان يعلم ان هذا
هو باب في الدليل على

الحمد لله الذي جعل القرآن
مكتوباً في كتابه العزيز

[illegible]

هذا هو الحق في الدليل فيحصل الدليل لو كان الوجود مشتركاً في نفس
والله ان يكون شيء من الخصوصية مطابقة ١٥ والوجود المشترك لا بد ان يكون
مختصاً بما في نفس الامر فلهذا لا يمكن تحقق هذه الامور بزوال اعتقاد الوجود بزوال
اعتقاده عن نفس مطابقة الخصوصيات بذلك وان كان الظن نفسه باختصاصه
بالمماهية في نفس الامر فليس له ان يكون مشتركاً في نفس الامر ولا يستقر وهو
لا يفيد الجزم الا ان كان تاماً وانما هو هنا في محل المنع عن
نفس الامر فصار حاصل الدليل ح انه لا بد ان يكون الشيء من الخصوصية مطابقة
لما في نفس الامر ان ذلك الوجود المشترك مختص بما في نفس الامر فيزول اعتقاد الوجود
بزوال اعتقادها لكن نجد ان اعتقاد جميع الخصوصيات يزول ويبطل ويبقى اعتقاد
الوجود بحال وبما قد نأظر ان هذا ما منع في التالي على هذا التقدير سند الجواز
ان يكون عدم زوال اعتقاد الوجود عند زوال اعتقاد الخصوصية بواسطة عدم
بقائها في نفس الامر بان يكون الوجود المشترك وجوداً تاماً بذاته ويستقله خصو
فذلك لا يزول اعتقاد الوجود بزوال اعتقاد الخصوصية فيكون الوجود مختصاً
بالجوهر يجب اعتقاده لا يخفى ما في هذه الملال زينة من النظر انه لا يلزم من اعتقاد
كون الخصوصية جوهره اعتقاد احصاء الوجود بالجواهر وتوحيدها فذلك ما اعلمنا
وبيناه هنا ان المراد فيكون الوجود مختصاً بالجواهر يجب اعتقاده او كان لا
خصاص مشترك فيه على ما اشار اليه ذكره وقد علمت وجداً لاكتفاء بالاول
فلا تغفل **ثم** لان الدليل لعدم كل مهيئة هو وجودها الخاص بها فيه لان حمل
عدم على رفع الوجود الخاص خروج عن الفرق اذ لو قال احد زيد معدوم ثم
قال لكنه موجود بوجوه اخرى في العقل في التناقض وما ذلك الا لعدم
من عدم معنى لا يجمع الوجود اصلاً وصار حاصل الدليل ح اننا نفهم من القول ان الوجود
معنى لا يجمع الوجود اصلاً فلو كان الوجود متعدداً ونيل زيد مثلاً اما هو موجود في العقل
واما معدوم جواز العقل انه لا يكون موجوداً بهذا المعنى الذي قصد من معاني
لفظ الوجود ولم يكن معدوماً بل موجوداً بمجرده واما القول بان طرف الحيز
موجوداً بان الوجود او كونه مستحق لفظ الوجود لم يرد باننا نجد هذا الجزم من
هذا الكلام في المنع اورد على دليل ملازمة المستدل القائل بضرورة ان الواقع في مقابلة عدم وجود خاص وحاصل لان الواقع
ذلك الجواز ان يكون في مقابلة الوجود باحد الوجوبات لا مستحق لفظ الوجود ويكون حاصل الاختصاص الشيء اما موجود باحد الوجوبات
او معدوم اي ليس موجوداً بشيء من الوجوبات او اما مستحق لفظ الوجود او معدوم اي ليس مستحق لفظ الوجود فيظهر الاختصاص

فإنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل عن غيره من الوجودات بل هو وجود مشترك مع غيره

فإنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل عن غيره من الوجودات بل هو وجود مشترك مع غيره

فإنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل عن غيره من الوجودات بل هو وجود مشترك مع غيره

فإنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل عن غيره من الوجودات بل هو وجود مشترك مع غيره

فإنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل عن غيره من الوجودات بل هو وجود مشترك مع غيره

فإنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل عن غيره من الوجودات بل هو وجود مشترك مع غيره

فإنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل عن غيره من الوجودات بل هو وجود مشترك مع غيره

[illegible]

والتسليم لذلك بل محله على مطلق بال
و اثبات ذكر مطلق الوجود فالوجه
كان اود هسيا بيان لاطلاقة وشي
الوجود
سهم الى المجاب والذهني وح نقول لو
كفي في التقييد بالمكن يكون مستدرك
ويحتمل ان يكتفى هذا هو وجه النظر
لنت مبني على حل كلام العلامة على ان
بما رسم وما ذكر في الجواب عن الوجود
الافراد وهو الوجود الخارجي والذهني والافراد
في في الجواب عن الوجود الثاني بل
بقوله واما الثاني فلا بد من
وجود في كلامه قدس سره اضطراب
في جواب الوجه الاول على الوجود للظنون
علامة في جواب الوجه الاول على الوجود
علامة اشارة الى تحطه السائل في
الجواب عن الوجه الثاني والثالث
مطلق الوجود مثال وبما قرر
الاول من النظر مبني على حل الوجه
الكم
سلف الوجود يندفع ما قيل من
الاعتراض على جوابه قدس سره
كان مطلق الوجود الحاصل في
يقيد آخر لان هذا اعيا يرد لو
الخارج والذهني
في والذهني معا وهذا الحق ان تقي
ارخذ هذا
ان اراد مطلق الوجود اي الوجود
وكلام الش حيث قال هذا لا يرد

مجلس شورای عالی
وزارت معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه
تاریخ ۱۳۰۲/۱۰/۲۵

لا بد ان يجعل الذي على
 كلك ما ذكره الخ في بيان
 على علة ان كان الايراد
 الخ في بيان الايراد
 على علة ان كان الايراد
 الخ في بيان الايراد

[illegible]

92

12

اراد ان اللازم من كون احد الامرين محمولا دون الآخر تبايرهما في الذهن ^{المفهوم} لا بحسب المفهوم ^{ما} بل بحسب مقابلة ^{مقابلته}
 لان المراد من المحول هو المفهوم لا بحسب الخارج ^{مع ان الشرائع فيه} بل بحسب انهما متمايزان بحسب الخارج فان
 زيدا اذا اتصف بصفة العجم و صفة الجبل فان تصورنا ^{ما يوجد والامتناع والامكان وغيرها} به بالجبل نقول الجبل محمول على التصور
 والعجم غير محمول عليه ^{نظيرة للمثال المذكور} وح لا يلزم الاستفاضة ^{ما يوجد والامتناع والامكان وغيرها} مفهوم الجبل لمفهوم العجم في الذهن لا
 لهما تمايزان في الخارج بان يلقن كل واحد منهما هوية ثابتة في الخارج ^{الامر المعلوم به انه لهما هوية ثابتة في الخارج} بما عايناه
 كلا واحد منهما عن الآخر بل سائر الاعتبارات لا تمايز بينهما بحسب الخارج وكذا لا تمايز
 بينهما وبين مرصوفاتها بحسب ايضا لان ذلك يقتضي ان يلقن لكل منهما هوية ثابتة فيه
 يتميز في بحسب غير الآخر والاعتباري ليس كذلك وهذا الكلام من الشارح مبني على ما
 قيل في توجيه كلام الاشاعرة وكان مذكورا في شرح الجديد للتجريد وهو ان الاشاعرة
^{قالوا في مقابلة عضوها مع الماهية} لا يقولون بوجود كل شيء غير ماهية وليس زائدا عليها ^{بما يوجد} لانه لا تمايز بينهما في الخارج
 اى ليس في الخارج شيء هو الماهية وآخر هو الوجود القائم به قايما خارجيا كما يدل عليه

المقابلة والتسم

زيادة في نفس الامر فهو ظرف قد صرح به قدس سره اقول الوجه دبر محمول على
 التصور اطلاقاً لا بوجوب من الوجوه وباعتبار من الاعتبارات فعلم ان المقابلة بين وبين
 الماهية مقابلة ذاتية لا اعتبارية فقط **قال الناصي** والا لما كان ضمه اليها اه اذ بان
 ان الخارجية او نفس الامر هو طائفة سبيل ضمن الخط او على اعتبار نفس الماهية مفيدة
 لضم ضم الوجود الى الماهية على سبيل ضم المحمول الى الموضوع وصار الحاصل انه لو كان
 على الماهية لم يكن حمل الوجود عليها ما نفعاً من صدق ما هو صادق عليها وليس كذلك اذ قالت الوجوه
 والعدم بمعنى اسكانهما بصدق على السواد سلباً وحمل الوجود عليه مانع من الصدق للذات
 ضرورة ان ثبت الشيء لنفسه او ثبت الجزئية ضرورية سواء كان محمولاً ذهناً او
 كما خارجياً اذ الاول ثابت له محمول عليه موافقاً والثاني محمول عليه اشتقاقاً وان كان
 ثبت الوجود ضرورياً فلا يمكن العدم وعلى هذا لا يرد ما اورده صاحب الحاشي ولا ما
 اورده ان لا يخفى قيل والحق ان من المستدل ليس ان كلما صدق على امر بصدق على

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

المادتين المستعملتين في النسخة
وعدم حمل الوعد على النسخة
فإنه قد يرد على النسخة
فإنه قد يرد على النسخة

[illegible]

والشركاء فيهم من الله

[illegible]

هو المثل الذي يرمي اليه
لأنه لا يملكه إلا الله
هو المثل الذي يرمي اليه
لأنه لا يملكه إلا الله

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

المجلد الثاني

سبيل التقييد بأن يلقى القيد خارجا والتقييد داخله أن يحل هذا القيد أيضا لا يلقى قابلا
للوجود **قال الشيخ** فانه قابل للوجود المفهوم اليه والعدم قبله ثم اعترض في زيادة الوجود
فان السواد ان كان قابلا للوجود يلقى موجوده باعتبار قبول الوجود لا باعتبار كونه
جودا وبالجملة لو كان وجود الشيء عين ذاته او داخل فيه لم يلقى موجوده باعتبار ذاته
او باعتبار جودته لا باعتبار امر زائد على ذاته لانها كما صرحوا ان ما يلقى بذاته موجودا لا يجوز
عدمه وكل ما يجوز عدمه فاعبار وجوده امر زائد على ذاته لا عين ذاته **الواجب** عند
عدمه وكل ما يجوز عدمه فاعبار وجوده امر زائد على ذاته لا عين ذاته **الواجب** عند

بأن الامكان عبارة عن تساوي نسبة الوجود والعدم اشتقاقا الى شيئين وكون الشيء عين
الوجود لا ينافي في تساوي نسبة الوجود والعدم اليه اشتقاقا لجواز ان يكون نسبة شي
الشيء ونسبة الى نفسه اشتقاقا ما بين فان الوجود المطلق كونه موجودا بالوجود المطلق
الذي هو نفسه او معدوما بالعدم المطلق الذي هو نفسه ممكن له بالذات والجواب عنه بأن
المراد بالوجود هو الوجود ففقه ما نحن مخفي عليك ان كنت مصدقا بما ارسلنا اليك
سابقا من تحقيق المقام وتوضيح المرام اقول الاراد لشيء الجديد لا يجد والجواب للاستاد
الحق والايثار الذي ذكره فما اوردته الفاضل الذي في تعليلاته على التجريد وحاصل
كلامه هناك ان الشرائع في كون الوجود عين او لا يراجع الى ان السواد مثلا هل هو موجود

وكانت هذه هي الحالة التي كانت عليها
البلاد في ذلك الوقت من حيث الفقر والحرمان
والضعف الذي كان يسيطر على الشعب
في جميع أنحاء البلاد.

على زيادة الوجود من غير توقف على كونه الوجود مشتركاً بمعنى ما يدل على زيادة
الوجود مطلقاً سواء كان مشتركاً معنويًا أو لفظيًا بخلاف الدليل الثالث فإن انما هو
وإن كان بغيرها تلك بالعينه تأملوا بالاشارة هنا
على اشتراك الوجود معنى فترده في مرتبة بالوجود الخاص هو الوجود المخصوص بوجود
على تقرير الاشتراك اللفظي لا افراد الوجود المطلق يرد عليه ما يدل من انعام الدليل على
زيادة الوجود الخاص موقوف على ان يشهد ان الموجودات فردا من الوجود المطلق
وراء خصته ودون شرط القسار ثم اقول وفي قوله ويمكن تبيينه بحيث لا نأذكر ليس
فيها للدليل المذكور في المتن بل دليل آخر برأسه يدل على نوعيته الوجود لجميع الاشياء
كما ان الدليل المذكور في المتن يدل على نوعيته لها ومثل ذلك لا يسمى فيها اقوال

يُتَدَوَّنُ عَلَى مَا رَوَى الْإِسْلَامُ
عَنِ الْقَدِّسِ الْأَوَّلِ
الْبَرِّ الْغَنِيِّ الْوَهَّابِ
يُتَدَوَّنُ عَلَى مَا رَوَى الْإِسْلَامُ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وتمت الإشارة الى اننا على منتهى
تتبعه لا بد من البحث فيها والامر من

الزيادة على ما فهمه بل انه يمكن ضم شيء آخر اليه في شحبه به على اختلاف الشرح وعلى هذا
فلا مجال للورود البحث الذي اوردته **قال** الشئ ان لا ذاتي اعم منه قبل قول فيه نظر ان
لا يلزم من نفي العمية من سائر الذاتيات اثبات العمية للوجود وعلى تقدير كونه ذاتيا
وهو ظاهرا ان لا يكون بعض الذاتيات اعم من الوجود ولا يكون الوجود ايضا اعم منه
وايضا اثبات العمية موقوف على كونه من الاجزاء المحولة وهو موهوم والحق ان فرض دخول
الوجود في جميع الماهيات الممكنة يستلزم تركيب كل ماهية ممكنة من اجزاء غير متناهية
مترتبة من غير احتياج الى اثبات العمية للوجود ثم جنسية ثم اثبات الفصول المميزة
وذلك بان يقال لو كان الوجود جزءا لكل ماهية لكان للماهية الموجودة جزءا آخر موجود
فضرورة امتناع تفهم الوجود بالمعنى ولذلك الجزء جزءا آخر وهكذا الى غير النهاية اقول ان
الكلام من الشئ مبني على ما تقدم عندهم من انه لا يجوز تركيب الماهية نوعية كانت او
جنسية من امرين متساويين اذ لا بد من تحقق اعم الذاتيات فاذا لم يكن ذاتي
اعم منه فهو ليس اعم الذاتيات او يقال هذا من قبل التنبيه بالحد على المحدود بناء
على ان المراد باعم الذاتيات ما لا ذاتي اعم منه وتفسير اعم الذاتيات بهذا المعنى المذكور
في المحاكمات وغيره والثاني اولى لانه لو بنى الشئ الكلام عليه ينبغي ان يورد على العلة
ما اوردته عليه حيث قال وفي قوله لو كان المدعى انه ليس جزءا نظر كما سبق عليه
ثم لو كان الكلام في الوجود اندفع احتمال كونه من الاجزاء الخارجية وما صدره بالحق
فمذكور في شرح المعيد للتجريد وسبحي الامعاء اليه في اخر البحث **فقد ذكر** لا يقال
لا حاجة الى قوله الشئ بناء على ان الوجود مفهوم مشترك اه قبل اقول للجنسية هذا اليراد
ان قول الشئ بناء على ان الوجود مفهوم مشترك بيان لقوله ان لا ذاتي اعم منه فالو
جود الذي هو تقييد للعمية للوجود وتوجيه كلامه هو ان الوجود اعم من الذاتيات
ان لا ذاتي من الذاتيات المشتركة اعم منه لان الوجود مشترك بين سائر الموجودات

وتتبعه لا بد من البحث فيها والامر من
وتتبعه لا بد من البحث فيها والامر من

وغاية ما يتصور من الاشتراك هو هذا فلا يلزم من الذاتيات المشتركة اعم منه
وإذا كان ايراد قوله ذلك لبيان اعمية الوجود في أي سبل الى الاعتراض عليه بان
الاعمية يستلزم الاشتراك فلا حاجة الى ذكره ولست افهم انه قد مر على ما يحل
قوله فاورده عليه ما اوردته اقول ويجوز ان هذا اليراد انك حيث فصل قول المص
المشتركة عما قبلها فهم منه انه جعل بناء على الاشتراك كما ان قوله ان لا ذاتي اعم منه
جعل على قول المص اعم الذاتيات والحاصل ان المدعى مركب من امرين احدهما كونه
الوجود اعم من الذاتيات وقد علم بقوله ان لا ذاتي اعم منه وثانيهما كونه من الذاتيات
المشتركة وعلمه بقوله بناء ولا يخرج وروود السؤال وبقوة **فقد ذكر** لا
نقول العمية تقتضي الصدق بدون الاختصاص ولا يلزم من الاشتراك المفروض اقول في نظر
ان العموم والخصوص حقيقة صفة المفهوم وانما يتصف اللفظ بهما بالعرض فاذا لم يكن هناك
مفهوم مشترك فكيف يتصور العموم والخصوص لا يقال لعل المفهوم المشترك هو ما يظن
عليه لفظ الوجود فهو الوجود لو كان بهذا المعنى لا يستلزم الاشتراك المقصود
الكلام لانا نقول في السؤال لانه لا يراد بالعموم الوجود ما هو التبادر من اللفظ
حيث لا يحتاج الى هذا القيد وكذا ان قيل قد يتصف اللفظ بالعموم بناء على كثرته معانيه
بالنسبة الى لفظه كان معناه اقل الا ان يقال مقصوده قد ذكر ان هذا القيد لدفع نوع
باعتبار اطلاق اللفظ على معنى اكثر فتدبر **قال** انك فليترك تركيب الماهية من امور
غير متناهية مترتبة قبل اقول قبل انه يفتقر لان المركب لا يدل من انتماء الى البسيط
لان البسيط مبدأ المركب فاذا اشتق المركب من البسيط فكيف يمكن ان يفتقر الى البسيط
فيما من الواحد واعتراض عليه بان التركيب العقلي عندهم تسام ان احدهما ما يفتقر
التركيب الخارجي كما يقال ان الجنس مأخوذ عن المادة والفضل من الصورة والثاني ان
يكون تحسيدا محضا كما في البسيط الخارجية كتركيب السواد من اللون وقابض البصر

واستلزامه لادراك
اضطرابه في الوجود

فان معناه ان في علمنا اننا لا نرى
اعم الذاتيات المشتركة
فان معناه ان في علمنا اننا لا نرى
اعم الذاتيات المشتركة
فان معناه ان في علمنا اننا لا نرى
اعم الذاتيات المشتركة

بعضه ان المركب لا يوصف بالافعال لان
الذهن لا يفرق بين افعالها وبين
هذا الجمع من اجزاءها وان لم
يحللها ففقط عدده

ولا يجرى الدليل المذكور في هذا القسم الذي هو بحسب اصطلاحهم داخل في التركيب
المعقل وان يحلل بالفعل ولم يوجد الاجزاء بالفعل في الذهن فلا يتم ما ادعوه من في
كونه جزءا مطلقا اقول وحاصله ان في المركب من الاجزاء التحليلية لا يلزم انها
البيسط لجواز ان لا ينفذ التحليل عند حد معين كما في اقسام القادير الى غير النهاية ثم
اعترض بان لما منع ان يمنع كون البسيط الحقيقي مبدءا للمركب مطلقا الى ان يقوم عليه
البرهان فان القدر الضروري هو ان المركب لا بد له من اجزاء يتقوم هو بها وانما انتهى
الى ما ليس بمركب فليس بيتا بنف. والكثرة لا بد فيها من الواحد العددى لانه الواحد
الحقيقي لجواز اشتراكها على احاد اخرى وهكذا الكثرة من ان الانسان لا بد فيها
من الانسان الواحد ثم الانسان الواحد يشمل على احاد اخر لا ينفذ انسانا ويجوز كون
كل من تلك الاحاد ايضا مشتملا على احاد لا ينفذ من نوع تلك الاحاد وهكذا الى النهاية
فالاولى ان يتمسك ببرهان التطبيق هذا الكلام المعترض وانا اقول كل من الاعراض
منه نوع اما الاول فلا في الاجزاء التحليلية المحضة للشيء متاخرة عن ذلك الشيء اذ وجودها
موقوف على اعتبار الذهن المر في ذلك الشيء فيحصل له جزء مثلا المتوار المتصل في ذاته
ليس جزءا لا بعد القطع او الكسر او الفرض وقد مر جواب ذلك وكلام المعترض ايضا صحيح
في ان وجود الجزء بالفعل موقوف على التحليل حيث قال وان لم يحلل بالفعل لم يوجد الجزء
بالفعل ولا شك في وجود الشيء لا ينفذ مؤخر عنه فالوجود لا ينفذ من الاجزاء التحليلية
وبالجمله المركب من الاجزاء التحليلية كالمقدار مثلا موجود بالفعل وان لم يحلل الذهن
اجزائه فحصل الاجزاء لم بالفعل ليس بعد التحليل فالوجود لا ينفذ من الاجزاء
التحليلية واما الثاني فلان الشيء اذا كان مشتملا على اجزاء بالفعل وذلك الجزء
ايضا ينفذ مشتملا على الاخر وهكذا الى غير النهاية فينفذ هناك كثره باعتبار
تلك الاجزاء واما الاجزاء بالغا ما ينفذ واحد تلك الكثرة لا يجوز ان ينفذ مشتملا

او لفظ السطح والجمع السطح فان كلاهما
مع انه بسيط لفظا لا ينفذ بغير التقسيم باعتبار
عله الاخر انتهى لا ينفذ لعدم عدده بل هو الذي
راسم في الاماكنه هذا ان لا ينفذ في الوجود
في المركب انما ينفذ في الوجود لان الجزء الواحد
في تلك الاجزاء لا ينفذ لانها لا ينفذ في الوجود
الا ببسطها في الوجود وانما يكون ببسطا ضعيفا

فالتركيب الذي يكون له وجوده من لا يكون له
من القسم الاول من المركب والذليل يدعى على
بطلانه قسم الدليل فاشهد

لأن المركب الذي
يكون له وجود
جزءه موجود
فقط بالتحليل
فالوجود لا يكون
بغيره

على الاجزاء بالمثل والالم يكن ما فرض واحدا واحدا من هذه الكثرة بل يكثر اشتراكها
احاد تلك الكثرة وتقدم لبيان ذلك مقدمة هي ان الكثرة التي تكون باعتبار اجزاء الشيء
لا ينفذ ذلك الشيء واحدا منها مثلا اذا اعتبرنا عشر بيوت ينفذ كثره متألفة من عشرة
احاد وينفذ واحدا منها واحدا فان قسمنا كل بيت الى عشرة اجزاء يكون هناك
كثرة متألفة من مائة احاد واحدا تلك الكثرة لا يجوز ان ينفذ واحدا من تلك البيوت
بل ينفذ واحدا جزئيا من عشرة اجزاء بيت واحد وهو جزء وانما قوت هذه تقول
الكثرة التي كلاها فيها لما اخذت باعتبار الاجزاء واجزاء الاجزاء بالغا ما ينفذ
لا يجوز ان ينفذ ما فرض واحدا منها مشتملا على اجزاء لانه لو كان له جزء لكان تلك
الكثرة باعتبار اجزائه فلا ينفذ واحدا منها لما عرفت ان الكثرة اذا كانت باعتبار
اجزاء الشيء لا ينفذ ذلك الشيء واحدا منها فتأمل ثم اقول الاجزاء التحليلية
كالجسد والفصل موجودة في الخارج بوجود الكل من حيث الذات وتاخرها
عن الكل انما بعد بصفه كونها اجزاء اذ لم يتحقق المادة والصورة الخارجية
والا فغضنهما مستقدا خارجا ومن قال بجزئية الوجود لا يقول بان الماترية
موجودة بالوجود لو صد الجزئية بل انها موجودة بذاته وقد عرفت ان ذاته
غير متأخرة بل قد يتقدم واما الايراد الاخير فجوابه ان الاستدلال المحقق
كون البسيط الحقيقي مبدءا للمركب واراد بالبسيط الحقيقي ما لا ينفذ
اجزاء بالفعل ولا يقبل التحليل الى اجزاء ايضا فظ ان ما ذكره على تقدير
صحته انما يدل على الاشتغال المركب على جزء واحد بالفعل او جزء لا يتقسم
بالفعل واما انه لا يقبل الانقسام والتحليل فلا يدل عليه كون الجزء واحدا
اكان تحليله الى اجزاء وما شهد المقدمة من ان الكثرة اذا كانت باعتبار
اجزاء الشيء لا ينفذ ذلك الشيء واحدا منها سلم لكن لا يفيد في هذا الموضوع

لان هذه الكثرة باعتبار اجزاء ذلك
شيء الواحد من البيوت
لان الواحد من تلك البيوت
احاد تلك الكثرة وهو كثير مشتمل على بعض
لأن الكثرة باعتبار اجزائها
لا باعتبار البيوت

وذلك لان الجسم من المادة الالهية ذاتا
وصفة والمادة العقلية هي المادة الخارجية
والمادة الخارجية هي المادة العقلية ذاتا
وصفة والمادة العقلية هي المادة الخارجية
ذاتا وصفة والمادة العقلية هي المادة الخارجية
ذاتا وصفة والمادة العقلية هي المادة الخارجية

والا الكلام في ان ما يقبل التحليل الى غير النهاية ولم يحلل لم يكن كثيرا حيث
الاجزاء حقيقة والكثرة فيه اما يكون 2 بالقدرة وما تحلل منه يكون واحد حقيقة
ولا يكون كثيرا حقيقة لكن يقبل التحليل والكثرة فيها ذكره خطأ بين ما بالقدرة
وما بالنقل فما شامل

قال الشيخ هذا إذا كان المدعى أهـ قـ اقول التحقيق يقتضي تعقيب الأمر

لو كان الوجود ليس جزئياً لجميع الماهيات لم يكن الدليل لان نقيضه هو ان يكون جزءاً لجميع الماهيات. واما ان الكلام على تقدير كون الوجود جزءاً لجميع الماهيات لا يرد بالنظر المذكور فيكون مقيداً بالاشطية المذكورة. وهو شرط لو كان الدعي ان الوجود ليس جزءاً لبعض الماهيات كما دفعه بان يكون جزءاً لبعضها مشروطاً بمعدلاً. فلو لم يكن الدليل اذ لا يلزم من كون الوجود جزءاً لبعض الماهيات دخوله في الفصول المذكورة.

فذلك الماهية اقول هذا العجا اذ كلام العلامة صحيح وان المراد في قوله ليس

جميع الماهيات السلكية ونقيضها لا يخرج الجرح فلو يتم الدليل اذا لا يلزم من حجية

بعض الماهية قريباً لا غير الماهية. وكذا قوله انه ليس جزء لبعضها صحيح

في السجل المذكور وكان قد مضى الاجاب الكافي في الدليل وذلك في مختص كتاب الميراث

فقدوا عن المطول **قال الشيخ** اما لو كان المدعى انه ليس بشي لبعض التمس الدليل

وذلك لا يقتضيه خبر الجميع ولو شأخص للجميع حتى الفصلان لم يلزم وأقول

فهذا الكلام نامله هذا الكلام على هذا التوجيه يصح ما قبله فائدة اذ لا يتصور

من عاقل القول بان مفهوما من المفهومين لا يخرج لجميع المفهومين كيف هو يلزم

المفهوم في الوجود فتأمل فيه بل النزاع في كون الوجود ليس بذاتاً على ما ذهب إليه الفلاسفة

وانما كالمقتضى هذا انما هو هذا القول
انما هو الوجود ليس بجزء من الماهية الذي
لا قوة في انك كل ما لها من وجودها
بغير ما لها من الوجود
سأله انما هو الوجود في حقيقة
الكلية في حقيقة
الكلية لا ارادة
اراد انما هو الوجود
مقتضى كذا مقتضى كذا مقتضى كذا
الشئ

عند القسمة غير متحققة وغير عكسها إنما
يشود بالأسباب الماهية تكون سلبية
كلية في نفسها موصية بغيره وهذا الية
شعورية في إرادة السبب عكسها القسمة لا على
إرادة السبب الماهية في الموضوع يكون
سلبية بغيره تكون عكسها موصية كلية
كما على إلية العلامة وارتقاء الشئ

او الجنسية بل اطلاق لفظ الماهية على الفصل غير متعارف عندهم

وأن الفصل بل كل مفهوم ماهية نوعية بالقياس إلى خصوصه **توابع** يحمل

ان يكون صدق نقيضه اه قبل اقول قد عرفت ما فيه اذ نقيضه هو ان يكون الوجود

داخله في جميع الماهيات الا ان يكون داخله في البعض اذ لا تناقض في قولنا ان

ليدخلوا في جميع الماهيات هو داخل في بعضها فنذكر اقول قرعني التابضه

ما عليه **قوله** وفي قولنا لو كان المدعى انه ليس بجراح اقول لعل كلامه العدمية

معناه انه الدليل قائم على هذا التقدير اي على تقدير تسليم الاشتراك في الضميمة

بأنه المقدّم وهو الوجود اعلم الذاتين بناء على ما هو المشهور من نفى تركب

من امرين متساويين فتامر. وقوله قد سكن ولا شك ان هذا يجب اللفظ

لا يتم ايضه شاره الى ان هذه الشرائع تمام الدليل المذكور في المتن بان يحل

على الجنس المشترك والفصل على الجنس المتميز وكأهذا الكلام توصيها لما في المتن

لا تركوا ايراد دليل اخر من عندكم كما هو المترج في الشرح بادي النظر

قد مررنا في اثبات التركيب الى اثبات الفاعل هذا بناء على ما مر

من قول الشرح قول المصنف لانه لو كان داخل فيها الى في الماهية الممكنة بل

بأسرها على ما يدل عليه قوله بعد ذلك بطن وكما امتياز الواجب الممكن

بفضل مقوم وقوله قدس في الحاشية الاخرى قد شاركه الواجب

الممكنة في الوجوده مبني على ارجاعه الى الماهية الممكنة ولا يلزم الاستدلال

عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشد الرحمة الا على ثلاثة رجال على رجل غلب الدين على البدن وعلى رجل غلب البدن على النفس وعلى رجل غلبت النفس على الدين

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
مكتوباً في كتاب واحد

[illegible]

الذي ادعاه المستدل وهو بحث شايع لا قصد فيه اقول لا يخفى ان
 اراد بالاقضاء الاقضاء التام في ترتب عليه الاستواء والافتاء وهو
 مقتضى به والمحتمل العقل قد سكره منع الاقضاء التام فبعد تسليم ما منعه
 لا يمكن منع اضربه بل منعه متضمن للمنع لان اتمام الاقضاء التام اما
 باقضاء الاقضاء مطلقا او بتحقيق الاقضاء في الجملة من دون ان يكون
 تاما فما ذكر من منع كل واحد قد سكره وبعد تسليم ما منعه لا يتوجب
 اضربه **قال المصنف** والثاني كونه ممكنا قبل اقول ليس المراد بالامكان الوجود
 امكانه بالنظر الى ماهية الواجب بمعنى ان شئونة الماهية بالنظر الى ذات الماهية
 يكون ممكنا لان هذا غير لازم من الافتقار الى الماهية ولانه لو صح هذا
 لما كانا المقدمات حاجة في اثبات اللط الذي كثر في ان يقال فلا يكون ما فرضنا
 واجبا واجبا بل ممكنا ههنا بل المراد بامكانه امكان شئونة بالنظر الى ذات الماهية
 بشئونة هو شئونة الماهية لا شئونة في ذاتها فلا يرد ان الوجود ليس له امر
 بل في المعقولات الثانية فكيف يصح وصفه بكونه ممكن الوجود ولا
 انه كان شئونة في ذاته يتصف بالامكان وتفتقر الى العلة كذلك
 شئونة الشئ الغير بكونه كذلك فحاصل الدليل الوجود ممكنا فيكون بالنظر
 الى ذاته مقتضى في شئونة الماهية الى علة فعلية اه وعلى هذا الوجه لا يرد
 ما اورد به بعض المحققين في هذا المقام من ان المحقق في العلة هو الامكان
 كما سبق تحقيقه فان شئونة باهر اذ كان ممكنا وكذلك الشئونة في وجوده
 بذلك الامر ويجوز ان لا يتصف به لم يخاله شئونة من علة تجعل ذلك الشئ

هذا ما اقتضاه ذلك في جملة الاقضاء التام
 عند قول المصنف ان مقتضى العقل قد سكره
 في هذا المعنى
 او الامكان شئونة لذاته بمعنى كونه ممكن الوجود
 في المقام بالنظر الى ذاته ولما صار له مقتضى
 فان مقتضى الصفة لذاته وان كان مقتضى لغيرها
 وجوده مستلزم الوجود على وجودها ومقتضى ذلك
 مقتضى شئونة في ذاته وان لم يكن مقتضى لغيرها
 بها وليس بممكنة في نفسها فانهم على ذلك

متصفا بهذا الحرفان الثبوت لما جاز ان يتصف بالبيان
 وجاز ايضا ان لا يتصف به يحتاج الى علة تجعله متصفا بالوجود
 واما اذا لم يكن انشائي باهر ممكنا بل واجبا او مستغافلا حاجة
 هناك الى علة تجعله متصفا فان انشائي الاربع بالزوجية لما
 واجبا ولم يجز ان لا يتصف به لم يكن هناك حاجة الى علة فاذ انما
 هذا فنقول ان ذات الواجب لا واجب انشائي بالوجود ولم يجز ان لا
 لم يكن هناك علة بهايص متصفا بالوجود فان شأن العلة ان
 ترجح احد الطرفين المتساويين على الآخر فاذا لم يكن هناك طرفا
 متساويان فاني حاجة الى علة ترجح احدهما وما يقال ان الواجب
 يقتضي ذاته وجوده فحواه ان ذاته بحيث لا يجوز ان لا يتصف
 بالوجود لان هناك اقضاء تاما وتأثيرا وذلك لان انشائي
 الواجب بالوجود على تقدير زيادته بالنظر الى ذاته وان كان المفروض
 انه ضروري ولا يمكن الحكم بافتقار وجوده الى العلة اذا لاحظنا
 ذاته موجودا لكن اذا لاحظنا ذهن وجوده وتأثيرا ومقتضى
 في شئونة له تعالى الماهية فيحكم بان الوجود في كونه ثابتا للواجب
 يحتاج الى علة لانه كونه الوجود ثابتا للواجب يستلزم بالانظر الى
 الوجود بل ممكنا وكل ممكن يحتاج الى علة فهو كونه ثابتا للماهية
 يحتاج الى علة فيتم الدليل اه وما قيل في الواجب من ان كل ما يقع
 الشئ فان شئونة ذلك الشئ وان شئونة ذلك الشئ به او كونه هو

ايضا وكذا زيد لما جاز ان يتصف بالوجود
 وجاز ان لا يتصف به يحتاج الى علة تجعله

او ما شئت فسمه امر لا يستغنى عن العلة فان الاثر مشروط لا يتلوه
 الى ما يجعل لنا املا في كونه اضر فيحتاج الى علة وذلك لان
 توسط المجهول بين الشئ ونفسه يمنع بالذات واما كونه شيا فيحتاج
 الى سبب آخر بالذات فكذلك حكم الحكم بان وجود الواجب عنه حتى
 يستغنى في وجوده عن غيره اذ لو كان غيره فاعسب ان يكون
 ناشيا عن فاته فيلزم تقدم الذات بالوجود على وجوده او عن غيره
 فيلزم افتقار الواجب الى الغير فهو مدفع لانه اذا اراد ان كل ما يتغير
 فان اتصاف ذلك الشئ به سواء كان ضروريا او ممكنا لا يستغنى عن العلة
 فهو بالبطول لانه من قواعدهم المشهور المقررة هو ان علة الاصل هي
 وايضا الصفة حاكمة بان شئ العلة التزم حتى فاذا كان الاصل ضروريا
 فما الحاجة الى التزم حتى وما معنى التزم حتى وايضا الم تزان الحكماء يرون
 انفسهم محتاجين في اثبات الصانع الى ثبوت الاولوية الذاتية عن
 الممكن ولو كان مغايرة الصفة للموصوف سواء كان الاصل ضروريا
 او مستلزما للوجود الى العلة لما احتاجوا الى ذلك بل كما هم ان يقولوا
 على تقدير الاولوية الذاتية ان اتصاف الماهية بالوجود سواء كان الاصل
 او لا يحتاج الى العلة وعلة لا يجوز ان يكون نفس الممكن والا لزم
 تقدم الشئ على نفسه او كونه موجبا لوجودات متعددة فيكون
 موجودا اضر فيه ونقل الكلام الى الاصل قالوا في اثبات الصانع بل
 ذكره وان ارادة كل ما يغير الشئ فان اتصاف الشئ به وثبوت له يكون

ممكنا

ممكنا فيحتاج الى برهان وليس كما لو مد عن هذه الدعوى ولا عا
 عليه عين ولا اثر وايضا لو تم ان كل ما يغير الشئ يكون ^{نفسا}
 ذلك الشئ به ممكنا كما كافيا فان وجود الواجب ليس ^{عليه}
 لان كل ما هو وجوده زائد عليه يكون اتصافه بالوجود ممكنا على ذلك
 التقدير لا واجبا فلا يكون لباقي المقدمات من البرهان اقوال لا يريد
 الذي نقله اولا مذكور في الشرح الجويد للتجريد والحوار الذي
 ذكره من ان امكا الوجود ليس حيث كونه ممكن الوجود في ذلك
 من حيث ثبوته للذات وكذا ان الشئ يصير باعتبار الوجود في نفسه
 واجبا وممكنا كذلك يصير باعتبار الوجود لغيره متصفا
 باحدهما لا وسناد المحقق هذا ولكن هذا القائل قد عبر عن امكا
 الوجود في نفسه بامكان ثبوت الشئ لذاته والافعال على
 ثبوت الشئ لنفسه اجتنبي عن البحث وكان غير مستقيم في نفسه
 الا يمكن ولا يخفى عليك ما في هذا التعبير ثم لا يراد الثاني الذي
 ذكره الشرح الجويد للتجريد وما اجاب عنه جواب الخطيب
 الرقي نقله استبانته الله صرح بالاصح في حاشيته على التجريد
 وهذا القائل قد انتحل عنه واقول في دفعه عن الشر المذكور انه
 انه قد منع كون الاصل المذكور ممكنا لذاته في نظر الذات
 فكذلك الاصل ولا شك ان ما ليس ممكنا لذاته لا يفتقر الى العلة
 وما ذكره من كونه ممكنا في نظر الوجود وان اراد ان الوجود يقتضي

امكانه الذي فذلك هو الامكان بالغير الذي يطلوه وان ارد عدم
الوجود وجود ذلك لا يفسد ولا عدمه فذلك هو الامكان بالقياس
الغير وهو لا يتفق الاقتضا الى العلة كيف هو جوامع الوجوب بالذات
مضرورة انه لا شيء من الاشياء يقتضي وجود الواجب ولا عدمه
فالواجب بالقياس الى جميع ما عداه ممكن فليس في الجواب عن ايراد الش
ان الانصاف والنسبة تحتاج الى الطرفين والمحتمل الا الغير
ممكن فكيف يكون واجبا والقول بان الممكن ما يحتاج وجوده العينية الغير
والنسبة ليست من امور العينية فقيمه ما فيه ثم الجواب الذي نقله ورفعه
ذكر الاستحقة في ثمانية التجريد ونحوها ان الشئ الذي هو الترتيب الذي
واقول كما ينبغي على ما قالوا ان الذات لا يعمل وان تعلق العمل في الشئ
او ذاتيه غير محقول واما العرف في العمل البتة اما بتلك الذات او بغيرها
بعضهم ان الذات لا يعمل والعرف بما يعمل واما قولنا وايضا لو تم فليجوز ان
امكان الانصاف ان الذات الانصاف لا يتفق امكان الواجب ذلعه واجب نظر
ذات الواجب كما قال الاشاعرة في الاستغناء عن علة الاخر الدليل الذي ذكره

قال السمرقاني لان المفيد للوجود لا بد ان يكون له وجود قيل والحق
ان من قال بان ماهية شئ مفيدة لوجوده فقد قال بان وجوده
عين ماهية شئ ما من حيث لا يشترط اذ لا معنى لكون الشئ موجودا
الا لكونه بحيث يترتب عليه الانوار ولا معنى لكونه ماهية شئ ما من
الا ان اثر المترتب عليه يترتب على ذاته فانه هو ذاته من حيث ان الانوار

او هو الوجود
فلو لم يكن الوجود عين الذات لم
يترتب الاثر على الذات بل يترتب
على الوجود كانه ممكنات

ما حار ان ذلك الشئ الذي ذكره المتأخر في مفيد
فان القول بان ماهية من حيث هي هي علة الوجود
يلزم القول بحية الوجود من حيث لا يحسب
فلا حاجة الى ذلك الجواب

الانوار ومفيدها بخلاف الممكنات فان اثارها تترتب على وجودها
وانا علمت هذا فترتب ما يتلوه كذا ذات الواجب اذ فرضت
لوجوده كما هو بداهة على ذلك التقدير من لا قوى الاثار واثمها
وهو الوجود الواجب فيكون ذاته عين وجوده وقد فرض غير
هذا فانه من متفرداتنا التي لم يأت بها في هذا المقام احد من سبقنا
العلماء الكرام والحكماء بالاعلام اقول انهم فروا الوجود بمبدأ
ومظور الاحكام وقالوا ان الآثار انما هي في ذات النار هي التي تفرقها
صفة انتزاعية يكون مبدأ الآثار فالقريبين المؤثر ومبدأ الآثار
النار بحسب الذات واما في الواجب فالغايرة بين المؤثر ومبدأ الآثار
انما هو بالاعتبار فانه قالوا ان ذات الله تعالى من حيث كونه مؤثرا
موجود ومن حيث كونه مبدأ الآثار وجودا والتمثيل في ذهبوا الى
و تأثيره تعالى غير ذاته بتحقيق المؤثر ومبدأ الآثار والمغايرة بينهما
بالذات وفي تأثيره ذاته بتحقيق المؤثر في مرتبة التأثير ولم يتحقق
مبدأ الآثار في تلك المرتبة بل الذات مستقلة في التأثير في غير
استناد الى مبدأ الآثار وصار الحاصل انه لا يلزم على الاشاعرة من
مجرد القول بان الذات من حيث هي مؤثرة في وجوده ان يكون بنفسه
اذ معنى الوجود ليس هو المؤثر بل من حيث التأثير ولعلهم لم يجعلوا
تأثير الذات من حيث تستند الى شئ وهذا الحق وان تأثير الذات من
هي اما الذات او غيره والثاني باطل اذ لا غير تلك المرتبة فكذلك الذات

والغرض من هذا الكلام دفع المخ المذكور
في المتن بطريق سلمي بخلاف ما ذكره للص
في المتن فانه يرد عليه ما اوردته الشرح

قد انهم فسروا الحكماء ما صدر في قوله
استناد الآثار الى الذات الواجب بان يكون
اعتراف بعضهم بالوجود اذ كان هذا القول
من الحكماء والمكتبيين فلا ينبغي هذا في حقهم

لغرض من البحث من شأنه الحكماء هو الا
الا ان هذا القول الاشاعري عليه من هذا الحكماء
من شأنه الحكماء فانه لا يستلزم من هذا الحكماء
ما قاله مع ان هذا من شأنه الحكماء
ما قاله مع ان هذا من شأنه الحكماء

نلاحظ ان قولنا صواب القول بان ذات الواجب
اذ افترضنا ان ذات الواجب
حاصلا عن هذا البحث على هذا القائل

قوله الحق انهم لم يلزموا على المكتبيين كونه الوجود
عبارة الواجب اذ لم يجعلوا قولنا تأثير الذات
من حيث هي مستلزما لشيء من شأنه يلزم ذلك
بطريق الواقع على ما اشار اليه بقوله الحق

قول الموجود نقب النجوم تقدم ما في الموجود
لا فان الماهية على نفسها لا تقدم الموجود
فان هذا مسلم لا نزاع فيه فلا حاجة الى ذكره
الاهم الان يجاب بان الموجود بواحد الشيء
تا ملزمة وانهم لم
ولا محذور فيه لجهان اقتضاء المعروض ما
لا يتبع العارض لا يخفى عليك ان الخشبة لم
تغيرت هيئتها بغير الطلوع الموجود والموجود
المطلق
على

ثالثة وهذا
سواء من هذا
لطف والافضل
وعلى النقيض
٢٤

على حصة الآخرة

دليل تام على هيئة الشكل الثاني ينتج المظنون غير حاجة الى هذه المقدمة
 لانها ليست لبيا الصغرى لالباب الكبرى ولا لبيا الاستنتاج ولقطعة
 الغير متعمل بعينه السبب هنا فامل **قال الشيخ** في الموضع القطبي
 نظرا لانه ممكن اقول فيه بحث انه الوجوب والامكان والاستماع
 انما هي القياس الى الوجود الخارجي والتميز كونه عدميا يمنع عليه
 الوجود الخارجي فلم يكن ممكننا حتى يحتاج الاسبب والظان من العلم
 هذا فلا يتوجه عليه النظر ولو اريد امكانه بالقياس الى وجوبه الذهني
 فنقول اللازم افتقار الواجب في ثبوت الصفة الذهنية الغير **قال الشيخ**
 في وجوده الذهني لاني في الوجوب ضرورة افتقار الذهني فيه فكيف
 افتقار الواجب الى العلم

[illegible]

و لا اضرمت
وم

انما يكون واجباً بالغير ولا ينافي ذلك امكانه نظر الى ذاته
لا باعتبار الذات

انما يكون واجباً بالغير ولا ينافي ذلك امكانه نظر الى ذاته
بمعنى ان ثبوت الذات واجب بالغير ممكن في نفسه ويمكن حمل كل
الشيء على ان يكون الممكن في نفسه على ان يكون الشيء ممكن الثبوت
للاذات في نفسه ويجعل وجوب الحصول لغيره على ان لغيره
ان يكون قيداً للوجوب ويكون متعلقاً بالحصول مقدراً
اي للذات او على ان يكون قيداً للحصول والمراد بالوجوب
الوجوب بالغير والا فلا يظهر لان مناط الفرق ودفع الاعراض
هو ان الوجوب بالغير والامكان بالذات لكن ما كتب قدس
ان الوجوب على قسمين اه يلازم التعجيب الثاني هذا ولكن
ذكره الشرحين للاعراض والجواب اولاً لا يلزم حمل كل ما على
انه ان يكون التجرد واجباً وممكناً واجب الثبوت وممكن
الثبوت للذات على ما عرفت انما قدس بقوله قدس في الوجوب
على قسمين وجوب الشيء في نفسه قيل وفيه نظارة حمل كل
على ان وجود التجرد في نفسه ممكن وان كان ثبوته للواجب
وعروضه واجباً غير صحيح اذ لا شك ان التجرد عديم
في نفسه مستبعد فلا يخفى ان ثبوت التجرد في نفسه مستبعد
لان عديم لا يحتاج الى علة وثبوت الواجب واجب فلا حاجة
الى العلة لانه ثبوته في نفسه ولا في ثبوته لغيره بل هو الشئ
ان ثبوت التجرد لذات الواجب وان كان بالنظر الى ذات الواجب

وذلك ليس هو ذات الواجب بل هو عين الوجود
والفرق بين الوجود لا يقتضي التجرد فيكون
غيرها فيقتضي الواجب في الانصاف بالتجرد
السبب متفصل كما ذكر في الحاشية السابقة
والفرق بينهما انه على هذا يكون الممكن في نفسه
والواجب بالغير كمال التجرد للفرق والتمسك
بالذات وعلما ما كان الشئ يكون الامكان بالنظر
الى نفسه
واما لا يظهر لانه ما هو مناط الفرق مقدراً
في الثاني ملحوظ في الاول كونه الفرق مقدراً
الوجوب وصلة للحصول مقدراً بخلاف
الثاني فانه بالعكس
لا يبعد ان يكون الاعراض لا يلزم جوابه مبيناً
على تقدير وجود الامكان بالنظر الى نفسه و
الوجوب بالنظر الى غيره والا عرفت ان الثاني
موجب جوابه على تقدير اخر لانه لا يكون
كونه الامكان واجباً بالغير بالنظر الى الشئ
للاذات كما عرفت في جوابها في الشئ
للقا ولا يبعد ان يكون هذا وهو وجه التنبؤ
اي فيما حمل قدس عبارة الشئ عليه نظراً
ولما حصل ان الشئ لم يذكر في عبارة ما يدل
على ان الامكان كمال وجود التجرد في نفسه
فما ذكر قدس في توجيهه ليس على ما ينبغي
على ذلك

لانه جعل لغيره قدراً
الذي هو
ممكن
للحصول
فانهم
٥٢

واجباً لكن بالنظر الى حقيقة التجرد ممكن اي بالنظر الى حقيقة التجرد
يجوز ان يكون ثابتاً للواجب ويجوز ان لا يكون ثابتاً وكل ممكن الثبوت
محتاج في ثبوته الى علة سواء كانت ثبوته للممكن ثبوته لذاته او لغيره
فما الشئ بالممكن في نفسه ما يكون ثبوته سواء كانت ثبوته في نفسه او لغيره
لغيره ممكن بالنظر الى نفسه وذاته لا ما يكون ثبوته في ذاته اي وجوده
الحاصل في ذاته ممكن فافهم اقول فيه بحثاً ما اولاً فلما علمت ان ما
الشرحين الاعراض الاول وجوبه يدل على انه حمل امكان التجرد على
نفسه الذي هو عدم العرض فلما قال قدس عدم سبب الوجود
واما ثانياً فلو لم يكون على تقدير ان لا يكون الوجود مقتضياً للتجرد
والوجود عند الخصم عين العايب فلو كان التجرد واجباً
الى ذات الواجب كما مقتضى الوجود والمفروض خلافه واماً
فلان هذا الكلام وان دفع جواباً لم يصح في نفسه لا مقتضى
سبب مطلقاً لكن فيه عراض فيك الدليل حيث جعل فيه التجرد
الذات في لم يلزم افتقار الواجب في تجرده الى سبب متفصل على ما عرفت
المستدل وتوضيحه ان هذا الكلام مشوب تسليم ان التجرد واجب
الثبوت للذات نظراً الى الذات وبعد تسليم انه واجب نظراً الى الذات
كانت الذات سبباً فلم يقتض السبب متفصل بل للوجوب عدم تسليم
من الخصم بل المسلم هو كونه واجباً بالغير وكذا ذلك في الفاعل
او غيرها وذلك لانه في امكانه بالتأثير ما عرفت اناه واماً رابعاً فلو ان ثبوت

ما اورد
سبب في قوله ان ثبوت

وهكذا التجرد واجباً بالذات والواجب بالنظر
الى الذات الواجب واجب
والاعراض بالتجرد واجب
عند الخصم
والتجربين الاعراض بالتجرد واجب
لا هذا الاحتمال بل هو مقتضى الوجود
الذي لا وجود له قطعاً من الوجه فلا دفع
اضر من تسليم واتمام التجرد لا يلزم
وذلك لا يكون ذلك لغيره الذات لا مانعاً
غير الوجود والمفروض الوجود لا يقتضي
التجرد فيكون غير الذات فيحتاج الى سبب
في

هذا تأخر في توجيهه بالتجرد في نفسه لا يقتضي الوجود
التجرد في نفسه مستبعد لانه عديم

يكون متعابلا بيننا فكونه متعابلا
وجوده متعابلا بيننا فكونه متعابلا
فان كان قلت عبد الرحمن

ولا يخرج من هذا ما قلنا سابقا من ان اعتبار
وجود الشيء لا يخرج عن كونها للمفهوم من قول
ان ما لا يكون له وجود في نفسه صلا لا يحل ان
لو كان له وجود في نفسه ولو في ذاته

هذا لا يرد كما متعلق بتفصيل الحق كذا
يرد عن غير ما قلنا من ان اعتبار وجوده صلا لا يخرج
للمفهوم لا يقال انه اذا كان يتقرب الى هذا
على صواب قد يكون للاعتبار في الوجود على التقدير
المقدم فقولنا قد سره على تقدير قولنا المصداق
الانساب عكس
فلو كان في ذلك الاعتبار ايضا فانه انما
انفائة في اسناد الوجود الى الوجود الخاص
الذي هو مصدر انما يدل على انه

التجريد في نفسه انما يكون متعابلا او يثبت الخارج اما لو ايد
ثبوت في نفسه لا مرفلا فان قلت ثبوت الصفة للشيء لا ينفصل
وجود تلك الصفة اصلا فلا يلزم احتياج الواجب في
الاتصاف بالتجريد الى شئ والا احتياج في وجود الصفة في
نفسها الى الذين غير محذور قلت قد صرح الشيخ في الفصل
الخامس من الهيئة الشفاء ما لا يكون موجودا في نفسه يستحيل
ان يكون موجودا في نفسه بعضهم قد فصل هذا المقام اه اقول
لا شك ان الوجود والامكان والامتناع انما يكون كيفية
الوجود الى الذات اي الوجود الذي يكون موجودا في الذات فان

لذلك الوجود في الواجب ما هو عينه لا المطلق فاعتبار الوجود
بالنظر الى المطلق كاعتبار الوجود بالنظر الى السائر السوي لا يرد
لنا وليس هذا الاعتبار فائدة هذا قيل قول قد حمل كون الذات
مقتضا للوجود على كونه مقتضا لكونه في الوجود لا على كونه
مقتضا لكونه موجودا بالوجود المطلق متصفا به بناء على انه لا حمل
على هذا الزم من عروضة بهذا المعنى للواجب كون الواجب موجبا
مرتبا بالوجود الخاص الذي هو عينه وقرة بالوجود المطلق والقول
بان الواجب وان كان عين وجوده الخاص لكنه ليس موجبا بالوجود
الخاص وانما كما هو الوجود المطلق فذاته الذي هو وجوده خاص
موجود بالوجود المطلق وادبانه الواجب يكون مستقلا في الممكنات

فعله على كونه موجودا
بالوجود المطلق لا ينفصل عنه

الممكنات في ان موجوديته بعرض الوجود لا يكون عين الوجود الذي
هو عينه الحكم والاراد بالوجودات الخاصة انما يرد بناء على ذلك الحمل
فلا يكون الزام الحكماء مع انه لا يقال ان الوجودات الخاصة على حكمها
وهي فاذكر في الجواب غير تام اذ لا يلزم من احتياج الوجود الخاص
الغير احتياجه في كونه في الوجود المطلق الى ذلك الغير فان قوله
مثلا محتاج في نفسه الى الحمل وليس كونه في الوجود محتاجا اليه
لانه لو لم يكن له وجود في الوجود المطلق لكان
موجوديته موقوفا عليه وهذا يمكن ان يقال انما يرد باقتضاء الوجود
الخاص الوجود المطلق اقتضاها اشتقاقا اي اقتضاها كونه

لوجود المطلق وانما يلزم كون الواجب موجودا مرتبا لو كان موجودا
باعتبار ذلك الانصاف البضه وليس كذلك على موجوديته باعتبار كونه
عين الوجود الخاص يعني ان ترتبا لا تار عليه باعتبار هذا الوجود ولا
المطلق في ذلك الترتب واما الوجود المطلق فهو صفة من صفاته وعاد
من علو رتبه وهو بذاته متصفا بالواجب بانه بحيث يمكن ان يترتب
منه هذا العارض وهذا مع الوجود بخلاف الممكنات فان عروضة الوجود
فكيفية مستقلة لا اقتضاها الوجود المطلق فيكون كونه في الوجود
لها بواسطة الغير او لما ذكره من الازل الحاشية الى قوله ويمكن ان
مذكورة في الشرح الجواب للشيخ سوا قوله وقد ذكر في الجواب غير تام
دفعه ان كل ما له مدخل في وقوع شئ كالوجود الخاص فلا مدخل في
شئ اخر ضرورة ان الاقتضاء فرع وقوع المقتضى والحاصل ان الاقتضاء
الوجود الخاص صدق المطلق عليه والتقدير في الوجود الخاص المطلق

وكونها فاعرف الوجود المطلق والفرق بين
فعله على كونه موجودا
بالوجود المطلق لا ينفصل عنه

لا الوجودات الخاصة ليست موجودة بالوجود
فلا يرد بناء على ما قلنا سابقا من ان اعتبار
وجود الشيء لا يخرج عن كونها للمفهوم من قول
ان ما لا يكون له وجود في نفسه صلا لا يحل ان
لو كان له وجود في نفسه ولو في ذاته

هذا لا يرد كما متعلق بتفصيل الحق كذا
يرد عن غير ما قلنا من ان اعتبار وجوده صلا لا يخرج
للمفهوم لا يقال انه اذا كان يتقرب الى هذا
على صواب قد يكون للاعتبار في الوجود على التقدير
المقدم فقولنا قد سره على تقدير قولنا المصداق
الانساب عكس
فلو كان في ذلك الاعتبار ايضا فانه انما
انفائة في اسناد الوجود الى الوجود الخاص
الذي هو مصدر انما يدل على انه

لذلك الوجود في الواجب ما هو عينه لا المطلق فاعتبار الوجود
بالنظر الى المطلق كاعتبار الوجود بالنظر الى السائر السوي لا يرد
لنا وليس هذا الاعتبار فائدة هذا قيل قول قد حمل كون الذات
مقتضا للوجود على كونه مقتضا لكونه في الوجود لا على كونه
مقتضا لكونه موجودا بالوجود المطلق متصفا به بناء على انه لا حمل
على هذا الزم من عروضة بهذا المعنى للواجب كون الواجب موجبا
مرتبا بالوجود الخاص الذي هو عينه وقرة بالوجود المطلق والقول
بان الواجب وان كان عين وجوده الخاص لكنه ليس موجبا بالوجود
الخاص وانما كما هو الوجود المطلق فذاته الذي هو وجوده خاص
موجود بالوجود المطلق وادبانه الواجب يكون مستقلا في الممكنات

فعله على كونه موجودا
بالوجود المطلق لا ينفصل عنه

في بيان ان في عبارة الجواب والتقدير في هذا السؤال
مع ظهور الـ في قوله قد يكون لا يستلزم الاستقلال بل لا يستلزم
ان يقال انما في عبارة الجواب والتقدير في هذا السؤال
بالذات في قوله قد يكون لا يستلزم الاستقلال بل لا يستلزم

في بيان ان في عبارة الجواب والتقدير في هذا السؤال
مع ظهور الـ في قوله قد يكون لا يستلزم الاستقلال بل لا يستلزم
ان يقال انما في عبارة الجواب والتقدير في هذا السؤال
بالذات في قوله قد يكون لا يستلزم الاستقلال بل لا يستلزم

ليس مما نحن فيه اذا التزم المطلق في لفظة فلا يتصور هذا
والمراد بالاستقلال في الاقتضاء عدم الاقتضاء الى شيء آخر صلا
بالذات لا بالواسطة والنتيجة العيان بعد وضع المقابلة في قوله قد يكون
الجواب عن قوله قد يكون لا يتصور لانه قد يكون في نفسه يقتضيه صدق
المطلق بوجده آخر وهو من كونه الوجود الخاص مقتضيا لصدق
عليه اما قوله لا يجوز ان يكون المطلق ذاتيا للحيثيات على عدم تحقق
الوجود الخاص في نفسه فلا يتصور الاقتضاء واما انما في الجواب
ان يكون عرضيا مستندا الى غير وجهه واما ما ذكره بقوله قد يكون
ان يقال في وجوده كونه كونه الاستقلال على الشرط المذكور

فيما لا يستلزم الاستقلال واما فيما عدا ذلك فاضافة
كونه كونه اضافية كونه عرضيا استلزام الخاتمة
للعام وموقعي الخاتمة في العادة مع العلم ضمنا
معناه في وجوده على العادة في الضمنية ايضا
وكما لا يلزم بالذات لهذا

المصدر عن الثالث باننا لا نعلم عروضا الوجوب بل الوجود عين
ماهية اقول هذا لا يتصور جوابا عن الدليل الثالث في الاستقلال
على كونه الوجوب على عرضيه بل على بناء علانية اضافية بين الذات والوجود
وكما يقتضيه المغايرة بينهما في تقدير الاتحاد بين الذات والوجود لا يتصور
ثبوت الوجوب له تعا سواه كان عين لا وعرضا بل المتعين في الجواب اما
ثبوت الذات وذلك لا يمكن او منع كونه اضافية واما منع كونه عرضيا في
لمقدمة لم يثبتها المستدل فتدبر قد سره فان قيل ما به الاختلاف
ان كما هو في مفهوم اللفظ قبل اقول وتفصيله ان يكون الاشياء كثيرة
مختلفة بالحقيقة اسم واحد بمعنى واحد وذلك لان تلك الاشياء
غير متناهية بالقوة فلا يمكن ان يوضع لكل مرتبة منها علم حقيقة لكنها مشتركة
في معنى واحد

في بيان ان في عبارة الجواب والتقدير في هذا السؤال
مع ظهور الـ في قوله قد يكون لا يستلزم الاستقلال بل لا يستلزم
ان يقال انما في عبارة الجواب والتقدير في هذا السؤال
بالذات في قوله قد يكون لا يستلزم الاستقلال بل لا يستلزم

في معنى واحد فيوضع باعتبار ذلك المعنى المشتركة لها
كمراتبها فانها غير متناهية بالقوة فلا يمكن ان يوضع
لكل مرتبة منها اسم لكنها مشتركة في معنى واحد وهو المق
للبصر في وضع جميعها باعتبار هذا اللزوم لفظ البنية فتلك
المراتب مشتركة في هذا اللفظ ومشاركة ايضا في المفهوم منه
لكن تحقق ذلك المفهوم في تلك المراتب مختلفة اذ يترتب
على بعضها المراتب التبعوية اكثر مما يترتب على بعضها خاض وهذا
هو المعنى من الاختلاف بالذات والضعف واما لان تلك
الاشياء نسبة الى غاية واحدة فيوضع لتلك الاشياء
حيث النسبة الى تلك النهاية لفظ فتكون تلك الاشياء
مشتركة في هذا اللفظ والمفهوم منه فان ذوات الغاية
مشتركة في معنى النسبة الى الغاية الواحدة كقولك صحة للدرا
والرياضة والفضة فانها مشتركة في النسبة الى الغاية المشتركة
وهي الصحة لكن تحقق الصحة في ضمن بعضها وترتبها عليه اكثر
من تحققها في ضمن بعض وترتبها عليه وبالجمل العرفي الخال
في ذهن عن تلك الامور المختلفة واحد لكن تحققه في الواقع
مختلف فالإتحاد في الفهم والاختلاف في التحقق والترتب
الواقع اولئك الاشياء مبدءا واحدا باعتبار نسبة تلك
الاشياء الى المبدء يطلق عليها اسم الواحد لا غير ذلك

في بيان ان في عبارة الجواب والتقدير في هذا السؤال
مع ظهور الـ في قوله قد يكون لا يستلزم الاستقلال بل لا يستلزم
ان يقال انما في عبارة الجواب والتقدير في هذا السؤال
بالذات في قوله قد يكون لا يستلزم الاستقلال بل لا يستلزم

في بيان ان في عبارة الجواب والتقدير في هذا السؤال
مع ظهور الـ في قوله قد يكون لا يستلزم الاستقلال بل لا يستلزم
ان يقال انما في عبارة الجواب والتقدير في هذا السؤال
بالذات في قوله قد يكون لا يستلزم الاستقلال بل لا يستلزم

تمام طول الكتاب بذكره والمحصل ان مدار التشكيك على ان يكون
 هناك امور مختلفة يكون كلها مشتركة في مفهوم واحد
 يكون كلها بحيث يعرف بهذا العنوان فالموجود في الذهن
 كل منها لا يكون له معنى واحد او يكون تحقق ذلك العنوان في
 ضمن تلك الاشياء وترتبه عليها مختلفة اما بالاشدة
 والضعف بان يكون ذلك العنوان بحسب تحققه في الواقع في
 ضمن بعضها اكثر وفي ضمن بعضها اقل كاحتر مثال واما
 بالتقدم والتأخر بان يكون تحقق ذلك العنوان وصدقه
 على بعض ما يصدق عليه مقدما على تحققه وصدقه على
 البعض الاضداد لموجود الذي يصدق على الواجب او لا
 وعلى الممكن ثانيا واما بالاولوية وغير الاولوية بان يكون
 صدقه على بعضها اولى من صدقه على بعض الاضداد لموجود
 ايضه فانه مقول على الواجب والممكن بالاولوية وغير الاولوية
 فان الواجب اولى بالموجودية من الممكن لانه موجودية لذاته
 وموجودية الممكن لغيره وما قيل لتحقيق الاتحاد والاضداد
 بالاشدة والضعف المعبرين في المقول بالتشكيل وبما الفرق
 بين الذاتي والعرضي ان المقول بالتشكيل هو المشتق وهو مفهوم
 واحد ولا اضداد في المبدأ مثلا المفهوم من الابيض معنى
 واحد ما حو من جنس البياض باعتبار نسبة الى معرفته

اي في اقلية الاضافات التي هي لا تافك كما يعلم
 من هذه الاضافات في تلك الاضداد

عدم مختلف لغيره وبيان الفرق عطف على
 حقيقة الاتحاد... فان الاتحاد والتشكيك
 بالنظر الى الاشتقاق والاضداد بالنظر الى
 المشتق...
 انما يتصور ما هو من الحرة باعتبار نسبة
 حسن الى الله لان ما ذكره معنى الفعل لا معنى
 المشتق على ما تفيد كتب الوضع

او اتحاد المفهوم
 اشتقاق
 الصدق

فهو

فهو واحد والمختلف هو افراد البياض والاختلاف في تلك الافراد
 يرجع الى فصولها النوعية لا الى جنسها المشتق منه البياض ومعنى
 كون احد افراد البياض اشتد كونه بحيث ينتزع منه العقل بجملة التوهم
 امثلة لا لضعف وتحليلها يضرب من التحليل فقيه نظرا اما اولها
 فلا يلزم عليها ان لا يكون المفهوم الواحد الحاصل من البياض مثال
 في الذهن الواقع على افرادها بالاختلاف مقولا على تلك الافراد بالتشكيك
 ولا شك ان له مقولا بالتوحي اذ المعبر عن المقول بالتوحي الاستواء
 في الاستحقاق والتحقيق مع ان في جميع رسائلهم تصحح باللفظ
 باعتبار المعنى الواحد كالمقول انه على افرادها اما بالتوحي واما بالتشكيك
 لا يقال هو داخل في المقول اذ الاستواء وعدم الاضداد لا يعبر عن المشتق
 من المقول لا في المقول مطلقا لا ان نقول قد مر جوابان كل اسم واحد
 اسما او فعلا او صفة فهو ان كان ثبوت مفهومه لا افراده على التوهم
 فهو متوحي وان كان بالاختلاف فهو تشكيكي من حيث يخص باللفظ دون لفظ
 واما ثانيا فلا مثله هذا التحليل بحسب الذاتية ايضا فلا تغفل اقول
 القائل هو الاستواء المحقق والجواب عن ايراد ان البياض ليس الشديدا
 والبياض الضعيف وعندهم ان الذاتية لا يقبل التشكيك فما يلزم عليه
 عدم كون البياض مقولا بالتشكيك على البياض بل على البياض
 ان لا اختلاف في صدق البياض على البياضين نعم يتحقق الاختلاف في
 نفس البياضين فان قيل بياض الثلج اشبه بياض العاج لا اشبه بياض
 كونه

او مشتق او غيره
 بل هو ذاتي
 بغير اشتقاق
 هو متوحي
 حقيقة لا اشتقاق
 وعدم الاستواء

وذكر حيث صرح المقول بالتشكيك
 المشتق حيث قال لا ان جنسها لا
 اي في التوحي الذي يكون مشتقا والاصل
 انما اذا اضمحل التشكيك بالاشتقاق فاللفظ
 ان يكون اما عدل المشتق المشكوك فالفرد
 في المتوحي وان كان الزاد مختلفا فالفرد
 ان يكون اعتبارا للثبوت في المشتق فالفرد
 المشتق منه...
 فيسهل ذلك للفرق بين الفعل ايضا مقولا
 خفية لسببها افراد حتى يتصف بالتوحي
 او التشكيك...
 وايضا لما ذكره كون الاختلاف في الافراد
 لا في المفهوم المشترك ولا في الافراد
 على تقدير ان يكون الاستواء مفهوما فيلزم
 من المشتق لانه المتوحي معبرا في المشتق
 مشتق لا يختلف الزاد وهو غير متوحي
 لا يختلف ما فيه على من لا يدركه فانه عدم
 البطلان عنده لا يصحح على المقصود
 وانما المقصود عدم البطلان في المقصود
 وعندنا ان عدم البطلان في المقصود

او اتحاد المفهوم
 اشتقاق
 الصدق

او اتحاد المفهوم
 اشتقاق
 الصدق

اقول نعم لكن محتاجة مشهورة واما انه لا يصح الاستدلال في الوجود

خوافن الكيف لكن لا اكره في صحبة عايسيل الوجود بالبياض

النقض بقوله ولو كان المقول على أشياء يكون ترتيب الآثار على بعضها

بناء على ما هو المشهور من أن الوجود مبدأ النار بخلاف مثل الممكن

ببره اشياء قبل اقول اما اضلاق الذاتى بالاولوية والاقدمية فقد

انما انما الله يحكمه و هو بالماضي و هو لا يمكن ان يكون الا في المثال

الاضلاع والبالغة والضلع في المفهوم الواحد قد عرفنا انه باعتبار

اما الكثرة فحجة المفهوم واحد من حيث الوجود وصفه مما في

ذاتہ فوج اللہ تبارک و تعالیٰ کہہ: ذاتہ فوج اوارہ اکثر ماہ

مرتين وان تعالاهن الى آياتنا ان كنتم من المؤمنين

میرزا

المصنفانهم اتفقوا على جميع الامور اه قبل قول هذا لا يصح سند

بل وجود الأشياء فيها وجود ذهني أقول هذا هو مكانه الباطن

القائمة عنا وجد اعينا اصيلا فليس من هبهم فانه من خرج ان اراد
لكما وانما انفسه من التمس ان لا يظن ان الله
انظره انما قاسم

المترابضاصح فيه فان قوله اوفى شئ من الموجودات القائية عطف

هنا ولا شك انها بمعنى الوجود العيني فكذا هنا

قد نقلت من الكبار الحكماء والعلماء عن أفلاطون أنه اشتد الطبع

فاستعلاهم قال الشيخ في النهاية الشافعية شامد هذا القدماء لا قدمين اولهم

مقول قال شئني وكأني كأنني ومعني الانبثاق

لأنه جعله الكواكب ومنها ما هو غافق في الجو والمفارقة وجوداً

الاستماع العفوي كان المعقولا لا المنفرد وكل من هو فيه فهو

بكره وإياها

توجب خوضه الامور الطبيعية
 في ما يستعمل البراهين الكلية
 المنقبة للعلم العينية هي كانت
 الطباعة من
 جندريه بن تغلب
 في ما قبله

فكان لا بد من ان يكون العلم والبراهين خصوصاً هذه واما ما تناول وكما العرف بلها
 او المتحدق والادوار او المتحدق والمتنوعة المشتركة بين افرادها
 او الالة فلهذا هو الواجب غير الواجب الاول كما لا يخفى
 يشترك فيه الاشياء ويثبت مع بطلانها وليس هذا المعنى المحسوس
 الفاسد فهو ان المعنى المعقول المفادق وقال الامام في المختص في بحث
 اصفي وعشرين في المثل المعقول عن افلاطون انه لا بد لكل طبيعة نوعيه من شخص
 باق يدركه في نفسنا هذا القول في باب الوجود كاعرفه وحكومته انه اجتمع
 عن ذلك بانه لا يشترك في وجود هذا الا ان كان الذي جزء من هذه الا
 موجود والاشراك مشترك بين هذه الاشياء المحسوسة المختلفة العوارض ففقد
 يخرج عن كليها والام يمكن مشتركاً في بين الاشخاص زوات العوارض المختلفة
 ولا يشترك الا ان المحسوس لا يقصد عند هذه الاشياء المحسوسة فانه
 من اشياء ان تجرد عن كل عوارض هذا كلامه ثم نقل الجواب عنه وادله
 ارسطو على بطلان امثال ذلك في كتبهم كثيرة فتح هذا الالفلة المتبع اقول
 ما ذكره هذا الفاضل الش توجيه ذكر الش المعقول ونقل عنه الموقف
 فنسبة قلة المتبع اذ من نسبت الى الفاضل قد سرت هذا الكلام مني على
 تعميم فاسد وهو ان الخارج طرف للوجود اقول الجزم على بناء السوال
 هذا التعميم على ما يتبادر من اللفظ لا يلزم توجيه السوال بما ذكره بقوله
 فلن قيل ان لا يخفى ان السوال المذكور في المتن لا انطباق على هذا التفسير
 اقول المرد بالاثار والاحكام مطلق الاثار والاحكام فلا يرد عليها قيل
 من ان ان اريد بالاثار والاحكام مطلق الاثار والاحكام فلا يرد عليها قيل
 من ان ان اريد بالاثار والاحكام مطلق الاثار والاحكام فلا يرد عليها قيل

قال الامام ولم يقل يا اياه اشارة الى انه
 يمكن توجيه الجزم بما يقال لما كان انطباق سلال
 المتعلق الاول اخص من انطباقه على الثاني
 جعل الثاني محققاً لعدم قيامه بالثبوت كما في العمل
 الذي على الترتيب والتقليد جزم بان بقاءه
 ذلك

المذكورة في اشارة الى ان كلام
 المعسول على القدم المتبين للوجود الذي
 يادى على ذلك الاستدلال لا انطباقه على الثاني
 ما ورد في الش في ما سأل المصنف في قوله
 اذ لم يستدل في الاشارة على قوله في قوله في قوله
 لا كلامه معناه في قوله في قوله في قوله في قوله
 لا منه في ما سأل

كان لا بد من ان يكون العلم والبراهين خصوصاً هذه واما ما تناول وكما العرف بلها
 او المتحدق والادوار او المتحدق والمتنوعة المشتركة بين افرادها
 او الالة فلهذا هو الواجب غير الواجب الاول كما لا يخفى
 يشترك فيه الاشياء ويثبت مع بطلانها وليس هذا المعنى المحسوس
 الفاسد فهو ان المعنى المعقول المفادق وقال الامام في المختص في بحث
 اصفي وعشرين في المثل المعقول عن افلاطون انه لا بد لكل طبيعة نوعيه من شخص
 باق يدركه في نفسنا هذا القول في باب الوجود كاعرفه وحكومته انه اجتمع
 عن ذلك بانه لا يشترك في وجود هذا الا ان كان الذي جزء من هذه الا
 موجود والاشراك مشترك بين هذه الاشياء المحسوسة المختلفة العوارض ففقد
 يخرج عن كليها والام يمكن مشتركاً في بين الاشخاص زوات العوارض المختلفة
 ولا يشترك الا ان المحسوس لا يقصد عند هذه الاشياء المحسوسة فانه
 من اشياء ان تجرد عن كل عوارض هذا كلامه ثم نقل الجواب عنه وادله
 ارسطو على بطلان امثال ذلك في كتبهم كثيرة فتح هذا الالفلة المتبع اقول
 ما ذكره هذا الفاضل الش توجيه ذكر الش المعقول ونقل عنه الموقف
 فنسبة قلة المتبع اذ من نسبت الى الفاضل قد سرت هذا الكلام مني على
 تعميم فاسد وهو ان الخارج طرف للوجود اقول الجزم على بناء السوال
 هذا التعميم على ما يتبادر من اللفظ لا يلزم توجيه السوال بما ذكره بقوله
 فلن قيل ان لا يخفى ان السوال المذكور في المتن لا انطباق على هذا التفسير
 اقول المرد بالاثار والاحكام مطلق الاثار والاحكام فلا يرد عليها قيل
 من ان ان اريد بالاثار والاحكام مطلق الاثار والاحكام فلا يرد عليها قيل
 من ان ان اريد بالاثار والاحكام مطلق الاثار والاحكام فلا يرد عليها قيل

الذهني مصدر مطلق الاثار والاحكام كالمعقولات الثانية وان اريد به
 الاثار والاحكام الخارجية لزم الدوران لا يترتب على الموجودات
 الذهنية من حيث انها موجودة ذهنية اثر اصلاً وانما يترتب الاثار
 على العلم وهو من الموجودات الخارجية على ما مر مثلاً الكلية اذا
 في الذهن لا يترتب عليها من حيث انها موجودة في الذهن اثر اصلاً نعم
 يترتب على صورتها الشخصية التي هي العلم اثر فان قلت كانا الكلية
 مثلاً وجوده في الذهن عند تعقلها كذلك لها وجود لكل عند وجود
 الكلية في الذهن ليس هذا الوجود وجوداً خارجياً لها بل هو وجود
 الذهني لها وقد مر في المحقق الدواني بان وجوده لوازم الماهية للماهية
 في الذهن وجود ذهني لها ولا يشراكها منش الاثار والاحكام
 انشا المحل لها فالوجود الذهني منش الاثار في الجملة قلنا ليس هو
 المعقولات الثانية لحر وضايقها ولا وجود لوازم الماهية للماهية في
 الذهن وجود ذهني لها ومن قال به فقد اخطأ اذ لا يشراك الش
 باعتبار وجوده في الذهن معلوم ومذكور بل لا معنى لكون الش موجوداً
 في الذهن الا كونه معلوماً ومدد كقولنا وجوده تلك العوارض لغيره
 وجود اذهنيا لها كذا تلك المعروضات عالمية بتلك العوارض مثلاً لو كان وجوده
 الكلية لكل الموجود في الذهن وجود اذهنيا لها كذا الكلية عالمياً بالكلية بما
 قيام الكلية به اذ كونه الكلية موجودة في الذهن مستلزم لمعلومتها
 بل عين معلومتها ولا يشراكها باعتبار قيامها بالكلية لمعلومتها

في تعريف الوجود الخارجي ولا ان اريد به
 يترتب على الوجود فيتعقد معرفتها على
 معرفت الوجود الخارجي هي

هذا انما هو وجوده في الذهن
 في الذهن وجود اذهنيا فلا يخفى عليه

اذ العلم هو القيام الذهني لمن قام به وذلك
 ليس الا بالنسبة الى المعروضات في الذهن

لمن يكون في ذهنه الكلي اذ معلوميتها باعتبار قيامها بذهنه ولو جاز
ان يكون الشيء معلوما للشيء باعتبار قيامه بغيره لجاز ان يكون زيد
علما باشياء باعتبار قيامها بغيره ومثلا وهو مسطرة محملة
فبقى ان تكون معلومة لما هي قائمة به وهو الكلي والقول بان قيامها
بالكلي وجودا لذهني لها لامن في ذهنه الكلي بل الشخص اخص بطاوعنا
من القول يكون ذلك القيام وجودا ذهني لمن في ذهنه الكلي وهو
بل وجود تلك العوارض وعرضاتها وجودا أصليا بل بغير ان تلك
وجودا أصليا بل بمعنى ان قيامها بحالها وانما المحل بها قياما أصليا
وانما خارجي يتربى عليه الاثار والاحكام فانه قلنا ما نقول وقد
ناوضت قاعدة المشققة المتدرة بينهم وهوان انصاف الاشياء
بالعقولة الثانية انصافه ليس انصافا خارجيا وكذلك انصاف المذمومة
في الذهن انصافه قلنا معنى قولهم ان انصاف الاشياء بالعقولة
الثانية انصافه هوان الاشياء بشروط وجودها في الذهن يكون
بها لا بحسب وجودها الخارجي ومعنى قولنا ان ذلك الانصاف خارجي هوان
تلك الانصاف من الاثار والاحكام ولا منافاة بينهما لجواز ان يكون عرضي
ام لا بشرط وجوده المخصوص في الذهن لكن يكون تلك العروض والاثار
من الاثار والاحكام فالمعطلة من اشتراك اللفظ فلا حاجة الى
الجواب عن ذلك الايراد بان المراد بالمشققة والمصدر هو الفاعل والموجود
الخارجي يكون فاعلا للآثار بخلاف الموجود الخارجي لذهنه فانه ليس

فاعلا

يجوز القول بان الاصل لا يثبت فاذا انسخ اصله
يخبر بان يكون يقول بالاصح الاصل الاصل هو الذي
المعلومة للذهن في ذهنه الكلي فاجاب بقوله والقول من
لمن يكون في ذهنه الكلي

لما لم يوافق بشرط وجوده في الخارج
يكون متصف بها حتى يكون متانيا بها
او لفظ الانصاف ظاهره ان لا يعين احد
مذكرة وانما ان الموصوفين بشرط وجودها
في الخارج يكون متصفا بالصفة وكذا الانصاف
الانصاف ليست من الاثار والاحكام وانما انصاف
الخارجي بل هي تلك الاثار والاحكام وانما انصاف
بالاشياء والاحكام الاول الذي هو التسمية للشيء
فثبت ان الوجود الاول الذي هو التسمية للشيء
في العلم والعلوم بنسبها اليها فاقم

فخرج على ما سبق فلو
فخرج على ما سبق فلو
فخرج على ما سبق فلو
فخرج على ما سبق فلو

فاعلا للآثار مع انه مدفوع لان الموجود الذهني ايضا قد يكون فاعلا
كالعلة القاشية فان وجودها في الذهن باعث على الفاعلية الفاعل على
ما قيل فانه مردود بان الباعث على فاعلية الفاعل هو العلم بالاقال الفاعل
باعتبار وجودها في الذهن وقد مر ان العلم من الموجودات الخارجية بل
لان فاعلية جميع الموجودات الخارجية غير معلوم بل عدمها قد يكون
ولابان الوجود الخارجي والذهن بديهي وما ذكره في تفسيره فانه ايضا
متباينة فيه جميع الضرورة ولبان المراد بالآثار والاحكام
الخارجية ولا دور اذ معنى الاثار الخارجية هوان يكون مرتبا على ذلك الشيء وخارجي
الذهن لان يكون مرتبا عليه بحسب وجوده الخارجي لانه فيه نظر ان لا يكون
صفا النفس موجودة في خارج الذهن لانه اثارها ليست مرتبة عليها في خارج الذهن
فتأمل على انه يمكن ان يناقش ويقال لا معنى للترتيب لا الاستيعاب بحسب وجوده
قد برر اقول تفريع قوله فلو كان وجود تلك العوارض مع وجودها في ذهنها
تلك المعروضات عالمه تلك العوارض على ما سبق والزامه منه من العجايب ان لا يكون
ان وجود الشيء في الذهن انما هو معلومية بالنسبة الى الذهن لا بالنسبة الى الخارج
يكون موجودا فيه بالوجود الذهني كذا الشيء مشروط بكونه مجردا او كونه مذكرا
مشروط بكونه من القوى الداركة علمانه صفة الشيء في الاشارات وغيرها
الشيء بذاته شرط لكونه علما واما كون العلم من الموجودات الخارجية فقد عرفت
فانه واما اختيار تلك العوارض وجودا أصليا مع وجودها في الذهن
الامر كذلك كما انصاف الادبغة في الذهن بالروحية بل انصاف الاشياء بالكلية مشروطا

ان قلت المراد بالوجود الاصلي
ما هو موجود في الخارج وهو الذي لا يكون
الخارجي فلو كان في وجوده في الخارج
في الخارج فلو كان في وجوده في الخارج

فخرج على ما سبق فلو
فخرج على ما سبق فلو
فخرج على ما سبق فلو
فخرج على ما سبق فلو

فخرج على ما سبق فلو
فخرج على ما سبق فلو
فخرج على ما سبق فلو
فخرج على ما سبق فلو

فخرج على ما سبق فلو
فخرج على ما سبق فلو
فخرج على ما سبق فلو
فخرج على ما سبق فلو

والقول بالانتماء ان هذه الموضوعات ما هي غير

ان تصان
المية بالعوام
الموجود في الذهن لها

ان كان في الذهن
ان كان في الذهن
ان كان في الذهن

فان كان في الذهن
فان كان في الذهن
فان كان في الذهن

بوجود الموضوع في الخارج فانهم ان ثبتت الاشياء ووجودها
لشئ يستدعي ثبوت المثل لان ذهنا فذهنا وان خارجا خارجا بل يلزم ان لا
المتنع بالاستماع ما لم يوجد في الخارج لم يتصف تلك الصفاكن وجودها
الخارج من جهة قيامها بالذهن لا خارج الذهن يجعل النزاع لفظيا اذ ليس
ومر سوي ان هذه الانصاف مثل انصاف الجسم بالبياض والحركة والكل ذلك
الواقع في الخارج من قولا وجوده في الذهن وجوده في الخارج
يترب عليه لان الخارجية فتأمل ثم ما ذكره في حقيق العقول الثاني والا
الخارج والذهن يدل على عدم التام في كلام القوم فانهم صرحوا في مواضع كثيرة
بان الانصاف الخارج ما يكون الخارج في نفسه لانصافا كان الانصاف الذهني ما كان
الذهن في نفسه وقد صرحوا بان العقول الثاني ما يكون طرف الانصاف الذهني
فقط ولوازم المية طرف الانصاف بالخارج والذهن معا والمساواة انصاف
الاشء بالكلية مثلا ما له وجود الكلية في الاشء فان كان هذا الوجود هو الخارج
يستدعي وجود الموضوع في الخارج ولم يكن الكلية معقولا ثانيا لان العقول الثاني
ما يكون وجوده في الموضوع انما هو في الذهن فقط صرحوا بان لا يتحقق القضية
الخارجية في حله على الموضوع ثم كونه الغاية باعتبار وجودها في الذهن فاعلا لتا عليه
الفاعل مصرح به وكتب القوم وقد مر به الشئ في كنهه وكون العلم الموجود
الخارجية انما هو على القول بالشئ على ما مر به في حاشية التمهيد وعلى ان الخارج
ما يجد في هذا الوجود الخارج في ترتيبا لانه على ما مر به في الحقيقة ان شئ
وبالحيلة لم يثبت هذا عند هذا القائل ومنع الضرورة في حقيقة الوجود مع انه
مكابر خلاف الادب وكذا كون فاعليه جميع الموجودات الخارجية غير معلوم واما
احوال الالهيته في الوجود غير

وذلك ان يقال قد يكون الخارج في موضوع
باعتبار الموضوع على ما ذكره القوم
والقضية الخارجية هي التي يكون موضوعها
لحقيقة العقول الثاني في موضوعها
الحول كما في قولنا وجودا خارجيا و
الخارجية انما هي في موضوعها
ايضا فتأمل

لان الحجب هو الكونه موضوعا للثبوت
ما في فلا يوجب عليه التبع

في دعوى الحجاب بعد ما سبق من
احوال الالهيته في الوجود غير
مجموعة

في حاشية المطالع في هذا
الحاشية في هذا
في حاشية المطالع في هذا

واما ان عدمها معلوم فغير علم الا ان يقال ان المية عندهم قابلة محضة وليست
بمعلقة اصلا وهي تجا بعد تسليم ذلك بان المراد ان الموجود الخارجي ما يكون من
ان يكون مبدءا للآثار وان كان شأن نوعه ذلك فتأمل والنقص ايضا التقيد
يندفع بان المراد بالترتيب خاتمة التقيد لا يكون ذلك انما ترجع بالنقص والعلم
وترتب الآثار على صفاتها لا يتوقف على تصور ما وشعور النفس بها فقل من قال
ان على معنى انه يحصل منها صورة مطابقة لها في الذهن بحيث لو وجدت
في الخارج قائمة بنفسها كما هي بعينها لا يخفى ان هذا القول انما هو على باب
التحقيق القائلين بوجود الاشياء في الذهن بانفسها فيلزم وجودهم في المية المتنع
في الخارج والى جواب ان المتنع ما يكون وجوده الخارجي وجودا قائما بنفسه
لا ما يكون وجوده الخارجي مطلقا كما لا وجه الكلام من اننا نأخذ في انصاف
السند في حاشية التجديد بان صورة الحجب مثلا في الذهن كيد في الخارج
جوهره وانما الوجود انقلب الى اوب ذلك يتيسر للجمع بين قولهم الاشياء
حاصلة في الذهن بنفسها وقولهم الصورة العلمية لا تكون الا من مفعول الكيفية
وتوهم ان هذا هو القول بالشئ اذ القائل بالشئ لم يقل بكون الشئ والصورة
اذ وجدت قائمة بنفسها كما عي ذلك الشئ بل وجود الشئ عندهم في الذهن
وجود اصل ووجود الصورة عند هذا القائل على ما مر به وجود غير اصل
بل على ولا يخفى انه لو لم يقل بالانقلاب لكان الجمع بين القولين اللذان يقال
معنى قولهم انها كنيها انها شبيهة بها على ما ذكره بعض المحققين وتام
تحقيق ذلك يطلب من حاشية التجديد

والقول بالانتماء ان هذه الموضوعات ما هي غير
ان تصان
المية بالعوام
الموجود في الذهن لها

ان كان في الذهن
ان كان في الذهن
ان كان في الذهن

فان كان في الذهن
فان كان في الذهن
فان كان في الذهن

في حاشية المطالع في هذا
الحاشية في هذا
في حاشية المطالع في هذا

في حاشية المطالع في هذا
الحاشية في هذا
في حاشية المطالع في هذا

هذا من المصداق ان الدعوى نظرية يحتاج في تصحيحها الى حجة كنه
أهلها بل قنعوا فيها بالمثال وقد انفع ذلك بما ذكره قدس سره بقوله لكان
بدهيا وابداه الامثلة للتفصيل لا للتصحيح **قال** الشا ان الامام ذكره في شروحه
الاشارة يعني ان المدعى على ما نقله الامام عكس ما نقله المص **قدس سره** في الكفا
بدهيا وابداه الامثلة للتوضيح قال بعض المحققين ويمكن ان ينسب على
تلك المقدمة بوجه آخر غير التمثيل بان يقال اذا فرضنا وجود شيء فرضنا انه
لم يحصل بسببه نقص في شيء من الاشياء فلا شك في ان وجوده خير
فانه في النسبة اليه من الاشياء فله من ذلك ان الشئ بالذات
هو العدم وان الوجود انما يصير شرا باعتبار استلزامه له **قال**

الشانه محل الخلاف يعني بكان كون المعدم المتع شيئا بها
ضرورة واقفا فلا ينبغي ان يضم الى المعدم الممكن واذا خال في الحكم
عليه وفي الاستدلال على الحكم عليه في المسئلة لا بد ان يكون ضرورة
فلا يرد ما قيل وقبه نظرا انه لا يلزم من وقوع الخلاف في المعدم
الممكن يخصر البحث به فان من قال بوجوب خلو الحكم على وجه لا يشمل
الحكم على ما اتفق عليه ثبوت هذا الحكم له **قوله** قدس سره وقد يقال
لا يعقل من الثبوت والتقرير اقول لا شك في ذلك في الواقع وعدم
ايضا اي معنى التقرير في الخارج هو الوجود فيه لكن الكلام في ان التفسير
ليس هو الوجود وليس هو الوجود المفسر بالوجود على ما قرره الشا وكون
التقرير هو الوجود فيه ليس لما عندهم بل انهم في ان المعدم

ولم يرد في عاينها الشارح اعترف
الامام لا فرق في الاندفاع بينهما لما اورد
قدس سره على ذلك الموضع هذه الحاشية
والتفصيل ان الوجود غير ذات وقد
يكون شرا باعتبار استلزامه له
استلزامه له ولا شك في ان اعتبار
يقول من حيث ان ذلك العدم غير الوجود
به او غير مؤثر عنده

وقد سبق في الكلام في حجة ان الوجود
ليس نفسا بله المنة ولا دخل في الوجود
السيد قدس سره ومن لا يخفى ان الوجود
لهما لا يجهل ان لا يكون متفقا عليهما في الاتفاق
للتفاهد والمناقضات في الاتفاق والاختلاف
الاتفاق ودر العكس فانهم
او كذا التقرير والوجود بمعنى الوجود
امرات ولا خص ايضا لا يكون لكن
لا يلزم منه كون التقرير بمعنى الوجود
فيلزم ان يكون كذا معنى الوجود
التقرير هو الوجود في الوجود

لا بد من المعدم شرا ما
وجوده في شرا

ليس شئ في قوة ذلك على ما يدل عليه كلام المتن فدعوى الضرورة
فيه يرجع الى دعوى الضرورة في المتنازع فيه الله الا ان يقال الدعوى
وما ذكره المص تنبيه لا استدلال ولكن ذلك لا يلزم ما ذكره المص بقوله
واجب الامام اه تفصيل النظر ان يقال ان اريد بالكون غير الوجود فقوله
مما لا يكون له وجود في الخارج اه ثم اذا المعروض انه ليس له وجود في
الخارج لانه ليس له كون فيه وان اريد بالكون الوجود فقوله والا لكان له
كون في الخارج اه قدس سره قال المص في شرحه للمخصص قيل قول
هنا بحثنا في المسئلة المذكورة ههنا هو ان المعدم ليس بشئ ولا شك في ان
هذه المسئلة ليست بمن تغاير كون الوجود زائدا على المتنازع على تقدير

كون الوجود عين المهيمة يكون المسئلة بجاهل لا بجاهل المتنازع لما ذكره
من لزوم التناقض نعم لو قال القول بكون المعدم شيئا فيكون الوجود
زائدا او قال الخلاف في ان المعدم شئ او ليس بشئ من تغاير كون الوجود
زائدا او على تقدير كون الوجود عين المهيمة لا يكون المعدم شيئا البته لكان
صحيحا اقول هذه المسئلة في كلامه اشار الى النسبة الايجابية التي
عليها السلب التزاما على ما تقر في المنطق والى النسبة في نفسها غير
خصوصية الايجاب والسلب في جميع الكلام الى ما استحسنه من القول ان المعدم ليس
الشانه لا متناع صدق المنزوع المعدم قيل اقول وهذا الوجه

يبطل الاختصاص ايضا الا ان المذهب لما كانا يتابع على تقدير الاختصاص اخصيه
او كذا في الوجود

وذلك المص لعدم الوجود
في الحكم الضروري

والتفصيل بقوله ان من قال
ان المعدم ليس بشئ
فلا يلزم من ان يكون قونية
فهي على كل حال لا راد في

والتفصيل بقوله ان من قال
ان المعدم ليس بشئ
فلا يلزم من ان يكون قونية
فهي على كل حال لا راد في

لم يتعرض لابطال هذا الاحتمال وتم الاستدلال على تقديرها ايضا اقول
السؤال المذكور لا يندفع بما ذكره لان حاصل الارادة ان ما ذكره لصحة
في الثالثة المذكور يدل على صحة الحصة الاثني فلا يصح الترديد بين
لان الشك الثاني غير محتمل فان نظرنا هذا الدليل لم يصح الترديد بين الثالثة
وان قطع النظر عنه لم يصح الحصر فيها بناء على الاحتمال الرابع بل الخامس
ايضا فظهر ان هذا لا يندفع بما ذكره **قال** الشك لان لا يصح عليه
المنفي قبل اقول ان المراد بعدم الفرق عدم الفرق في الصرق وتخصيصه
ان كان اعم من المنق لكان متافقا على جميع افراده فلو كان المنفي صادقا
افضاء على المعلوم لم يكن بينهما فرق بحسب الصديق اى يكون المنفي صادقا
على جميع المعلوم والمعلوم صادق على جميع افراد المنفي فلا يكون ما

على جميع افرادها هو ما هو في السوق
ويحتمل ان يكون المراد الصدق على مذهب
المعروف وهو الظاهر في القضاة ويكون
المعروف مبنيا على ان الصدق على جميع افراد
هذا لا يحتمل ان الصدق على جميع افراد
او لا صدق على جميع افرادها وعلى
لا صدق على جميع افرادها فان لا صدق
ان يكون التخصيص التبعي هذا لا يبعد

فرض عامما كما هو على هذا التوجيه يندفع نظر الشك واصوب نظري
المص كاستبين ان شاء الله تعالى اقول نظر الشك والمصر الى القضاة ولا
ان مقتضى القضاة وظا العبادات فيها والامر فيه سر على ان هذا التوجيه
للسيد الشريف والحاشية وان اشار الى جوابه حيث قال ولا يلزم بطلان العموم
فتنبه **قال** الشك المفهوم من المنفي المنفي المحض والعدم الصريح قبل
هذا ان المنفي هو الذي النفي ومعرضه فقابله معرض الشك اى
الثابت فالاول في التوجيه ان يقال مفهوم المعلوم ليس مفهوم
فيكون عين مفهوم الثابت اذا المتغير المنفي هو الثابت اقول هذه مناقشة
في غاية

دوجه ان دفعه هو ان نظره واراد
ذلك ان ثابته في القضاة وان كان
مفهوم المعلوم والمعلوم عام في جميع
فلا يكون المعلوم ان لا يكون مفهوم ان
اذا كان ذلك ان لا يكون مفهوم ان
مفهوم المنفي ان شاء الله تعالى انظر
ويكون المنفي ان شاء الله تعالى انظر
عليها مفهوم الثابت فافراد المعلوم
انما صدقوا على الثابت فافراد المعلوم
الثابت المنفي على افراد المعلوم
منها غير ما هو ان لا يصدق على
وكن يصدق على ان لا يصدق على
ايضا لان يصدق على ان لا يصدق على
اليه ان لا يصدق على ان لا يصدق على

في غاية
فان كان صادقا على مفهوم المعلوم
فلا يصدق على مفهوم المعلوم
الصدق على مفهوم المعلوم
بجمله مودنا

في غاية السخافة ان ظن ان مراد الشك بالمفهوم ما يكون باعتبار التلاوة
التفخية او المراد بالمبدأ هو المشتق على ما هو المشهور والتعبير
بالمبدأ انما هو لئلا يتوهم من المشتق ما صدق عليه بل جعل على نفسه
قال المصنف هو ان ثابت قبل اقول ان اراد ان يندفع كونه المعلوم منه
الشك ان مفهومه عين مفهوم الثابت فهو محتمل واستدل ان الثابت هو
ذو الشك وان اراد ان يصدق عليه مفهوم الثابت فهو على تقدير التسليم لا
صدق قول كل معدوم ثابت لهما ان يصدق شئ على مفهومه ولا يصدق ذلك
الشئ على افراد ذلك المفهوم كالجنس فانه يصدق على مفهوم الحيوان ولا يصدق
على افراده اقول بخلاف الاول والمنتج واستدسا قاطعا عرفنا **قال** المصنف
الشك لجزا صدق المنفي عليه اقول قبل اقول هذا يدل على حمل كونه ثابتا على
فرد الثابت اذا المنفي لصدق المنفي هو هذا لا يمكن ان يكون عين الثابت اذ لا
بين كون الشئ عين مفهوم الثابت وبين كونه فردا للمنفي لكونه مفهوم
لنقيضه الا ترى ان الموضع معدوم والاشياء شئ اقول فوكتنا ذلك كونه
الزما ويمكن توجيه كلام الشك بان نبياء كلام المستدعي التوجيه الشك على
بجمله حقيقة الا ان كلامه من ان بعض الاشياء وليس كلامه كونه
انه اذا لم يكن مفهوم المعلوم عين مفهوم المنفي لكان عين مفهوم الثابت
على ما يفهم من التخصيص الذي ذكره قد سري وبطل عليه قول الشك ولعدم
المصية المنفي المحض والشك وان كان مفهوم المعلوم عين مفهوم الثابت
لكا جميع افراده مستدجا تحت مفهوم الثابت ولهذا قال كل معدوم ثابت
واراد بقوله بقوله ولا يلزم من عدم كونه نفيًا محضًا شئونه انه لا يلزم من عدم

هذا لا يندفع الاول في ٢٣
في غاية السخافة ان ظن ان مراد الشك بالمفهوم ما يكون باعتبار التلاوة

حاهر هذا الكلام الذي اراد على الشك
بان كلامه الذي ذكره في النظر الذي
ذكره في توجيه الاستدلال لا يتلوهما

على المعلوم
على المعلوم

[illegible][illegible]

المعلومية صفة ثبوتية وبقية الصفة الشبعية التي تقع ثبوت المثبتة فيلزم
القائمة بالمعلوم الثابتة لـ
ثبوت المعلوم الممكن فلا حاجة إلى حلية التمييز ذلك ما قد يكون المعلومية صفة
فانتهى ذلك ٢٢

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فلا ينبغي بعد فاسلرارة هذا
الذي هو في الحقيقة من هذا العالم
من أن يكون له من هذا العالم
شيء من هذا العالم

فكان الاشراق المتروك على القطع من المدح والذم والشباب والعقاب انما للامانة
لا لكون كذا الاشراق المتروك على انفعال الاشراق انما هو للنفس التي كانت قبل المثلثة
والمثال لذة عقلية او حسية انما هو النفس ليس يلزم خلافة العلة فقامت واما الظاهر
الدالة على عود ذلك الشخص بعينه فاولها القطع كدال على الامتناع وذلك على الاول
بان يقال المراد اعادة مادة مع صورة كانت اشبه بصورة الصورة
هذا اذا فرضنا الدليل القطعي قائم على امتناع الاعادة او فرضنا انه ضروري
وما ذكره في بيان تبيينه على ما يلزم في الشرح واما اذا جعلنا اعادة المعدوم
كاهي راي جمهور المتكلمين فانه استكمال فتدبر **الشأن** بان يقال امكان العود
حاصل لغرضه من هذا الكلام التخصيص على ان ذلك من قبيل ثبوت
الشيء للشئ وثبت وجود المثلث لانه بناء على المقدمة المشهورة من ان ثبوت
الشيء للشئ يستلزم ثبوت المثلث **اقول** ويمكن ان يقال ان المراد بانصاف
المعدوم انصافه اشتقاقا او بالوجودية ما يكون موجودا خارجيا
او بانصافه بالاشتقاق المعدوم الممكن المعدوم فيكون
او لا اختلاف في كون الامكان وجوديا انما يكون وجوديا بهذا المعنى
لا بمعنى كون السلب ليس في المفهوم ولا مشكرا اتصالا بالصفة الموجبة
في الخارج يقتضي وجود الموضوع في الخارج فامتنع اتصال المعدوم به
هذا ظاهر ان دفع ما اوردناه من السؤال بقوله ولغافل ان يقول
هو القدر في دليل وجودية الامكان على ما يلزم قبل **اقول** انما حكم كلامه المص
على هذا الاشراق بينهم في هذا المقام هو الاستدلال بامتناع الحكم بامكان
العود لا الاستدلال بامتناع الانصاف بامكان العود قال الامام في المباحث
المعدوم

بمعنى انما هو النفس ليس يلزم خلافة العلة فقامت واما الظاهر
الدالة على عود ذلك الشخص بعينه فاولها القطع كدال على الامتناع وذلك على الاول
بان يقال المراد اعادة مادة مع صورة كانت اشبه بصورة الصورة
هذا اذا فرضنا الدليل القطعي قائم على امتناع الاعادة او فرضنا انه ضروري
وما ذكره في بيان تبيينه على ما يلزم في الشرح واما اذا جعلنا اعادة المعدوم
كاهي راي جمهور المتكلمين فانه استكمال فتدبر **الشأن** بان يقال امكان العود
حاصل لغرضه من هذا الكلام التخصيص على ان ذلك من قبيل ثبوت
الشيء للشئ وثبت وجود المثلث لانه بناء على المقدمة المشهورة من ان ثبوت
الشيء للشئ يستلزم ثبوت المثلث **اقول** ويمكن ان يقال ان المراد بانصاف
المعدوم انصافه اشتقاقا او بالوجودية ما يكون موجودا خارجيا
او بانصافه بالاشتقاق المعدوم الممكن المعدوم فيكون
او لا اختلاف في كون الامكان وجوديا انما يكون وجوديا بهذا المعنى
لا بمعنى كون السلب ليس في المفهوم ولا مشكرا اتصالا بالصفة الموجبة
في الخارج يقتضي وجود الموضوع في الخارج فامتنع اتصال المعدوم به
هذا ظاهر ان دفع ما اوردناه من السؤال بقوله ولغافل ان يقول
هو القدر في دليل وجودية الامكان على ما يلزم قبل **اقول** انما حكم كلامه المص
على هذا الاشراق بينهم في هذا المقام هو الاستدلال بامتناع الحكم بامكان
العود لا الاستدلال بامتناع الانصاف بامكان العود قال الامام في المباحث
المعدوم

المعدوم
الاراد على ما
يقول كذا
بمعنى انما هو النفس ليس يلزم خلافة العلة فقامت واما الظاهر
الدالة على عود ذلك الشخص بعينه فاولها القطع كدال على الامتناع وذلك على الاول
بان يقال المراد اعادة مادة مع صورة كانت اشبه بصورة الصورة
هذا اذا فرضنا الدليل القطعي قائم على امتناع الاعادة او فرضنا انه ضروري
وما ذكره في بيان تبيينه على ما يلزم في الشرح واما اذا جعلنا اعادة المعدوم
كاهي راي جمهور المتكلمين فانه استكمال فتدبر **الشأن** بان يقال امكان العود
حاصل لغرضه من هذا الكلام التخصيص على ان ذلك من قبيل ثبوت
الشيء للشئ وثبت وجود المثلث لانه بناء على المقدمة المشهورة من ان ثبوت
الشيء للشئ يستلزم ثبوت المثلث **اقول** ويمكن ان يقال ان المراد بانصاف
المعدوم انصافه اشتقاقا او بالوجودية ما يكون موجودا خارجيا
او بانصافه بالاشتقاق المعدوم الممكن المعدوم فيكون
او لا اختلاف في كون الامكان وجوديا انما يكون وجوديا بهذا المعنى
لا بمعنى كون السلب ليس في المفهوم ولا مشكرا اتصالا بالصفة الموجبة
في الخارج يقتضي وجود الموضوع في الخارج فامتنع اتصال المعدوم به
هذا ظاهر ان دفع ما اوردناه من السؤال بقوله ولغافل ان يقول
هو القدر في دليل وجودية الامكان على ما يلزم قبل **اقول** انما حكم كلامه المص
على هذا الاشراق بينهم في هذا المقام هو الاستدلال بامتناع الحكم بامكان
العود لا الاستدلال بامتناع الانصاف بامكان العود قال الامام في المباحث
المعدوم

المعدوم لا يعاد لانه ما عد لم يبق هوية وما لا يكون له هوية لا يمكن ان يحكم
عليه حكم اصلا فاذا لم يمتنع الحكم عليه بصفة العود **وقال** المختص
لا يعاد لانه ما عد لم يبق هوية بعينه وما كان كذلك امتنع الحكم عليه بصفة
العود **وقال** صاحب المقاصد للمعدوم يمنع الاشراق الى ان لم يبق لشيء
اصلا فيمتنع الحكم عليه بصفة العود لانه الحكم ثبت لشيء يقتضي تميز
وشبوة في الجملة لكن بر عليه في انه لا حاجة الى التوضيح بان الامكان
وجودية اذ الحكم مطلقا يقتضي ثبوت المثلث لانه الجملة **وتم** في بيان
الوجودي وغيره في صفة الحكم لانه اصله ولغافل ان الامام لا يمكن ان يحكم
عليه اصلا فان قلت لما ذكرنا ان لا سبيل الى اثبات امتناع الحكم بامكان العود
مطلقا بل الحكم في الدليل على الحكم القاطع فلزمه التخصيص اكون الامكان
وجوديا لا نقول ان الامكان وجوديا فيكون مقتضى امتناع الحكم بامكان العود
على ان الحكم مطلقا امتنع على المعدوم اذ لو كان الحكم عليه ممكننا متصفا
الحكم عليه فيكون موجودا فكيف يمكن القول بان لا سبيل الى اثبات امتناع الحكم
مطلقا فقامل **اقول** ما اوردناه من الاستدلال من دفع بان اصل الحكم
انما يستلزم ثبوت المثلث لانه المثلث ومن البين ان الثبوت في الدهن لا يثبت
عدمه في الخارج **وقال** في الاشارة المذكورة في الشرح ظاهر غاية القدر
فانما تفيض الحكم واحدا المقدمة القائلة بان الحكم به صفة وجودية
حتى يتجمل استدعائه الوجود في الخارج على ان ذلك انما يلزم على وجهه الكلي
لا على وجهه الجزئي والتحويل على قدرنا في الدليل عليه حتى يندفع الاعتراض
بغيره **اقول** ويمكن

بمعنى انما هو النفس ليس يلزم خلافة العلة فقامت واما الظاهر
الدالة على عود ذلك الشخص بعينه فاولها القطع كدال على الامتناع وذلك على الاول
بان يقال المراد اعادة مادة مع صورة كانت اشبه بصورة الصورة
هذا اذا فرضنا الدليل القطعي قائم على امتناع الاعادة او فرضنا انه ضروري
وما ذكره في بيان تبيينه على ما يلزم في الشرح واما اذا جعلنا اعادة المعدوم
كاهي راي جمهور المتكلمين فانه استكمال فتدبر **الشأن** بان يقال امكان العود
حاصل لغرضه من هذا الكلام التخصيص على ان ذلك من قبيل ثبوت
الشيء للشئ وثبت وجود المثلث لانه بناء على المقدمة المشهورة من ان ثبوت
الشيء للشئ يستلزم ثبوت المثلث **اقول** ويمكن ان يقال ان المراد بانصاف
المعدوم انصافه اشتقاقا او بالوجودية ما يكون موجودا خارجيا
او بانصافه بالاشتقاق المعدوم الممكن المعدوم فيكون
او لا اختلاف في كون الامكان وجوديا انما يكون وجوديا بهذا المعنى
لا بمعنى كون السلب ليس في المفهوم ولا مشكرا اتصالا بالصفة الموجبة
في الخارج يقتضي وجود الموضوع في الخارج فامتنع اتصال المعدوم به
هذا ظاهر ان دفع ما اوردناه من السؤال بقوله ولغافل ان يقول
هو القدر في دليل وجودية الامكان على ما يلزم قبل **اقول** انما حكم كلامه المص
على هذا الاشراق بينهم في هذا المقام هو الاستدلال بامتناع الحكم بامكان
العود لا الاستدلال بامتناع الانصاف بامكان العود قال الامام في المباحث
المعدوم

في الترتيب اوضحه ثم قال اعلم انه صاحب الترتيب اشار الى هذا الدليل بقوله
 والمعدوم لا يعود لامتناع الاشارة اليه فلا يصح الحكم عليه بصحة العود
 وقال في توجيهاه يعني لوصي اعاده المعدوم لصح الحكم عليه بصحة العود
 لكن المعدوم ليس هوية ثابتة فيمتنع الاشارة العقلية اليه وما لا يمكن
 ان يشار اليه لا يصح الحكم عليه ثم اورد عليه وجودها من الابرار والاول
 المعارضة بان لو امتنع اعاده المعدوم لصح الحكم عليه بامتناع العود
 لكن المعدوم ليس هوية ثابتة الاخر الدليل الثاني النقض بان ما ذكرتموه
 من الدليل على عدم صحة الحكم على المعدوم بصحة العود لو تم لدل على انه لا يصح
 اصلا حكم من العقل على ما ليس بموجود في الخارج مع اننا نحكم على ما ليس بموجود
 في الخارج احكاما صادقة لا شبهة فيها كقولنا المعدوم الممكن بمجوزاته
 وغير ذلك الثالث المنع باننا لانم انه لو صح اعاده المعدوم لصح الحكم عليه
 بصحة العود فان امتناع حكم العقل على المعدوم بصحة العود كونه لا هوية
 له يتصور ما يصح الحكم عليها لا يتكلم امتناع العود لو كان وقوعه بتأثير العقل
 من غير ان يتصور متصور فيحكم عليه في من الاحكام الممكنة لان
 المعدوم ليس هوية ثابتة ان اراد انه ليس هوية في الجملة او في الوهم وان
 به انه ليس هوية ثابتة في الخارج فهو مسلم لكن يمنع قوله فيمتنع الاشارة
 العقلية اليه لان الاشارة العقلية لا يتوقف على الهوية الخارجية بل يكفي
 الهوية الذهنية ثم اعلم ان المحقق الدولة قال في هذا المبحث لعلنا ان يقول
 لو تم هذا البرهان لم يلزم ان لا يوجد المعدوم اصلا فيلزم انتفاء الحوادث بان يقال
 لا يصح

في الترتيب اوضحه ثم قال اعلم انه صاحب الترتيب اشار الى هذا الدليل بقوله
 والمعدوم لا يعود لامتناع الاشارة اليه فلا يصح الحكم عليه بصحة العود
 وقال في توجيهاه يعني لوصي اعاده المعدوم لصح الحكم عليه بصحة العود
 لكن المعدوم ليس هوية ثابتة فيمتنع الاشارة العقلية اليه وما لا يمكن
 ان يشار اليه لا يصح الحكم عليه ثم اورد عليه وجودها من الابرار والاول
 المعارضة بان لو امتنع اعاده المعدوم لصح الحكم عليه بامتناع العود
 لكن المعدوم ليس هوية ثابتة الاخر الدليل الثاني النقض بان ما ذكرتموه
 من الدليل على عدم صحة الحكم على المعدوم بصحة العود لو تم لدل على انه لا يصح
 اصلا حكم من العقل على ما ليس بموجود في الخارج مع اننا نحكم على ما ليس بموجود
 في الخارج احكاما صادقة لا شبهة فيها كقولنا المعدوم الممكن بمجوزاته
 وغير ذلك الثالث المنع باننا لانم انه لو صح اعاده المعدوم لصح الحكم عليه
 بصحة العود فان امتناع حكم العقل على المعدوم بصحة العود كونه لا هوية
 له يتصور ما يصح الحكم عليها لا يتكلم امتناع العود لو كان وقوعه بتأثير العقل
 من غير ان يتصور متصور فيحكم عليه في من الاحكام الممكنة لان
 المعدوم ليس هوية ثابتة ان اراد انه ليس هوية في الجملة او في الوهم وان
 به انه ليس هوية ثابتة في الخارج فهو مسلم لكن يمنع قوله فيمتنع الاشارة
 العقلية اليه لان الاشارة العقلية لا يتوقف على الهوية الخارجية بل يكفي
 الهوية الذهنية ثم اعلم ان المحقق الدولة قال في هذا المبحث لعلنا ان يقول
 لو تم هذا البرهان لم يلزم ان لا يوجد المعدوم اصلا فيلزم انتفاء الحوادث بان يقال
 لا يصح

وقال الشيخ لا يلزم ان الثالث لازم للقديم و
 كيف ولو كان لازم الزم من انتفاء العود
 خط فان امتناع حكم العقل على المعدوم بصحة
 العود وهو مفقود متفق على انتفاء التلازم
 امتناع العود وهو مفقود متفق على انتفاء التلازم

المراد من التلازم
 ان المعدوم
 ليس هوية

المراد من التلازم
 ان المعدوم
 ليس هوية

لوصي ايجاد المعدوم لصح الحكم عليه بصحة ايجاد الاخر ما ذكره وهذا
 النقض اظهر مما اوردته الشاش واعلم انه قال الشيخ في التعليق على هذا
 اذا وجد الشيء وقت ما لم يعدم واستمر وجوده وقت اخر وعلم ذلك
 او شهود علم ان الموجود واحد واما اذا عدم فليكن الموجودات ابقا
 وليكن الموجود وليكن المعاد في حديث ب وليكن الحديث الجديد
 وليكن في الحوادث والموضوع والزمان وغير ذلك ولا يخالفه الا بالعدم
 فلا يثبت ب عن في استحقاق ان يكون امتسوبا اليه دون فانه
 الى اخص من مساويين من كل وجه الا في النسبة التي ينظر هل يمكن ان يختلف
 فيها او لا يمكن لكنهما اذا اختلفا فليس يجعل احدهما اول من ان يجعل
 فانه قيل انما هو اول ب دونه لانه كان ب دونه فهو نفس هذه النسبة
 واخذ المطلب في بيان نفسه بل يقول الخصم انما كان ب دونه فهو نفس هذه النسبة
 ان الشيء يوجد فيفقد من حيث هو موجود في الخارج ومن حيث ذاته بعينه ذاتا
 ولم يفقد من حيث هو ذات ثم اعلم ان الوجود ممكن ان يقال بالاعادة
 الا ان يبطل بوجود آخر واذ لم يلزم ذلك ولم يجعل المعدوم في حال العدم
 ذاتا ثابتة لم يكن احد الحاديين متحققا لان يكون قد كثر او هو الموجود السابق
 دون الحادث الاضطراري ان يكون كل واحد منهما معاذا ولا يكون ولا واحد منهما واحد
 معاد او اذا كان الحديث لان الاثنان يوجدان في الموضوع لهما مع كل واحد منهما غير
 مع الاخر فان استمر وجود واحد او ذاتا ثابتة واحدة كان باعتبار الموضوع
 الواحد القائم موجودا او ذاتا شيا واحدا وجب للموجودين شيئين اثنين
 اخص الوجود والعدم

لا يمكن ان يكون
 الامتناع
 الامتناع
 الامتناع

المراد من التلازم
 ان المعدوم
 ليس هوية

المراد من التلازم
 ان المعدوم
 ليس هوية

المراد من التلازم
 ان المعدوم
 ليس هوية

المراد من التلازم
 ان المعدوم
 ليس هوية

المراد من التلازم
 ان المعدوم
 ليس هوية

و احوال طایفه و بر احوال
 خاندان و بزرگان ایشان
 سابقاً

لا امتناع لعدم الامتناع
لعدم الامتناع لعدم الامتناع
لعدم الامتناع لعدم الامتناع
لعدم الامتناع لعدم الامتناع

سنة الاعداد ٢٤
المتن

الملازمة الصحيحة نسبة الأعداد إلى
المعاد دون المسانف

والمجاهدين في سبيل الله
إذا فارقوا كونه من الله
كونه من الله لا يفسد الله

تكونه الى استدلال على امتناعه عادة
المععدم بتغير ثبوت المعطيات
والا موار ٢٢

لانه ليس الذي كان عدم وفي حال عدم كاهذا غير ذلك فقد صار المعبر
 موجودا على النحو الذي لو كانا في سلف هذا عبارة وتوجيه قوله
 فقد صار المعبر موجودا انه لا يتصور ان يتحقق الامتياز بين
 ما هو متل في حال عدم باعتبار انه حاصل غير موجود على ما في المعتزلة وقد
 انقلب ذلك فلو تحقق الامتياز لا يكون ذلك الا بان يكون موجودا في حال عدم
 وهو في **واما انه لا بد من تحقق الامتياز في حال عدم فلا بد لو لم يكن الذات**
 محفوظا في عدم فلم يكن كونه اياه اوله من كون المتل اياه بل لا يصح الحكم بكون
 المتل اياه لم يصح الحكم بكونه اياه لفقد الذات فيما بين الوجودين واد
 بقوله لا تاول شي **بغيره بالوجود ان لم يكن معاد ابر كما متناهما** وجودا
 اول **واما الرابع** فلا بد منه على قولهم ان قول الحق فلا يصح الحكم عليه ببقية
 العود دليل على امتناع الاعم وهو قولهم فاسد بر الدليل انما هو قوله لا امتناع
 الي المصدر بل في تعليل وقوله فلا يصح الحكم عليه ببقية العود **تفري**
 على الدليل على ما ثبت من كمال الفاء **واما انه** عن الدعوى للامتناع والامتياز
واما الخامس فلما علمت في السلف على دليل واحد المعبر قد عطل
 وشي عليه **واما السادس** فلا قوله فلا يكون موضوع الوجود بين
 شيئا واحد اشارة الى قول الشيخ واذا كان المحمول الاشارة الى قوله
 المعاد عن المتناهي اشارة الى كلام الشيخ وغيره من ذلك المخرج بين
 كالاتي والاشارة الى ما هما واحد فعال وروا الاعتراض الموردة على
 المشهور كذكر المعبر **واما السابعة** فلما عرفت من ان ليس مدار الدليل على الزور

عدم

فيكون استدلالا قاطعا على اشتباهه ولا بد من
 قياسا فنزل في لا يصح الحكم الثالث في توجيه
 لا بد من فضاء الشيخ قياسا فنزل في توجيه
 دليل الحق فينبغي الاول في توجيه الفاش في
 فهو عدم صدق الحكم في الرابع والامر فيه
 فيما نحن فيه **م**
 كذا لما استدلنا في الامتناع في الفاش في
 الامر مع اننا اضربنا في ما هو لا يتصور
 وقد نفي الشيخ ان يكون بعد حقيقة **م**

فيكون استدلالا قاطعا على اشتباهه ولا بد من
 قياسا فنزل في لا يصح الحكم الثالث في توجيه
 لا بد من فضاء الشيخ قياسا فنزل في توجيه
 دليل الحق فينبغي الاول في توجيه الفاش في
 فهو عدم صدق الحكم في الرابع والامر فيه
 فيما نحن فيه **م**
 كذا لما استدلنا في الامتناع في الفاش في
 الامر مع اننا اضربنا في ما هو لا يتصور
 وقد نفي الشيخ ان يكون بعد حقيقة **م**

عدم الامتياز بين المتناهي المقروض وما فرض اعادته مطلقا بل عدم
 الامتياز الموجب لصحة نسبة الاعادة الى الثاني دون الاول وهو منسلف فقد
 واما الثامن فلا بد من نسبة الصورة العقلية الكلية بما كان الى جميع الجزئيات
 فلم ينفذ الوصف الشخصي بهام ان صحة اعادة الشخص بعينه موقوفة
 على انحطاط وحدة الشخصية ثم قال **واما توجيه هذا الدليل** بوجه لا يرد عليه
 من شبه المذكور على ما هو عندى ان يقال لا شك ان الاعادة عبارة عن وجود
 ذلك الشخص ثانيا لا عن وجوده كالمثل لذلك الشخص ويمثل ثانيا مثلا
 عدمه ثم وبذلك المثال له ويمثله ولكن هو لا يكون ذلك اعادة للثاني بل
 اعادته عبارة عن وجوده بعينه ثانيا وكذا الحكم بامتكا وجوده كالمثل ثانيا
 اعادته الف وهو انه وان تقرر هذا فنقول الصورة الحاصلة في الزهر من الشخص
 كلى وانما ذلك الشخص معلوم بالجميع خصوصية الجزئية لما ثبت في الحكم من ان مصدر
 جميع الاشياء في الزهر انما هو على وجه كلى بمعنى ان الاصل الحاصل في الزهر كلى
 ولو من الجزئ المعلوم بالجميع خصوصية كلى يصح صدق كلى ذلك الجزئ وعلى افراد
 مماثلة لذلك الجزئ في ذلك المفهوم مشترك له فيه فاذا عدم الشيء في الخارج فلا
 في ان ليس لقبه في الخارج اثر ولا في الزهر الا على وجه كلى شامل ومثل لا يخصه
 وليس العقل الحكم الا على الشيء الحاص فيه فلا يمكن حكم العقل على المعبر بامتكا
 وجوده ثانيا لما امكنه الا على المفهوم كلى اثر ماله ومثل لا على عليه بخصه وقد
 ان هذا ليس كمال الاعادة واذا كان الحكم بامتكا الشيء فظالم لانه بعينه غير ممكن
 ذلك الشيء ممكن في نفس الامر ضرورة ان الحكم بالوصف احاصل للشيء في نفس الامر

على ذلك الشيء بالنظر الى ذاته وكل ما ليس يمكن في نقل الامر فهو ليس يمكن
ان يتحقق بعينه ضرورة ووفقا فان قلت لم لا يجوز ان يجعل المفهوم الكلي
الحاصل من الشيء الى لحظة ذلك الشيء ودون مثله ويحكم عليه بحكم بعد
اليه دون مثله قلت ليس جعل المفهوم الحاصل في الذهن الذي هو لحظة ذلك
الشيء ودون مثله اوله من العكس اذ ليس شيء منها اثر في الخارج والصور^{الحاصلة}
في الفهم من كل واحد منهما واحد وبالجملة المعنى الحاصل من الشيء في الذهن هو^{بعينه}
الحاص فيه من مثله فكيف يجوز ان يكون لشيء نسبة الى احدهما لا يكون كذلك
النسبة الاخرى فان قلت ليس هذا حكما على المعدوم بامتناع الحكم عليه قلنا
هذا احكام الجبروت المطلق وهو مع جوابه ينبغي ان شاء الله تعالى انما
الا ان الحكم على المعدوم بالاعادة بخصوصه غير ممكن وبالجملة الحكم على المعدوم
بوجه لا يكون حكما على المفهوم الكلي الثالث مل وبمثله غير ممكن لانه الحكم على المعدوم
مطلقا غير ممكن فان قلت الضرورة قاضية بان قولنا المعدوم ممكن اعادته
يدل على قضية معقولة مشتملة على الحكم بامكان اعادته المعدوم فالقول
بان الحكم على المعدوم بامكان العود متنعيم والدليل غير متنعيم ككونه
معارضا للبرهنة قلنا تحقق هذا الحكم من الابد لا يحصل صورة فينا تم
الحكم عليه بامكان اعادته بعد عدمه فالحكم في هذه القضية على المفهوم
الموجود في الذهن بامكان وجوده ثابت لعدم الاعادته المعدوم بعينه حال عدمه
فافهم فان قلت فيما اذا انتفع الاربعة المذكورة اقول اما المعارضة بالمق
ليس لاسلب الامكان عن المعدوم اذ الضرورة حكما بامكانه ليس يمكن ليس^{معيون}
وسلب

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي اجمع نظام الوجود واخرجه ما هيئات الاشياء
 بمقتضى الوجود وان شاء بقدرته النوع الجواهر العقلية والافاضة
 برحمته محركات الالهام الفلكية والصدرة عازات النفس
 القدسية المنزهة عن الدوران الانسية خصوص صاحب
 محمد صاحب الايات والمعجزات وعلى اله السابعة والاربعون
اقاب فلما كان باتفاق اهل الحق والباطق ذوى الفضل
 ان العلوم سيجما العلوم الغيبية اعطى المطالب وابها
 المناقب وان صاحبها اشرف الاشخاص البشرية ونفسه
 السراج اتصا بالاعقول الملكية وكان الاطلاع على قلوبها و
 الاطالة بكنهها لا يمكن الا بالعلم الموسوم بالمنطق اذ به
 يعرف حقيقتهما وغشائهما وسببنا فاشارة الى تبيينه
 بلطف الحق وامتناز بتأسيده بيمين كاشفة الخلق والى
 جانب اليمين واليسار واليمين بتابعه المطيع والعاص وهو المولى
 القدر القاصب الاعظم الفاضل القدير المنعم المحسن الطيب
 الشيب ذو المناقب والمخاض شمس المنة والدين بآياتها
 والمسلمين ملك الصدور والافاضل قدوة الاكابر والامام
 فللك العاضد من المولى القدر الاعظم القاصب الاعظم
 دستور الامان آصف الزمان ملك وراى الشرف والفرح

حسنة

صاحب التدبير الهما لك بها الملكة والدين علما
 الاسلام والمسلمين قطب الملوك والاطمين محمدا
 وام الله نكاحها وضاعف جلالها الذى مع حدائق مسند
 فاته بالسماوات الابدية والكرامات السعدية واخص
 بالفقائل الجيدة والنصايل الجيدة بتجربة كذب في المنطق
 جامع لقواعد حاوية الاصول وظلوه بطريق دورت الى
 مقتضى اشارته وشعرته في اشارة وكنيسة ملته ما
 لا اله الا هو بشيئ بعينه مع زيادة استشرافه وثبات
 لطيفه من عنده غير تابع لواحد من الخلق بل الحق
 الصريح الذى لا ياتى به احد من بين يديه ولا من خلفه
 وسببه بالرسالة الشريفة في القواعد المنطقية ورتبه
 على مقدمته وثلاث مقولات وفاتحة مقتضى الجمل التوفيق
 من واهب العقل ومنه كل على وجه التخصيص للجز والعدل
 انه خير موفى ومعين **اقاب** المقدمة ففقه بالجناس البين
 الاول في فائدة المنطق وبيان الحاجة اليه العلمات
 تصور فقط وهو حصول صورة الشئ في العقل او تصور
 معه حكم وهو استناد امر الى آية او بيان او بيان
 تصديق وليس الحكم من كل منهما بل هو بالآية والبيان
 ولا نظر بالاولى والادراك **وقد** بل البعض من كل منهما ببيان
 والادراك هو متوقف على الشئ على ما يتوقف عليه

وكسب هو الذى يتوقف حصوله على نظر
 بالآية والعقل والاضواء كالصدق
 بآية العالم ولا يشترط

من انظر عليه في التوفيق

انا اولاد الله الصالحين من نورا العقل
 اى مجموع كل تصور حكوم عليه به
 والاشية الحكيم والحكم شرا
 وهو الذى لم يتوقف حصوله على نظر
 وكسبه هو الذى لم يتوقف حصوله على نظر

والبعض الآخر نظري يحصل بالفكر وهو ترتيب
 امور معلومة لا شاقى اليه بل هو ترتيب
 ليس بصواب وانما لما قصه ببعض العقلاء
 بعضا في مقتضى افكارهم بل الانسب الواحد في مقتضى
 نفسه في وقتين فثبت الحاجة اليه في وقتين
 طرق كتاب النظريات من الضرورية والاشكال
 بالاضحى والف من الفكر الواقع فيها وهو المنطوق
 وسموه بانه ان كان قانونية لغرض مراعاتها التمهين
 عن الخطا في الفكر ليس كذا يبرها والآ لا تستغنى
 عن تعدي ولا نظريا والآ لا تستغنى بل بعضها يبرهن
 نظري مستفاد منه **البس** الثاني في موضوع
 منطوق موضوع كل علم يابح فيه عن عوارض التي
 لا هو هو اي لذاته او ما سواه او لغيره وموضوع
 منطوق المعلومات التصورية والتصديقية لا
 منطوق يثبت عنها من حيث انهما توصل الى تصور
 مجرد من حيث يتوقف عليها الموصل الى التصور
 كالتصورات **والتصورات** هي التي يتوقف عليها
 وقا **من حيث** يتوقف عليها الموصل الى التصديق
اما توقفها فربما يكونها قضية وعكس قضية او تغيب قضية واما

العمل الرابع هو العلم بالاشياء
 في حصوله او فاعله من الاشياء
 حصوله حصولا بالاشياء
 العلم بالاشياء هو العلم بالاشياء
 العلم بالاشياء هو العلم بالاشياء

الى العالم بالاشياء
 الى العالم بالاشياء
 الى العالم بالاشياء

نوعا فابعدا تكونها موضوعات وهي الاشياء وقد
 العادة بان يسمى الموصل الى التصور قولا لا شاقا
 والموصل الى التصديق حجة **ويجب** تقديم الاشياء على الاشياء
 وفيها تقدم التصور على التصديق طبعا لان كل تصديق
 لا يتغير من تصور محكوم عليه بذاته او بامر صادق
 عليه ومحكوم به كذلك والحكمة لا امتناع الحكم من جهل
 احده هذه الامور **واما** **قالات** فتشترك في
 الاولى في مقدمات وفيها اربعة فصول **الفصل** الاول
 في الاشياء لانه المنطق على معنى يتوسط الموضوع له
 مطابقة كماله لان الانسان على الحيوان انما ملق وتوسط
 لما دخل فيه ففهم كماله على الحيوان او على الشايط
 ويتوسط لما في عينه التزام كماله على قابل العلم و
 صفة الكتابة **ويجب** في الدلالة الانتماء بكون
 الخارج بجماله بل من تصور اسم التصور والاشياء
 فيه من اللفظ لا يشترط فيها كونه بجماله بل من تصور
 حسي في الخارج تحققة فيه كماله اقله على البصر
 عدم الملازمة بينهما في الاشياء **واما** **المطابقة** لا يستلزم
 التضمن كما في البسيط **واما** **الاستلزام** اما الاستلزام
 متيقن لان وجود لازم من الجهل ما يحتمل بل من فهمها

العلم بالاشياء هو العلم بالاشياء
 العلم بالاشياء هو العلم بالاشياء
 العلم بالاشياء هو العلم بالاشياء

في قوله تعالى
 انما الله تعالى
 لا يشركه شيء
 في قوله تعالى
 لا اله الا الله
 في قوله تعالى
 لا اله الا الله
 في قوله تعالى
 لا اله الا الله

تصور غير معلوم وما قيل ان تصور كذا ما هو
 يستلزم تصور انما ليست بغيرها فمنوع ومن انما
 عدم استلزام النفس الا للزمان واقعا فلا يوجد
 الا مع مطابقة الاستحالة وجود القاب من حيث انما
 بدو المتبوع والدال بالمطابقة ان قصد بغير
 الدلالة على معنى فهو المركب كرمي الحجة والافه
 المفرد وهو ان لم يصلح لانه بغيره وحده فهو الاداة كفي
 ولا ان صلح لذلك فانه دل برتبة على ما معتد من
 الازمنة الثلاثة فهو الكمال وان يبدل فهو الاسم وح
 اما ان يكون معناه واحد او اكثر فانه كما في الاول فانه
 شخصي ولكن المعنى يستحق على الاقضية اطراف استوى
 افراف الذبينة والى رتبة كماله وانما في ذلك
 ان كمال حصوله في البعض ولا واقدم واشتهر من الازمنة
 كما هو في النسبة الى الواجب والممكن وانما في ذلك
 الثاني فانه كماله وضعه لتلك المعاني على السوية
 فهو المشترك كالعين وان لم يكن كذلك بل هو
 لاحدهما ثم نقل الى الثاني وح ان ترك موضوع
 الاول يستلزم نظما متوقفا عرقيا ان كانا التافل
 هو العرف العام كدابة وشرعية ان كانا هو الشرع
 كالصلاة

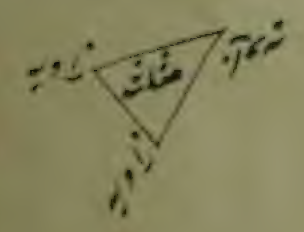
كما انما في التصور واصطلاحنا ان كانا التافل هو التافل
 الخاص كالاصطلاحات النجات والنفار وان لم يكن الاول
 يسمى بالنسبة الى المتقول عنه حقيقة وبالنسبة الى المتقول اليه
 مجازا كالاسد بالنسبة الى الحيوان المفسر والتمثيل للشيء
 وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ اخر مراد في انما هو انما في
 معنى ومباين له ان اختلفا في واقعا مركب فهو واقعا
 تام وهو الذي يصح التكون عليه واقعا غير تام والتم
 انما اصل الصدق والكذب فهو الجزاء لم يحل فانه دل على
 على طبع الحكم الفعلي لانه اولية اي وضعية فهو الاستحالة وح
 امر كقولك ضربت ومع الموضوع سؤال ودعا ومع التام
 التام وان لم يبدل فهو التسمية فهو اسم تام بغيره
 التام والتميز والقسمة والقدرا واقعا غير تام فهو واقعا
 كالحياة الناطقة واقعا غير تام كالمركب من اسم واداة او
 كاداة واداة الفصل الثاني في معاني مفعولة كل مفهوم فهو
 حقيقي انما في تصور عن وتوهم الشك في كل انما لم
 يمنع والمفظة الدال عليها يسمى بوضعية وكلها بالوضع وكلها انما لم
 يكون تام ما هو من الجزئية او خلا فربا او خارجا عنها

فالأول هو النوع سواء كان متقدرا أو لا متقدرا والاشخاص هو هو مقول
 في جواب ما هو كالتشكيك والخصوصية معا كالانحاء أو غير متقدرا
 الاشخاص هو هو مقول في جواب ما هو كالتشكيك والخصوصية معا
 كالاشخاص فهو هو مقول على واحد أو على كثيرين متفقين بالتحقيق
 في جواب ما هو **والثاني** فانه كان تمام الجنس مشترك
 بينها وبين نوع **الثالث** هو مقول في جواب ما هو كالتشكيك
 محضه وبسمي حقا ورسموه بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين
 بالتحقيق في جواب ما هو وهو قريب **الرابع** الجواب عن الماهية
 وعن بعض ما يشترك فيه هو الجواب عنها وعن كل ما يشترك
 فيه كالجواب بالاشياء **والخامس** الجواب عنها وعن
 بعض ما يشترك فيه غير الجواب عنها وعن البعض الا انه يمكن
 هناك جوابا عن **السادس** الجواب عما يشترك في بالاشياء
 وتلك اجوبة **السابع** الجواب عما يشترك في بالاشياء
 اجوبة **الثامن** الجواب عما يشترك في بالاشياء
 هذا العيب وان لم يكن تمام الجنس مشترك بينها وبين نوع **العاشر**
 بانه لا يكون مشترك اصلا او يكون بعضا من تمام الجنس مشترك
 والاشياء مشتركة ما بين ماهية وبين نوع **الحادي عشر** الجواب عما
 مشترك بالشيء الى ذلك النوع **الثاني** متقدرا خلافا بل بعضه لا

بل يشترك

بل يشترك الى ما هو فيكون فصل جنس فكيف **الثاني** الماهية
 عن مشترك في جنس وفي وجود فكلما فصل **الرسم** بانه كلي
 بحمل على الشيء في جواب **الثالث** هو في جوهره فكلما فصل **الرسم**
 حقيقة من امرين متساويين او امرين متساويين **والخامس** الجواب عما
 منها فصلا لانه لا يشترك في وجود **والسادس** الجواب عما
 للنوع عن مشترك في الجنس قريب **الثاني** عن مشترك في الجنس قريب
 ان أطلق لانه لا يشترك في وجود **والثالث** الجواب عما
والرابع لانه لا يشترك في وجود **والخامس** الجواب عما
 فهو هو من الحقائق **والسادس** الجواب عما
 قد يكون لازما للماهية كالتشكيك بالقوة **والسابع** الجواب عما
 الذي يكون تصور مع تصور **والرابع** الجواب عما
 كالانقسام بين وبين **والخامس** الجواب عما
 الذهني بالتفريق بينهما الى **والسادس** الجواب عما
 للمشتك **والسابع** الجواب عما
 والاول اعني **والثاني** الجواب عما
 الوجوه **والثالث** الجواب عما
 انما انحصرت افراد حقيقة واحدة فهو هو مشترك كالتشكيك **والرابع** الجواب عما

الاشياء



يقال على كل انحصار تحت الاعم وبسبب الجزئية الاضافي وهو اعم
 من الاول لا يتحمل جزئية حقيقة فهو نوع اضافي وهو العكس
اقول الاول فلان لا يتحمل كل شخص تحت ماهية اعم من
 حصة من **واما الثاني** فلان لا يتحمل كل شخص تحت ماهية اعم من
 وامتياز كونه الجزئية الحقيقية كذلك **الثاني** النوع كونه
 على ما ذكرناه وبقول النوع الحقيقي فكذلك يقال على كل ماهية
 يقال عليها وعلى غيرها الجزئية في جواب ما هو قول اوليها وهي
 النوع الاضافي ومراتبه اربع لانه اما ان يكون اعم الانواع
 وهو النوع العالي كالجسم او اخصها وهو النوع الاني كالحلقة
 وبسبب نوع الانواع او اعم من كل الاني واخص من العالي والنوع
 متوسط كالجسم والجزئية او متباينة كالحلقة وهو النوع
 صغرى كالحلقة ان قلنا الجسم كجسمه ومراتب الاجزاء ايضا من
 الاربعه لكن الجزئية العالي كالجسم في مراتب الاجزاء كالجسم
 كالجسم واما المتوسط فبها الجزئية والجزئية كالجسم واما
 ان قلنا ان الجسم ليس بجزئية والنوع الاضافي موجودا بدونه
 الحقيقي كالاتي المتوسط والحقيقي موجودا بدونه الاضافي كالحلقة
 الحقيقي البسيط وليس بينهما عموم وخصوص مطلق بل كل واحد
 منهما اعم من الاخر من وجه لصدفهما على النوع الاني وهو قول
 في جواب ما هو ان كان مذكورا بالمطابقة بسبب افعالي طريق ما هو

كالمجوز

كالمجوز ان وان طلق بالنسبة الى قول من في جواب السؤال ما هو
 عن الانحاء وان كان مذكورا بالنسبة الى قول من في جواب السؤال
 ما هو كالجسم الثاني والراسس وان كان بالارادة الدالة عليها
 المجوز بالنسبة والجزئية العالي ان يكون له فصل بقوته لكونه اكبر
 من امرين متساويين او امور متساوية ويجب ان يكون له فصل بقوته
 والنوع الاني فلا يجب ان يكون له فصل بقوته وبسبب ان يكون له فصل
 بقوته وامتيازات كونه لا يكون له فصل بقوته وفصول بقوته
 وكل فصل بقوته العالي فهو بقوته الاني من غير عكس كل فصل
 بقوته الاني فهو بقوته العالي من غير عكس كل **الفصل الرابع** في التوفيق
 اعم من الشئ هو الذي يستلزم تصور تصور الشئ او متباين
 عن كل ما عدل وهو لا يجوز ان يكون نفسا ماهية لانه اعم من معلوم
 جمل اعم من الشئ لا يعاين نفسه ولا اعم لتصوره في اوقات التوفيق
 ولا اخص لكونه اشغف فهو سواها في عموم والخصوص وبسبب
 حد اما ان كان بالجزئية والفصل التوحيدي وحدنا فصلان كالمجوز
 بالفصل التوحيدي وحدنا او به وبالجزئية البعيد ورسمي كالمجوز
 في كونه بالحق وحدنا او به وبالجزئية البعيد ويجب الاحتراز عن تعريف
 الشئ بما سواه في عموم وبما له كونه يفتقر الى ان يكون باليس
 بسكونه والزوج باليس في عموم تعريف الشئ بما له يعرف الاني كالمجوز
 كان هو بمرتبة واحدة كما يقال الكيفية ما بها يقع حشاها ثم يقال

و من بعد اتفاق في الكيفية او بمراتب كما يقال الاشتراك في النوع
 اول ثم يقال الترتيب هو حتمية بمتب و بين ثم يقال ان و بيان
 بها الشبان الذناب لا يفصل احد على الا ان يقال البشائر بها
 الاشتراك يجب انما يحتمل عن استعمال الفاظ غريبة و وجوبية غير
 محالة
 من الكتب يكون الله الملك الوهاب
 سنة و ثلث و سبعين و مائة الف
 سنة سن بن مصطفى في مدينة قيسرية في مدرسة جفنة

حرره في شهر محرم الحرام سن بن مصطفى مدينة قيسرية
 سكنة مدرسة جفنة حاء ارد الديره واحسن السهاو اليه

طه باق في قبل طه باق في انك ران طه باق في انك ران طه باق في انك ران
 طه باق في انك ران طه باق في انك ران طه باق في انك ران طه باق في انك ران

نعلم باق في والعصن غيض و طه باق في طه باق في طه باق في طه باق في
 كفي بك باق في طه باق في طه باق في طه باق في طه باق في طه باق في طه باق في

~~طه باق في طه باق في طه باق في طه باق في طه باق في طه باق في طه باق في~~
 قد نزلت كذا في زبدة ربي طه باق في طه باق في طه باق في طه باق في طه باق في طه باق في
 به و ذلك كذا في زبدة ربي طه باق في طه باق في طه باق في طه باق في طه باق في طه باق في

طريق ضرب مافوق العشرة بما فوقه ان كان مضروب ومضروب عليه عقود العشرة والشئ من مافوق العشرة
 والمضروب عليه فاضرب احدهما بالآخر ثم ايسط بكلها حاصل من الضرب مائة هذا اوله لم يكن مافوق العقد كمثل ثمانية اوابوه
 العشرة وان كان مافوقه كس فاني كان في كل من الطرفين فاضرب العشرة بالعشرة والعشرة من المضروب بالكس من المضروب عليه
 والعشرة من المضروب عليه بالكس من المضروب فاضرب الكس بالكس ثم ايسط بكلها حاصل من ضرب العشرة الى العشرة مائة وما حصل من ضرب العشرة
 الى الكس عشرة والى حاصل من ضرب الكس الى الكس سبعة عشر وان كان في طرف واحد فكذا العشرة بالعشرة والعشرة بالكس عشرة طان لا يكون العشرة عشرة حساب الكس
 على اثني عشر وان كان مضروب او مضروب عليه تحت العشرة والآخر مافوق ناقصا من العقد فاضرب العشرة بالكس الذي هو تحت العشرة
 ثم ايسط كلهم عشرة ثم اضرب الكس من احدهما الى الآخر فاعمل اثني عشر وان كان العقد فاضرب العشرة بما تحت العشرة فابسط
 كلهم عشرة وان كان مضروب ومضروب عليه تحت العشرة فاضم احدهما الى الآخر فاني كان ما حصل فوق العشرة فابسط فافوق العشرة
 عشرة ثم اضرب مافوق مضروب الى مافوق مضروب عليه

١١ ٤ ٤ ٤

١١ ٤ ٤ ٤
 ١١ ٤ ٤ ٤
 ١١ ٤ ٤ ٤

كتاب الحساب
 في عشرة اجزاء
 من كتاب الحساب
 في عشرة اجزاء

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
 الرقم: ١٢٧٠
 الصفحات: ١٤٣١
 المجموع: ١٤٣١
 المؤلف: ---
 تاريخ النسخ: ---
 اسم الناسخ: ---
 عدد الأوراق: ٢١٦
 ملاحظات: ---